



منشورات جامعة دمشق  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

# النحو وتاريخه

تأليف

د . منى الباس      د . عمر مصطفى      د . عبد الناصر عثاف      د . محمد عبد الله قاسم  
استاذة في قسم اللغة العربية      استاذ في قسم اللغة العربية      مدرّس في قسم اللغة العربية      مدرّس في قسم اللغة العربية

جامعة دمشق



## فَهْرُسُ المَحْتَوِيَّاتِ

| الموضوع                     | الصفحة    |
|-----------------------------|-----------|
| فهرس المحتويات              | ٧ - ٥     |
| المقدمة                     | ١٠ - ٩    |
| القِسْمُ الأوَّلُ : الأدوات | ٢٦٠ - ١١  |
| ١ - الهمزة                  | ٢٨ - ١٣   |
| ٢ - إِذْ                    | ٥٨ - ٢٩   |
| ٣ - إِذَا                   | ٧٨ - ٥٩   |
| ٤ - إِذَنْ                  | ٨٤ - ٧٩   |
| ٥ - أَلْ                    | ٩٢ - ٨٥   |
| ٦ - إِلَى                   | ٩٨ - ٩٣   |
| ٧ - أَلَا                   | ١٠١ - ٩٩  |
| ٨ - إِلَّا                  | ١١١ - ١٠٢ |
| ٩ - أَمْ                    | ١١٥ - ١١٢ |
| ١٠ - أَمَّا                 | ١٢١ - ١١٦ |
| ١١ - إِمَّا                 | ١٢٦ - ١٢٢ |
| ١٢ - أَنْ                   | ١٣٤ - ١٢٧ |
| ١٣ - إِنْ                   | ١٣٩ - ١٣٥ |
| ١٤ - إِنَّ                  | ١٤٦ - ١٤٠ |

| الموضوع                                        | الصفحة    |
|------------------------------------------------|-----------|
| ١٥ - أو                                        | ١٥٦ - ١٤٧ |
| ١٦ - أي                                        | ١٦٣ - ١٥٧ |
| ١٧ - الباء                                     | ١٨٥ - ١٦٤ |
| ١٨ - التاء                                     | ١٩٢ - ١٨٦ |
| ١٩ - حاشا                                      | ٢٠٠ - ١٩٣ |
| ٢٠ - حَتَّى                                    | ٢١٢ - ٢٠١ |
| ٢١ - حَيْثُ                                    | ٢١٩ - ٢١٣ |
| ٢٢ - رُبَّ                                     | ٢٣٤ - ٢٢٠ |
| ٢٣ - عَمَسَى                                   | ٢٤٣ - ٢٣٥ |
| ٢٤ - عَلَى                                     | ٢٥٢ - ٢٤٤ |
| ٢٥ - عَنْ                                      | ٢٦٠ - ٢٥٣ |
| <br>                                           |           |
| القِسْمُ الثَّانِي : تاريخ النُّخُو وأَصُولُهُ |           |
| ١ - مصطلح النُّخُو                             | ٣٨٠ - ٢٦١ |
| ٢ - وَضْعُ النُّخُو                            | ٢٧١ - ٢٦٣ |
| ٣ - وَاضِعُ النُّخُو                           | ٢٧٨ - ٢٧٢ |
| ٤ - أبو الأسود الدُّؤْلِيّ                     | ٢٨٤ - ٢٧٩ |
| ٥ - عبد الله بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيّ | ٢٩٢ - ٢٨٥ |
| ٦ - الخليل بن أحمد                             | ٣٠٤ - ٢٩٣ |
| ٧ - سيبويه                                     | ٣١٥ - ٣٠٥ |
| ٨ - المذهب النُّخُوِي الكوفي                   | ٣٢٣ - ٣١٦ |
| ٩ - الكسائيّ                                   | ٣٣١ - ٣٢٤ |
|                                                | ٣٣٧ - ٣٣٢ |



| الموضوع          | الصفحة    |
|------------------|-----------|
| ١٠ - الفراء      | ٣٣٨ - ٣٤٤ |
| ١١ - السماع      | ٣٤٥ - ٣٦٩ |
| ١٢ - القياس      | ٣٧٠ - ٣٧٤ |
| ١٣ - الجلل       | ٣٧٥ - ٣٨٠ |
| المصادر والمراجع | ٣٨١ - ٣٩٣ |





## المُقَدِّمَةُ

نَضَعُ بَيْنَ أَيْدِي أبنائنا دَارِسِي الْعَرَبِيَّةِ كِتَابَ « النَّحْوِ وَتَارِيخِهِ » الْمَقَرَّرَ عَلَى طَلَبَةِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا فِي جَامِعَةِ دِمَشْقَ . وَهُوَ حَلَقَةٌ مِنْ سِلْسِلَةِ أَبْوَابِ النَّحْوِ الَّتِي أَيْتَدَأَ فِيهَا الطَّالِبُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ الْجُمْلِ وَأَشْبَاهِهَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، وَالْآنَ يَتَنَاوَلُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْأَدَوَاتِ النَّحْوِيَّةَ وَقِطْعَةً مِنْ تَارِيخِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَأَصُولِهِ .

يَتَأَلَّفُ هَذَا الْمَقَرَّرُ مِنْ قِسْمَيْنِ :

وُقِفَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَدَوَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي أُنْتِخِبَتْ لِكثَرَةِ دَوَرَانِهَا فِي الْكَلَامِ ، وَغِنَى أَحْكَامِهَا ، وَضَرُورَةِ مَعْرِفَةِ الْمُتَخَصِّصِ لَهَا ، بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ أَدَاةً مَنَسُوقَةً عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ ، تُذَكِّرُ أَحْكَامَهَا وَمَعَانِيَهَا مَفْصَلَةً مَشْفُوعَةً بِشَوَاهِدِ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ ، وَقَدْ تَكَثَّرْنَا مِنْ إِنْشَادِ هَذَا الْآخِرِ بُغْيَةً تَعْزِيزَ الْمَعْنَى الدَّقِيقَ لِلْأَدَاةِ ، وَتَوْفِيرَ مَادَّةٍ لِلتَّطْبِيقِ النَّحْوِيِّ يَتِمَّرُنُ فِيهَا الطَّالِبُ .

وَكَانَ مِنْهَا أَصْطَنَعْنَاهُ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَنْ أَثْبَتْنَا بَحْثَ « إِذَا » كَمَا كَتَبَهُ الْمُفْرَادِيُّ فِي « الْجَنِيِّ الدَّانِي » لِيُطْلِعَ الطَّلَابُ عَلَى مَنَهِجِهِ ، وَلِيُخَالِطُوا بَعْضَ كُتُبِ الثَّرَاثِ مَخَالِطَةً مُتَوَاضِعَةً ، فَيَكُونُ لَهُمْ دُرَّةٌ وَأَمْتِرَاسٌ وَأُنْسٌ بِأَسَالِيبِ الْقَدَمَاءِ . عَلَى أَنَّا عَلَّقْنَا عَلَى هَذَا الْبَحْثِ بِمَا يُدْنِيهِ مِنَ الطَّلَابِ ، وَبَيَّنَّمُ مَا آغْتَوْرَهُ مِنْ نَقْصٍ ، وَيُوثِقُ مَا اتَّفَقَ فِيهِ مِنْ نَقُولٍ ، وَيُحَرِّرُ مَا أَلَمَّ بِهِ مِنْ أَقْوَالٍ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ التَّحْقِيقِ مِنْهَا يَجْعَلُ السَّبِيلَ إِلَيْهِ لَاحِظَةً مُطْمَئِنَّةً .

وَكَذَا دَوَّلْنَا بَحْثَ « إِذْ » بِنَصِّ صَغِيرِ الْجِزْمِ مِنْ كِتَابِ « الرُّوضِ الْأَنْفِ » لِلْسَّهْلِيِّ ، يَتَنَاوَلُ بَعْضَ مَعَانِي « إِذْ » وَصُورَ مَنَاقِشَةِ الْقَدَمَاءِ لَهَا ، نَتَعَيَّنُ بِذَلِكَ

أَنْ تَشْدَّ ذَهْنَ الطَّالِبِ إِلَى تَلَمُّسِ الْمَادَّةِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ مِظَانِهَا ؛ إِذْ « الرَّؤُوسُ  
الْأَنْفِ » كِتَابٌ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ اشْتَمَلَ عَلَى جُمْلَةٍ صَالِحَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ ،  
وَحَرَّرَ فِيهَا الْقَوْلَ مُسْتَوْفَى عَلَى نَحْوِ بَارِعٍ لَا تَجِدُهُ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ الْخَالِصَةِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَدْ وَقَفَ عَلَى قِطْعَةٍ مِنْ تَارِيخِ النَّحْوِ وَأَصُولِهِ .

عَرَّجْنَا فِيهِ عَلَى أَسْبَابِ نَشْأَةِ هَذَا الْعِلْمِ ، وَعَرَّفْنَا بِأَبْرَزِ أَغْلَامِهِ الْأَوَائِلِ ،  
وَكَشَفْنَا عَمَّا قَدَّمُوهُ فِي سَبِيلِ إِنْضَاجِ هَذَا الْعِلْمِ وَالْإِرْتِقَاءِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ أَلَمْنَا  
بِالْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ وَبَعْضِ رَجَالِهِ ، حَتَّى إِذَا اكْتَمَلَتْ مَلَامِحُ هَذَا الْعِلْمِ وَاتَّضَحَتْ  
جُهُودُ عُلَمَاءِ الصُّدُورِ الْأَوَّلِ فِيهِ مَضِينًا إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ أَصُولِهِ ، فَأَشْبَعْنَا الْقَوْلَ  
فِي السَّمَاعِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْأَصِيلُ الَّذِي بِهِ تَثَبَّتِ اللُّغَةُ ، ثُمَّ الْقِيَاسُ الَّذِي تُعَصَّمُ  
بِهِ الْعَرَبِيَّةُ ، وَتَمَّ الْكَلَامُ عَلَى الْأَصُولِ بِالْعِلَلِ الَّتِي كَانَتْ جُزْءًا مِنَ الْقَاعِدَةِ  
وَشَاهِدًا عَلَى صِحَّتِهَا .

وَقَدْ حَاولْنَا فِي صِنَاعَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْجَامِعِيِّ أَنْ نَنْهَجَ مِنْهَجًا وَسَطًا لَا يُبَالِغُ  
فِي تَتَبُّعِ الْآرَاءِ وَاخْتِلَافِهَا ، وَلَا يَلُحُّ فِي اسْتِقْصَاءِ مَا يَطِيقُهُ الشَّاهِدُ مِنَ الْوُجُوهِ ،  
وَلَا يَقْطَعُ صِلَةَ أَبْنَائِنَا الطَّلَبَةِ بِتَرَاثِ آبَائِهِمِ النَّحْوِيِّ ؛ إِذْ عَمِدْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ إِلَى  
اجْتِلَابِ عِبَارَةِ أَكَابِرِ النَّحْوِيِّينَ بِلَفْظِهَا لِیَأْنَسَ بِهَا الطَّالِبُ . وَحَرَّضْنَا عَلَى أَنَّ  
يَكُونَ الشَّاهِدُ النَّحْوِيُّ مِنَ الْقُرْآنِ كِتَابَ الْعَرَبِيَّةِ الْخَالِدِ ، ثُمَّ مِنَ الشَّعْرِ دِيْوَانِ  
الْعَرَبِ . وَأَغْنَيْنَا الْكِتَابَ بِمَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةٍ مِنْهَا مَا هُوَ مَعْقُودٌ عَلَى الْأَدَوَاتِ ،  
وَمِنْهَا مَا وَرَدَتْ فِيهَا بَعْضُ أَحْكَامِ الْأَدَوَاتِ اتِّفَاقًا .

وَإِنَّا لَنَاطِلُ أَنْ نَكُونَ قَدْ بَسَطْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ زَادًا مَعْرِفِيًّا تَرَى يَتَحَصَّنُ بِهِ  
أَبْنَاؤُنَا ، وَيَقْفَهُمْ عَلَى بَعْضِ أَسْرَارِ هَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ وَدِقَائِقِهَا ، وَيَمَكِّنُ الْعَرَبِيَّةَ  
مِنْ قُلُوبِهِمْ وَعُقُولِهِمْ . وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ .

المؤلفون

دمشق ٢٢/٢/٢٠١١م

# القِسْمُ الْأَوَّلُ الأَدَوَاتُ





## الهمزة

الهمزة حرفٌ يخرجُ من أَقْصَى الحَلْقِ ، وهي أَدْخَلُ الحروفِ فيه . فلمَّا كانت كذلك استثقل أهلُ التَّخْفِيفِ إِخْرَاجَهَا ؛ مِنْ حَيْثُ كانت كَالْتَّهْوِغِ<sup>(١)</sup> ، فَخَفَّفُوهَا . وَتَخْفِيفُهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هَبَاءَ فِي هَبَاءَ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ أَنْ تُقَلَّبَ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : جُؤْنَةٌ فِي جُؤْنَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَذَيْبٌ فِي ذَيْبٍ ، وَشَانٌ فِي شَانٍ ، أَوْ أَنْ تُحْدَفَ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَكِ﴾ [سورة النمل : ٢٥] ، أَيْ الْحَبِّ ؛ حَذَفَ الهمزة ، وَأَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا .

والهمزة حرف مجهور ، يأتي أصلاً ، نَحْوَ : أَنْفٌ ، وَرَأْسٌ ، وَبَنٌ ، وَبَدَلًا ، نَحْوَ قِرَاءَةِ عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُشْعَلُ عَنْ ذَيْبِهِ إِسٌّ وَلَا جَانٌ﴾ [سورة الرحمن : ٣٩] ، أَبْدَلَ الألف همزة ، وَمِنْهُ : شَابَةٌ ، وَدَائِبَةٌ<sup>(٤)</sup> ، وَزَائِدًا ، نَحْوَ كُلِّ

(١) تَكَلَّفَ الْقَيْءَ .

(٢) الْمُبَارَ تَطْيِيرُهُ الرِّيحَ .

(٣) سَلَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ مَغْنَاءُ أَدَمًا ، يُجْمَلُ فِيهَا الْعَلِيْبُ وَالنَّبَابُ .

(٤) أَنْشَدَ الْقُرَاءَ :

يَا دَاؤَ مَسِيْ بِذَكَادِيْكَ الْبُرْقُ

صَبْرًا ، فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

أَبْدَلَ أَلْفَ الْمُشْتَقِّ هَمْزَةً . الذَّكَادِيْكَ : جِ ذَكَادُكَ ، وَهُوَ الزَّمْلُ الْمُتَلَبَّدُ . الْبُرْقُ : جِ بُرْقَةٌ ،

وهي غِلَظٌ فِي حِجَارَةٍ وَرَمْلٍ .

همزة تقع في أول بنات الثلاثة ، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أم جهلته ،  
نحو : أحمر ، وإخفيل<sup>(١)</sup> ، وإخريط<sup>(٢)</sup> .

وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ؛ لثقل الهمزة الواحدة ، لأنها  
حرف سفل في الحلق ، وبعد عن الحروف ، وحصل طرفاً ، فكان التثنية به  
تكلفاً ، فإذا كُرِهت الهمزة الواحدة ، فهم بأستكراه التثنية ورَفُضَها أخرى .

وإنما اختاروا الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف ؛ لأنهم  
أزادوا حرفاً يُبَلِّغُ به في الابتداء ، ويُحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ،  
فلما اعتزموا على حرفٍ يُمكنُ حذفه وأطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة ،  
لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف ، وهي مع ذلك أصل ،  
فكيف بها إذا كانت زائدة = ولأنهم رأوا كثرة زيادة الهمزة أولاً ، نحو :  
إضبع ، وأفكل « الارتعاد من البرد أو الخوف » ، وأثرجة « ثمرة » ، فلما  
احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة ، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند  
الغنى عنه ، وذلك في أكثر الأحوال ، لأن الوصل أكثر من القطع ، = لم يجدوا  
حرفاً يطرُد فيه المحذف أطراحه في الهمزة ، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف  
المعجم .

والهمزة حرفٌ يُستعمل على وجهين :

١ - حرف نداء : ولا ينادى بها إلا القريب دون البعيد ؛ لأن مناداة البعيد  
تحتاج إلى مد الصوت ، وليس في الهمزة مد ؛ إذ هي صوت قصير يخلو من  
الاستطالة ، فلا يمكن أن يُنبه بها البعيد . قال<sup>(٣)</sup> :

(١) ذكر النعام .

(٢) ثبت .

(٣) وزقاء : حي من قيس ، وفولهم : فلان اخو نعيم ، أي من قومهم . الشاعر : طالب الشاعر .



أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا      فَقَدْ عَرَضْتَ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ  
وقال أَمْرُو الْقَيْسِ (١) :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ      وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمَلِي  
وَرُبَّمَا نُؤَدِّي بِالْهَمْزَةِ الْبَعِيدُ مَسَافَةً وَحُكْمًا ، الْقَرِيبُ نَفْسًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :  
أَعْلِي إِنْ تَكُ بِالْعِرَاقِ نَسِيتَنِي      فَأَنَا بِمِصْرَ عَلَى هَوَاكَ مُقِيمٌ  
ويكثر هذا الاستعمال في الموضوعات الوجدانية كالغزل والرثاء ، من ذلك  
ما أنشده أبو العباس ثعلب :

بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي      وَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبِكَاءِ جَدِيرٌ :  
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ  
فسرِبَ القطا بعيداً عن الشاعر ، ولكنه تَحَيَّلَ في لحظة من لحظات التوهج  
العاطفي قريباً من نفسه ، فاقبل عليه بالنداء .

أخناء الأمور : أطرافها ، ج جنو . أي إِنْ كُنْتَ طَالِبًا لِقَارِكَ فَقَدْ أَمَكَّنَكَ ذَلِكَ ، فَاطْلُبْهُ  
وخاصم فيه .

والهمزة فيه لنداء القريب ؛ بقرينة أَنَّ الْبَايِعْتَ عَلَى طَلَبِ النَّارِ وَالْمَحْرُصَ عَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
مُؤَاجِهًا لِلنَّارِ ، وَالْمُوَاجِهَةُ أَدْعَى لِإِثَارَةِ نَافِثَتِهِ .

والشاهد فيه نَضْبُ « أَخَا وَرَقَاءَ » جَزْياً عَلَى مَحَلِّ الْمُنَادَى الْعَلَمِ ، وَهُوَ النُّضْبُ .

(١) أُنْسِبَ بَيْتٌ مِنْ مَعْلَفَتِهِ الذَّائِعَةِ الصَّبِيَّةِ . مَهْلًا : رِفْقًا ، وَبَعْضٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لَا يَنْسَبُ الْمَصْدَرُ :  
مَهْلًا ، وَأَضْلَهُ : أَمْهَلِي إِمْهَالًا ، أَيْ أَخِّرِيهِ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ . التَّدْلِيلُ : أَنْ يَتَّقِيَ الْإِنْسَانُ بِحُبِّ  
غَيْرِهِ ، فَيُؤَذِّهِ عَلَى حَسَبِ ثِقَتِهِ بِهِ . أَرَمَعْتَ الشَّيْءَ وَعَلَيْهِ : صَمَّمْتُ عَلَى فِعْلِهِ . الصَّرْمُ :  
الْهَجْرُ . الإِجْمَالُ : الْإِخْسَانُ . أَيْ إِنْ كَانَ هَذَا مِنْكَ تَدْلِيلًا فَأَقْصِرِي ، وَإِنْ كَانَ عَنْ بَخْصَةٍ  
فَأَجْمَلِي .

والشاهد فيه أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ ، وَالْقُرْبُ يُعْلَمُ مِنَ الْقَرِينَةِ ، وَهِيَ الْعَتَابُ ، وَالْعَتَابُ  
يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ .

ومنه رثاء ابن الرومي ولده محمداً وقد غيَّبه الثري :

أَرِيحَانَةَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْحَسَا      أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتْ عَنْ عَهْدِي

ومنه قول العباس بن الأحنف :

أَزَيْنَ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ أَجِيبِي      دُعَاءَ مَشْؤُوقٍ بِالْعِرَاقِ غَرِيبِ

ومنه قول المعتمد بن عباد في اعتماد :

أَغَايِبَةُ الشَّخْصِ عَنْ نَاطِرِي      وَحَاضِرَةٌ فِي صَمِيمِ الْفُؤَادِ

على أن مجيء الهمزة حرفاً لنداء القريب يكثر في الشعر كثرةً ، ويقل في النثر ، حتى إنه ليس في التنزيل نداءً بغير « يا » ، إذا أغضينا عن بعض القراءات التي ذكر في أحد وجوه إعرابها أن الهمزة فيها حرف للنداء ؛ من ذلك ما ذهب إليه الفراء في قراءة ابن كثير ونافع ﴿ أَمِنْ هُوَ قَنِيتُ ۖ أَنَاءَ أَلْيَسَاجِدًا ۖ وَقَآيِمًا ۖ ﴾ [سورة الزمر : ٩] .

٢ - حرف استفهام : وهي أمُّ باب الاستفهام وأصل أدواته ، وأصلاتها استأثرت بأمور ، وتخصت بأحكام سياقي بسطها وبيانها .

وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً ، وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلتين دون الآخر .

أحكام همزة الاستفهام :

١ - تمام التصدير : بدليتين :

أ - أنها لا تذكر بعد « أم » التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ؟

ب - أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو ، أو بالفاء ، أو بثم ، قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلاتها في التصدير ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾

كَيْفَ كَانَتْ عَقِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» [سورة يوسف : ١٠٩] ، ﴿أَفَمَنْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ يَدُّ﴾ [سورة يونس : ١٥١] ، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [سورة آل عمران : ١٠١] ، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [سورة التکویر : ٢٦] .

قال ابنُ السَّجَرِيِّ : « ويدلُّك على قوَّة الهمزة في بابها أَنَّ حَرْفَ العطف الذي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ المعطوف ، لا يتقدَّمُ عليها ، بَلْ لَهَا الرُّتْبَةُ الصَّدْرِيَّةُ عليه ، كقولك : أَفَلَمْ أَكْرَمْكَ ، أَوَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ؟ كما جاء في التَّنْزِيلِ ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [سورة البقرة : ٨٧] ، ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذْهُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٠٠] ، وجاء تقديم العاطف على « هل » على القياس ؛ تقول : هل جاء زيدٌ ، وهل عندك محمدٌ » اهـ .

قال شيخُ المعرَّةِ أبو العلاء معلقاً على قول البَحْثَرِيِّ :

مَضْبُوبَتَانِ عَلَى سُخْطِي وَمُعْتَبَتِي وَصَبَّتَانِ بِتَخْلِيفِي وَإِعْرَاسِي  
الْشَّيْبِيَّةُ لَمَّا كَانَ آخِرُهَا خَلْفِي ، وَلِلشَّيْبِ لَمَّا كَانَ قُدَّامِي  
« المعنى أَنَّهُمَا تَفْعَلَانِ هَذَا ، ثُمَّ اسْتَفْهَمَ فَقَالَ : أَذَلِكَ مِنْهُمَا لَمَّا كَانَ آخِرُ الشَّيْبِيَّةِ خَلْفِي ، وَالْهَمْزَةُ هُنَا أَحْسَنُ مِنْ « هَلْ » ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي بَابِ الاسْتِفْهَامِ ، وَالِاتِّسَاعُ يَقَعُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ، فَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ : الْأَجَلَ كَذَا جَفَوْتَنِي ، وَلَا يَحْسُنُ : هَلْ لِأَجَلَ كَذَا جَفَوْتَنِي » اهـ .

٢ - أَنَّهَا تَرِدُ لَطَلْبِ التَّصَوُّرِ ، وَالتَّصَوُّرِ : طَلَبُ تَعْيِينِ الْمُفْرَدِ ، كَأَنْ تَقُولَ : أَخَالِدٌ نَجَحَ أَمْ مُحَمَّدٌ ؟ فَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ نَجَاحاً قَدْ حَصَلَ ، وَلَكِنَّكَ تَطْلُبُ تَعْيِينَ مَنْ أَسْنَدَ إِلَيْهِ النَّجَاحَ ، فَيُقَالُ لَكَ : خَالِدٌ ، أَوْ يُقَالُ : مُحَمَّدٌ .

= وَلَطَلْبِ التَّصَدِيقِ ، وَالتَّصَدِيقِ : طَلَبُ إِدْرَاكِ النَّسْبَةِ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ثُبُوتاً أَوْ نَفْياً ، كَنَسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ فِي : أَقْرَأْتَ كِتَابَ أَخْلَاقِ الْوَزِيرَيْنِ ؟ وَنَسْبَةِ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فِي : أَلْسَبَابُ عَجِيبٌ ؟ فَالسَّائِلُ هُنَا يَطْلُبُ



إدراك نسبة القراءة إلى المخاطب ، فإن تحققت هذه النسبة أجيب بـ نعم ، وإن لم تتحقق أجيب بـ لا . هذا إن كان الكلام مثبتاً . أمّا إن كان الكلام منفياً أجيب بـ بلى لإبطال النفي ، وبـ نعم لتصديقه ، نحو : أَوَ لَمْ يَنْجُ زَيْدٌ ؟ فتقول : بلى ، أي نجح ، ونعم ، أي لم ينجح .

على حين « هل » مختصة بطلب التصديق ، نحو : هل قام زيدٌ ؟ وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصوّر ، نحو : مَنْ جَاءَكَ ؟ وما صنعت ؟ وكم مائك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى رحيلك ؟

والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها ، فتقول : أَضْرَبْتَ زَيْدًا ؟ إذا كان الشك في الفعل نفسه ، وَأَرَدْتَ بِالْإِسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْلَمَ وجوده ، وتقول : أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ إذا كان الشك في الفاعل مَنْ هو ؟ وتقول : أَزَيْدًا ضَرَبْتَ ؟ إذا كان الشك في المفعول مَنْ هو ؟

قال عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْعِبَادِيُّ :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بِكُـسُورٍ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ حَالٍ نَصِيرُ  
أنت : مبتدأ ، خبره محذوف . وينبغي أن يكون هذا الخبر ممّا يليق أن يُسندَ إلى مَنْ فَارَقَ خَلِيطَهُ ، نحو : الْمَحْزُونُ ، أَوِ الْمَهْمُومُ ، أَوِ الْهَالِكُ ، أي أنت المحزون ، وهذا الوجه قاله سيويه . والفاء في : فانظر عطفت جملة (انظر) على جملة (أنت المحزون) .

رَوَاحٌ : مبتدأ ، خبره محذوف ، أي : أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ لك أَمْ بِكُورٍ ؟ ويضمّر هذا الخبر بين ما بعد همزة الاستفهام و« أَمْ » ، لأنك لا تسأل عن قولك : لك ، إنّما تسأل عن أحد الاسمين ، فإنّما تجعل ما تسأل عنه يلي حرف الاستفهام ، وما لا تسأل عنه بينهما ، فيكون التقدير : أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ لك أَمْ بِكُورٍ ؟

أَوْ رَوَاحٌ : مبتدأ ، خبره ظرف من المكان أو الزمان ، أي أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ لَمْ

أَمْ بَكُورٌ ؟ أَوْ أَرْوَاحُ مُودِّعِ الْيَوْمِ أَمْ بَكُورٌ ؟

أَوْ رَوَاحٍ : خبر لمبتدأ محذوف ، أي : أَرْوَاحُ رَوَاحٍ مُودِّعٌ ؟

٣ - جَوَازُ حَذْفِهَا : وَحَذْفُهَا لَا يُخِلُّ بِفَصَاحَةِ التَّرَكِيبِ ، بَلَّهَ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ .

قال عمران بن حِطَّلان :

وَأَضْبَحْتُ فِيهِمْ أَمْنًا لَا كَمَعَشَسِرِ  
أَمِ الْحَيِّ قُحْطَانِ ؟ فَنِلْتُكُمْ سَفَاهَةً

أراد : أَمِنْ رِبْعَةِ أَمِ الْحَيِّ قُحْطَانِ ؟

وقال عمر بن أبي ربيعة :

بَدَا لِي مِنْهَا مَعْصَمٌ حَبْنٌ جَمَّرَتْ  
فَسَوَّاهُ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

أراد : أَبْسَعِ رَمَيْنَ الْجَمَرِ أَمْ بِشَمَانِ ؟

وقال الأسود بن يَغْفَرٍ أَوْ غَيْرُهُ :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا  
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مَنْقَرٍ ؟

أراد : أَشُعَيْثُ ، بِالْهَمْزَةِ وَالتَّنْوِينِ ، فَحَذْفُهُمَا لِلضَّرُورَةِ . وَالْمَعْنَى :

مَا أَذْرِي أَجِّي النَّسَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ ؟

قال الكُمَيْت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ  
وَلَا لِعِبَاءٍ مَنِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد : أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيرِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي .

وقيل في قول عمر بن أبي ربيعة :

نَمَّ قَالُوا : نَحْبُهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا  
عَدَدَ الرَّقْلِ وَالْحَصَى وَالشَّرَابِ

إِنَّهُ أَرَادَ : أَتُحِبُّهَا ؟ فحذف همزة الاستفهام . وقيل : إِنَّهُ أَرَادَ الْخَبَرَ ، أَيِ أَنْتَ تُحِبُّهَا . ومعنى « قُلْتُ بُهْرًا » : أَيِ قُلْتُ : نَعَمْ أَحِبُّهَا حُبًّا بُهْرَنِي بُهْرًا ، أَيِ غَلِبَنِي غَلَبَةً . وقيل : معناه : عَجَبًا .

وقال شاعر العربية أبو العليّ :

أَحْيَا ، وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيْنُ جَارٌ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا  
أَحْيَا : فعل مضارع ، والأصلُ أَحْيَا ؟ فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التّعجبُ من حياته . يقول : كيف أحيا وأقلُّ شيء قاسيته قد قتل غيري ؟

وَرُوي أَنَّ وَرْشًا قَرَأَ ﴿ وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ [سورة الزخرف : ٥٨] بغير استفهام على مثال الخبر .

قال أبو عليّ : « وما ذكره عن ورشٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا بِغَيْرِ اسْتِفْهَامٍ ، فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ : أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَيُّهُمَا خَيْرٌ ؟ وَلَعَلَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ وَدَلَالَةِ « أَمْ » عَلَيْهَا ، كَمَا حَذَفَهَا عِمْرَانُ فِي قَوْلِهِ :

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَغْشَسِرٍ أَنُونِي فَقَالُوا : مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضَرٍ  
أَمْ الْحَيِّ فَخَطَّانِ ؟ وَتِلْكَ سَفَاهَةٌ كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ رُفْرٌ  
فَهَذَا أَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشُّعْرِ .

وقد قيل في قوله « وَتِلْكَ رِجْمَةٌ تَمُتُهَا عَلَيَّ » [سورة الشعراء : ٢٢] أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْاسْتِفْهَامَ . وَالْوَجْهُ إِثْبَاتُ الْهَمْزَةِ وَتَرْكُ حَذْفِهَا « اهـ » .

وقال خَضْرَمِيُّ بْنُ عَامِرٍ يَرُدُّ عَلَى مَنْ عَيَّرَهُ أَنَّهُ فَرِحَ بِمَوْتِ أَخِيهِ وَمِيرَاثِهِ :  
أَفَرَحَ أَنْ أُرْزَأَ الْكَسْرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُوْدَا شَصَايِصًا نَبَلًا ؟  
أَرَادَ : أَلَفَرَحَ ؟ وَالذُّودُ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ . الشَّصَايِصُ : جُ شُصُوصٍ الَّتِي لَا أَلْبَانَ لَهَا . النَّبَلُ هَهُنَا : الصَّنَارُ ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ .



ذهب قومٌ إلى أنَّ حذف همزة الاستفهام ، لأَمِنْ اللَّبْسِ ، مِنْ ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهرٌ كلام سيبويه .

وذهب الأَخْفَشُ إلى جواز حذفها في الاختيار ، وإن لم تكن بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَدَدْتُ بِحَبِّ إِسْرَافِيلَ ﴾ [سورة الشعراء : ٢٢] . واحتج لمذهب الأَخْفَش صاحبُ الألفية بقوله - عليه السلام - لجبريل : « وَإِنْ زَنَى ، وَإِنْ سَرَقَ ؟ » . فقال : « وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ » . أراد : أوْ إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟

والمختار أنَّ حذفها مطرَّد إذا كان بعدها « أم » المتصلة لكثرة نظماً ونثراً ، وقد تقدَّمت طائفةٌ مِنْ شواهدِهِ .

ومِمَّا يتصل بحذف همزة الاستفهام أَنَّهُ سُمِعَ حذف « أم » ومعلوفها في قول أبي ذؤيب :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا  
تقديره : أَمْ غَيٌّ ؟ وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ لا حاجة إلى تقدير « أم » ومعاذل الهمزة ؛ لصحة قولك : ما أدري هل رُشِدَ طِلَابُهَا ؟ وامتناع أن يُؤْتَى لـ « هل » بمعاذل .

وقال أبو ذؤيب أيضاً :

وقال صحابي : قد عُيِّنَتْ وَخِلْتُني عُيِّنْتُ فَمَا أَذْرِي : أَشْكُلُكُمْ شَكْلِي  
أَيُّ : أَشْكُلُكُمْ شَكْلِي أَمْ غَيْرُهُ ؟

٤ - أَنَّهَا تدخل على الإثبات ، كقول ذي الرُّمَّة :

أَسْتَحْدِثُ الرُّكْبَ عَنْ أَشْيَاءِهِمْ خَبْرًا أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبٌ ؟  
وعلى النَّفْيِ ، كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [سورة الشرح : ١] .

٥ - قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي :

الأصل في الهمزة أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم ، والسؤال بها عن جهل من المستفهم ، كقولك : أقام زيد ؟ وأزيد عندك أم سعد ؟  
ومن المعاني التي تخرج إليها الهمزة :

١ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به ؛ تقول في التقرير بالفعل : أضربت زيدا ؟ وبالفعل : أأنت ضربت زيدا ، وبالمفعول : أريدا ضربت ؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه حقيقة .

وقوله تعالى ﴿ وَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِطَارِئِينَ يُكَذِّبُوكَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٢] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل = وإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا . ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريراً به ؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه - عليه السلام - قد أجابهم بالفاعل بقوله ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٣] .

قال جرير في عبد الملك :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ  
أَيُّ أَنْتُمْ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا . بل قيل : إنه أمدح بيت قالته العرب . ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة .

وهمزة الاستفهام التي تخرج إلى معنى التقرير تنفي الموجب إذا دخلت عليه ، نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ مَا لَكُمْ أَدْرَأَكُمْ أَنْ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوْنَ ﴾ [سورة يونس : ٢٥٩] ، أي لم يأذن لكم = وتنفي المنفي إذا دخلت عليه ، ونفي النفي إثبات ، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ أَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [سورة الكهف : ١٧٥] ، أي قلت لك ذلك ، فتنحوّل النفي إلى إثبات . ولهذا عطف ﴿ وَوَصَّعْنَا عَنَتَكَ وَزَرَكْ ﴾ [سورة الشرح : ٢] على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [سورة الشرح : ١] لما كان معناه : شرحنا .

قال شيخ المعرّة أبو العلاء معلقاً على قول البخاري :

أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ أَتُوبَ النَّدَى وَيُعْرَكَ مِنْهُ فَضْلٌ مَا يَنْتَهِمُ  
« وَإِذَا رُويَتْ : » « أَوَلَمْ يَعْلَمُوا » فهو إقرار من الشاعر بأن المذكور قد عَلِمَ  
النّدى ، وعَرَضُ الهاجي غير ذلك ؛ لأنّ الحروف النّافية إذا دخلت عليها همزة  
الاستفهام نَقَلَتِ الكلام إلى حال التقرير والإيجاب ؛ يقول القائل : أَلَمْ أُعْطِكَ  
درهماً ، أي قد أُعْطَيْتُكَ ، وكذلك قول الحُطَيْثَةِ :

أَلَمْ أَكُ جَارَ كَسَمٍ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ  
أي قد كُنْتُ جَارَ كَسَمٍ .

وقد أدعى قومٌ أَنَّ « لَمْ » وإن دخلت عليها همزة الاستفهام تكون على  
الحال الأولى ، وعلى ذلك يحملون قول الأعشى :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ الْمَسْلُومُ مُسَهَّداً  
وإلى هذا الوجه يذهب في قول أبي الطيّب :

قالوا : أَلَمْ تَكُنْهِ فَقُلْتُ لَهُمْ ذَلِكَ عَمِي إِذَا وَصَفْتَنِي سَاءَ  
لأنهم أرادوا استفهاماً عَنْ تَرْكِ الكنية ، ولم يريدوا أَنَّهُ قَدْ كَنَاهُ ، وهذا وجه  
أجازه الكوفيون . وكان أبو علي الفارسي يجعل قول الأعشى :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

على القول الأول ، ويجعل التقدير : أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ أَغْيَاضَ لَيْلَةِ  
أَرْمَدَ ، أي قد كان ذلك « اهـ » .

٢ - التّسوية : وذلك في أربعة مواضع :

أ - بعد « سواء » ، نحو « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْ عَظَمْتَ أَمَلْنَا نَكُنْ مِنَ الْوَاغِطِينَ » [سورة  
الشّعراء : ١٣٦] ، و « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ » [سورة  
المنافقون : ٦] ، وقال ذو الرّثمة :



سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ الشَّوْىِ بَخْرَقَاءَ أَمْ أَنْحَىٰ لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ب - بعد « ما أبالي » ، نحو قول حسان بن ثابت :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالسَّحَرِ تَيْسُ أَمْ لِحَاسِنِي بِظَهْرِ غَيْسٍ لَيْسُ

ج - بعد « لَيْتَ شعري » ، نحو : ليت شعري أخرج أم دخل ؟

ء - بعد « ما أدري » ، نحو : ما أدري أأذن أم أقام ؟

والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [سورة المنافون : ٦] ، ونحو :

ما أبالي أقمت أم قعدت ؟ ألا ترى أنه يصح : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْاسْتِغْفَارُ وَعَدَمُهُ ،

وما أبالي بقيامك وعدمه .

٣ - الإنكار الإبطالي : وهذه الهمزة تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن

مدعيه كاذب ، نحو ﴿ فَاسْتَغْفِرْهُمُ الرِّبَّكَ الْبَاطِلُ وَلَهُمُ الْبُتُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٤٩] ، و﴿ أَفَأَصْفَكَ رُحُومَ الْبَاطِلِينَ وَأَخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتِثًا ﴾ [سورة الإسراء : ٤٠] .

٤ - الإنكار التوبيخي : وهذه الهمزة تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله

ملوم ، نحو ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ، فهذا توبيخ لعيسى - عليه السلام - في اللفظ ، ولقومه في المعنى ؛ لأن

الله تعالى علم أن عيسى - عليه السلام - لم يقل ذلك ، ولكن قال ذلك له

بمحضرة قومه ؛ ليؤنبهم على ذلك ، ويكذبهم فيما قالوه .

ومنه ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَشْرَبُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٩٥] ، و﴿ أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ ﴾ [سورة

الشعراء : ١٦٥] ، وقول العجاج :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَشْرِي

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

أني أطرب وأنت شيخ كبير ؟

٥ - الاسترشاد : كقولك للعالم : أيجوزُ كذا وكذا ؟ ومنه ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] ؛ وذلك أَنَّهُمْ أَسْتَرَشَدُوا لِيَعْلَمُوا وَجْهَ الْفَضْلَةِ فِي ذَلِكَ . وَقِيلَ : هِيَ تَعَجُّبٌ ، تَعَجَّبَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ ذَلِكَ .

وَرَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت ٢١١هـ) أَنَّهَا إِيْجَابٌ . وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تُوجِبُ مَا لَمْ يَوْجِبْهُ اللَّهُ ، وَلَا تُصَرِّفُ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى مَعْنَى الْإِيْجَابِ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ خِلَافَ الْوَاجِبِ .

٦ - الوعيد : نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ [سورة هود : ٨١] .

٧ - التَّهْكُيمُ : نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا يَنْدُسُ غَيْبُ أَسْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُونَ آبَاءُنَا ﴾ [سورة هود : ٨٧] .

٨ - التَّذْكِيرُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ [سورة الضحى : ٦] .

٩ - التَّنْبِيْهُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [سورة الحج : ١٦٣] .

١٠ - الاستِبْطَاءُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة الحديد : ١٦] .

١١ - التَّعَجُّبُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قَالُوا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة المجادلة : ١٤] .

١٢ - الأَمْرُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة يونس : ٣] ، أَيْ تَذَكَّرُوا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشى :

أَلَسْتُ مُنْتَهِيًّا عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ  
أَيَّ أَنْتَ عَنَّا ، فَلَسْتُ تَضُرُّنَا .

١٣ - معاقبة حرف القسم : كقولك : اللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا .



فالهَمْزة في هذا عوضٌ من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً من الباء دون غيرها ؛ لأصالة الباء في القسم .

وَأَخْتَلَفَ في الجارِّ لِلأَسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، بعد الهمزة . فذهب الأخفش إلى أن الجرَّ بالهمزة ، لكونها عوضاً عن الجارِّ . وأختاره ابنُ عصفور . وذهب غيره إلى أن الجرَّ بالحرف المحذوف ؛ الذي جيء بالهمزة عوضاً منه ، وأختاره صاحبُ الألفية .

١٤ - وقد جاء الاستفهام بالهمزة و « أم » خبراً في قول الفرزدق <sup>(١)</sup> :  
 مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا      أَمْ بُلْتُ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ  
 المعنى ما ضَرَّها هجاؤك وبؤلك .

١٥ - النَّفْيُ : نحو قوله تعالى ﴿ أَمْ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ [سورة صر : ٨] ،

(١) قال أبو علي في كتاب الشعر ٢ / ٤٧٠ - ٤٧١ :

« إِنْ جَعَلْتُ « ما » اسْتِفْهَاماً ، صار في « ضَرَّ » ذِكْرٌ - أي ضميرٌ - ، يكون فاعِلَ فوَلَك : « ضَرَّ » ، وعائداً إلى المبتدأ . . . ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ ، أي أيُّ شَيْءٍ ضَرَّها . وهذا هو الرَّجْعُ .

فَإِنْ قُلْتُ : فهل يجوز أن أجعل « ما » نَفْياً ، في قوله : ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ ؟ = فَإِنَّكَ إِنْ جَعَلْتَهَا كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ فَاعِلٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : أجعل الفاعل فيه أحد شيئين : أحدهما : أَنِّي إِذَا قُلْتُ : ما ضَرَّ ، دَلَّ الفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَأَجْعَلُ الْفَاعِلَ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ، فيكون التقدير : ما ضَرَّها ضَرٌّ ، فأجعله بمنزلة : فِعْلٍ فِيهِ قَوْلٌ ، وَدُهِبَ بِهِ مَذْهَبٌ ، ويكون قوله : أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلْتُ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ = اتِّصَالُهُ بِالْكَلَامِ عَلَى الْمَعْنَى ؛ كَأَنَّهُ يَرِيدُ : فَهَجَوْتُ لَهَا وَبَوَّلْتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ سِوَاهُ نِيَّ أَنْهُمَا لَا يَضُرُّهُمَا . ويقوي ذلك أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ يَسْتَفْهَمُ عَنْ ذَلِكَ . -  
 والآخر : أَنَّهُ يَكُونُ الْكَلَامُ مَحْمُولاً عَلَى الْمَعْنَى ، فيكون الفاعل ما دَلَّ عَلَيْهِ « أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلْتُ » ، كَأَنَّهُ قَالَ : ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ هَجَاؤُكَ وَبَوَّلُكَ بِهَذَا الْمَكَانِ » اهـ .

أي ما أنزل عليه الذكر ، ومثله ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ [سورة الزخرف : ١٩] ، أي لم يشهدوا ذلك ، وكذلك قوله ﴿ أَفَأَمَّتْ دُشَيْعُ الضُّرَّاءُ أَوْ تَهْدِي أَلْعُنَى ﴾ [سورة الزخرف : ٤٠] ، معناه : ليس ذلك إليك .

ولا ريب أن بعض هذه المعاني يُقَارِبُ بعضها الآخر ، ويحتمل غير ما ذكر ، وهي معاني متباينة تُفَرِّزُها أَسْبَقَةُ الكلام ، وربما زاد أصحاب المعاني فيها غير ما ذكرنا .

#### فائدة :

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ثبتت ، وسقطت همزة الوصل ، كقول ذي الرمة :

أَسْتَحَدْتُ الرَّكْبَ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا      أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرَبًا  
وإذا كانت همزة الوصل مع لام المعرفة مُدَّتْ ولم تُحْدَفْ لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر ، نحو : الرَّجُلُ قال ذلك أم المرأة ؟ وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة النمل : ٥٩] .

وإذا دخلت على همزة القطع جاز لك أربعة أوجه :

١ - أَنْ تُحَقِّقَ الهمزتين ، نحو : أَنْتَ قُلْتَ هَذَا ؟

٢ - أَنْ تُحَقِّقَ الأولى ، وتُكَلِّمَ الثانية ، كقول ذي الرمة :

أَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةً      مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومًا

٣ - أَنْ تُحَقِّقَ الثنيتين ، وتُدْخِلَ بينهما ألفاً ، كقول ذي الرمة :

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جِلَاجِلٍ      وَبَيْنَ الثَّقَا أَنْتَ أَمْ أَمْ سَسَالِسِمِ

٤ - أَنْ تَفْصِلَ بالألف ، وتُكَلِّمَ الهمزة الثانية ، فتُخَفِّفَ مِنْ جِهَتَيْنِ .

قال الهروي : « وتقدير ذلك أنه يُدْخَلُ بين الهمزتين ألفاً ، فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزةً مَمْدَّةً ، ثُمَّ تُكَلِّمُ الهمزة الثانية ، وتُتْرَكُ نَبْرَتُهَا ، وتُسَمَّى

حركاتها بلا نبرة<sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة : ٦] ،  
﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ [سورة آل عمران : ٢٠] اهـ . ومنه قول مُزَرَّد أَخِي الشَّمَاخ :  
تَطَالَلْتُ فَأَسْتَشْرِفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ : أَأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَاقِمِ

(١) المشهور من عبارة النحاة والقرّاء عن هذا المعنى أنّ الهمزة تُسهّلُ بَيْنَ بَيْنٍ ، أي تُجعل بين  
الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، وهي تُشَبِّهُ - بذلك - الحركة المُخْتَلَسَةَ ، ولهذا عُبِّرَ  
الهوري عن ذلك بإشمام الحركة ، وهو في مصطلح الكوفيين اختلاصها ، وفي مصطلح  
البصريين رؤمها . وأمّا الإشمام فلا يكون إلا في الضمة خاصة ، تنهياً الشفتان للتعلّق  
بالضمة ، ثم لا تنطق بها ولا بجزء منها البتّة ، ومن ثمّ فإنّهم يقولون : إنّ الإشمام للمعين  
لا للأذن .

## إِذَا

« إِذَا » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْثَالٍ :

١ - أَنْ تَكُونَ أَسْمًا لِلزَّمَنِ الْمَاضِي ، مُلَازِمًا لِلْبِنَاءِ كـ « إِذَا » ، وَعِلَّةُ بِنَائِهِمَا أَنَّهُمَا أَحْتَاجَا إِلَى إِضَافَةٍ تُوضِّحُ مَعْنِيَّتَهُمَا ، فَأَشْبَهَا بِذَلِكَ بَعْضُ كَلِمَةٍ ، وَبَعْضُ الْكَلِمَةِ لَا يَسْتَحِقُّ إِغْرَابًا = وَأَنْهُمَا أَفْتَقَرَا إِلَى إِضَافَةٍ إِلَى جُمْلَةٍ ، فَأَشْبَهَا بِذَلِكَ حُرُوفَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَعْنَى لَا يُفِيدُ حَتَّى يَنْصَبَّ إِلَى جُمْلَةٍ . وَلـ « إِذَا » عِلَّةٌ أُخْرَى أَوْجَبَتْ لَهَا الْبِنَاءَ ، وَهِيَ تَضَمُّنُهَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ « إِنْ » .  
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَسْمِيَّةِ « إِذَا » هَذِهِ الْأَشْيَاءُ :

١ - الْإِخْبَارُ بِهَا مَعَ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : مَجِيئُكَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ .

٢ - إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَسْمِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُكَ أَمْسٍ إِذَا جِئْتَ .

٣ - تَنوِينُهَا مِنْ غَيْرِ تَرْتُّمٍ <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ : يَوْمَئِذٍ .

(١) التَّنْوِينُ : نُونٌ سَاكِنَةٌ زَالِدَةٌ تَلْحَقُ آخِرَ الْكَلِمَةِ . وَهِيَ عَلَى أَفْصَحِ :

أ - تَنْوِينُ التَّمَكِينِ (أَوْ تَنْوِينُ الضَّرْفِ) ، وَفَالِدَتُهُ بَقَاءُ الْأَسْمِ عَلَى أَصَالَتِهِ ، إِذْ لَمْ يُشَبَّهِ الْمَبْنِيُّ فَيُنَوَّنْ ، وَلَا الْفِعْلُ فَيُضَمَّ الضَّرْفُ ، نَحْوُ تَنْوِينِ رَجُلٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ الْعَارِيَةِ مِنَ مَوَائِجِ الضَّرْفِ .

ب - تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ : مَا يَلْحَقُ بِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ فَرَقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَتِهَا ، نَحْوُ : مَرَزَتْ بِسَبِيهِ وَبِسَبِيهِ آخَرَ ، وَصَه إِذَا أَرَدْتَ الشُّكُوتَ ، وَصَه إِذَا أَرَدْتَ سُكُونًا ، وَإِيَّه إِذَا أَسْتَزِدُّهُ مِنْ حَدِيثٍ مَعْلُومٍ ، وَإِيَّه إِذَا أَسْتَزِدُّهُ مِنْ حَدِيثٍ مَجْهُولٍ .

ج - تَنْوِينُ الْعَرُوضِ : مَا يَلْحَقُ « إِذَا » عَرُوضًا مِنَ الْجُمْلِ الْمَحْلُوفَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا « إِذَا » ، وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمَعَانِ ، نَحْوُ « وَأَشْتَهَى جِبِلَّيْنِ تَنْظُرُونَ » [سُورَةُ الْوَاقِعَةِ : ٨٤] ، أَيْ حِينَ إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ . =



٤ - الإضافة إليها بلا تأويل ، نحو قوله تعالى ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا ﴾ سورة آل

عمران : ٨ ] .

قال السهيلي (ت ٥٨١هـ) في أماليه :

« وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ هُوَ عِلَامَةٌ لِلتَّمَكُّنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عِلَامَةٌ لِلانْفِصَالِ ، قَوْلُهُمْ : حَيْثُ ، وَيَوْمَئِذٍ ، فَتَوَنُّوا لَمَّا أَرَادُوا فَضْلَ « إِذْ » عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَتَرَكَوا التَّنْوِينَ حِينَ قَالُوا : إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، لَمَّا أَضَافُوا الظَّرْفَ إِلَى الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا أَشْمٌ أَقْلُ تَمَكُّنًا مِنْ « إِذْ » ، وَلَا أَشْبَهُ بِالْحَرْفِ مِنْهُ ، نَعَمْ ، وَقَدْ تَكُونُ حَرْفًا مَخْصُصًا ، بِمَعْنَى « أَنَّ » ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَانَ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٢٩] ، جَعَلَهَا سَبِيحِيَّةً هُنَا حَرْفًا ، وَلَمْ يَجْعَلَهَا ظَرْفًا ، كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ » اهـ

و « إِذْ » التي تكونُ أَسْمًا لِلزَّمَنِ الْمَاضِي تُسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

أ - أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا ، وَهُوَ الْغَالِبُ ؛ قَالَ سُورِدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ الْيَسْكُرِيُّ <sup>(١)</sup> :

د - تنوين المقابلة : مَا يَلْحَقُ مَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالثَاءِ الْمَزِيدَتَيْنِ ، نَحْوُ : مُسْلِمَاتٍ ؛ فَإِنَّهُ جُمِعَ قَصِيدٌ بِهِ فِي الْمُؤَنَّثِ مِنْ سَلَامَةٍ نَقَمَ الْوَاحِدِ وَأَتَحَادَ لَفْظُ الْجَمْعِ وَالنَّصْبِ مَا قَصِيدٌ فِي « مُسْلِمِينَ » وَنَحْوِهِ ، فَقَوَّيْتُ الْبَاءَ بِالْكَسْرِ وَالتَّوَنُ بِالتَّنْوِينَ ،

هـ - تنوين التَّثْنِ : مَا يَلْحَقُ الرَّوِّيُّ الْمُطْلَقَ ، وَخَرُزْفَةُ الْبَاءِ وَالْوَاوُ وَالْأَلْفُ ؛ يُعْرَضُونَ التَّنْوِينَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثٍ كَثِيرٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَفَيْسٍ ، إِذَا أُنْشِدُوا ، وَهَذَا التَّنْوِينُ يَلْحَقُ الْأَسْمَ الْمُتَمَكِّنَ مَضْحُوبًا بِالْأَلْفِ ، وَغَيْرَ مَضْحُوبٍ ، وَالْأَسْمَ الْمَبْنِيَّ ، وَالْفِعْلَ مَاضِيًا وَمَضَارِعًا ، وَالْحَرْفَ .

و - التَّنْوِينُ الْغَالِي : مَا يَلْحَقُ الرَّوِّيُّ الْمُقَيَّدَ . وَيَدْخُلُ هَذَا التَّنْوِينُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ تَنْوِينُ التَّثْنِ .  
أَنْظُرْ : أَرْتَشَافَ الضَّرْبِ لِأَبِي حَيَّانَ ٢/٦٦٧ - ٦٧١ .

(١) تَحَدَّثَ فُلَانٌ فُلَانًا : إِذَا دَعَا إِلَى أَمْرٍ يُظَاهَرُ عَجْزُهُ فِيهِ ، وَنَازَعَهُ الْغَلْبَةُ فِي قِتَالٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَيَقُولُ لَهُ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ مِنْهُ : أَنَا حُدَّيَاكَ . الْمَرْزَبَانُ : الْفَائِدُ الْعَسْكَرِيُّ . الْمَسُورُ : فِي أَدْنَى دُرْنَانَ .

وَمِمَّا بُرِّدُ إِذْ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ فَلَمْ تَقْرُبُوهُ ، الْمَرْزَبَانُ الْمُسَوَّرُ  
فَبَارَزَهُ مِمَّا غَلَامٌ بِصَارِمٍ حُسَامٍ إِذَا لَاقَى الضَّرِيَّةَ يَبْتَثِرُ

إِذْ : مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بعامل  
محذوف تقديره : فَخَرْنَاكُمْ بِبُرِيدٍ إِذْ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزَبَانُ ، أَوْ : أَفْخَرْنَا  
بُرِيدٌ إِذْ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزَبَانُ ، أَي جَعَلْنَا نَفْخِرُ . وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : وَمِمَّا  
بُرِيدٌ ، كَلَامٌ أَفْتَخَرَ فِيهِ بِبُرِيدٍ وَفَعَلَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ .

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي « إِذ » تَحْدَى ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي  
الْمُضَافِ ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ حَالاً مَحَلَّ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ ، مُعَاقِباً  
لَهُ ، فَهُوَ مُتَنَزِّلٌ مَنَزِلَةً جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُضَافِ .

وَالِهَاءُ فِي « تَقْرُبُوهُ » عَائِدَةٌ عَلَى الْمَرْزَبَانِ ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ  
مُقَدَّمٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ أَضْلَ الْكَلَامِ : إِذْ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزَبَانُ فَلَمْ  
تَقْرُبُوهُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

وَلَسَمَ أَمْدَحَ لَأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا  
ب - أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ « وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَكُمْ »  
[سورة الأعراف : ١٨٦] .

وَالْغَالِبُ عَلَى « إِذ » الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَائِلِ الْقِصَصِ فِي التَّنْزِيلِ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا  
بِهِ ، بِتَقْدِيرِ « أَذْكُرُ » ، نَحْوُ « وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴿ اسْمُوهَا ۖ ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] وَ « وَإِذْ  
قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ » [سورة البقرة : ١٣٤] ، وَ « وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَكُمُ الْبَحْرَ » [سورة  
البقرة : ٥٠] .

وَإِذَا وَقَعَتْ « إِذ » بَعْدَ « أَذْكُرُ » فَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا أُشْتَمِلَ عَلَيْهِ  
ذَلِكَ الزَّمَانُ ؛ لِغَرَابَةِ مَا وَقَعَ فِيهِ ، فَهُوَ جَدِيدٌ أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ .  
وَسَهَّاءٌ مَنْ يَجْعَلُ « إِذ » هَذِهِ ظَرْفًا لَهُ أَذْكُرُ مَحْذُوفًا ؛ لِإِفْتِضَائِهِ حِينَئِذٍ الْأَمْرَ

بالذِّكْر في ذَلِكَ الْوَقْتِ ، مَعَ الْأَمْرِ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَذَلِكَ الْوَقْتُ قَدْ مَضَى قَبْلَ تَعَلُّقِ  
الْخِطَابِ بِالْمُكَلِّفِينَ مِنَّا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ ذِكْرُ الْوَقْتِ نَفْسِهِ لَا الذِّكْرُ فِيهِ .

ذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ (ت ٧٤٥هـ) فِي «التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ» إِلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ  
«إِذْ» مَفْعُولًا بِهِ لَا يَجُوزُ ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ نَحْوُ : أَخْبَيْتُ إِذْ قَدِمَ زَيْدٌ ،  
وَلَا : كَرِهْتُ إِذْ قَدِمَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ مَعَ «أَذْكُرْ» لَمَّا اعْتَصَصَ عَلَيْهِمْ مَا وَرَدَ  
مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ، وَتَخَرُّجُهُ سَهْلٌ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ «إِذْ» مَعْمُولَةً لِمَحذُوفٍ  
يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، أَيْ أَذْكُرُوا حَالَكُمْ أَوْ قِصَّتْكُمْ أَوْ أَمَرَكُمْ ، وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ  
ذَلِكَ مُصَرَّحًا بِهِ ؛ قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ  
قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٣] ، فـ «إِذْ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُضَدِّرِ ﴿نِعْمَتَ  
اللَّهِ﴾ . وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ إِبْتِاتِ حُكْمِ كُلِّيٍّ بِمُحْتَمَلٍ ، بَلْ بِمَرْجُوحٍ .

جـ - أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾  
[سورة مريم : ١٦] ؛ فـ «إِذْ» بَدَلٌ اشْتِمَالٍ مِنْ «مَرْيَمَ» .

وَنَحْتَسِلُ «إِذْ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾  
[سورة المائدة : ٢٠] أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا مُتَعَلِّقًا بِالْمُضَدِّرِ ﴿نِعْمَةَ﴾ ، وَأَنْ تَكُونَ بَدَلًا  
مِنْهُ .

وَتَرْكِيبُ «لَيْلِي إِذْ» مِنَ التَّرَاكِيبِ الدَّائِرَةِ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ . تُعَرَّبُ فِيهِ  
«لَيْلِي» مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَذْكُرْ ، وَإِذْ : بَدَلًا مِنْ لَيْلِي ، أَوْ  
مُضَافًا إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ إِضَافَةُ اللَّيْلِ إِلَى «إِذْ» ، نَحْوُ : لَمْ يَفْرَغْ  
لَيْلَتَيْنِ . وَهَذِهِ طَائِفَةٌ مِنْ شَوَاهِدِهِ :

قَالَ الْمَرَارُ الْعُظْمَانِيُّ :

لَيْلِي إِذْ تُصْبِي الْحَلِيمَ بِدَلِّهَا وَمَشِي خَزَنِلِ الرَّجْعِ فِيهِ تَقَاتِلُ  
وَقَالَ الْمَرَارُ الْفَقْعَسِيُّ :



لِيَالِي إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُكَ جَبَرَةً      وَسَلَّمْ وَإِذْ لَمْ يَصْدَعْ الْحَيَّ صَادِعُ  
وقال عمر بن أبي ربيعة (١) :

لِيَالِي إِذْ أَسْمَاءُ رُوْدٌ كَأَنَّهَا      خَلِيَّ بِذِي الْمَسْرُوحِ أَدْمَاءُ مُثْبَعُ  
وقال نَهْشَلُ بْنُ حَرْي :

لِيَالِي إِذْ سَلَمَى بِهَا لَكَ جَارَةٌ      وَإِذْ لَمْ يُخَبَّرْ بِالْفِرَاقِ الْعَوَاطِسُ  
وقال النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ :

لِيَالِي إِذْ تَسْتَبِينَ الرَّجَا      لَنْ تَحْتَ الْخُدُورِ بِخُسْنِ الْغَزَلِ  
وقال أَبْنُ جُنَيْ فِي « الْمُحْتَسَبِ » فِي إِغْرَابِ « إِذْ » الثَّانِيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿ لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَالِثِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي  
الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَنْصُرُنِي ﴾ [سورة التوبة : ١٤٠ :

« إِذْ هُمَا » بَدَلٌ مِنْ « إِذْ أَخْرَجَهُ » ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ إِخْرَاجِ الَّذِينَ كَفَرُوا  
قَبْلَ خُصُوصِهِ ﷺ فِي الْغَارِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانَانِ وَضِعَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعَ صَاحِبِهِ ؛  
أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ شَكَرْتُكَ إِذْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ الشُّكْرُ سَبَبًا عَنِ الْإِحْسَانِ ،  
فَزَمَانُ الْإِحْسَانِ قَبْلَ زَمَانِ الشُّكْرِ ، فَأَعْمَلْتَ شَكَرْتُ فِي زَمَانٍ لَمْ يَقَعْ الشُّكْرُ فِيهِ .  
وَمِنْ شَرْطِ الظَّرْفِ الْعَامِلِ فِيهِ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَاقِعًا فِي ذَلِكَ  
الزَّمَانِ ، نَحْوُ زُرْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا تَجَاوَزَ الزَّمَانَانِ وَتَقَارَبَا جَارَ عَمَلُ  
الْفِعْلِ فِي زَمَانٍ لَمْ يَقَعْ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُ « اهـ  
وَتَحْتَمِلُ » إِذْ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ :

وَمَا سَعَادَ عِدَاةَ الْبَيْتِ إِذْ رَحَلُوا      إِلَّا أَغْنَى غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ  
ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ :

(١) رُوْدٌ : شَابَّةٌ نَاعِمَةٌ . أَدْمَاءُ : طَلَبَةٌ . مُثْبَعٌ : يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا .



١ - بدل مِنْ غَدَاةٍ . ظَرَفْتُ أَبْدَلَ مِنْ ظَرْفٍ . وهو البَيِّنُ الظَّاهِرُ . ونظيرُ هَذَا الْبَدَلِ ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْمُنْشَرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [سورة مريم : ٢٣٩] ، ﴿إِذْ﴾ بَدَلُ مِنْ ﴿يَوْمَ﴾ ؛ مَفْعُولُ أَبْدَلَ مِنْ مَفْعُولِهِ بِهِ .

٢ - ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالمَصْدَرِ : الْبَيِّنِ ، أَيُّ وَمَا هِيَ غَدَاةٌ بِأَنَّ وَقْتُ رَحِيلِهِمْ .

٣ - ظَرْفٌ ثَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ : غَدَاةٌ ، وهو مَعْنَى التَّشْبِيهِ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْكَافِ الْمَحذُوفَةِ فِي : وَمَا كَسَعَادَ غَدَاةَ الْبَيِّنِ إِذْ رَحَلُوا . وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ : غَدَاةٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : إِنَّمَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الظَّرْفِ إِذَا كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ ، نَحْوُ : صَلَّيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْمِنْبَرِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ الظَّرْفَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِمَا عَامِلٌ وَاحِدٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ أَسْمَ تَفْصِيلٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ عَامِلَيْنِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَيْرٌ مِنْهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَزِيدُ خَيْرَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ عَلَى خَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ .

= قُلْتُ : ذَكَرَ أَبُو عَصْفُورٍ أَنَّ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ يُجُوزُ أَيْضًا التَّعَدُّدُ مَعَ الْإِتْفَاقِ إِذَا كَانَ الزَّمَانُ الْأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي ، نَحْوُ : لَقِيتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، وَأَنَّهُ يُجِيزُ نَصْبَ الظَّرْفَيْنِ بِـ لَقِيتُ ، لَا عَلَى أَنَّ الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ : سَيَّرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، بَرَفَعَ الْيَوْمَ ، وَنَصَبَ غُدُوَّةً ، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَتَبِعَهُ فِي إِعْرَابِهِ .

د - أَنْ تَكُونَ مُضَافًا إِلَيْهَا أَسْمُ رَمَانٍ صَالِحٌ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ ، نَحْوُ : يَوْمَئِذٍ ، وَجِئْتِيذٍ ، أَوْ غَيْرُ صَالِحٍ لَهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [سورة آل عمران : ٨] .

وَإِذَا كَانَتْ «إِذْ» مُنَوَّنَةً فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُضَافًا إِلَيْهَا مَا قَبْلَهَا ، لِتَعْتَمِدَ عَلَى الظَّرْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا ، فَلَا يَرُودُ عَنْهَا مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ ، كَمَا زَالَ عَنْ «إِذَا» حِينَ نَوَّوْهَا وَفَصَّلُوهَا عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي كَانَتْ تُضَافُ إِلَيْهِ .

والأصل في هذا أنَّ «إِذ» في غاية الإبهام والتعبد عن شبه الأسماء ،  
والقرب من الحروف ؛ لعدم الاشتقاق ، وقلة حروف اللفظ ، وعدم التمكن ،  
وغير ذلك . فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ، ويقتصر إلى  
الظروف ، ما عُرِفَ فيها معنى الاسم أبداً ؛ إذ لا تدلُّ على معنى في نفسها ،  
وإنما جاءت لمعنى في غيرها ، فإذا قطعت عن ذلك تَمَحَّضَ لمعنى الحرف ،  
ولكن «إِذ» ؛ للذي تقدَّم من إضافة ما قبلها من الظروف إليها = لم يُعَادِرْها  
معنى الاسم . وليست الإضافة إليها في الحقيقة ، ولكن إلى الجملة التي  
عاقبتها التثوين .

وتلزم «إِذ» عليه الإضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا  
إِذْ أَنْتُمْ قُلُوبٌ﴾ [سورة الأنفال : ٢٦] ، وكقول ليبيد :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه      يحوّر رماداً بعد إذ هو ساطع  
وقد يُخَدَفُ أحد شطري الجملة الاسمية المضافة إلى «إِذ» ، نحو ما أنشده  
أبو زيد :

هَلْ تَرْجِعُنَّ لِيَا لَيْلٍ قَدْ مَضَيْنَا      والعيش مُتَغَلِّبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا  
إِذ : ظرف لما مضى من الزمان مبني في محل نصب متعلق باسم الفاعل : مُتَغَلِّبٌ .  
ذاك : ذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، والكاف  
للخطاب ، والخبر محذوف تقديره : إِذْ ذَاكَ كائنٌ كذلك .  
وقال الأخطل :

كَانَتْ مَنَازِلُ أَلْفٍ عَهْدُهُمْ      إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا  
إِذ : ظرف لما مضى من الزمان مبني في محل نصب متعلق بـ عَهْدُهُمْ .  
نحن : ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف تقديره :  
مُتَكَلِّفُونَ .

إِذْ : ظرف لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مبني في محل نصب متعلق بخبر نحن المحذوف : مُتَأَلِّفُونَ .

ذَآكَ : أَسْمُ إِشَارَةٍ إِلَى التَّجَاوُرِ ، في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف تقديره : كَاثِرٌ .

إِخْوَانَا : حال منصوبة مؤولة بمشتق : مُتَصَافِينَ .

وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

كَأَن لَّمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَآكَ مَن عَزَّ بَرًّا

إِذْ : ظرف لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مبني في محل نصب متعلق بـ يُتَّقَى .

النَّاسُ : مبتدأ خبره الجملة (مَن عَزَّ بَرًّا) ، والعائدُ إلى المبتدأ منها محذوف ، تقديره : مَن عَزَّ مِنْهُمْ .

إِذْ : ظرف لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مبني في محل نصب متعلق بـ بَرًّا .

ذَآكَ : أَسْمُ إِشَارَةٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ ، خبره محذوف تقديره : كَاثِرٌ .

مَن : أَسْمُ مَوْصُولٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ ، خبره جملة (بَرًّا) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ التَّمِيمِيُّ :

فَإِنْ أَكَّ وَدَّعْتُ السَّبَابَ فَلَمْ أَكُنْ - عَلَى عَهْدِي أَذْ ذَآكَ - الْأَخِلَاءَ زَارِيَا

وَقَالَ الْأَخْطَلُ أَيْضًا :

إِنْ مَن يَدْخُلُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءَ  
مَالَتِ النَّفْسُ نَحْوَهَا إِذْ رَأَتْهَا فَهِيَ رِيحٌ ، وَصَارَ جِسْمِي هَبَاءَ  
نَلِيتَ كَمَانَتِ كِنِيسَةُ الرُّومِ ، إِذْ ذَا كَ ، عَلَيْنَا قَطِيفَةٌ وَخَبَاءَ

= وَإِنَّمَا فَعَلِيَّةٌ فِعْلُهَا مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾

[سورة البقرة : ٣٠] ، و ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] ، و ﴿ وَإِذْ

عَدَّوْتَ مِنَ أَهْلِكَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢١] .



= وإِثْمًا فَعَلِيَّةٌ فِعْلُهَا مَاضٍ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾  
[سورة البقرة : ١٢٧] ، و ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الأنفال : ٣٠] ، و ﴿وَإِذْ  
تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٧] .

وَقَدْ اجْتَمَعَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْأَسْمِيَّةِ ، وَالْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ،  
وَالْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَةِ مَعْنَى لَا لَفْظًا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا نَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ  
اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا  
تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة : ٤٠] .

وَلَا تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ سِوَاهُ أَكَانَتْ فَعْلِيَّةٌ ، نَحْوُ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ  
تَأْتِيَا نَكْرَمُكَ ، أَمْ أَسْمِيَّةٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِيكَ نَكْرَمُهُ . فَإِنْ اضْطَرَّ  
شَاعِرٌ جَازَ أَنْ تَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ .

وَقَدْ تُخَذَفُ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا لِلْعِلْمِ بِهَا ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّنْوِينُ ، وَتُكْمَرُ الدَّلَالَةُ  
لِلتَّلَاقِ السَّاكِنَيْنِ ، نَحْوُ ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الزُّمَر : ٤] .  
وَالدَّلِيلُ عَلَى الْعَوِضَةِ أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ .

قال الفيروزآبادي (ت ٨١٦هـ) :

« لَا يُضَافُ إِلَى « إِذْ » مِنَ الظُّرُوفِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرُ سَبْعَةِ أَلْفَاظٍ ،  
وهي :

يَوْمَئِذٍ ، وَجَنَّتِذٍ ، وَسَاعَتِذٍ ، وَلَيْلَتِذٍ ، وَغَدَاتِذٍ ، وَعَشِيَّتِذٍ ، وَعَاقِبَتِذٍ اهـ  
وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ : وَقَتِذٍ ، وَلَا شَهْرَتِذٍ ، وَلَا سَنَتِذٍ .

وَقَدْ وَرَدَ « أَوَانِئِذٍ » فِي شَعْرِ الدَّاحِلِ بْنِ حِرَامِ الْهَذَلِيِّ :

دَلَفْتُ لَهَا أَوَانِئِذٍ بِسَهْمٍ حَلِيفٍ لَمْ تَخَوَّنَهُ الشُّرُوجُ  
الدَّليْف : سَبَّرَ فِيهِ إِبْطَاءً . حَلِيفٌ : حَدِيدٌ . تَخَوَّنَهُ : تَنَقَّصَهُ . الشُّرُوجُ :  
الضُّدُوعُ .



وقال أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) معلقاً على قول أبي ذؤيب الهذلي :  
 نَهَيْتُكَ عَنْ جِلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ  
 « يقول : جِينِيذ ، فَأَلْقَى « جِين » ، وَأَضْمَرَهَا « اهـ » .

وَفُسِّرَ عَنْهُ : الْأَضْلُ : جِينِيذ ، فَحَذَفَ « جِين » ، وَبَقِيَ الْجَرُّ ، أَيْ « إِذْ »  
 مجرورة بإضافتها إلى « جِين » المرادة المحذوفة .

وقال ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ) :

« مِنْ وَجْهِ التَّنْوِينِ أَنْ يَلْحَقَ عَوْضاً مِنَ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : يُؤْمَتِلُ ، وَلِيَلْتَنِيذُ ،  
 وَسَاعَتِيذُ ، وَجِينِيذُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وَإِنَّمَا أَضْلُ هَذَا أَنْ تَكُونَ « إِذْ » مُضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ  
 أَمِيرٌ ، وَقُمْتُ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، فَلَمَّا أَقْطَعَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَوْضَ مِنْهُ التَّنْوِينِ ، فَدَخَلَ  
 وَهُوَ سَاكِنٌ عَلَى الذَّالِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، فَكُسِرَتِ الذَّالُ لالتقاء الساكنين ، وَلَيْسَتْ  
 الْكُسْرَةُ كُسْرَةَ إِعْرَابٍ ، وَإِنْ كَانَتْ « إِذْ » فِي مَوْضِعٍ جَرَّ بِإِضَافَةٍ مَا قَبْلَهَا إِلَيْهَا ،  
 وَإِنَّمَا الْكُسْرَةُ فِيهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا . وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُسْرَةَ فِي  
 ذَالِ « إِذْ » إِنَّمَا هِيَ لالتقاء الساكنين قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

أَلَا تَرَى أَنَّ « إِذْ » لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ .

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ : إِنَّهُ جَرَّ « إِذْ » ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ قَبْلَهَا « جِين » ، ثُمَّ  
 حَذَفَهَا ، وَبَقِيَ الْجَرُّ ، فَسَاقِطٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنَّ  
 « إِذْ » ، وَ« كَمْ » ، وَ« مَنْ » مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السُّكُونِ .

عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ نَفْسَهُ قَالَ فِي بَعْضِ التَّعَالِيْقِ عَلَى حَاشِيَةِ « الْكِتَابِ » :

« بَعْدَ « كَمْ » ، وَ« إِذْ » مِنَ التَّمَكُّنِ أَنَّ الْإِعْرَابَ لَمْ يَدْخُلْهُمَا قَطُّ » .

فهذا تَصْرِيحٌ منه ببناء « إِذ » ، وهو اللائقُ به والأشبهُ باعتقاده ، وذلك القولُ الذي حكيناهُ عنه شئياً قاله في كتابه الموسوم بـ « معاني القرآن » ، وإنما هو شبيهٌ بالسَّهْوِ منه . على أَنَّ أبا عليٍّ قَدْ اعْتَذَرَ له منه بما يكادُ يكونُ عُذْراً .

ويؤيِّدُ ما ذكرتهُ مِنْ بِنَاءِ « إِذ » أَنَّهَا إِذَا أُضِيبَتْ مَبْنِيَّةٌ ، نحوُ قوله تعالى ﴿ إِذِ الْأَعْمَلُ فِي آعْتَقَهُمْ ﴾ [سورة غافر : ٧١] ، ﴿ وَإِذْ رَفَعَ الْفَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] ، فـ إِذْ في هَذَا ونحوه مضافَةٌ إلى الجملِ بعدها ، وموضِعُها نَصْبٌ ، وهي كما تَرى مَبْنِيَّةٌ ، فإذا كانت في حالٍ إضافيتها إلى الجملِ مَبْنِيَّةٌ ، مِنْ حيثُ كانتِ الإضافةُ إلى الجملِ كَلا إضافَةٍ ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الإضافةِ أَنْ تَقَعَ على الأَفْرَادِ ، فهي إِذْ لم تُصَفِّ في اللَّفْظِ أَصلاً أَجْدَرُ بِأَسْتَحْقَاقِ البناءِ .

ويريدُك وضوحاً قراءةَ الْكِسَانِيِّ ﴿ مِنْ تَعَذَّبَ يَوْمَئِذٍ ﴾ [سورة المارج : ١١] ، فبنى « يَوْمَ » على الفتح لَمَّا أَضَافَهُ إلى مَبْنِيٍّ مُتَمَكِّنٍ « اهـ »

٢ - أَنْ تَكُونَ أَشْماً لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، نحو ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [سورة الزلزلة : ٤] .

والجمهور لا يُشَبِّتُونَ هَذَا الْقِسْمَ ، وَيَجْعَلُونَ الْآيَةَ مِنْ بَابِ ﴿ وَفُتِحَ فِي الصُّورِ ﴾ [سورة الكهف : ٩٩] ، أَي مِنْ تَنْزِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ الْوَاجِبِ الْوُقُوعَ مَنْزِلَةً مَا قَدْ وَقَعَ . وقد يُحْتَجُّ لِمُثَبِّتِ هَذَا الْقِسْمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ إِذِ الْأَعْمَلُ فِي آعْتَقَهُمْ ﴾ [سورة غافر : ٧٠ ، ٧١] ؛ فَإِنَّ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ مُسْتَقْبَلٌ لَفْظاً وَمَعْنَى ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ التَّنْفِيسِ عَلَيْهِ ، وقد أُعْمِلَ في « إِذ » ، فَيَلَزَمُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ « إِذَا » .

وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ أَسَدٍ الْفَقْعَسِيِّ (١) :

(١) تَفَافَذُوا : دُعَاءٌ ، فَقَدْ بَعْضُهُمْ بَعْضاً . الْبَرَاءُ : تَأْخُرُ الْعُجُزُ . التَّكْبُّ : شِبْهُ الْمَيْلِ فِي الْمَشْيِ . يَقُولُ : هَلَا جَعَلُونِي عُدَّةً لِرَجُلٍ مِثْلِي ، فَقَدْ بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، وَقَدْ جَاءَهُمُ الْخُصْمُ .

فَهَلَا أَعْدُونِي لِيُثَلِّي تَفَاقَدُوا إِذِ الْخَصْمُ أَبْرَى مَائِلُ الرَّاسِ أَنْكَبُ  
 « إِذْ » ظرف متعلق بـ أَعْدُونِي ، اسْتَعْمِلَ لحكاية حال آتية ، ومثله « الَّذِينَ  
 كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَبِعَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ » (١) إِذِ الْأَغْلُلُ فِي  
 أَعْنَاقِهِمْ » [سورة غافر : ٧٠ ، ٧١] ؛ اسْتَعْمِلَ « إِذْ » لِمَا هُوَ واقع في المستقبل .

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ أَيْضاً قَوْلُ أَوْسَى بْنِ خَجَرٍ (٢) :

الْحَافِظُ النَّاسَ فِي تَحْوِطٍ إِذَا لَمْ يُرْسِلُوا تَحْتَ عَائِدِ رَبْعَا  
 وَهَبَّتِ الشَّمَالُ الْبَلِيلُ وَإِذْ بَاتَ كَمِيعُ الْفَتَاةِ مُلْتَفِعَا  
 « إِذْ » فيه بمعنى « إِذَا » للمستقبل ، وآيةُ ذَلِكَ عَطَفُهَا عَلَى « إِذَا » ،  
 والمعنى : والذي يحفظ الناس إذا كان كذا وكذا .

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

سَتَقْدُمُ إِذْ يَأْتِي عَلَيْكَ رَعِيلُنَا بِأَزَعَنْ جَرَّارٍ كَثِيرٍ صَوَاهِلُهُ  
 « إِذْ » فيه بمعنى « إِذَا » .

وَمِنْ شَوَاهِدِ مَجِيءِ « إِذَا » بِمَعْنَى « إِذْ » قَوْلُ الْبُرْجِ بْنِ مُسَهَّرٍ (٤) :

وَلَذَمَانٍ يَزِيدُ الْكَاسَ طِيناً سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ الثُّجُومُ

(١) مُتَأَخَّرُ الْقَجْرِ مَائِلُ الرَّاسِ مُتَحَرِّفاً . وَهَذَا تَصْوِيرٌ لِحَالِ الْمُقَاتِلِ إِذَا انْتَصَبَ فِي وَجْهِهِ مَقْصُودُهُ .  
 (٢) تَحْوِطُ : الشُّنَّةُ الشَّدِيدَةُ الْجَذْبِ . الْعَائِدُ : الثَّاقَةُ الْحَدِيثَةُ النَّجَاحِ . الرُّبْعُ : مَا وَلَدَتْهُ فِي أَيَّامِ  
 الرُّبْعِ . الشَّمَالُ : رِيحُ الشَّمَالِ . الْكَمِيعُ : الضَّجِيعُ . الْفَتَاةُ : اللَّحَافُ . يَقُولُ : أُنْسَى  
 كَمِيعَ الْفَتَاةِ مَجَانِباً لَهَا لَا يَرِيدُهَا مِنَ الْجَهْدِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ .

(٣) الرُّعِيلُ : الْقِطْعَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الْخَيْلِ . الْأَرَعْنُ : الْجَيْشُ الْعَظِيمُ . الْجَرَّارُ : الثَّقِيلُ السَّيْرُ  
 لِكثْرَتِهِ .

(٤) اللَّذَمَانُ : الثَّدِيمُ . تَغَوَّرَتِ : غَارَتْ وَأَنْطَفَأَتْ . وَمَعْنَى يَزِيدُ الْكَاسَ طِيناً : أَيِ بَعْضِ  
 عِشْرَتِهِ ، وَأَدَبٌ مُجَالَسَتِهِ يَزِدُّهُ شُرْبُ الْمُدَامِ وَإِدَارَةُ الْكَاسِ مَعَهُ ، كَذَلِكَ .



قال ابنُ جنِّي في كتاب « التمام في تفسير أشعار هُذَيْل » له معلقاً على قول الهُذَلِيِّ (١) :

وَنَائِحَةٍ صَوْنُهَا رَائِعٌ      بَعَثْتُ إِذَا أَرْتَفَعَ الْمِرْزَمُ  
« كذا رواه به « إذا » . ولو قال : إِذْ لِلْمَاضِي ، كان أشبه .

وَوَجْهُ اسْتِعْمَالِ « إِذَا » فِي الْمَاضِي أَنَّهُ حَكَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، أَيْ إِنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُهَا إِذَا أَرْتَفَعَ ، وَنَحْوُهُ : كَانَ زَيْدٌ سَيَفْعَلُ كَذَا ؛ أَيْ كَانَ مُتَوَقِّعاً مِنْهُ ذَلِكَ .

وَعَكْسُهُ فِي الزَّمَانِ ، وَإِنْ كَانَ نَظِيرُهُ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ إِذْ الْأَخْلَافُ فِي أَغْنَقِيهِمْ ﴾ [سورة غافر : ٧١] . وَ« إِذْ » لِمَا مَضَى ، وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثٌ عَمَّا يَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا حَكَى الْحَالِ قَالَ « إِذْ » ، حَتَّى كَانَ الْمُخَاطَبِينَ بِهَذَا حُضُورًا لِلْحَالِ .

وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنْ تَصْدِيقِ الْخَبَرِ ؛ أَيْ كَأَنَّ الْأَمْرَ حَاضِرًا لَا شَكَّ فِيهِ ، وَوَاقِعٌ لَا أَرْتِيَابَ بِهِ . وَحِكَايَةُ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ وَالْآتِيَةِ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالشُّعْرِ أَهـ .  
وَعَلَى الْجُمْلَةِ قَدْ تُعَبِّرُ الْعَرَبُ عَنِ الْمَاضِي وَالْآتِي كَمَا تُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ اسْتِئْذَانًا لَهُ ، وَقَصْدًا لِإِحْضَارِهِ فِي الذِّهْنِ حَتَّى كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ حَالَةَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ .

٣ - أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلتَّعْلِيلِ ، نَحْوُ ﴿ وَإِذْ أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْرَأْنَا إِلَى الْكُفْهِ ﴾ [سورة الكهف : ١٦] ، وَ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا يَوْمَ فَسَيَقُولُونَ ﴾ [سورة الأحقاف : ١١] ، وَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ  
وَقَوْلُ عَلْقَمَةَ :

---

(١) الْمِرْزَمُ : نَجْمٌ يُطْلَعُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ .



أَلَا رَجُلًا أَخْلَوهُ رَحْلِي وَنَاقِي **يُبْلُغُ عَنِّي الشُّعْرَ إِذْ مَاتَ قَسَائِلُهُ**  
وَقَوْلِ الْأَعَشَى :

إِنَّ مَحْصِلًا وَإِنْ مُسْرَحًا **وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا**  
أَيِ إِنَّ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا ، وَإِنْ لَنَا أَرْحَالَ عَنْهَا إِلَى الْآخِرَةِ ، وَإِنْ فِي  
الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبْلَنَا إِمَهَالًا لَنَا ؛ لِأَنَّهُمْ مَضَوْا قَبْلَنَا وَبَقِينَا بَعْدَهُمْ .

وَاخْتَلَفُوا فِي « إِذْ » مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي  
الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزعر : ٣٩] عَلَى أَقْوَالٍ :

١ - قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ (ت ٣٧٧هـ) وَصَاحِبِهِ ابْنِ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ) :

تَحِيلُ ابْنُ جَنِّي وَمَنْ وَافَقَهُ لِإِبْدَالِ « إِذْ » مِنْ « الْيَوْمِ » = بِأَنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَمَّا  
كَانَتْ تَلِي الدَّارَ الدُّنْيَا بِلَا وَقْفَةٍ وَلَا فَضْلِ صَارَ الْوَقْتَانِ عَلَى تَبَائِيهِمَا وَتَنَائِيهِمَا  
كَالْوَقْتَيْنِ الْمُقْتَرَنَيْنِ الدَّانِيَيْنِ الْمُتَلَاصِقَيْنِ ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مَا اسْتَقَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي  
عَلِيٍّ مَعَ طَوْلِ الْمُبَاحَثَةِ وَالنَّظَرِ .

وَهُوَ وَجْهٌ مُتَكَلِّفٌ لَا يَصِحُّ ، أَرْتَكِبُوه لِيَتَخَلَّصُوا مِنْ تَغَايِيرِ الظَّرْفَيْنِ ؛  
« الْيَوْمَ » ظَرْفُ حَالٍ ، وَ« إِذْ » ظَرْفُ مَاضٍ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا عَلَى مَوْضُوعِهَا .  
وَمِمَّا أَذَاهُمْ إِلَى هَذَا السَّوْجِ الْمُتَعَسِّفِ أَنَّ « إِذْ » لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ  
بِـ « يَنْفَعَكُمْ » بَعْدَ أَنْ تَعَلَّقَ بِهِ « الْيَوْمَ » ؛ إِذْ لَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ فِي  
ظَرْفَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ ، كَمَا لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِي جَرٍّ مُتَّفِقَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ  
بَدَلًا أَوْ مَعْطُوفًا .

عَلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ ذَهَبَ فِي « الْحُجَّةِ » إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ « إِذْ » مُتَعَلِّقٌ بِعَامِلٍ  
مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَشْتَرَاكُمْ ، ذَلِكَ عَلَيْهِ « مُشْتَرِكُونَ » ؛ كَأَنَّهُ : لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ  
أَشْتَرَاكُمْ أَهْسَ ، وَمَنْعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ « إِذْ » بِأَسْمِ الْفَاعِلِ « مُشْتَرِكُونَ » ؛ لِأَنَّ  
مَعْمُولَ الْأَخْرِفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ مَعْمُولَ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ

عَلَى الْمُؤْصُولِ ، وَلَآنَ اشْتَرَاكَهُمْ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي زَمَنِ ظُلْمِهِمْ .

وما ذهب إليه أبو علي فاسد ؛ لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ يُغْضِي إِلَى وَقُوعِ اشْتِرَاكَيْنِ :  
اشْتِرَاكِ فِي الظُّلْمِ وَاقِعٌ أَمْسٍ ، وَاشْتِرَاكِ فِي الْعَذَابِ كَائِنَ الْيَوْمَ ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ :  
وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ أَمْسٍ فِي الظُّلْمِ ، وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ فِي  
الْعَذَابِ الْآنَ . وَأَنْتَ تَرَى فَسَادَ مَا أَفْضَى إِلَيْهِ تَقْدِيرُهُ الصَّنَاعِيُّ الْقَلِيلُ ؛ إِذْ  
لَا مَعْنَى لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي الظُّلْمِ فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى سَلْبُهُمْ نِعْمَةَ الْإِشْتِرَاكِ  
فِي الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ ، وَدَفْعُ النَّفْعِ عَنِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الظُّلْمِ فِي الدُّنْيَا لَا مَعْنَى  
لَهُ ؛ لَأَنَّ الظُّلْمَ لَا يَنْتَقِذُ أَنَّ الظُّلْمَ الَّذِي يَأْتِيهِ فِي الدُّنْيَا مُصِيبَةٌ يُؤَاسِيهِ فِيهَا مَنْ  
يُشَارِكُهُ هَذِهِ الصِّفَةِ ، بَلَى الْمَعْنَى عَلَى دَفْعِ نِعْمَةِ الْإِشْتِرَاكِ فِي مُصِيبَةِ الْعَذَابِ فِي  
الْآخِرَةِ ، وَلَأَمْرٌ مَا قَالَتِ الْعَرَبُ : الشُّكْلَى تُجِبُّ الشُّكْلَى ، وَقَالَتِ الْخِصَاءُ :

وَلَوْ لَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَاتَلْتُ نَفْسِي  
وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أَعَزَّي النَّفْسَ عَنْهُ بِالسَّائِسِي  
٢ - قَوْلُ جَامِعِ الْعُلُومِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْبَاقُولِيِّ (ت ٥٤٢هـ) وَالشَّهْلِيِّ  
(ت ٥٨١هـ) :

سُلبت «إذ» في الآية الظرفية ، وَتَمَخَّصَتْ لِمَعْنَى التَّعْلِيلِ .

قال جامعُ العلوم : « وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ «إِذ» هُيَئَا سَلْبَ الظَّرْفِيَّةِ ، وَصَارَ  
كـ «أَنَّ» وَ«مَا» الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ - كَانَ وَجْهًا » اهـ .

فمعنى الآية عليه : وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ فِي الْعَذَابِ ؛ لِأَجْلِ  
ظُلْمِكُمْ فِي الدُّنْيَا . وَعَنِ الطَّبْرِيِّ : وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ أَيُّهَا الْعَاشُونَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
فِي الدُّنْيَا إِذْ أَشْرَكْتُمْ فِيهَا بِرَبِّكُمْ ، وَلَنْ يُخَفَّفَ عَنْكُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْيَوْمَ  
اِشْتِرَاكُكُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ نَصِيبَهُ الْأَوْفَرَ مِنْهُ .

وَجَعَلَ الشَّهْلِيُّ «إِذ» فِي الْآيَةِ مَعْرَاةً مِنَ الظَّرْفِيَّةِ ، وَاخْتَارَ أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ

لمجرد التعليل والسببية ، وزعم أن سبويه أثبت لها هذا المعنى في قوله في الكتاب : « إِنْ » أَنْ « في قولهم : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ ، بمعنى « إِذ » ، و « إِذ » بمعنى « أَنْ » ، إلا أَنْ « إِذ » لا يُحذف معها الفعل ، و « أَمَا » لا يُذكر بعدها الفعل المضمر « اهـ .

وهل « إِذ » هذه حرف بمنزلة لام التعليل خُلِغَتْ منه الاسمية والظرفية ، أو ظرف باقي على ظرفيته والتعليل مُستفاد من قوة الكلام لا من محض اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : ضربته إِذ أَسَاءَ ، وأريد به « إِذ » الوقت أقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب ؟ = قولان .

قال الشهابي في « نتائج الفكر » :

« إِنَّمَا أَخْرَجُهَا - أَيِ إِذ - عَنِ الْأَسْمِيَةِ فِي نَحْوِ ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتَكُونُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩] ؛ جَعَلَهَا سَبِيحَةً هَهُنَا حَرْفًا بِمَنْزِلَةِ « أَنْ » .

فإن قيل : لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي صُيِّرَتْ حُرُوفًا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ أَسْمَاءً إِلَّا وَقَدْ بَقِيَ فِيهَا مَعْنَى مِنْ مَعَانِيهَا ، كَمَا بَقِيَ فِي كَافِ الْخُطَابِ مَعْنَى الْخُطَابِ ، فَمَا بَقِيَ فِي « إِذ » مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَةِ ؟

= قيل : « إِذ » فِي ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ فِيهَا مَعْنَى الْاِقْتِرَانِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ ، كَمَا كَانَ فِيهَا ذَلِكَ فِي حَالِ الظَّرْفِيَّةِ ؛ تَقُولُ : لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا إِذْ شِئْتَنِي ، فَهِيَ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا - ففِيهَا مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ طَرَفٌ ؛ كَأَنَّكَ تُنَبِّهُهُ عَلَى أَنَّكَ تَجَازِيهِ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ إِذْ شِئْتَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الضَّرْبُ وَاقِعًا فِي حَالِ الشُّمِّ ، فَلَهُ رَدُّ إِلَيْهِ وَتَنْبِيْهُ عَلَيْهِ .

فقد لاح لك قُرْبُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ « أَنْ » الَّتِي لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهَهَا سَبِيحَةً بِهَا فِي سَوَادِ كِتَابِهِ .

وَعَجَبًا لِلْفَارِسِيِّ كَيْفَ غَابَ ذَلِكَ عَنْهُ وَجَعَلَهَا ظَرْفًا ، ثُمَّ تَحَيَّلَ فِي إِيقَاعِ



الفعل الذي هو التَّعْلِيلُ فيها وسَوِّفُهُ إليها « اهـ

على أَنَّ معنى التَّعْلِيلِ لَا يُسْتَفَادُ مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ فِي الْآيَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ : لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ وَقَدْ ظَلَمْتُمْكَ الْإِشْرَاقُ فِي الْعَذَابِ = لَمْ يَكُنِ التَّعْلِيلُ مُسْتَفَاداً مِنْ نَسْجِ الْكَلَامِ ؛ لِاخْتِلَافِ زَمَنِ الْفِعْلَيْنِ . وَهَذَا يُرْجَعُ أَنَّ التَّعْلِيلَ نَأْتَى مِنَ اللَّفْظِ « إِذْ » لَا مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ . وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الرَّجْعُ وَالظَّاهِرُ مِنَ الْآيَةِ .

٣ - قول الأستاذ أبي علي السلوبي (ت ٦٥٤هـ) :

قال أبو حيان في « التَّذْيِيلِ » : « قال الأستاذ أبو علي : قال بعض المتأخرين : إِنَّ « إِذْ » تُسْتَعْمَلُ لِمَجْرَدِ التَّسْبِيبِ مُعَرَّاةً مِنَ الظَّرْفِيَّةِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَرَادُ سِيبَوِيهِ بِقَوْلِهِ « لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى « إِذْ » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَ« إِذْ » فِي مَعْنَاهَا أَيْضاً . وَأَشْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَانَ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ، وَقَالَ : مُحَالٌّ أَنْ نَكُونَ ظَرْفاً ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَقَعُ فِي الظَّرْفِ الْمَاضِي ، فَإِنَّمَا هِيَ لِمَجْرَدِ التَّسْبِيبِ .

والجواب أَنَّ كَلَامَ سِيبَوِيهِ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : لِأَنَّهَا - أَيُّ أَنْ - فِي مَعْنَى « إِذْ » فِي السَّبَبِيَّةِ لَيْسَ غَيْرٌ . بَلْ ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا دَلِيلَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي « إِذْ » فِي الْآيَةِ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ أَشْتَرَاكُمْ فِي الْعَذَابِ وَجَبَ لَكُمْ ذَلِكَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِالْكَفْرِ وَالطُّغْيَانِ . فَإِذَا ظَرْفٌ مَاضٍ ، فِيهِ مَعْنَى التَّسْبِيبِ « اهـ

وفي تقدير السلوبيين أشياء ؛ اعترض الجملة ( وَجَبَ لَكُمْ ذَلِكَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ) بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ لَغَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَأَسْتَعْمَالُ أَسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى غَيْرِ مُشَارٍ إِلَيْهِ ، وَوُجُوبُ الْعَذَابِ وَقَدْ ظَلَمَ ، وَالْوَاجِبُ الْعَذَابُ فِي الْآخِرَةِ .

٤ - قيل : الْمَعْنَى : إِذْ نَبَتْ ظُلُمُكُمْ ، أَوْ : بَعْدَ إِذْ ظَلَمْتُمْ . وَإِنَّمَا ارْتَكَبُوا هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ لِيَصِحَّ لَهُمْ بَدَلُ « إِذْ » مِنْ « الْيَوْمَ » . وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَقُومُ عَلَى



المعنى لا حظ له في الصنعة ، أي هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب .  
ويبقى القول : إن « إذ » حُرِفَ تَعْلِيلٌ ، أَظْهَرَ الْوَجْهَ ، وَيُرْجَحُهُ أَنَّ التَّعْلِيلَ  
قَدْ يَتَأْتِي مِنْ « أَنْ » وَصَلَتْهَا ، وَيَكُونُ فَاعِلٌ ﴿ لَنْ يَفْعَلَكُمْ ﴾ ضَمِيرًا مُسْتَرَأً رَاسِمًا  
إِلَى قَوْلِهِمْ ﴿ يَنْلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْرُوقَيْنِ فَيَلْسَ الْقَرِينُ ﴾ (سورة الزخرف : ١٣٨) ،  
أَوْ إِلَى ﴿ الْقَرِينُ ﴾ ، وَيَقْوِيهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ عَلَى  
الاسْتِثْنَاءِ ، وَقِرَاءَاتُ الْقُرْآنِ يُقَسَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا .

ويحتمل قول شاعر العربية أبي الطيب :  
أَمِنْ أَزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ  
أَنْ تَكُونَ « إِذْ » فِيهِ ظَرْفِيَّةٌ وَتَعْلِيلِيَّةٌ .

فِي الدُّجَى : جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِالْمَصْدَرِ : أَزْدِيَارِكَ ، لَا بِالْفِعْلِ :  
أَمِنْ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ أَمِنُوا دَائِمًا أَنْ تَزُولَ فِي الدُّجَى .  
إِذْ : ظَرْفٌ بَدَلٌ مِنْ مَحَلٍّ : فِي الدُّجَى . أَوْ حُرِفَ تَعْلِيلٌ .

ضِيَاءُ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، الظَّرْفُ « حَيْثُ » مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِهِ الْمَقْدَمِ . وَالَّذِي سَوَّغَ  
الِابْتِدَاءَ بِالنُّكْرَةِ « ضِيَاءُ » أَمْرَانِ : أَنَّهَا أَخْبَرَ عَنْهَا بِشِبْهِ جُمْلَةٍ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا ، وَأَنَّهَا  
وُصِفَتْ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ « مِنَ الظَّلَامِ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِصِفَةِ مُحَذَوْفَةٍ  
مِنْ « ضِيَاءُ » ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا تَعَلَّقَا بِحَالٍ مِنْهَا . وَ« مِنْ » مَعْنَاهَا الْبَدَلُ .

كَانَ : فِعْلٌ مَاضٍ تَامٌ ، وَالتَّاءُ فَاعِلُهَا .  
وَالْمَعْنَى : إِذِ الضِّيَاءُ حَاصِلٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ خَلَلَتْ فِيهِ بَدَلًا مِنَ الظَّلَامِ .

٤ - أَنْ تَكُونَ لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ « بَيْنَا » أَوْ « بَيْنَمَا » ، نَحْوُ :

أَسْتَفْدِرُ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضِيَنَّ بِهِ فَبَيَّنَّمَا الْمُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ  
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

بَيَّنَّمَا النَّاسُ عَلَى عُلْبَائِهَا إِذْ هَوُوا فِي هَوٍّ فِيهَا فَغَارُوا

قال سيبويه : « وأما » إذا « فلما يُستقبل من الدهر ، وفيها مُجازاة ، وهي ظرف . وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها . وذلك قولك : مررت فإذا زيد قائم . وتكون » إذ « مثلها أيضاً ، ولا يليها إلا الفعل الواجب ، وذلك قولك : بينما أنا كذلك إذ جاء زيد ، وقصدت قصده إذ انتفخ عليّ فلان . فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها » اهـ

ومجيء » إذ « بعد » بيننا « و » بينما « عربي مسموع ، فلا يلتفت لمن أنكره . والفصيح الكثير ألا يؤتى بـ » إذ « . ومن قال : إن » إذ « ههنا زائدة كأبي عبيدة ، فالعامل في » بيننا « و » بينما « الفعل المذكور بعد » إذ « كحالها إذا لم يذكر .

وذهب الشلوبين إلى أن العامل في » بيننا « ما يفهم من معنى الكلام ، و » إذ « بدل من » بيننا « ، أي حين أنا كذلك حين جاء زيد وافقت مجيء زيد . وهل » إذ « الواقعة بعد » بيننا « و » بينما « ظرف مكان ، أو ظرف زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف زائد ؟ = أزبعت أقوال . اختار ابن جني الظرفية ، وجعل العامل فيها الفعل الذي بعدها ؛ لأنها غير مضافة إليه ، والعامل في » بيننا « ، و » بينما « فعلاً محذوفاً يفسره المذكور بعد » إذ « .

ومن شواهد هذا القسم قول جميل :

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى رقيب على جملة  
وقول زهير (١) :

بيننا كذلك والأعداد وجهتها  
وقول يزيد بن الطثرية :

(١) الأعداد : ج عدد ، وهو كل ماء له مادة . وجهتها : قصدها . راعها : أقرعها ، يعني القطاة . خفيف : صوت جناحي الضفر .

وَكُنْتُ كَفِيَّ الْعُصْنِ بَيْنَا يُظْلَنِي وَيُعْجِبُنِي إِذْ زَغَرَعَتْهُ الْأَعَاصِرُ  
« إِذْ » فِي السُّوَاهِدِ الثَّلَاثَةِ حَرْفٌ لِلْمَفَاجَأَةِ ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ أَفْعَالٍ عَامِلٌ فِي  
ظَرْفِ الزَّمَانِ « بَيْنَا » وَ« بَيْنَمَا » .



مُنَاقَشَةُ الْقُدَمَاءِ بَعْضَ وَجْهِهِ « إِذْ »  
 مِنْ كِتَابِ « الرُّوضِ الْأَنْفِ » لِأَبِي الْقَاسِمِ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّهَيْلِيِّ (ت ٥٨١هـ)

« قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ جَحْشٍ <sup>(١)</sup> :

نَمُتْ بِأَرْحَامِ إِلَيْهِمْ قَرِيبٌ وَلَا تَقْرُبْ بِالْأَرْحَامِ إِذْ لَا تَقْرُبُ  
 قَالَ ابْنُ هِشَامٍ <sup>(٢)</sup> :

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « إِذْ » « إِذَا » ، كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ  
 عِنْدَ رَبِّهِمْ » [سورة سبأ : ٣١] قَالَ أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ <sup>(٣)</sup> :

(١) هُوَ عَبْدُ بْنُ جَحْشٍ بْنُ رِقَابِ الْأَسَدِيِّ ، صَحَابِي ، يَمُنُّ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبْشَةِ ، وَكَانَ  
 شَاعِرًا ضَرِيرًا يَطُوفُ مَكَّةَ أَعْلَامًا وَأَسْفَلَهَا بَغِيرَ قَائِدٍ ، ثَوَقِي بَعْدَ زَيْبِ بِنْتِ جَحْشٍ أُخْتِهِ زَوْجِ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَتْ وَفَاتُهَا سَنَةَ عَشْرِينَ لِلْهِجْرَةِ .  
 انظر : الاستيعاب ٢/ ٨٢٠ ، ٤/ ١٥٩٣ .

(٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ هِشَامٍ الْمَعَارِفِيُّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٢١٣هـ) صَاحِبُ « السِّيَرَةِ  
 النَّبَوِيَّةِ » ، وَ« الرُّوضِ الْأَنْفِ » شَرَحَ لَهَا .

(٣) دَهْوَانَهُ ٤٦٣ (طبعة محقق أدب عبد الواحد جمران) ، وَالرِّوَايَةُ فِيهِ :  
 جَنَاتِ عَذْنٍ فِي الْعِلَالِيِّ الْعُلَا

وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الْأَضْدَادِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١١٩ ، وَالصَّاحِبِي ١٩٦ ، وَفَقَهُ اللَّغَةِ ٦١٨ ، وَاللِّسَانِ  
 [إِذْ - طَهَا] ، وَالرِّوَايَةُ فِي الْمُنْتَخَبِ لِكُرَاعِ النَّمْلِ ١٠٣/١ :

جَنَاتِ عَذْنٍ فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَا



## ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَسَرْنَا جَنَاتٍ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِي وَالْعُلَا

قال السَّهْلِيُّ :

وَتَأَوَّلَ أَبُو هِشَامٍ « إِذْ » هُنَا بِمَعْنَى « إِذَا » ، وهو خطأ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
أحدهما أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ لَا يَحْسُنُ بَعْدَ « إِذَا » مَعَ حَرْفِ النَّفْيِ <sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا  
يَحْسُنُ بَعْدَ « إِذْ » <sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ « إِذْ يَكْفُلُ الْمُسَافِقُونَ » [سورة الْأَنْفَالُ : ٢٤٩] .  
ولو قُلْتُ : سَأَتِيكَ إِذَا تَقُولُ كَذَا ، كَانَ قَبِيحًا <sup>(٣)</sup> إِذَا أَخَّرْتَهَا أَوْ قَدَّمْتَ

العلالي العُلا : العُرف العالية التي وَعَدَ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ الْمُتَّقِينَ .

وَأُنْشِدَ الرَّجَزَ عَلَى أَنَّ « إِذْ » فِيهِ بِمَعْنَى « إِذَا » ، أَيْ إِذَا جَسَرْنَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ ، بخلاف  
ما سيذهب إليه السَّهْلِيُّ بَعْدَ قَلِيلٍ .

(١) فِي الْمُعْغَنِيِّ ١٢٧ : « وَيَكُونُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَاضِيًا كَثِيرًا ، وَمَضَارِعًا دُونَ ذَلِكَ . وَقَدْ اجْتَمَعَا  
فِي قَوْلِ أَبِي ذُوؤَيْبٍ :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا      وَإِذَا تُرِيدُ إِلَيْنِ قَلْبِي تَقْنَعُ ١٥٥  
(٢) الْوَبُيْهَةُ أَنَّ يَسْتَشْهَدُ السَّهْلِيُّ هُنَا عَلَى الْمُضَارِعِ النَّفْيِ بِـ « لَا بَعْدَ » إِذْ ، وَلَيْسَ فِي التَّنْزِيلِ  
شَاهِدٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ ، مِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْجَاهِظُ فِي الْحَيَوَانِ ٢٦٩ / ١ لثَوْبِ بْنِ  
شَحْمَةَ مُجَنِّبِ الطَّيْرِ :

يَا بِنْتَ عَمِّي مَا أَذْرَاكِ مَا حَسْبِي      إِذْ لَا تَجْسُرُ خَيْثُ الرِّزَادِ أَضْلَاعِي  
(٣) فِي الْكِتَابِ ٦٦ / ٣ : « وَقَبِيحٌ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْمَلَ « إِنْ » أَوْ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ فِي  
الْأَفْعَالِ حَتَّى تَجْزِمَهُ فِي اللَّفْظِ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ يَنْجَزِمُ بِمَا قَبْلَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ :  
أَتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، وَلَا تَقُولُ : أَتِيكَ إِنْ تَأْتِنِي ، إِلَّا فِي شَيْءٍ ، لِأَنَّكَ أَخَّرْتَ « إِنْ » وَمَا عَمِلْتَ  
فِيهِ ، وَلَمْ تَجْعَلْ لـ « إِنْ » جَوَابًا يَنْجَزِمُ بِمَا قَبْلَهُ ١٥٦ .

وعلى الجملة لأدلة الشَّرْطِ صُدِّرَ الْكَلَامُ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ بِالْجَوَابِ مُعْنَى فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ  
وَلَيْسَ بِإِتَّاهٍ ، بخلافًا لِلْمُبَرِّدِ وَأَبِي زَيْدٍ وَالْكَوْفِيِّينَ . وَلَا يَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ إِلَّا مَاضِيًا ، وَقَدْ بَأْنِي =

الْفِعْلُ ؛ لِمَا فِي « إِذَا » مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ . وَإِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا فِي حُرُوفِ الشَّرْطِ  
مَعَ لَفْظِ الْمَاضِي ؛ نَقُولُ : سَأَتِيكَ إِنْ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ . وَيَقْبَحُ : سَأَتِيكَ  
إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ إِذَا أَخَّرَ الْفِعْلَ ، وَإِذَا أَلْفَعِيَ لَمْ يَقَعِ الْفِعْلُ  
الْمُعَرَّبُ بَعْدَهُ .

غَيْرَ أَنَّهُ حَسَنٌ فِي « كَيْفَ » ، نَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [سورة  
المائدة : ٦٤] ، و﴿ يَبْسُطُهُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [سورة الرُّوم : ٤٨] = لِيَسِرَّ

مضارعاً في الضرورة . وَلَا تَكُونُ أَدَاءُ الشَّرْطِ مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ إِلَّا كَلَاماً مُشْتَانِفاً ، أَوْ  
مَبْنِياً عَلَى ذِي خَبَرٍ أَوْ نَحْوِهِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ يَقُمْ أَخُوهُ . أَنْظِرْ : الْمُقْتَضِبُ ٦٩/٢ ،  
وشرح السَّهْلِيل لابن مالك ٨٧/٤ ، وَأَرْتَشَافُ الضَّرْبِ ١٨٧٩/٤ .

(١) نَسَبَ أَبُو مَالِكٍ إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالْمُبَرِّدُ وَأَبُو زَيْدٍ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى الشَّرْطِ نَفْسَ  
الْجَوَابِ . وَيُرَدُّ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ دَائِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَهُوَ الْعِلَازِمَةُ  
بَيْنَهُمَا ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا ، كَمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ سَائِرِ حُرُوفِ الْمَعْنَانِ عَلَى مَا عَمِلَتْ فِيهِ .  
وَأَحْتَجُّ مَنْ جَعَلَ الْمُتَقَدِّمَ نَفْسَ الْجَوَابِ بِمَحَبَّتِهِ مَقْرُوناً بِالْفَاءِ فِي قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ مَسْعُودٍ :  
فَلَسَمَ أَزْقِيهِ إِنْ يَنْسِجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فطَعْنَةً لَا يَنْخَسِرُ وَلَا يَمُتُ بِمُغْتَسِرٍ  
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ مَغْلُوفٍ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِنْ تَقْدِيمِ الْجَزَاءِ عَلَى الشَّرْطِ ، وَتَضْدِيرُ حَرْفِ  
الْعَطْفِ .

وَمَعْنَى قَوْلِ زُهَيْرٍ : إِنْ نَجَا مِنَ الطَّعْنَةِ فَلَسَمَ بِرُقِيصِي ، إِنَّمَا أَخَّرَ أَجْلَهُ . وَإِنْ يَمُتْ فَمِثْلُ هَذِهِ  
الطَّعْنَةِ قَتْلٌ ؛ لِأَنَّهَا طَعْنَةُ رَجُلٍ غَيْرِ جَبَانٍ وَلَا قَلِيلِ الْبَصَرِ بِغُنُونِ الْفِتَالِ .  
أَنْظِرْ : شَرْحُ السَّهْلِيل لابن مالك ٨٧/٤ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ ٢٨٣ قَوْلَ زُهَيْرٍ ، وَلَمْ  
يُتْلَقَ عَلَيْهِ .

(٢) التَّلَاوَةُ بِالْفَاءِ ﴿ يَبْسُطُهُ ﴾ ، وَلَكِنْ تَرَكَّ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَنَحَوُهُمَا مِنْ أَوَّلِ الْآيِ فِي الْإِسْنِشَاهِدِ  
جَائِزٌ ، وَقَعَ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الرِّسَالَةِ ٢٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٥ ، وَفِي  
حَوَاشِي مُحَقَّقَاتِهَا ٢٨٣ : « وَالشَّافِعِيُّ كَثِيرٌ مَا يَتَرَكُّ حَرْفَ الْعَطْفِ أَكْتِفَاءً بِمَوْضِعِ الْإِسْتِدْلَالِ  
بِالْآيَةِ ، وَلَيْسَ بِصَنِيعَةٍ هَذَا بِأَسْوَأِ » اهـ .

بدیع<sup>(١)</sup> لَعَلَّنَا نَذْكُرْهُ إِنَّ وَجَدْنَا لَشَفَرَتَنَا مَحَرًّا .  
وَيَحْسُنُ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ مَعَ « إِذَا »<sup>(٢)</sup> بَعْدَ الْقَسَمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا

وَأَنْظُر : الحيوان ٥٧/٤ ، ومجالس ثعلب ٥٥٥/٢ ، وأمالى ابن السجري ٤٣/١ .  
(١) لم يَتَّفِقْ لَهُ هَذَا الشَّرْطُ فِيمَا سَبَّأَتِي مِنَ الرُّؤُوسِ الْأُنُفْ ، وَلَا فِي سِفْرَتِهِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَلَى الدَّهْرِ : تَبَاجِ  
الْفِكْرِ ، وَالْأَمَالِي . وَفِي الْحَقِّ أَنَّ الشَّهْلِيَّ كَانَ ذَا بَصِيرَةٍ نَافِلَةٍ سَمَتْ بِهِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْاجْتِهَادِ  
فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ فِي مَقْدَمَةِ الرُّؤُوسِ ٤/١ : « فَتَبَجَّسْتُ لِي بِمَنْ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ  
الْمَعَانِي الْقَرِيبَةِ عُيُونُهَا ، وَأَتَنَالَتْ عَلَيَّ مِنَ الْفَوَائِدِ اللَّطِيفَةِ أَبْكَارُهَا وَحُرُونُهَا ، وَطَفِقَتْ عَقَائِلُ  
الْكَلِمِ يَزْدَكِفْنَ إِلَيَّ بِأَبْيَهِنَّ أَبْدَانًا ، فَأَعْرِضْتُ عَنْ بَعْضِهَا إِثَارًا لِلْإِنْجَازِ . لَكِنْ تَحَقُّقٌ فِي هَذَا  
الْكِتَابِ مِنْ قَوَائِدِ الْعُلُومِ وَالْآدَابِ وَأَسْمَاءِ الرُّجَالِ وَالْأَنْسَابِ ، وَمِنْ الْفِقْهِ الْبَاطِنِ الْكَلْبِ ،  
وَتَقْلِيلِ النَّحْوِ وَصَنَعَةِ الْإِعْرَابِ ، مَا هُوَ مُسْتَخْرَجٌ مِنْ نَيْكَبٍ عَلَى مِثْقَلِ عَشْرِينَ دِيوَانًا ، سِوَى  
مَا أَتَتْجَهُ صُدْرِي ، وَنَفَحَهُ فِكْرِي ، وَتَجَنَّبَهُ نَظْرِي ، وَلَقِيتُهُ عَنْ مَشِيعَتِي . . . مَعَ أَنِّي قَلَّلْتُ  
الْفُضُولَ ، وَشَدَّدْتُ أَطْرَافَ الْفُضُولِ . . . فَبَاءَ الْكِتَابُ مِنْ أَصْغَرِ الدَّوَائِي حَسْبًا ، وَلَكِنَّهُ  
كُنَيْتُ مُلَيَّةً عِلْمًا ، وَلَوْ أَلَفَهُ غَيْرِي لَقُلْتُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِي هَذَا « اهـ » إِلَى غَلْوٍ وَسَرَفٍ .  
وَلَعَلَّ الشَّرْطَ أَنَّ « كَيْفَ » لَا تَجُزُّ فِي الشَّعَةِ ؛ قَالَ سَيِّبُوهُ فِي كِتَابِهِ ٦٠/٣ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ  
عَنْ قَوْلِهِ : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ . فَقَالَ : هِيَ مُسْتَكْرَمَةٌ ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ ،  
وَمَخَرَّجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا : عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ » اهـ وَهِيَ تَخَالَفُ أَدْوَاتِ  
الشَّرْطِ بِوُجُوبِ مُوَافَقَةِ جَوَابِهَا لَشَرْطِهَا ، وَلَعَلَّ هَذَا حَدَرَهَا عَنْ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ، فَلَمْ يُسْمَعْ  
الْجَزْمُ بِهَا فِي سَعَةِ الْكَلَامِ .

وَأَنْظُر : أَسْلُوبُ الشَّرْطِ بَيْنَ الشُّخُوعِ وَالْبَلَغِيَّةِ لِلدَّكْتُورِ فَتْحِي بَيُومِي حَمُودَةَ ١١٩ .  
(٢) « إِذَا » هَلِيزِ مَحْضُ ظَرْفٍ شَلِيعٍ مِنْهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، مِنْهَا « إِذَا » الْوَاقِعَةُ بَعْدَ « كَيْفَ » فِي نَحْوِ  
﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ٢٥] ، وَمِنْهَا « إِذَا » الْوَاقِعَةُ بَعْدَ  
الْقَسَمِ فِي نَحْوِ ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ : ١] . وَقَدْ عَقَدَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ  
عُضَيْمَةَ فِي كِتَابِهِ الْجَهِيرِ « دَرَاثَاتُ لَأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ » ١٨٧/١ ، ١٩٢ مَبَاحِثَ  
« إِذَا » الْمُتَمَحِّضَةِ لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَمَوَاضِعَهَا ، وَأَخْصَصَ مَا أَتَّفَقَ مِنْهَا فِي التَّنْزِيلِ .



يَسِّرُ (١) [سورة الفجر : ٤] ؛ لَانْعِدَامِ مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهِ (١) . فِهَذَا وَجْهٌ .  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ « إِذَا » بِمَعْنَى « إِذَا » غَيْرَ مَعْرُوفٍ (٢) فِي الْكَلَامِ ، وَلَا حَتَاةَ  
تَبَيَّنَ (٣) . وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِ رُؤْبَةٍ (٤) لَيْسَ عَلَى مَا ظَنُّ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : ثُمَّ  
جَزَاهُ اللَّهُ رَبِّي أَنْ جَزَى ، أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ نَفَعَنِي وَجَزَى

= أنظر : شرح الكافية للرضي ٤٣٤/٣ ، ففيه بيان اختلافهم في تقدير العاقل في « إذا »  
الظرفية المنخفضة في نحو ﴿ وَالْعَمَلُ إِذَا أَتَى ﴾ [سورة الانشقاق : ١٨] .

(١) قد تعزى « إذا » من معنى الشرط تماماً ، وتخصّص للظرفية في نحو ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ  
يَنْتَفِرُونَ ﴾ [سورة الشورى : ٣٩] ، و﴿ وَإِذَا مَا عَجِزُوا هُمْ يَقْتُرُونَ ﴾ [سورة الشورى : ٢٧] ؛ أَلَا  
تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ « إذا » متضمنة معنى الشرط لكان ينبغي للجملة الاسمية بعدها أن تقترب  
بالفاء على أنها جواب لـ « إذا » .

وَأَمَّا دَعْوَى أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ مَقْدَرَةٌ مُرَدَّدَةٌ ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْفَاءِ الرَّابِطَةَ بِأَيِّ الشَّعْرِ .  
قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٤٣٣/٣ : « لَعَدَمِ عِرَاقَةِ « إِذَا » فِي الشَّرْطِيَّةِ وَرُسُومِهَا فِيهَا ،  
جَازَ مَعَ كَوْنِهَا لِلشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ جَزَاؤُهَا أَسْمِيَّةً بِغَيْرِ فَاءٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِذَا مَا عَجِزُوا هُمْ  
يَقْتُرُونَ ﴾ [سورة الشورى : ٣٧] » اهـ .

وهو مردود أيضاً ، لِأَنَّ « إِذَا » إِذَا كَانَتْ فَرْعاً عَلَى « إِنْ » أَمَّ بَابِ الشَّرْطِ ، وَكَانَ الْفَرْعُ يَنْحَطُّ  
رُتْبَةً عَنِ الْأَصْلِ ، وَكَانَتْ جِهَةُ الانْحِطَاطِ خَلُوعَ جَوَابِهَا مِنْ الْفَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَطْرُوداً فِي كُلِّ  
مَوْضِعٍ مَوْضِعٍ ، فَمَا أَكْثَرَ مَا يَقْتَرَنُ جَوَابُهَا بِهَا أَوْ بِـ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةِ = لَمْ يَكُنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
بَشْيَءٌ .

(٢) أنظر : الصاحبي ١٩٦ ، والاستدراك ٣٣١ - ٣٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢ ،  
ولأبي حيان ٣١٢/٧ ، وللمرادي ٤٨٨ ، ولناظر الجيش ١٩٣٦/٤ ، والبحر ١٠١/٤ ،  
٤٧٤/٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٣) أجازته الرضي في شرح الكافية ٤٢٢/٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢١٢/٢ ، ومنعه أبو  
حيان في التذيل ٣١٢/٧ .

(٤) لهذا سهو منه ، فما أنشده ابن هشام نسبته إلى أبي النجم لا إلى رؤبة .



عني<sup>(١)</sup> ، كما قال تعالى ﴿يَوْمَا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] .

ففاعل « جَزَى » مُضْمَرٌ عَائِدٌ عَلَى الرَّجُلِ الْمَمْدُوحِ .

و « إِذ » بِمَعْنَى « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ<sup>(٢)</sup> ، كَذَا قَالَ سَيَبُويه فِي سَوَادِ الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> ،

(١) قال أبو حيان في التذييل ١٠٩/١ :

« يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى »

جَنَّاتٍ عَدْنٍ فِي الْعِلَالِي الْعُلَا

كَأَنَّهُ قَالَ : جَزَاهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى ، وَجَعَلَ الْوَعْدَ بِالْجَزَاءِ جَزَاءً . وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ أَنْ

يُتَعَقَّدَ فِي « إِذ » أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ « إِذَا » ، لِأَنَّ صَرْفَ مَعْنَى الْمُثَبِّهِ إِلَى الْمَاضِي لِقَرِينَةٍ قَدْ ثَبَّتَ مِنْ

كَلَامِهِمْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ وَضْعُ « إِذ » مَوْضِعَ « إِذَا » بِقَاطِعٍ أَهـ .

(٢) فَقَدْ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَالِقِ عَضِيمَةُ فِي « دَرَسَاتٍ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ » ١٥٢/١

مَبْحَثًا سَمَاءً : « هَلْ ثَانِي » إِذْ بِمَعْنَى « أَنْ » ؟ وَهَلْ تَقْبُدُ التَّغْلِيلَ ؟ وَالْمَعْنَى إِلَى مَا فِي نَصْنَا ،

وَتِلَا الْآيَةِ الَّتِي خِمَلَتْ فِيهَا « إِذ » عَلَى « أَنْ » .

(٣) فِي كِتَابِهِ ٢٩٤/١ : « إِنَّ » أَنْ « فِي قَوْلِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ ، بِمَعْنَى « إِذ » ،

و « إِذ » بِمَعْنَى « أَنْ » ، إِلَّا أَنْ « إِذ » لَا يُحْدَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، وَه « أَمَّا » لَا يُذَكَّرُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ

الْمُضْمَرُ أَهـ

وَفِي التَّذْيِيلِ ٢٩٧/٧ :

« قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ : قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : إِنَّ « إِذ » تُسْتَعْمَلُ بِمَجْرَدِ التَّسْبِيْبِ مُعْتَرَةً مِنْ

الظَّرْفِيَّةِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَرَادُ سَيَبُويه بِقَوْلِهِ : « لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى « إِذ » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » ، وَ « إِذ »

فِي مَعْنَاهَا أَيْضًا » ، وَأَسْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ تَلْمِزْتُمْ أَنْكُرِي

الْعَذَابِ مُشَارِكُونَ﴾ [سورة الرُّحْرِف : ٣٩] ، وَقَالَ : مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ

الْمُسْتَقْبِلَ لَا يَفْعُ فِي الظَّرْفِ الْمَاضِي ، فَإِنَّمَا هِيَ لِمَجْرَدِ التَّسْبِيْبِ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ كَلَامَ سَيَبُويه لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى « إِذ » فِي

السَّبَبِيَّةِ لَيْسَ غَيْرُ ، بَلْ ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ

الظَّرْفِيَّةِ . وَالْعَامِلُ فِي « إِذ » فِي الْآيَةِ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ أَشْتَرَاكُمْ فِي «

وَيَسْهَدُ لَهُ<sup>(١)</sup> قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران : ٨٠] . وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩] .  
وَعَقَلَ<sup>(٣)</sup> الْفَسَوِيَّ<sup>(٤)</sup> عَمَّا فِي الْكِتَابِ مِنْ هَذَا ، وَجَعَلَ<sup>(٥)</sup> الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبِلَ الَّذِي

العذاب وَجَبَ لَكُمْ ذَلِكَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِالْكَفْرِ وَالطُّغْيَانِ اهـ  
(١) لم يظهر لي كيف تكون « إذ » في الآية شاهداً على معية « إذ » بمعنى « أن » المصدرية ،  
والمعربون على أن « إذ » في الآية اسمٌ أَصِيبَتْ إلى « بعد » ، وجُمِلَتْ ﴿أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ مضاف  
إليه . إلا أن يكون الشهيل قد أراد أن « بعد » تضاف إلى الأسماء ، فهذا يقضي أن « إذ »  
مصدرية بمنزلة « أن » ، والمصدر المؤول اسمٌ مُفْرَدٌ مضاف إليه ، أي بَعْدَ إِسْلَامِكُمْ ، وهو  
بعيدٌ في نفسي . أنظر : الدرر المصون ٣/ ٢٨٢ و ٢٨٣ ، والبيان ١/ ٢٢١ .

وفي شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١٢ : « وأما نحو : يومئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، فقالوا : إنَّ  
الظروف مضافة إلى « إذ » المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مُبْدَلٍ منها التَّوْبِينُ . وفي  
ذَلِكَ تعشفت من حيث المعنى ، إذ قَوْلُكَ : حِينَ وَقْتُ كَذَا ، ويوم الوقت ، وساعة الوقت ،  
ونحو ذَلِكَ غريب الاستعمال مُسْتَهْجَنُ المعنى ، بخلاف نحو قوله تعالى ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾  
[سورة آل عمران : ٨٠] ، إذ معناه : بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ اهـ

(٢) حَمَلَهُ على ذلك جامع العلوم الأصبهاني الباقولي ( ت ٥٤٢ هـ ) في الاستدراك على أبي علي  
في الحجة ٣٢٩ ، وقد تقدمت أقوالهم في هذه الآية في مبحث « إذ » .

(٣) وقع في مطبعتي الرُّوض الأُنْف ( الجمالية ١/ ٢٨٦ ، طه سعد ٢/ ٢١٧ ) : الْفَسَوِي ، وهو  
تحريف ، وَالْفَسَوِي أشهر ما عُرِفَ به أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي  
( ت ٣٧٧ هـ ) عِنْدَ أَقْدَمِ مَنْ تَرْجَمَهُ . وَأَشَارَ الشَّهْلِيُّ إلى غفلته هذه أيضاً في نتائج الفكر  
١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) لعل أبا علي قَرَأَ كَلَامَهُ على الآية في غير كتاب ، فقد نقل عنه تلميذه أَبْنُ جَنِّي في  
الخصائص ٢/ ١٧٤ - ١٧٥ ، ٣/ ٢٢٢ أن الذي استقرَّ عليه الشَّيْخُ على طَوْلِ الْمُبَاحَةِ وَالنَّظَرِ  
أَنَّ « إذ » بدلٌ مِنْ « اليوم » ، إذ الأوقات بالنسبة إلى الله متناهية متلاصقة مقترنة كأنها لا فُضِّلَ  
فيها ، وفي الشَّيْخِ ٦/ ١٥٦ ذهب إلى أن « إذ » متعلِّقٌ بِعَامِلٍ مَحذُوفٍ بِتَقْدِيرِ : أَشْرَاكُكُمْ ،  
دَلٌّ عَلَيْهِ ﴿مُشْرِكُونَ﴾ ، كَأَنَّهُ : لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ أَشْرَاكُكُمْ أَشْرِي . وَمَنْعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ « إذ » بِأَسْمٍ

بَعْدَ ﴿لَنْ﴾ عاملاً في الظرف الماضي ، فصار بمنزلة مَنْ يَقُولُ : سَأَتِيكَ الْيَوْمَ  
أَمْسٍ . وَهَذَا هُزَاءٌ مِنَ الْقَوْلِ ، وَغَفْلَةٌ عَمَّا فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ .

وَلَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ  
قَدِيمٌ﴾ [سورة الأحقاف : ١١] ، فَإِنْ جَوَزَ وَقُوعَ المستقبل في الظرف الماضي على  
أضربه الفاسد ، فكيف يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ <sup>(١)</sup> فيما قبلها لاسيما <sup>(٢)</sup> مع السين ،  
وهو قبيحٌ أَنْ تَقُولَ : غَدًا سَأَتِيكَ ، فَكَيْفَ إِنْ قُلْتَ : غَدًا فَسَأَتِيكَ ؟ فَكَيْفَ إِنْ  
زِدْتَ عَلَى هَذَا وَقُلْتَ : أَمْسٍ فَسَأَتِيكَ ، وَ«إِذْ» عَلَى أَضْرِهِ بِمَنْزِلَةِ «أَمْسٍ» ،  
فَهَذِهِ فَضَائِحٌ لَا غِطَاءَ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَكَيْفَ الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُفْعَلُ﴾ [سورة  
الأنعام : ٢٧] ، وَكَذَلِكَ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [سورة السجدة :  
١٢] ، أَلَيْسَ هَذَا كَمَا قَالَ أَبْنُ هِشَامٍ بِمَعْنَى «إِذَا» الَّتِي تُعْطَى الْإِسْتِقْبَالَ .  
= قِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ تَكُونُ بِمَعْنَى «إِذَا» ، وَ«إِذَا» لَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْإِبْتِدَاءُ

---

= الْفَاعِلُ ﴿مُشْرِكُونَ﴾ ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ مَعْمُولَ الْفَعْلِ  
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَلِأَنَّ أَشْرَاكَهُمْ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي زَمَنِ ظُلُمِهِمْ . وَنَقَلَ الشَّهَلِي فِي  
نَتَائِجِ الْفِكْرِ ١٣٤ - ١٣٥ أَنَّهُ جَعَلَ «إِذْ» مُتَعَلِّقَةً بِ«يَفْعَلُونَ» ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مَسْطُورٌ فِي  
كِتَابِهِ .

(١) أَجَازَ نَقَرٌ مِنَ التُّحَاةِ أَنَّ يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيهَا . انظر : الْكَشَافُ ٨١٠/٤ ، وَالتَّيَّانُ  
١٣٣/١ .

(٢) اسْتَعْمَلَ الشَّهَلِيُّ «لَا سِيْمَا» دُونَ الْوَاوِ ، وَوَصَلَهَا بِالظَّرْفِ . وَقَدْ حَكَى الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ  
٤٤٧/٣ عَنْ ثَعْلَبٍ : مَنْ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى خِلَافِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

وَلَا سِيْمَا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

= فَهُوَ مُخْطِئٌ أَمْ



والخبر<sup>(١)</sup> ، وقد قال سبحانه ﴿إِذَا الْمُسْجِرُونَ﴾ نَكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴿ . وإنما التقدير<sup>(٢)</sup> : ولو ترى ندمهم وحزنهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار ، فـ «إِذَا» ظرف ماضٍ على أضيله ، ولكن بالإضافة إلى حزنهم وندامتهم . فالحزن والندامة واقعان بعد المعاينة والتوقيف ، فقد صار وقت التوقيف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول ﴿ترى﴾ .

وهذا ونحوه مما يتوهم<sup>(٣)</sup> في قوله سبحانه ﴿فَانظُرْ أَفَاحَقَّ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ

(١) نقل المهبلي أن سيبويه يجيز الابتداء بـ «إِذَا» الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر معللاً . وجواز ذلك نُسب إلى الأخفش ، واختاره ابن مالك . انظر : التذيل ٣١٥/٧ .

ورفع في كلام سيبويه ما يشعر أنه يجيز الرفع على الابتداء بـ «إِذَا» . انظر : الكتاب ٨٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧/١ ، ٣٥٤ ، والتبسيط على شرح مشكلات الحماسة ١٥٨ ، وأمالى ابن السجري ٨١/٢ ، وسأني تحقيق القول في هذه المسألة وتحرير مذاهبهم فيها في مبحث «إِذَا» .

(٢) قال السمين في اللز ٨٦/٩ : «و» «إِذَا» على بابها من الماضي ، لأن «لو» تُصرف المضارع للمضي . وإنما جيء به هنا ماضياً لتحقق وقوعه ، نحو ﴿أَنَّهُ أَمَرُ اللَّهِ﴾ [سورة النحل : ١] . وجعله أبو البقاء ممتا وقع فيه «إِذَا» موقع «إِذَا» ، ولا حاجة إليه . اهـ وانظر : التبيان ٣١٣/٢ .

(٣) في شرح الكافية للزبي ٤٢٢/٣ : «قد تكون «إِذَا» للماضي ، كما في قوله تعالى ﴿حَقَّ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّكَنِ﴾ [سورة الكهف : ٩٣] ، و﴿حَقَّ إِذَا سَاوَيْنَ بَيْنَ الصَّدِيقَيْنِ﴾ [سورة الكهف : ٩٦] . كما أنَّ «إِذَا» تكون للمستقبل كـ «إِذَا» ، كما في قوله تعالى ﴿وَرَأَى لَمَ يَهْتَدُوا بِهِ﴾ . فستقولون ﴿[سورة الأحقاف : ١١] . على أنه يمكن أن تؤول بالتعليلية . . . والأصل في استعمال «إِذَا» أنَّ تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به ، والدليل عليه استعمال «إِذَا» في الأغلب الأكثر في هذا المعنى ، نحو ﴿إِذَا الشُّسْ كُوِّرَتْ﴾ [سورة التكوثر : ١] . ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة » اهـ وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٩٥/١ - ١٩٧ .

خَرَفَهَا ﴿ [سورة الكهف : ٧١] ، فَيُنَوِّهَهُمْ أَنَّ « إِذَا » هَهُنَا بِمَعْنَى « إِذ » ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ قَدْ مَضَى .

وَلَيْسَ كَمَا يُنَوِّهَهُمْ ، بَلْ هِيَ عَلَى بَابِهَا ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِنْطِلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ ، وَالْإِنْطِلَاقُ قَبْلَهُ . وَلَوْلَا « حَتَّى » مَا جَازَ أَنْ يُقَالَ إِلَّا : أَنْطَلَقَا إِذْ رَكِبَا . وَلَكِنَّ مَعْنَى الْغَايَةِ فِي « حَتَّى » دَلٌّ عَلَى أَنَّ الرُّكُوبَ كَانَ بَعْدَ الْإِنْطِلَاقِ ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُ فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُنَا الْحُزْنَ وَسُوءَ الْحَالِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ لـ ﴿ رَمَى ﴾ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ بَعْدَ وَقْتِ الْوُقُوفِ . فَوَقْتُ الْوُقُوفِ مَاضٍ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ .

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفِ فَكَذَلِكَ نَقْدُرُ حَذْفًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ﴾ [سورة الأحقاف : ١١] وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى « أَنْ » فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَعَلُّقٍ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : جُرَيْتُمْ بِهَذَا مِنْ أَجْلِ أَنْ ظَلَمْتُمْ ، أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ضَلُّوا <sup>(١)</sup> .



(١) قَالَ أَبُو حَتَّىانَ فِي الْبَحْرِ ٥٩/٨ : « وَالْعَامِلُ فِي « إِذ » مُحذُوفٌ ، أَيْ وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ظَهَرَ عِتَادُهُمْ ، وَقَوْلُهُ « فَسَيَقُولُونَ » مُسَبَّبٌ عَنْ ذَلِكَ الْجَوَابِ الْمُحذُوفِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ نَاشِئٌ عَنِ الْعِتَادِ . وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِي « إِذ » « فَسَيَقُولُونَ » لِحَبْلُولَةِ الْفَاءِ ، وَلِتَعَانُدِ زَمَانٍ « إِذ » وَزَمَانٍ « فَسَيَقُولُونَ » « ١٤ » .

وَانْظُرْ : الثَّنَائِيانَ ٤١٠/٢ ، وَالنَّزْمَ الْمُصَوَّنَ ٦٦٥/٩ .

## إذا<sup>(١)</sup>

« إذا » لفظٌ مُشْتَرَكٌ ؛ يَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا .  
 فإذا كانت اسْمًا فلها أَقْسَامٌ :  
 الأول : أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ ،  
 وَلِذَلِكَ تُجَابُ بِمَا تُجَابُ بِهِ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ، نحو : إذا جاء زيدٌ فقسْ إليه .  
 وَكَثُرَ مَعْنَى المَاضِي بَعْدَهَا مُرَادًا بِهِ الاستِقْبَالُ .  
 وَمَعَ تَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يُجْزَمْ بِهَا إِلَّا فِي الشِّعْرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :  
 وَإِذَا نُصِبَكَ خَصَاصَةً فَأَرْجُ الغِنَى      وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرِّغَابَ فَأَرْغَبِ

- (١) أَكْثَرُنَا إِثْبَاتُ هَذِهِ الْأَدَاةِ مِنْ كِتَابِ « المَجْنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ المَعَانِي » ص ٣٦٧ - ٣٨٠ ،  
 صَنَعَ الحَسَنُ بْنُ قَاسِمٍ المُرَادِي ( ت بعد ٧٤٩ هـ ) ، نَهْجِيٌّ د . فخر الدين قباوة ، ومحمد  
 نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م . والغاية التي نَتَّبَعُهَا مِنْ ذَلِكَ  
 أَنَّ يَكُونَ لِلطَّلَابِ دُرِيَّةٌ وَأَمْتِرَاسٌ بِأَسَالِيبِ القُدَمَاءِ ، فَيَأْتَسُّ بِهَا ، وَيَسْجَاهُ عَنْ هُجْرَانِ الكِتَابِ  
 القَدِيمِ . عَلَيَّ أَنَا سَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ بِمَا يُثْنِيهِ مِنَ الطَّلَابِ ، وَيَجْعَلُ السَّبِيلَ إِلَيْهِ لَاجِبَةً مُطْمَئِنَّةً .
- (٢) النِّبْرُ بْنُ تَوَلِّبِ العُكْلِي ، ديوانه ٤٨ ، وطبقات فحول الشعراء ١/١٦١ ، وفي حواشيه :  
 الخَصَاصَةُ : الفَقْرُ والحَاجَةُ وأَخْتِلَالُ الحَالِ . الرِّغَابُ : حِرْصٌ وَغِيَّةُ العَفْطَةِ الوَاسِعَةِ . وجعل  
 « إذا » جَازِمَةً هُنَا ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ جَيِّدَةٌ ، وَرَوَايَةُ آخَرِينَ : وَمَتَى نُصِبَكَ إِهـ  
 وَمِنْ شَوَاهِدِ الجُزْمِ بِهَا ضَرُورَةُ قَوْلِ عَبْدِ القَيْسِ بْنِ خُفَافٍ أَوْ غَيْرِهِ :  
 أَشْتَقُّ مِمَّا أَعْتَاكَ زَيْتُكَ بِالسَّغْنَى      وَإِذَا نُصِبَكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ  
 أَنْظُر : الكِتَابُ ١/١٣٤ ، ٣/٦١ - ٦٢ ، والارْتِشَافُ ٤/١٨٦٦ .



وإنما لم يُجزم بها لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك أن « إذا » إما تُيقن وجودة أو رُجح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه <sup>(١)</sup> ، وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه <sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى ﴿ أَفَيَأْتِيَن مَتَّ هَهُمُ الْمُنْذِرُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٤] . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الزخرف : ٨١] .

(١) والحاصل أن « إذا » في الغالب تدل على اليقين أو ما هو متوقع ، « إن » تدل على الشك أو ما ليس بمتوقع . وبهذا تكون « إن » أعمق في باب الشرط وأما له ، لأن الجملة الشرطية تؤدي معنى الشك بطبيعتها ، ومن أجل ذلك قيل عن « إذا » : ظرف يتضمن معنى الشرط . وفي الكتاب ٦٠/٣ : « وسأله عن « إذا » ما منعهم أن يجاروا بها ؟ فقال - أي الخليل - : الفعل في « إذا » بمنزلة في « إذ » ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول ، فـ « إذا » فيما تستقبل بمنزلة « إذ » فيما مضى . ويبيّن لهذا أن « إذا » تأتي وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : أتيت إذا أحمّر البسر ، كان حسناً ، ولو قلت : أتيت إن أحمّر البسر ، كان قبيحاً . فـ « إن » أبداً مُهمّة ، وكذلك حروف الجزاء . و« إذا » تُوصّل بالفعل ، فالفعل في « إذا » بمنزلة في « حين » ، كالك قولت : الحين الذي تأتيني فيه أتيت فيه » اهـ .

(٢) قال تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَيُؤْمِنُ مَنَ أَوْ قَسِدَ أَنْفُسِكُمْ عَلَى آمَنَ كَيْفَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] . أتى هنا بـ « إن » التي تقضي الشك ، والموت أمر مُحقق ، إلا أنه أوردته مودة المشكوك فيه للتردد بين الموت والقتل . انظر : الدر المصون ٤١٨/٣ ، وشرح التسهيل للمؤلف ٤٨٧ ، ولأبي حيان ٣١٠-٣١١ .

(٣) في الكشف ٢٦٥/٤ : « قل إن كان للرحمن ولدٌ » رصع ذلك وثبت بترهان صحيح نوردونه وحجة واضحة تدلون بها ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ ﴾ مَنْ يُعْظَمُ ذَلِكَ الولد وأمينكم إلى طاعته والانقياد له ، كما يُعْظَمُ الرجل ولَدَ المليك لتعظيم أبيه . وهذا كلام وارد على سبيل الغرض والتمثيل لغرضي ، وهو المبالغة في نفي الولد والإطناؤ فيه ، وألا يترك الناطق به شبهة إلا مُضمحلة مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في باب التوحيد ، وذلك أنه علّق العبادة بكيونة الولد ، وهي محال في نفسها ، فكان المعلق بها محالاً مثلاً ، فهو في صورة إثبات الكيونة =

وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيويه<sup>(٢)</sup> أن « إذا » لا يليها إلا فعلٌ ظاهرٌ ، أو مُقدَّرٌ . فالظاهرُ نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [سورة النصر : ١] ، والمقدَّرُ نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [سورة الانشقاق : ١] ، ولا يُجيزُ غيرَ ذلك<sup>(٣)</sup> . وهذا هو المشهور في النفل

والعبادة ، وفي معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها « اهـ

وانظر : البحر ٢٨/٨ ، والدرر المصنوع ٦٠٧/٩ ، والارنشاف ١٤٠٩/٤ ، وتكأن المرادي ينظر إليه .

(١) لم أجد من نسب إلى الكوفيين إطلاق الجزم بـ « إذا » . وهو وهم من المرادي ، أظن .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ ، ولأبي حيان ٣١١/٧ ، وللمؤلف ٤٨٨ ، ولابن عقيل ٥٠٦/١ ، والارنشاف ١٤٠٩/٣ ، ١٨٦٥/٤ ، والمغني ١٢٧ .

وفي الكتاب ٦٢/٣ : الجزم بها اضطرابٌ ، وهو في الكلام خطأ اهـ

وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٩ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَا جُزِمَ بـ « إذا » في سعة الكلام كما يُجزم بـ « متى » ؟ إذ معنى الجزاء موجودٌ فيها = فالجواب أن الذي منع ذلك في حال السعة تقصيرها عن أدوات الجزاء ، من جهة أن الباب فيها أن تدخل على الأفعال المقطوع بوقوعها ، نحو قولك : إِذَا أَحْمَرَ الْبُشْرُ فَأَتَيْتَنِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحْمَرَ الْبُشْرِ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ . وأدوات الشرط الجازمة الباب فيها ألا تدخل إلا على الأفعال غير المقطوع بوقوعها ، نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » اهـ

(٢) في كتابه ١١٣/٣ : « وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الشَّعْرِ : إِنْ زَيْدٌ يَأْتِيكَ يَكُنْ كَذَا ، إِنَّمَا أُرْتَفَعَ عَلَى فِعْلِهِ هَذَا تَفْسِيرُهُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدٌ رَأَيْتَهُ يَكُنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِعَدَا الْأَسْمَاءِ ، ثُمَّ يُبَيَّنُّ عَلَيْهَا » اهـ

وفيه أيضاً ١٠٦/١ : « وَمِمَّا يَقْبَحُ بَعْدَهُ أَبْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ ، وَيَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهُ إِذَا أَوْفَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ نَضْباً فِي الْقِيَاسِ = إِذَا ، وَحَيْثُ . تقول : إِذَا عَبَدَ اللَّهُ تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ تَجَدُّهُ فَأَكْرَمَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى حُرُوفِ الْمَجَازَةِ . وَيَقْبَحُ إِنْ أَبْتَدَأَتِ الْأِسْمُ بَعْدَهُمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ الْفِعْلُ » اهـ

(٣) في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ : « وَلَا يَلِيهَا عِنْدَ سَيَوِيهِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْمُولٌ فِعْلٌ . فَإِنْ =

عن سيبويه .

ونَقَلَ الشَّهْلِيُّ أَنَّ سِيبَوِيهَ<sup>(١)</sup> يُجِيزُ الْإِبْتِدَاءَ بَعْدَ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ ، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا .

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> وَقَوَعَ الْمَبْتَدَأَ بَعْدَ «إِذَا» .

كان اسماً مرفوعاً وَجَبَ عِنْدَهُ أَنْ يُرْفَعَ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ مُوَافِقٍ لِفِعْلٍ ظَاهِرٍ بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى «إِذَا الْفَوْسُ كُوِّرَتْ» [سورة التكاوير : ١] ، فَالْشَّمْسُ مَرْفُوعٌ بِكُوِّرَتْ مُضْمَرًا . لَا يُجِيزُ سِيبَوِيهَ غَيْرَ ذَلِكَ « اهـ »

(١) وَفِيعَ فِي كَلَامِهِ مَا يُشْعِرُ أَنَّهُ يُجِيزُ الرُّفْعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ «إِذَا» ، قَالَ فِي ٨٢٠/١ : ٨٢٠/١ مَعْلُوقًا عَلَى قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

إِذَا أَمْسَى أَيْ، مُسَوِّسِي بِلَالٍ بَلْعَيْسِي فَسَامَ بِنَسَاسِي يَنْسُو وَضَائِيكَ جَسَارِي  
وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ بَابِ الْإِسْتِغَالِ ؛ يَرْوَى بِرَفْعٍ « أَهْنُ » وَنَضْبِهَا .

قَالَ : « فَالنَّضْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَالرُّفْعُ أَجُودٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْإِعْمَالُ فَأَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَلَا يُعْمَلُ الْفِعْلُ فِي مُضْمَرٍ ، وَلَا يُتَنَوَّلُ بِهِ هَذَا الْمُتَنَوَّلُ الْبَعِيدُ » اهـ

فَالنَّضْبُ، نِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ ، وَالرُّفْعُ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ ، وَلَعَلَّهُ اسْتَعْنَى عَنِ الْحَدَثِ وَأَخْتَصَّاصِي « إِذَا » بِالْإِخْوَالِ عَلَيْهِ ، بِمَا وَقَعَ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ « بَلْعَيْسِي » مِنْ الْحَدَثِ .

وَقَدْ رَدَّ الْمَبْرُودُ فِي الْمُقْتَضَبِ ٧٧/٢ وَجَهَ الرُّفْعَ فِي : أَهْنُ أَبِي مُوسَى ، عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَقَالَ : « وَلَوْ رَفَعَ هَذَا دَافِعٌ عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ لَكَانَ خَطَأً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ . وَلَكِنْ رَفَعَهُ بِجَوْرٍ عَلَى مَا لَا يَنْفُضُ الْمَعْنَى ، وَهُوَ أَنَّ مُضْمَرَ « بَلَعِ » ، فَيَكُونُ : إِذَا بَلَعِ أَهْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَوْلُهُ : « بَلْعَيْسِي » إِظْهَارٌ لِلْفِعْلِ وَتَفْسِيرٌ لِلْفَاعِلِ » اهـ

وَأَنْظُرْ : الْكَامِلُ ١٢٢٩/٣ (طَبْعَةُ أَسْتَاذِنَا الْمُحَقِّقِ د . مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ الدَّالِي) ، وَالْأَزْهَبَةُ ٢٠٤ ، وَالتَّنْذِيلُ ٣١٥/٧ .

(٢) نَسَبَ أَرْبَاعُ الْأِسْمِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ آتِيَةِ الشَّرْطِ إِلَى الْأَخْفَشِ خَلَقَ كَابِي جُنِّي فِي التَّنْبِيهِ عَلَى



قال ابن مالك<sup>(١)</sup> : ويقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب  
 « إن » .  
 ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

شرح مشكلات الحماسة ١٥٨ ( طبعة د . حسن هنداي ) ، وابن السجري في أماليه ٨١/٢  
 - ٨٢ ، وصاحب الإنصاف ٦٢٠/٢ .

وفي الحق أن أبا الحسن جَوَّز الوجهين : أن يُرْفَعَ الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف يُقَرَّرُه  
 المحذوف بعده ، وهو أَقْبَسُ عنده ، لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية = وعلى  
 أنه مبتدأ ، وخَصَّة بـ « إن » ؛ لأنها أم باب الجزاء ، وقِيْدَه بالألف المفعول بعدها .  
 قال في معاني القرآن له ٣٥٤/١ معلقاً على قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾  
 [سورة التوبة : ٦] :

« فَأَبْتَدَأَ بِعَدِّ « إن » ؛ وَأَنْ يَكُونَ رَفَعٌ « أحداً » على فِعْلٍ مُضْمَرٍ أَقْبَسُ الوجهين ؛ لِأَنَّ « وَفِيهَا »  
 المجازاة لا يُبْتَدَأُ بعدها ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا ذَلِكَ فِي « إن » لَتَمَكُّنْهَا وَحُسْنُهَا إِذَا وَلِيَتْهَا  
 الْأَسْمَاءُ ، وَلَيْسَ بِعَدِّهَا فِعْلٌ مُجْزُومٌ فِي اللَّفْظِ » اهـ .

وانظر : معاني القرآن أيضاً ٢٦٧/١ ، وشرح الكافية للزحبي ٩١٣/٤ ، والتذكيرة في علم  
 العربية ٣٥٤/٢ - ٣٥٩ .

(١) شرح التسهيل له ٢١٣/٢ : « لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب « إن » ، بل طلبها له  
 كطلب ما هو بالفعل أولي مما لا عقل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم  
 بعد الهمزة لا يلزم بعد « إذا » . ولذلك جاز أن يقال : إذا الرجل في المسجد فظن به  
 خيراً » اهـ .

وانظر : شرح التسهيل للمؤلف ٤٨٩ .

(٢) التوزدق ، ديوانه ٥١٤/٢ ، والكامل ٦٥١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ ،  
 ولأبي شيخان ٣١٦/٧ ، ولناظر الجيش ١٩٣٨/٤ ، ولابن عقيل ٥٠٨/١ ، وللمؤلف  
 ٤٨٩ ، والمُعْنَى ١٢٧ ، وشرح أبياته ٢١٦/٢ - ٢٢٢ .

المُتَدَرِّج : الذي أمُّه كريمة وأبوه خسيس ، أو الذي أمُّه أشرف من أبيه .

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَسَدَاكَ الْمُسَدَّرُغُ  
وَأَوَّلَ بَعْضُهُم الْبَيْتَ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : اسْتَقَرَّتْ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ . فـ حَنْظَلِيَّةٌ :  
فاعلٌ ، وباهلي : مرفوع بفعلٍ يُفسَّرُ العاملُ في « تَحْتَهُ » .  
ومذهب الجمهور<sup>(١)</sup> أَنَّ « إِذَا » مضافة إلى الجملة التي بعدها ، والعامل  
فيها الجواب .

ومذهب بعض النحويين<sup>(٢)</sup> إلى أَنَّهَا لَيْسَتْ مضافة إلى الجملة ، بل هي  
معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .  
قال الشيخ أبو حيان<sup>(٣)</sup> : ومذهب الجمهور فاسدٌ مِنْ وَجْهِهِ :

= تحته : ظرف متعلق بصفة محذوفة من باهلي .

( له ولدٌ منها ) : رفع صفة لـ باهلي .

(١) انظر : الكتاب ١٠٦/١ - ١٠٧ ، والمختضب ١٧٧/٣ ، والأصول ١٤٤/٢ ، والبيان ٢٩/١ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١١٧/١ ، والبيان ٢٩/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن  
ق ١ ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٩ .

وفي شرح الكافية للترضي ٤٣٠/٣ ( طبعة د . حسن الحفظي ود . يحيى مصري ) :  
« وأما العامل في « إِذَا » فالأكثر على أَنَّهُ جَزَاؤُهُ ، وقال بعضهم : هو الشرط ، كما في  
« متى » وأخواته . والأوَّلُ أَنَّ تَفْصِيلَ وَنَقُولَ :

إِذَا تَضَمَّنَ « إِذَا » معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من « متى » ونحوه . وإن لم يتضمن ،  
نحو : إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ جِئْتُكَ ، بمعنى : أَجِئُكَ وَقَدْ غَرَبَ الشَّمْسُ ، فالعامل فيه هو  
الفعل الذي في محل الجزاء استعمالاً ، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة ، دون الذي في محل  
الشرط ، إذ هو مخصص للظرف ، وتخصيصه له إما لكونه صفة له ، وإما لكونه مضافاً  
إليه . ولا يجوز أَنْ يَكُونَ مضافاً ، إذ لو كان مضافاً لكان الأوَّلُ الإتيان فيه بالضمير ، ولم  
يأت في كلام ، فتخصيصه له إِذْ بَكْوَنِهِ مضافاً إليه ، كما في سائر الظروف المخصصة  
بمضمون الجملة التي بعدها » اهـ

(٣) في التذييل والتكميل ٣١٥/٧ - ٣١٦ ، وأنظر : البحر ٦٤/١ ، ٣١٢/٦ ، ٤٣١/٧ ،

أحدها أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبلها .

والثاني أفتِرَانُ جَوَابِهَا بِالْفَاءِ ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها .  
والثالث أن جوابها جاء منفيّاً بـ « ما » ، نحو ﴿ وَإِذَا نُنَاجِيهِمْ ؕ ائْتِنَا بِتَنْتِ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ [سورة العنكبوت : ٢٥] ، وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها .  
والرابع اختلافُ وَفْتِي الشَّرْطِ والجواب في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيتك بعد غد<sup>(١)</sup> .

قلتُ : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون : إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل ، فإن منع من عمله فيها مانع كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ مقدّرٌ يدلُّ عليه الجواب .  
هذا حاصل كلامهم .

وضرّح أبو البقاء في « إعرابه »<sup>(٢)</sup> بأنّ الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » .

<sup>(١)</sup> ٥٢٣/٨ ، والارتشاف ١٤١١/٣ ، والمغني ١٣١ - ١٣٢ .

(١) ولا يمكن إذ ذاك أن يكون الجواب عاملاً فيها وعاملاً في « بعد » لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين . عن التذيل ٣١٦/٧ .

(٢) هو الثيبان في إعراب القرآن ١/١٣٣ ، وفيه : ﴿ قَبِلْ دَا أَفْضَلُكُمْ مِنْ عَرَفْتُمْ قَدْ كَرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٨] : ﴿ قَبِلْ دَا أَفْضَلُكُمْ ﴾ ظرف ، والعامل فيه ﴿ قَدْ كَرُوا ﴾ ، ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها ، لأنّه شرط اهـ



وَذَكَرَ الْخَوْفِيُّ<sup>(١)</sup> وَالزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْعَامِلَ فِي ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [سورة  
النَّصْر : ١١] ﴿فَسَبِّحْ﴾ [سورة النَّصْر : ٣] .

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ عِنْدَهُمَا لَا تَمْنَعُ كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ .

وفيه نَظَرٌ . وقد بَسَطْتُ<sup>(٣)</sup> الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

الثَّانِي<sup>(٤)</sup> : أَنَّ تَكُونَ ظَرْفًا لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، مَجْرَدَةٌ مِنْ مَعْنَى  
الشَّرْطِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [سورة اللَّيْلِ : ١١] ، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾  
[سورة النَّجْم : ١١] .

وَالْمَاضِي بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا كَانَ بَعْدَ الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى  
الشَّرْطِ .

قَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٥)</sup> : لَا يَكُونُ بَعْدَهَا الْمَاضِي إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ

(١) هو عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْخَوْفِيِّ (ت ٤٣٠ هـ) ، له «الْبُرْهَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» فِي  
ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا . وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ ١٦ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَقْصِي فِي إِغْرَابِهِ إِغْرَابَ الْوَاضِحَاتِ  
كَالْمَبْدَأِ وَخَبْرِهِ وَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالْعَاطِفِ وَالْمَعْلُوفِ .  
أَنْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٦٤٣/٤ (طبعة د . إِيْسَانُ عَبَّاس) ، وَفِي بَيِّنَاتِ الْأَعْيَانِ  
٣٠٠/٣ .

(٢) فِي كُشَّافِهِ ٨١٠/٤ .

(٣) ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي سِفَرَتِهِ شَرْحَ الْأَلْفَبَةِ ٤٣٧/١ (طبعة د . قِبَاوَة) ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ ٤٨٨  
مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ أَدَلَّةٍ تَمْنَعُ أَنْ يَعْصَلَ جَوَابُ «إِذَا» فِيهَا ، وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ .

(٤) انْظُرْ : الرَّؤُوسُ الْأَنْفَ ٢٨٦/١ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٣١٠/٧ ، وَإِلَيْهِ يَنْظُرُ الْمُؤَلِّفُ ، وَشَرْحُ  
التَّسْهِيلِ لَهُ ٤٨٧ .

(٥) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٢٤٣/١ - ٢٤٤ : «لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا إِلَى  
الْأَرْضِ﴾ [سورة آلِ عِمْرَانَ : ١٥٦] .

كَانَ يَنْبَغِي فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يُقَالَ : وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ ؛ كَمَا =

والإينهم . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَالُوا لَا يَخَوِّنُهُمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ اسورة آل عمران : ١٥٦ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا ضَرَبُوا ، أَنَّى : لا تكونوا كهؤلاء إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ .

الثالث<sup>(١)</sup> : أَن تكونَ ظرفاً لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمان ، وإِيقَعَةً مَوْقِعَ « إِذ » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِجُّدُ﴾ اسورة التوبة : ٩٢ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة : ١١] .  
فـ « إِذَا » فِي هَذَا وَنَحْوِهِ بِمَعْنَى « إِذ » . هَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ النُّحَوِّينَ<sup>(٢)</sup> ،

تَقُولُ : ضَرَبْتُكَ إِذْ قُمْتُ ، وَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُكَ إِذَا قُمْتُ . وَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَالَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ عَرَبِيٌّ حَسَنٌ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ وَإِنْ كَانَ ماضياً فِي اللَّفْظِ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ ؛ لِأَنَّ فِي الَّذِينَ يَذْهَبُ بِهَا إِلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ مِنْ « مَنْ » وَ « مَا » .  
فَأَنْتَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَضْرِبْ مَنْ أَحْبَبْتَ ، وَأَحْبِبْ كُلَّ رَجُلٍ أَحْبَبْتَ ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ ماضياً وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ؛ إِذْ كَانَ أَصْحَابُهُ غَيْرَ مُوَفِّقِينَ . . . قَالَ الشَّاعِرُ :  
فَلَيْسِي لِأَتِيكُمْ تَشْكُرُ مَا مَضَى . . . مِنْ الْأَمْرِ وَأَسْتَجِيبُ مَا كَانَ فِي غَدٍ  
يُرِيدُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ ، لِذَلِكَ قَالَ « كَانَ فِي غَدٍ » ، وَلَوْ كَانَ ماضياً لَقَالَ : مَا كَانَ فِي أَمْسٍ ، وَلَمْ يَجُزْ : مَا كَانَ فِي غَدٍ . . .  
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : كُنْتُ صَابِراً إِذَا ضَرَبْتُكَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : كُنْتُ كُلَّمَا ضَرَبْتَنِي صَابِرٌ . فَإِذَا قُلْتَ : كُنْتُ صَابِراً إِذَا ضَرَبْتَنِي ، فَإِنَّمَا أَخْبَرْتَ عَنْ صَبْرِهِ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ هـ

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٢ ، ولأبي حيَّان ٧/ ٣١٢ ، وللمؤلف ٤٨٨ ، ولناظر الجيش ٤/ ١٩٣٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) فِي شرح الكافية للرزني ٣/ ٤٢٢ : « قد تكون « إِذَا » لِلماضي ، كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾ [سورة الكهف : ٩٣] ، وَ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [سورة الكهف : ٩٦] ، وَ﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً﴾ [سورة الكهف : ٩٦] . كما أَنَّ « إِذَا » تَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ كـ « إِذَا » ، كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ سَبِقُوا لِقَاءَهُ﴾ [سورة الأحقاف : ١١] ، عَلَى-

وبه قال ابن مالك<sup>(١)</sup> .

قال في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> : وَرَبَّمَا وَقَعْتَ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَ «إِذَا» مَوْقِعَهَا .  
والذي صَحَّحَهُ الْمَغَارِبِيُّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ «إِذَا» لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَلَا «إِذَا»  
مَوْقِعَهَا ، وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ .  
الرَّابِعُ : أَنَّ تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونُ أَشْمَأَ ، مَجْرُورَةً بِ «حَتَّى» ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾ [سورة الزمر : ٧١] ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ<sup>(٤)</sup> .  
ف «إِذَا» فِي ذَلِكَ فِيهَا وَجْهَانِ :  
أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونُ مَجْرُورَةً بِ «حَتَّى»<sup>(٥)</sup> ، وَأَخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٦)</sup> .

أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تُؤَوَّلَ بِالتَّعْلِيلِيَّةِ . . . وَالْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ «إِذَا» أَنْ تَكُونَ لِرِمَازٍ مِنْ أَرْبَعَةِ  
الْمُسْتَقْبَلِ مَخْتَصٍّ مِنْ بَيْنِهَا بِوُقُوعِ حَدَثٍ فِيهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ «إِذَا» فِي  
الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، نَحْوُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَ﴿إِذَا أَشْمَسَ كُوزٌ﴾ [سورة  
التكوير : ٤١] . وَلِهَذَا كَثُرَ فِي الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ اسْتِعْمَالُهُ لِقَطْعِ عَلَامِ الْغُيُوبِ سُبْحَانَهُ بِالْأُمُورِ  
الْمُتَوَقَّعَةِ اهـ

(١) شرح التسهيل له ٢/٢١٢ .

(٢) التسهيل ٩٣ ، وشرحه ٢/٢١٢ .

(٣) قال أبو حَيَّانَ فِي التَّذْيِيلِ ٧/٣١٢ : «وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَا تَقَعُ  
مَوْقِعَ الْأُخْرَى ، بَلْ يَجْعَلُونَ وَقُوعَ «إِذَا» بَعْدَ الْمَضَارِعِ مِمَّا يَضْرِبُ الْمَضَارِعَ إِلَى مَعْنَى  
الْمُضِيِّ ، وَجَعَلُوا أَيْضاً وَقُوعَ «إِذَا» بَعْدَ الْمَاضِي مِمَّا يَضْرِبُ الْمَاضِي إِلَى الْاسْتِقْبَالِ اهـ

(٤) جَاءَتْ «إِذَا» بَعْدَ «حَتَّى» فِي ثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينَ مَوْضِعاً فِي التَّنْزِيلِ . انظر : دراسات لأسلوب  
القرآن الكريم ١/١٩٥ .

(٥) نسب ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٠٣ ، والمحاسب ٢/٣٠٨ ، هذا  
المذهب إلى أبي الحسن الأخفش .

(٦) شرح التسهيل له ٢/٢١٠ ، والتذيل ٧/٣١٩-٣٢٢ .



والثاني أن تكون « حتى » ابتدائية<sup>(١)</sup> ، و « إذا » في موضع نصب على ما استقر لها ، وبه جزم أبو البقاء<sup>(٢)</sup> .  
وجوز الزمخشري<sup>(٣)</sup> الوجهين .  
قلت : وأشار الفارسي في « التذكرة »<sup>(٤)</sup> إلى جواز الوجهين .

(١) في شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٣ : « وإذا جاء « إذا » بعد « حتى » كقوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلُوبُهُ ﴾ [سورة غافر : ٢٤] فهو باقي على ما كان عليه من طلب الجملةتين ، مُنتَصِبٌ بآخرهما . و « حتى » تكون معها حرف ابتداء ، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنه يقع المبتدأ بعدها فقط ، بل معناه أنه يُستأنف بعدها الكلام ، سواء كانت الجملة اسمية أم فعلية ، كقوله تعالى ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] بالرفع . ونقول : سرى حتى يَكُلُّ النَّاسُ .

وقال بعضهم : يجوز أن يتجرّد بعد « حتى » عن الشرطية ، وينجز بـ « حتى » ، ولعله حمله عليه قوله :

حَتَّى إِذَا أَتَلَّكَوْهُمْ فِي قَتْلِهِمْ شَلًا كَمَا تَطْرُدُ الْجَسَّاسَةَ الشُّرُودَا  
وهذا البيت آخر القصيدة ، ويجوز أن يقال : إن جوابه مقدّرٌ محافضةً على أغلب أحوالها .  
وقال الميداني : « إذا » فيه زائدة .

ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة ، إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود ، نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [سورة الانشقاق : ١] ، أي تكون أمور لا يُقدَّر على وصفها « اهـ وانظر :  
الخزانة ٣٩/٧ - ٥٠ .

(٢) في التبيان له ٣٦٣/١ ، وانظر : التذيل ٣٢٢/٧ ، والبحر ٩٩/٤ ، والذّر المصنوع ٥٧٩/٤ .

(٣) في كشافه ١٤/٢ ، وانظر : التذيل ٣٢٢/٧ ، والبحر ٩٩/٤ ، والذّر المصنوع ٥٧٩/٤ .

(٤) من آثار أبي علي ( ت ٣٧٧ هـ ) التي عدت عليه العَوادي ، وطواه الذمّر فيما طوى من ذخائره ، وصمّه ابنُ العديم بأنه كتابٌ عزيزٌ كثيرُ الفائدة ، تكلم فيه على معاني آياته من القرآن ، وأحاديث عن النبي ﷺ ، ومعاني آياته من أشعار العرب ، ومسائل من النحو

وتقدير الغاية على الأول<sup>(١)</sup> ﴿وَسِيْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ اسورة الزمر :  
 ١٧١ إلى وقت مجيئهم لها . وعلى هذا فلا جواب لها .  
 = وعلى الثاني تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط .  
 والتقدير المعنوي : إلى تفتح أبوابها وقت مجيئهم ، فيقطع السوق<sup>(٢)</sup> .  
 ويؤيد<sup>(٣)</sup> أنها بعد « حتى » شرطية في موضع نصب = اتفاق النحويين على  
 طلب جوابها في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ﴾ اسورة الزمر : ٧٣ .  
 فقبل<sup>(٤)</sup> : الواو زائدة .

والصرف . ووصفه جامع العلوم بأنه أنفس كتب أبي علي .  
 أنظر : الأصول النحوية والصرفية في « الحجة » ٨٧ / ١ ، وشرح السمع لجامع العلوم  
 ٣٨٠ / ١ .

(١) سياق الآية ﴿وَسِيْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُجْرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا  
 أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [سورة الزمر : ٧١] .  
 انظر : معاني القرآن للأخفش ١٣٢ / ١ ، ٤٩٧ / ٢ ، ولفراء ٢ / ٢١١ ، ولزجاج ٤ / ٣٦٣ ،  
 وشرح القصائد السبع ٥٥ ، وكشف المشكلات ٢ / ١١٧٢ ، والبحر ٧ / ٤٤٣ ، والذر  
 المصون ٩ / ٤٤٧ .

(٢) أصل هذا الكلام لأبي حيان في التذييل ٧ / ٣٢٢ : « وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه  
 الجملة الشرطية من « إذا » وجوابها بعد « حتى » ، ويذكر لي ذلك ، ويقول : كيف تكون  
 « حتى » غاية ، وبعدها جملة الشرط ؟ فقلت له : الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من  
 الجواب مرتباً على فعل الشرط ؛ فالتقدير المعنوي الإغرائي : وسيق الذين كفروا إلى جهنم  
 زجراً إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم ، فيقطع السوق « اهـ »  
 (٣) عن التذييل ٧ / ٣٢١ .

(٤) الفراء في معاني القرآن له ١ / ٢٣٨ ، وذهب الأخفش إلى أن الواو زائدة قبل « قال لهم  
 خزنتها » . انظر : معاني القرآن له ١ / ١٣٢ ، ٤٩٧ / ٢ ، وشرح القصائد السبع ٥٥ - ٥٦ .

وقيل <sup>(١)</sup> : الجواب محذوف .

وَذَهَبَ أَبُو جَنِّي <sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ « إِذَا » قَدْ تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَتَكُونُ مَبْتَدَأً <sup>(٣)</sup> ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [سورة الواقعة : ١] ، فَـ « إِذَا » مُبْتَدَأٌ ، وَـ « إِذَا رُحِتِ ﴾ [سورة الواقعة : ٤] خَبَرُهُ ، فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ <sup>(٤)</sup> « خَافِضَةً رَافِعَةً » [سورة الواقعة : ٣] .

قَالَ أَبُو مَالِكٍ <sup>(٥)</sup> : وَهُوَ صَحِيحٌ .

وَزَادَ أَنَّهَا تَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا <sup>(٦)</sup> :

(١) قَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٣٦٣/٤ : « سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَذْكُرُ أَنَّ الْجَوَابَ مُحذوفٌ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى : حَتَّى إِذَا جَاءَهَا سَمِعُوا » اهـ وَقَدَّرَهُ أَبُو جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٦٤٧/٢ ، وَالْخَصَائِصِ ٤٦٢/٢ : مُبْدِئًا وَغَدَمًا وَمَلَأَتْ نَفْسُهُمْ ، أَوْ صَادَفُوا الثَّرَابَ الَّذِي وَغَدُوهُ .

(٢) الْمُحْتَسِبُ ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .

(٣) فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ ٤٠٣ : « أَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقَعْدُ جَعْفَرٌ ، عَلَى أَنَّ تَكُونَ الْأَوَّلَى مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالثَّانِيَةِ مَرْفُوعَةً لِكُونِهَا خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلَى ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : وَقْتُ يَقُومُ زَيْدٌ وَقْتُ يَقَعْدُ جَعْفَرٌ » اهـ وَرَدَ هَذَا الْكَلَامُ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٤٣٦/٣ .

(٤) قَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ . انْظُرْ : الْمُحْتَسِبُ ٣٠٧/٢ ، وَالْبَحْرُ ٢٠٣/٨ .

(٥) نَسَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَبِيبٍ فِي التَّذْيِيلِ ٣٢٣/٧ أَنَّ هَذَا اخْتِيَارُهُ وَتَصْحِيحُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي مَطْبُوعَتِهِ . وَانْظُرْ : شَرْحُ عَمَلَةِ الْحَافِظِ ٤٦٣ .

(٦) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ : كِتَابُ النِّكَاحِ ، بَابُ غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوُجْدِهِنَّ بِرَقْمِ ٤٩٣٠ ، ٢٠٠٤/٥ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولٌ « أَعْلَمَ » مُحذوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَ« إِذَا » ظَرْفٌ عَلَى بَابِهَا ، التَّنْذِيرُ : إِنِّي لَأَعْلَمُ خَالِكَ مَعِيَ فِي وَقْتِ رِضَاكَ وَفِي وَقْتِ غَضَبِكَ . عَنِ التَّذْيِيلِ ٣٠٩/٧ - ٣١٠ .



« إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي » .  
والظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مُبْتَدَأَةً وَلَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ،  
وَمَا أَسْتَدِلُّ بِهِ مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ .

وَأَمَّا « إِذَا » الْحَرْفِيَّةُ فَيُقَسَّمُ وَاحِدٌ ، وَهِيَ الْفُجَائِيَّةُ .  
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ <sup>(١)</sup> :  
الْأَوَّلُ أَنَّ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةَ لَا يَلِيهَا إِلَّا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ، وَ« إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ لَا يَلِيهَا  
إِلَّا جُمْلَةٌ أَسْمِيَّةٌ .  
وَالثَّانِي أَنَّ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةَ تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ ، وَ« إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ لَا جَوَابَ  
لَهَا .

وَالثَّالِثُ أَنَّ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَ« إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ لِلْحَالِ .  
قَالَ سَبِيوِيَّةُ <sup>(٢)</sup> : « وَتَكُونُ لِلشَّيْءِ تُوَافِقُهُ فِي حَالٍ أَنْتَ فِيهَا » . يَعْنِي  
الْفُجَائِيَّةُ .

قَالَ الْفَرَّاءُ <sup>(٣)</sup> : وَقَدْ يَتَرَاخَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْشَرُ بَشَرًا سَنَشْرُوبُ ﴾  
[سُورَةُ الزُّمَرِ : ٢٠] .

وَالرَّابِعُ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالإِضَافَةِ ،  
وَالْجُمْلَةَ بَعْدَ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةِ لَا مَوْضِعَ لَهَا .  
وَالْخَامِسُ أَنَّ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةَ تَقَعُ صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَ« إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ لَا تَقَعُ

(١) ذَكَرَ نَازِلُ الْجَمْعِ ( ٧٧٨ هـ ) فِي نَهْجِ الدُّوَاعِدِ ٤ / ١٩٥٣ أَرْبَعَةً مِنْهَا .

(٢) فِي كِتَابِهِ ٤ / ٢٣٢ .

(٣) لَمْ أَصِبْهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ فِي التَّنْذِيلِ ٧ / ٣٢٥ . وَهُوَ مَا أَخَذَ

الْمُؤَلِّفُ ، وَهُوَ فِي الْإِرْتِشَافِ ٣ / ١٤١٣ ، وَالْمُسَاعَدِ ١ / ٥١٠ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِلْمُؤَلِّفِ

صدراً .

وقد جَمَعْتُ هَذِهِ الْفُرُوقَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ :  
الْفَرْقُ بَيْنَ « إِذَا » لَشَرْطٍ ، وَالتِّي لَفَجَاءَةٍ مِنْ أَوْجِهٍ لَا تُجْهَلُ  
طَلَبُ التِّي لِلشَّرْطِ فِعْلاً بَعْدَهَا وَجَوَابُهَا وَأَنْتَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ  
وَتُضَافُ لِلْمَجْمَلِ التِّي مِنْ بَعْدِهَا وَتَكُونُ فِي صَدْرِ الْمَقَالَةِ أَوَّلُ  
وَاخْتَلَفَ التَّحْوِثُونَ فِي « إِذَا » الْفَجَائِيَّةِ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ <sup>(١)</sup> :

الأَوَّلُ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ <sup>(٢)</sup> وَالرِّيَاشِيِّ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو  
طَاهِرٍ <sup>(٣)</sup> وَأَبْنُ خُرُوفٍ ، وَنُسِبَ إِلَى الْمَبْرَدِ <sup>(٤)</sup> .  
قِيلَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ سَبِيوِيَّةٍ <sup>(٥)</sup> .

وَالثَّانِي أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ <sup>(٦)</sup> وَالْفَارِسِيِّ <sup>(٧)</sup> وَأَبْنِ

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٤ ، ولأبي حيان ٧/ ٣٢٤ ، وللمؤلف ٤٩٠ ، ولناظر  
الجيش ٤/ ١٩٣٩ ، والارتشاف ٣/ ١٤١٢ .

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ : « وَكَانَ الرَّجَّاحُ يَقُولُ : « إِذَا » عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلزَّمَانِ ،  
وَإِنْ قَوْلُهُمْ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ فَالزَّمَانُ حَضُورُ زَيْدٍ ، أَوْ قَالَ : فَلِلزَّمَانِ  
مَفَاجَأَةٌ زَيْدٌ » اهـ .

(٣) في التذيل ٧/ ٣٢٥ : « قَالَ أَبُو طَاهِرٍ : « إِذَا » عَلَى بَابِهَا مِنَ الزَّمَانِ ، وَدَخَلَهَا مَعْنَى  
الْمَفَاجَأَةِ ، فَلَمْ تَعُدْ مِنَ الْأَسْمَاءِ » اهـ .

(٤) انظر : المقتضب ٢/ ٥٧ ، ٣/ ١٧٨ ، ٢٧٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٢ .

(٦) في شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ : « أَعْلَمُ أَنَّ « إِذَا » الَّتِي لِلْمُوَافَقَةِ كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَقِّقًا  
ابْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : إِنَّهَا ظَرْفٌ مِنَ الْمَكَانِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
فِيحَضُرَتِي زَيْدٌ ، كَمَا يَقُولُ : أَمَامِي زَيْدٌ قَائِمٌ » اهـ .

(٧) ظاهر كلامه في التعليقة ٢/ ١٧٨ أَنَّهَا حُرُوفٌ بِمَنْزِلَةِ الْغَاءِ الرَّابِطَةِ ، وَفِي الْإِغْفَالِ ١/ ٢٧٧ أَنَّهَا  
ظَرْفٌ .

جَنِّي<sup>(١)</sup> ، وَنُسِبَ إِلَى سَبِيهِ<sup>(٢)</sup> .

وَأَسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا ظُرِفَ مَكَانٍ بِوُقُوعِهَا خَبَرًا عَنِ الْجُنَّةِ ، فِي نَحْوِ :  
خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ .

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ مضاف ، أَيْ حُضُورَ زَيْدٍ .

وَالثَّالِثُ أَنَّهَا حَرَفٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup> ، وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ<sup>(٤)</sup> .  
وَأَخْتَارَهُ الشُّلُوبِيُّينَ<sup>(٥)</sup> فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو مَالِكٍ<sup>(٧)</sup> ، وَأَسْتَدَلَّ  
عَلَى صِحَّتِهِ بِشِمَانِيَةِ أُوجُجٍ<sup>(٨)</sup> ،

(١) فِي التَّمَامِ ١٢٧ : « إِذَا » أَقْعَدُ فِي شِبْهِ الْحَرْفِ مِنْ « مَنَى » ، وَذَلِكَ لِقِيَامِ « مَنَى » فِي كَلَامِ  
وَجْهَيْهَا الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ بِنَفْسِهَا ، وَأَنَّ « إِذَا » فِي الشَّرْطِ لَا تَنْفَكُ مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ  
عِنْدَنَا مُضْعِفٌ لَهَا لَا مَقْرُوفٌ ، كَمَا يَقُولُ مَنْ يَقُولُ . وَأَمَّا الْمَكَانِيَّةُ فَأَضْعَفُ مِنْ « مَنَى » لِمَتَابِعِهَا عَنِ  
الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ وَتَضَعُفُهَا مَعْنَاهَا ، وَلَا بُدَّ لَهَا قَبْلَهَا مِنْ جُمْلَةٍ تَتَّبِعُهَا « اهـ »  
وَانْظُرْ : التَّنْبِيْهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْحَمَامَةِ ٣٩٠ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٥٤ / ١ .

(٢) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا حَرْفٌ لِلْمُفَاجَأَةِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ . الْكِتَابُ ٦٤ / ٣ ، وَالتَّعْلِيْقَةُ عَلَيْهِ  
١٧٨ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٧٥ / ٢ .

(٣) انْظُرْ : التَّنْذِيلَ ٣٢٤ / ٧ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِلْمَوْئَلَفِ ٤٩٠ ، وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ  
٤٣٧ / ٣ أَنَّهَا عِنْدَهُمْ ظُرِفَ مَكَانٍ .

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٤٧٥ / ٢ .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢١٤ / ٢ ، وَالتَّنْذِيلُ ٣٢٤ / ٧ - ٣٢٥ .

(٦) الثَّانِي أَنَّهَا ظُرِفَ زَمَانٍ بِقَاءِ عَلَى مَا ثَبَتَ ، وَإِذَا قُلِيَ عَلَى إِبْقَاءِ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ  
الرَّوْجِوهِ فَهُوَ أَوَّلَى .

(٧) فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لَهُ ٢١٤ - ٢١٥ ، وَانْظُرْ : تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ١٩٣٩ / ٤ .

(٨) هِيَ :

١ - أَنَّهَا كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ .

٢ - أَنَّهَا كَلِمَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي الْحُرُوفِ كَمَا لَكُنْ ، وَحَتَّى  
الْأَبْتِدَائِيَّةِ .



ذكرتها<sup>(١)</sup> والاعتراض على بعضها في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الضجائية في مواضع :

منها نحو قولهم : نخرجت فإذا الأسد . وفي هذه الفاء الداخلة عليها أقوال

٣ - أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ، ولا يكون ذلك إلا في الحروف .

٤ - أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية ، إذ ليس من الظروف ما هو كذلك .

٥ - أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو « وإن قضيتهم نيةً يما فقلت أديهم إذا هم يقتلون » [سورة الزوم : ٣٦] ، إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً .

٦ - أنها لو كانت ظرفاً فالواجب أفترائها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط . فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب ، نحو : إن تقم فحينئذ أقوم ، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم .

٧ - أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكن نصيب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك : عندي زيد مقيم ، وهناك بشر جالس ، والاستعمال في نحو : مررت فإذا زيد قائم ، بخلاف ذلك .

٨ - أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها « إن » المكسورة غير مقترنة بالفاء ، كما لا تقع بعد سائر الظروف ، نحو عندي أنك فاضل . وأمر « إن » بعد « إذا » المفاجأة بخلاف ذلك ، كقوله :

وكنست لزي زيدا ، كما قيل ، مبداً إذا إنك عند الفق واللاهزم فتعين الاعتراف بشبوت الحرفة وانتفاء الظرفية .

(١) في شرح التسهيل له ٤٩١ .

أعترض على الثاني بـ « مذ » الاسمية ، فإنها كذلك ، وعلى الثالث أن الأخفش حكى أن الماضي يليها إذا صحب بـ « قد » ، وعلى السابع بأن القائل بظرفيتها يلتزم ذلك ، ولا يخبر متخوفاً عنده في نحو : فإذا زيد ، وقد ورد نصيب ما بعدها على الحال كسائر الظروف .

انظر مناقشة أبي حيان لما استدل به صاحب الألفية في التذييل ٣٢٧/٧ - ٣٣١ .

تَقَدَّمَتْ<sup>(١)</sup> فِي بَابِهَا .

وَمِنْهَا جَوَابُ الشَّرْطِ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

أَوَّلُهَا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً .

وِثَانِيهَا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ طَلِبِيَّةٍ ، اخْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ : إِنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ .  
فَهَذَا تَلَزُّمُهُ الْفَاءُ .

وِثَالِثُهَا أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهَا أَدَاةُ نَفْيٍ .

وِرَابِعُهَا أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهَا « إِنْ » .

مِثَالُ ذَلِكَ « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » [سورة الزُّوم :

١٣٦ ، ذ « إِذَا » فِي ذَلِكَ نَائِبَةٌ مِنْابِ الْفَاءِ فِي رَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ . وَلَيْسَتْ

الْفَاءُ<sup>(٢)</sup> مَقْدَرَةً قَبْلُهَا خِلَافاً لِزَاعِمِهِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَقْدَرَةً لَمْ يَمْتَنِعِ التَّصْرِيحُ بِهَا .

وَمِنْهَا بَعْدُ « بَيْنَا » وَ« بَيْنَمَا » ، كَقَوْلِ الْحَرْقَةِ<sup>(٣)</sup> :

(١) الْجَنَى الذَّنِي ٧٣

ذَهَبَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ الزِّيَادِيُّ إِلَى أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي

جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ مَبْرُومَانُ إِلَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ . وَرَجَّحَ أَبُو جَنِيٍّ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ

١ / ٢٦٠ - ٢٦٣ مَذْهَبَ الْمَازِنِيِّ ، وَرَدَّ قَوْلِي الزِّيَادِيِّ وَمَبْرُومَانَ . وَانْظُرْ : التَّنْذِيلُ ٧ / ٣٢٥ -

٣٢٧ .

(٢) فِي الْكِتَابِ ٣ / ٦٤ : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ : إِنْ تَأَنَّنِي أَنَا كَرِيمٌ ، فَقَالَ : لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا أَنْ

بُضِعَ شَاعِرٌ ، مِنْ قِيلِ أَنْ « أَنَا كَرِيمٌ » يَكُونُ كَلَاماً مُبْتَدَأً ، وَالْفَاءُ وَ« إِذَا » لَا يَكُونَانِ إِلَّا

مُعَلَّقَتَيْنِ بِمَا قَبْلَهُمَا ، فَكُرِهَ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَاباً حَيْثُ لَمْ تُشَبَّهِ الْفَاءُ [ فِي مَطْبُوعَةِ هَارُونَ :

لَمْ يُشَبَّهِ الْفَاءُ ، تَحْرِيفٌ ] ، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ مُضْطَرّاً « اهـ .

(٣) شَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٣ / ١٢٠٣ ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلاتِهَا ٣٨٩ ، وَأَمَالِي أَبِي

الشَّجَرِيِّ ٢ / ٤٥١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣ / ٤٣٩ ، وَالتَّنْذِيلُ ٧ / ٣٠٤ ، ٣٣١ ، وَالْخَزَانَةُ

٧ / ٥٩ .

فَبَيْنَا نَسْوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ تَنْصَفُ  
وَقَوْلِ الْآخِرِ<sup>(١)</sup> :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأَمَانِي إِذَا رَأَيْتُ الْمُنُونِ مُوَافِي  
وقال الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٢)</sup> : « إِذ » و « إِذَا » في جواب « بَيْنَا » و « بَيْنَمَا » لم يَأْتِ  
عن فصيح .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ ، وَلَكِنْ تَرَكَهَا أَفْصَحُ .

وقد جاءت « إِذَا » المفجائية في مواضع أُخَرُ .

فقد جاءت جواب « إِذَا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ يَدَهُ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ  
عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [سورة الزُّمَر : ٤٨] .

وقد جاءت بعد « لَمَّا » ، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا

قال المرزوقي : بَيْنَا : كلمة تستعمل في المفاجآت ، وهي من ظروف الزَّمان . النَّاصِفُ :

الخادم . السُّوقَةُ : مَنْ دُونَ الْمَلِكِ . الْأَمْرُ أَمْرُنَا : لا يد فوق أيدينا .

المراد : بين الأزمدة التي تجري علينا ونحن نسوس الناس وتُدبِّر أُمُورَهُمْ بما نريد ، وطاعتنا  
واجبة ، وأحكامنا نافذة ، إِذَا الْأَمْرُ أَنْقَلَبَ ، فَأَنْصَحَتِ الْأَحْوَالُ ، وَتَسَلَّطَتِ الْأَبْدَالُ ، وَحِصْرُنَا  
سوقة نخدُمُ النَّاسَ اهـ

(١) بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٥ ، ولأبي خيثان ٧/٣٣١ ، وللمؤلف ٤٩٢ ،  
ولناظر الجيش ٤/١٩٤١ ، ولابن عقيل ١/٥١١ ، والارتشاف ٣/١٤١٤ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ٣/٤٣٩ : « وكان الأصمعي لا يستصحح إلا تركهما في جواب  
« بَيْنَا » و « بَيْنَمَا » ، لكثرة مجيء جوابيهما بدوئيهما . والكثرة لا تدل على أن المكتور غير  
فصيح ، بل تدل على أن الأكثر أفصح » اهـ

انظر : الإغفال ١/٢٧٣ ، والتذليل ٧/٣٠٢ ، ٣٣١ .

وفي الجوهرة ٣/١٢٩٢ : « وليس في كلامهم : بينا فلان قاعداً إذ قام ، إنما يقولون : بينا  
فلان قاعداً قام » اهـ



يَضْحَكُونَ ﴿ اسورة الزخرف : ١٤٧ . وهو دليل على حرفية « لَمَّا »<sup>(١)</sup> ؛ إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » المفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وأعلم أنه قد بقي من أقسام « إذا » قسم آخر ، وهو « إذا » الزائدة ، وهذا قال به أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> بعد « بئنا » ، و « بئنا » ، وهو ضعيف ، والله أعلم .



- (١) نسب المؤلف القول بحرفيتها إلى سيبويه في الجنى ٥٩٤ .
- (٢) مجاز القرآن له ٣٧/١ ، وكذا قال بزيادة « إذ » في قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ ﴾ [سورة البقرة : ١٣٠] ، وردّه الزجاج في معاني القرآن له ١٠٨/١ : « وهذا إقدام من أبي عبيدة ؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق ، و « إذ » معناها الوقت ، وهي اسم ، فكيف يكون لغوا ١٢٢ هـ .
- ونسب الرضي لهذا القول إلى الميداني ( ت ٥٢١ هـ ) في شرح الكافية ٤٣٦/٣ .
- وانظر : الأزهية ٢٠٣ ، والتذيل ٣٣١/٧ - ٣٣٢ ، والخزانة ٤١/٧ .

## إِذَنْ

إِذَنْ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ وَنَصْبٍ وَأَسْتَقْبَالٍ ؛ تَقُولُ : إِذَنْ نَنْجَحُ ، لِمَنْ قَالَ  
لَكَ : سَأَبْذُلُ غَايَةَ مَا أَسْتَطِيعُ فِي الدَّرْسِ .

وَتَنْصِبُ « إِذَنْ » الْمَضَارِعَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :

١ - التَّصَدُّرُ : أَيُّ أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ جُمْلَتِهَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ  
كَالْمَبْتَدَأِ أَوْ الشَّرْطِ أَوْ الْقَسَمِ كَانَتْ حَرْفَ جَزَاءٍ وَجَوَابٍ ، وَلَمْ تَنْصِبِ الْمَضَارِعَ  
بَعْدَهَا ، نَحْوُ : سَأَمْتَعُ النَّفْسَ بِالْآثَارِ : أَنَا إِذَنْ أَصْحَبُكَ . وَإِنْ تَزَحَلَّ إِذَنْ  
أَزَحَلَّ . وَاسْتَحْدُ مُخْلِصِينَ : وَاللَّهِ إِذَنْ تُفْلِحُونَ .  
أَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ (١) :

لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرَا  
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فَقَدْ أَعْمَلْتَ « إِذَنْ » مَعَ تَوْشِطِهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَاذِمَيْنِ - أَسْمِ إِنَّ وَخَبَرَهَا - أَيُّ  
بَيْنَ مَا أَضْلُهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَهُوَ شَاذٌ . وَقَدْ خُرِجَ عَلَى أَنَّ خَبَرَ « إِنَّ »  
مَحذُوفٌ ، أَيُّ : إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ مَا بَعْدَهُ . وَلَا يَخْفَى

(١) تَرَكَ بِمَعْنَى خَلَّى يَنْعَدِي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَبِمَعْنَى صَيَّرَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَضْلُهُمَا مَبْتَدَأٌ  
وَخَبَرٌ ، وَكِلَاهُمَا فِي التَّرْجُزِ جَائِزٌ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ : شَطِيرَا حَالٌ مِنَ الْبَاءِ ، وَعَلَى الثَّانِي هِيَ  
الْمَفْعُولُ الثَّانِي .  
الْشَطِيرُ : الْبَعِيدُ أَوْ الْغَرِيبُ .

ما في هذا التَّخْرِيجِ مِنْ تَكْلُفٍ .

وإن تقدّم عليها الواو أو الفاء جاز النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ وَأَجْوَدُ ،  
وبه قرأ السبعة<sup>(١)</sup> ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [سورة الإسراء : ٧٦] ،  
وتقول : سأحمي بلدي : فَإِذَنْ يَحْتَرِمُكَ أَوْ يَحْتَرِمَكَ الْعَالَمُ .

٢ - الاستقبال : أي أن يكون المضارع بعدها مُسْتَقْبَلًا ، فإن ذلك الفعل على  
الحال رُفِعَ ولم يُنْصَبْ ، كقولك لِمَنْ يُحَدِّثُكَ الْآنَ : إِذَنْ أَطْنُكَ صَادِقًا .  
وقولك لِمَنْ قَالَ : أَنَا أَقْرَأُ الْآنَ بَحْثًا صَغْبًا : إِذَنْ تَسْتَفِيدُ .

٣ - الاتصال : أي ألا يفصل بين « إِذَنْ » والفعل فاصِلٌ ، وَأَعْتَقَرُوا الْفُضْلَ  
بِالْقَسَمِ كَقَوْلِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ :

إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ  
أَوْ بـ « لا » النافية كقولنا : إِذَنْ لَا يَخِيبُ مَسْعَاكَ .

وأجاز بعض النحاة أن يفصل أيضاً بالظرف أو النداء أو الدعاء أو معمول  
الفعل ، والصحيح أنه لا يجوز ؛ لأنه لم يثبت عن العرب .  
ويتعلّق بـ « إِذَنْ » مَسَائِلُ أَرْبَعُ :

(١) عَمِلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ ( ت ٣٢٤ هـ ) كتاب « السبعة » وَفَقَى مَا آذَاهُ إِلَيْهِ أَجْتِهَادُهُ ، وَأَخْتَارَ  
قِرَاءَةَ الْأَلْفَةِ الْآتِيَةِ أَشْمَاؤُهُمْ :

- ١ - أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ ( ت ١٥٩ هـ ) ، قَارِئُ الْمَدِينَةِ .
- ٢ - أَبُو مُعَيْدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ الدَّارِيُّ الْكِنَانِيُّ ( ت ١٢٠ هـ ) ، قَارِئُ مَكَّةَ .
- ٣ - أَبُو عَمْرٍاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْبُخَيْرِيُّ ( ت ١١٨ هـ ) ، قَارِئُ الشَّامِ .
- ٤ - أَبُو عَمْرٍاءُ زَيْدَانُ بْنُ الْعَلَاءِ التَّمِيمِيُّ الْمَازِنِيُّ ( ت ١٥٤ هـ ) ، قَارِئُ الْبَصْرَةِ .
- ٥ - أَبُو بَكْرٍ عَاصِمُ بْنُ أَبِي الْجَوْادِ الْأَسَدِيُّ ( ت ١٢٧ هـ ) ، قَارِئُ الْكُوفَةِ .
- ٦ - أَبُو عُمَارَةَ حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ الزُّبَيْدِيُّ ( ت ١٥٦ هـ ) ، قَارِئُ الْكُوفَةِ .
- ٧ - أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْكِسَائِيُّ ( ت ١٨٩ هـ ) ، قَارِئُ الْكُوفَةِ .



الأولى : اُخْتَلِفَ فِي أَصْلِهَا ؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ بَسِيطٌ نَاصِبٌ لِلْمُضَارِعِ .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا أَسْمٌ ، وَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةُ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ، وَعُوِضَ التَّنْوِينُ عَنْهُ ، وَالنَّاصِبُ لِلْفِعْلِ هُوَ « أَنْ » مُضْمَرَةٌ . فَأَصْلُ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ ، وَأَكْرَمَكَ مَنْصُوبٌ بِـ « أَنْ » مُضْمَرَةٌ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ لَا مُرَكَّبَةٌ ، وَأَنَّهَا هِيَ النَّاصِبَةُ لَا « أَنْ » مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا .  
الثَّانِيَّةُ : اُخْتَلِفَ فِي مَعْنَاهَا ؛ فَذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ . فَقَوْلُكَ : إِذَنْ أَنْتَظِرُكَ ، هُوَ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ : سَأَتِيكَ ، وَهُوَ جَزَاءٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : إِنْ جِئْتَنِي فَسَوْفَ أَنْتَظِرُكَ .

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ فِي الْأَكْثَرِ ، وَقَدْ تَتَمَحَّضُ لِلْجَوَابِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُقَالُ لَكَ : أَحْبَبْتُكَ ، فَتَقُولُ : إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا ؛ إِذْ لَا مُجَازَاةَ هُنَا ضَرُورَةً .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي « الْحُجَّةِ » مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ سَبِيوِيهِ : « إِذَنْ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ » :  
« إِذَنْ » يَكُونُ جَوَابًا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ جَزَاءٌ ، تَقُولُ : أَنَا أَتَيْتُكَ ، فَتَقُولُ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِكَلَامِهِ ، وَيَكُونُ جَزَاءً أَيْضًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » اهـ .

الثَّالِثَةُ : اُخْتَلِفَ فِي اللَّامِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُدَّعُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [سورة الإسراء : ٤٢] ، وَ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ<sup>(١)</sup> بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [سورة

(١) علا : طَعْنٌ ، فِعْلٌ لَازِمٌ ﴿ إِنْ يَرَوْكَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة القصص : ٢٤] ، وَعَلَا : سَمَا وَأَرْتَفَعَ ، فِعْلٌ لَازِمٌ ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [سورة الإسراء : ٤٣] . وَ« عَلَا » فِي =

المؤمنون : ٩١] = فَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ اللَّامَ جَوَابٌ قَسَمٍ مُقَدَّرٌ ، أَوْ جَوَابٌ « لَوْ »  
 مُقَدَّرَةٌ ، قَالَ فِي كِتَابِهِ « معاني القرآن » : « وَإِذَا رَأَيْتَ فِي جَوَابِ « إِذَنْ »  
 اللَّامَ ، فَقَدْ أَضْمَرْتَ لَهَا « لَئِنْ » أَوْ يَمِينًا ، أَوْ « لَوْ » . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَزَّ وَجَلَّ  
 ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كُنَّا مَعَهُ مِنَ اللَّهِ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ [سورة  
 المؤمنون : ٩١] ، المعنى - والله أعلم - : لَوْ كَانَ مَعَهُ فِيهِمَا إِلَهٌ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا  
 خَلَقَ » اهـ

وَذَهَبَ الرُّضِي إِلَى أَنَّ اللَّامَ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
 ﴿ إِذَا لَأَذْنُكَ يَضَعُكَ الْحَبْوَةُ ﴾ [سورة الإسراء : ٧٥] : أَيِ لَوْ رَكَنْتَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا  
 قَلِيلًا لَأَذْنُكَ . وَدَفَعَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ .  
 وَأَمَّا اللَّامُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ « إِذَنْ » وَقَبْلَهَا « لَوْ » ظَاهِرَةٌ فِي نَحْوِ قَوْلِ طَهْمَانَ بْنِ  
 عَمْرِو الدَّارِمِيِّ :

أَلَا حَبَّذَا وَاللَّهِ لَوْ تَعَلَّمَانِيهِ      ظِلَالُكُمْ بِأَيُّهَا الْعَلَمَانِ  
 وَمَاؤُكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ وَرَدْتُهُ      وَبِي نَافِضٌ حُمَّى إِذَنْ لَشَفَانِي  
 وَقَوْلِ قُرَيْطِ بْنِ أَنَيْفِ الْعَبْرِيِّ :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ لِي      بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ دُحُلٍ بَنِ شَيْبَانَا  
 إِذَنْ لَقَامَ بَنُصْرِي مَعْشَرُ حُشْنٍ      عِنْدَ الْحَفِيطَةِ إِنْ دُو لَوْثَةٍ لَانَا

التَّنْزِيلُ إِذَا أُشِيدَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ ثَنَاءً وَمَذْحًا ، وَإِذَا أُشِيدَ إِلَى الْعِبَادِ كَانَ ذَمًّا وَوَضْفًا لَهُمْ  
 بِنَعْدِي مَا يَجِبُ لَهُمْ وَمَجَاوِزُهُمْ لِثَاءً . وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنَّهُ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ ، وَلِلْعِبَادِ خِلَافُ ذَلِكَ  
 كَلِمَةٌ : أَحَدٌ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : أَحَدٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ تَعْظِيمٌ لَهُ ، وَإِذَا وُصِفَ بِهِ  
 الْإِنْسَانُ كَانَ تَحْقِيرًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا أَحَدٌ ، وَلَيْسَ هُوَ أَحَدًا ، وَهَذَا كُلُّهُ ذَمٌّ  
 وَتَصْغِيرٌ .

انظر : الشُّبَرَارِيَّاتُ ١/ ١٠٨ ، وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٢/ ٤٩٧ - ٤٩٨ .

== فالرَّاجِعُ أنَّها مؤكدة لمعنى الجزاء في «إِذَنْ» ؛ إذ لا يتوالى في العربية حرفان لمعنى واحد .

قال ابنُ جني معلقاً على قول الحماسي :  
فإِنَّكَ إِنْ تَرَى عَرَصَاتِ جُمُلٍ بِعَاقِبَةٍ فَأَنْتَ إِذَنْ سَعِيدٌ  
« قال سيوري : وأما «إِذَنْ» فجوابٌ وجزاء .

وإذا كان كذلك فالفاءُ مع ما بعدها مِنْ قَوْلِهِ ( أَنْتَ إِذَنْ سَعِيدٌ ) جَوَابُ الشَّرْطِ . فما وَجْهَ دُخُولِ «إِذَنْ» ؟ دَخَلَتْ «إِذَنْ» لتوكيدِ مَعْنَى الجزاء ، كما أَنَّ الباءَ في قَوْلِهِ : دَوَّارِي ، مِنْ قَوْلِهِ :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي

دَخَلَتْ لتوكيدِ مَعْنَى المُبالغة في : دَوَّار .

وأما قَوْلُهُ : إِنْ تَرَى ، فَأَنْتَ الْأَيْفَ في مَوْضِعِ الْجَزْمِ تَشْبِيهاً لَهَا بالياء في قَوْلِهِ :

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
وإنما كانَ المَوْضِعُ في هَذَا للياء ، ثُمَّ حُمِلَتْ الْأَيْفُ عَلَيْهَا ؛ مِنْ قِيلِ أَنَّ الْيَاءَ قَدْ يُمَكِّنُ تَصَوُّرَ تَحْمِيلِهَا الْحَرَكَةَ ، ثُمَّ تُسَكِّنُ لِلْجَزْمِ « اهـ

وَمِنْ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى «إِذَنْ» قَوْلُ الْحَمَّاسِيِّ :

لَوْ سَأَلْتَنِي لَكَ التَّحَوُّلُ حَتَّى تَجْعَلَنِي خَلْقَكَ اللَّطِيفَ أَمَامَا  
لِإِذَنْ كُنْتَ يَا عَيْيُدَهُ خَيْرَ النَّاسِ خَلْفَاً وَخَيْرَهُمْ قُدَّامَا  
إِذَنْ : مُؤَكَّدَةٌ لِمَعْنَى الْجَزَاءِ فِي اللَّامِ .

الرَّابِعَةُ : فِي رِسْمِ «إِذَنْ» ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

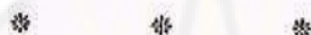
١ - الْجُمْهُورُ يَكْتُوبُونَهَا بِالْأَلِفِ : إِذَا ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ رِسْمُ الْمُصْحَفِ .  
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ رِسْمَ الْمُصْحَفِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِمْلَاؤُنَا .



٢ - الفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) : تُرْسَمُ بِالثُّونِ إِذَا عَمِلَتْ ، أَيْ نَصَبَتْ  
الْمُضَارِعَ ، وَبِالْأَلِفِ إِذَا أَهْمَلَتْ .

٣ - المازني ( ت ٢٤٨ هـ ) ، والمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) : تُرْسَمُ بِالثُّونِ  
دَوِّماً ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ كَلَنٌ وَأَنْ ، وَرُوِيَ عَنِ الْمُبَرِّدِ : « أَشْتَهِي أَنْ أَكُوِيَ يَدَ مَنْ  
يَكْتُبُ » إِذَنْ « بِالْأَلِفِ ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ « أَنْ » وَ« لَنْ » ، وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ فِي  
الْحُرُوفِ » اهـ

وَهُوَ أَثْبَتُ الْمَذَاهِبِ بِالصُّوَابِ .



## أَلْ

اُخْتَلَفَ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْأَدَاةِ ، فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّبِيهِ إِلَى أَنَّ « أَلْ » بِتَمَامِهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ ، وَخُكِّي عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ كَانَ يُسَمِّيهَا « أَلْ » كَقَوْلِنَا « قَدْ » ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، كَمَا لَا يَقُولُ فِي « قَدْ » : الْقَافَ وَالذَّالَ .

وَيَقُوي هَذَا الْمَذْهَبُ قَوْلُ عَبِيدِ بْنِ الْأَبَرَصِ :

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَأَسْتَخْبِرَا أَلْ      مَنَزِلَ الدَّارِسَ عَنِ أَهْلِ الْجَلَالِ  
مِثْلَ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ      قَطَرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

فَلَوْ كَانَتِ اللَّامُ وَخَذَهَا حَرْفَ التَّعْرِيفِ مَا جَازَ فَضْلُهَا مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي عَرَفْتَهَا ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ اللَّامَ سَاكِنَةً ، وَالسَّائِكِينَ لَا يُنَوِي بِهِ الْانْفِصَالَ .

وَيَقُويهِ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

عَجَلْ لَنَا هَذَا ، وَالْحَقُّنَا بِذَا أَلْ

أَلْشَّحْمَ ، إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَعَجَلْ

فَإِفْرَادُهُ « أَلْ » وَإِعَادَتُهُ إِثَابًا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي يَدُلُّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ عَلَى قُوَّةِ اعْتِقَادِهِمْ لِقَطْعِهَا ، فَصَارَ قَطْعُهُمْ « أَلْ » ، وَهُمْ يَرِيدُونَ الْأَسْمَ بَعْدَهَا كَقَطْعِ النَّابِغَةِ « قَدْ » ، وَهُوَ يُرِيدُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

أَزِفَ الشَّرَحْلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا      لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ  
أَيَّ وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .

وَإِذَا كَانَتْ « أَلْ » عِنْدَ الْخَلِيلِ حَرْفًا وَاحِدًا فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ هَمْزَةً قَطْعٍ ثَابِتَةً كَقَافِ قَدْ وَبَاءِ بَلْ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذَا الْحَرْفِ عُرِفَ

مَوْضِعُهُ ، فَحُذِفَتْ هَمْزَتُهُ ، كَمَا حُذِفُوا التَّوْنُ مِنْ : لَمْ يَكْ .

وَيُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّتِي تُحْدَفُ فِيهِ هَمْزَاتُ الْوَصْلِ الْبَتَّةُ ، نَحْوُ « **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** » [سورة يونس : ٥٩] ، وَلَمْ تَرَهُمْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ ثَبَّتَتْ فِي نَحْوِ هَذَا . فَهَذَا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ أَنَّ هَمْزَةَ « **أَلْ** » لَيْسَتْ بِهَمْزَةِ وَصْلِ ، وَأَنَّهَا مَعَ اللَّامِ بِمَنْزِلَةِ « **قَدْ** » وَ « **هَلْ** » وَنَحْوِهِمَا .

وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّ اللَّامَ وَخَدَّهَا هِيَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ ، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا لَشُكُونِهَا ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي :

١ - نَفُوذُ الْجَرِّ إِلَى مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ فِي نَحْوِ : عَجِبْتُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَمَرَرْتُ بِالْغُلَامِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ غَيْرُ فَاصِلٍ عِنْدَهُمْ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَلَوْ كَانَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ عِنْدَهُمْ حَرْفَيْنِ كـ « **قَدْ** » وَ « **هَلْ** » مَا جَازَ الْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ . وَلَوْ كَانَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ مَا جَازَ نَفُوذُ الْجَرِّ إِلَى مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ امْتِزَاجِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ بِمَا عَرَّفَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِقِلَّتِهِ وَضَعْفِهِ عَنْ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ كَانَ حَرْفَيْنِ مَا لَحِقَتْهُ هَذِهِ الْقِلَّةُ ، وَلَا جَازَ تَجَاوُزُ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَى مَا بَعْدَهُ .

٢ - إِجَازَتُهُمُ الْجَمْعَ بَيْنَ « **رَجُلٍ** » وَ « **الرَّجُلِ** » قَافِيَتَيْنِ فِي شَعْرِ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ وَلَا اعْتِقَادٍ إِنْطَاءً ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى :

وَدَعُ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ      وَهَلْ تُطِيسُ وَدَاعَا أَيْهَا الرُّجُلُ  
قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ رَأَيْتَهَا      وَبَلِي عَلَيْكَ وَوَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ كَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ مَا عَرَّفَهُ ، كَمَا أَنَّ يَاءَ التَّحْقِيرِ مَبْنِيَةٌ مَعَ مَا حَقَّرَتْهُ .

٣ - حَرْفُ التَّعْرِيفِ يَقْبِضُ التَّنْوِينَ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ ، كَمَا أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ دَلِيلُ التَّعْرِيفِ ، فَكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ فِي آخِرِ الْأِسْمِ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، فَكَذَلِكَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ مِنْ أَوَّلِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا .



و « أَل » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا بِمَنْزِلَةِ « الَّذِي » وَفُرُوعِهِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى أَخِيذِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

١ - اِسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا يُشْبِهَانِ الْفِعْلَ لَفْظًا وَمَعْنَى .

فَأَمَّا اللَّفْظُ فَشَارِبٌ عَلَى زِنَةِ يَشْرَبُ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلِدَّلَالَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْحَالِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ شَارِبٌ ، وَزَيْدٌ يَشْرَبُ ، وَلِهَذَا سَمَّيَ الْكُوفِيُّونَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْفِعْلَ الدَّائِمَ ، وَلِهَذَا أَيْضًا كِلَاهُمَا يَقْبَلُ اللَّامَ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا لـ إِنَّ ، إِنْ زَيْدًا لِيَشْرَبُ ، وَإِنْ زَيْدًا لَشَارِبٌ .

فَأَلْ فِي : يَشْرَبُ الشَّارِبُ وَالْمَشْرُوبُ ، عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ مَوْصُولَةٌ ، وَاجْتَبَوْا لِذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ لَمَنْعَتْ اِسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ ، فَيَنْتَعِدَانِ بِذَلِكَ عَنِ الشَّبهِ بِالْفِعْلِ ، فَعَمَلُهُمَا مَعَ اقْتِرَانِهِمَا بِأَلْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَلْ فِيهِمَا مَوْصُولَةٌ ، وَلَيْسَتْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ .

وَلَا يَخْلُو هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ خُصَائِصَ الْأَسْمَاءِ لَا تَمْنَعُ دَائِمًا مِنَ الْعَمَلِ ، فَالْتَّنْوِينُ مَثَلًا يَدْخُلُ عَلَى اِسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الْعَامِلَيْنِ ، نَحْوُ : هَلْ عَارِفٌ أَخُوكَ مَوْعِدَ سَفَرِهِ ؟ وَمَا مَهْدُورٌ وَقْتُ الْمَجْتَهِدِ ، وَهُوَ مِنْ خُصَائِصِ الْأَسْمَاءِ ، وَآلُ التَّعْرِيفِ تَدْخُلُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ : ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ وَلَعَلَّ الْأَشْبَةَ بِالصُّوَابِ مَا اخْتَارَهُ الْأَخْفَشُ مِنْ أَنَّ أَلْ هَذِهِ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ ، وَلَيْسَتْ اِسْمًا مَوْصُولًا .

٢ - الظَّرْفُ : كَقَوْلِ الرَّاجِزِ :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى النِّمَّةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

الْمَعْنَى : أَي الَّذِي اسْتَقَرَّ مَعَهُ ، فَالْ : اِسْمٌ مَوْصُولٌ فِي مَحَلِّ جَزْءٍ عَلَى ،  
وَالْجَزَاءُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ : شَاكِرًا .  
مَعَ : مَفْعُولٌ فِيهِ ظَرْفٌ بِمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الصَّلَةِ الْمَحذُوفِ :  
اسْتَقَرَّ .

الفاء في : فهو ، زائدة في خبر المبتدأ « مَنْ » ؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ مُوْغِلٌ  
فِي الْإِنْهَامِ ، فَأَشْبَهَ « مَنْ » الشَّرْطِيَّةَ ، فَتَلَقَّى خَبْرَهُ بِالفاءِ كَمَا يَتَلَقَّى جَوَابُ  
الشَّرْطِ بِالفاءِ .

٣ - الجملة الاسمية : كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ  
أَيِّ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ رَسُولُ اللَّهِ مُتَحَدِّثٌ مِنْهُمْ .  
مِنَ الْقَوْمِ : جَزَاءٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مَحذُوفٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ،  
تَقْدِيرُهُ : أَنَا مِنَ الْقَوْمِ .

أَلْ : اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَزْءٍ صِفَةٍ لَ الْقَوْمِ .  
رَسُولٌ : مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ ، خَبْرُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَزَاءِ وَالْمَجْرُورِ : مِنْهُمْ . وَجُمْلَةٌ  
( رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ) صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

٤ - الفعل المضارع : كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيُّ حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ  
وَقَوْلِ ذِي الْخَرَقِ الطُّهَوِيِّ :  
يَقُولُ الْخَنِيُّ وَأُبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّتِي جَدَّعَ  
أَيِّ الَّذِي تُرَضِي حُكُومَتُهُ ، وَالَّذِي يُجَدِّعُ .  
وَأَتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ دُخُولَ « أَلْ » عَلَى الظَّرْفِ وَالْجُمْلَةِ ضَرُورَةٌ

قبيحة ، على حين خالف الأخفش - وخلافه كثير - فأجاز أنفاقها في سعة الكلام .

وأختلف في « آل » الموصولية ؛ فمنهم من قال : قامت مقام « آل » حرف التعريف ، ومنهم من قال : إنها بقيّة « الذي » .

النحو الثاني : أن تكون حرف تعريف ، وهي ضربان : عهدية ، وجنسية .

١ - آل العهدية : العهد في اللغة : المعرفة والإدراك ، وآل العهدية : هي التي تدخل على الاسم ، فتكسبه تعريفاً ، وهي ثلاثة أقسام :

أ - العهد الذكري : وهو أن يكون ما دخلت عليه « آل » قد تقدّم بصورة النكرة ، ثم أعيد معروفاً ، نحو ﴿ فِيهَا مَصْبَاحٌ الْفَصَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [سورة النور : ٣٥] ، و ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل : ١٥-١٦] .

وضابط آل هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، فتقول في : اشتريت الفرس ثم بعث الفرس = اشتريت الفرس ثم بعثها .

ب - العهد الذهني : وهو أن يكون ما دخلت عليه « آل » معهوداً ، أي معروفاً في الذهن وإن لم يتقدّم ذكره ، نحو ﴿ إِذْهَبَا فِي الْعَارِ ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] ، و ﴿ إِذْ يَأْمُرُكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [سورة الفتح : ١٨] .

ج - العهد الحضوري : وهو أن يكون ما دخلت عليه « آل » حاضراً أمام المتكلم والسامع .

وتقع « آل » هذه بعد أسماء الإشارة ، نحو ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [سورة البلد : ٤١] ، وبعد النداء ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [سورة النجر : ٢٧] ، وبعد « إذا » الفجائية ، نحو : خرجت فإذا الأسد .

ونقترن أيضاً باسم الزمّن الحاضر ، نحو ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [سورة المائدة : ٣] .



٢ - آل الجنسية : وهي الدالة على العموم والاستغراق والشمول ، وأن هذه لا تكسب الاسم تعريفاً محضاً ، بل تبيّنه قريباً من التكرار ، ولهذا جوّزوا في قول أبي صخر الهذلي :  
 وإنني لتعسروني لذكرك هزة كما انتفض العصفور بئله القطر  
 أن تكون جملة ( بئله القطر ) صفة لـ العصفور ، وحالاً منه .  
 وآل الجنسية ثلاثة أقسام :

أ - أن تكون لاستغراق كل الأفراد : وهي التي يمكن أن تستبدل بها كلمة « كل » على وجه الحقيقة ، فتفيد الإحاطة بجميع الأفراد ، كقوله تعالى ﴿ وَطِيقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [سورة النساء : ١٢٨] ، و﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ ﴾ [سورة العصر : ٢] .

ب - أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن أن تستبدل بها كلمة « كل » على وجه المجاز ، فتفيد الإحاطة بصفة من صفات الأفراد ، كقولنا : زيد هو الرجلُ علماً ، بمعنى أن زيدا هو الكامل في هذه الصفة ، وقد اجتمع فيه من العلم ما تفرق في الآخرين بقصد المبالغة ، ولذلك سمى بعض النحاة « آل هذه الكمالية » .

ج - أن تكون لتعريف الحقيقة أو الماهية : وهي التي يقصد بها إلى بيان حقيقة النوع وجوهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة ، نحو ﴿ لَيْنٌ أَحْكَمُهُ الذِّئْبُ وَنَحْوُ عَصْبَتِهِ ﴾ [سورة يوسف : ١٤] ، فالههنا لتعريف الحقيقة ، إذ ليس المقصود أن ذئبا معهوداً سيأكله ، وكذلك ليس المراد أن كل ذئب سيأكله ، بل المراد الإشارة إلى حقيقة هذا النوع من الوحوش . ومثله ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٠] ، وقولك : والله لا أتزوج النساء .

النحو الثالث : أن تكون زائدة . وهي التي تدخل على بعض الأسماء

المعرفة أو التكررة ، فلا تُغَيَّرُ فيها شيئاً ، وهي ضَرْبان :

١ - زائدة لازمة : لا تُفَارِقُ ما دخلت عليه ، كالتي في الأسماء الموصولة ، وكلمة : الآن ، وَلَفْظُ الجلالة : الله ، والواقعة في الأعلام : النَّصْر ، والتَّعْمَان ، واللات ، والعزى ، والبيت « الكعبة » ، والمدينة « طيبة » ، والنَّجْم « الثُّرَيَّا » .

٢ - زائدة غير لازمة : وتقع في موضعين :

آ - في فصيح الكلام : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة عن صفات أو مَصَادِرَ ، نحو : الضَّحَّاك ، والعبَّاس ، والوليد ، والفضل .

ب - في ضرورة الشعر : كقول أبي مَيَّادة :  
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاسِهُ  
وقول أبي النَّجْم :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا  
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

آل في : اليزيد ، والعمر ، زائدة ، ضرورة .  
وقول الآخر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ  
الأوبر : آل فيه زائدة للضرورة ؛ لأن « ابن أوبر » عَلِمَ على نوع من الكَمَاءِ الرَّذِيئَةِ .

أَكْمُؤٌ وَعَسَاقِلُ : ضَرْبان من الكَمَاءِ الجَيِّدَةِ .  
وقول الآخر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو  
« آل » التي في « النفس » زائدة للضرورة ؛ لأن التمييز عندهم لا يكون إلا نكرة .

ومثل هذا أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ « أَل » في نحو : أَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، و :  
جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ = زائدة ؛ لِأَنَّ الْحَالَ وَاجِبَةُ التَّنْكِيرِ .  
مَلَحَظٌ :

قال كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ :  
أَكْرِمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّضِجَ مَقْبُولٌ  
قيل : أَل التي في « النَّضِج » نائبةٌ عن الضَّمِيرِ ؛ الْأَصْلُ : أَوْ لَوْ أَنَّ نُضِجَهَا  
مقبول ، مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [سورة مريم : ٤] ، أَيِ وَأَشْتَعَلَ  
رَأْسِي ، ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [سورة النازعات : ٤١] ، أَيِ مَأْوَاهُ ، وَمَنْ رَدَّهُ  
قال : الضَّمِيرُ مَحذُوفٌ ، أَيِ الْمَأْوَى لَهُ .

ونبأه أَل عن الضَّمِيرِ قال بها الكوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ  
مَذْهَبِ سَبِيوهِ لِقَوْلِهِ فِي : ضَرِبَ زَيْدُ الظُّهْرِ وَالْبَطْنُ ، فِيمَنْ رَفَعَ : إِنَّ الْمَعْنَى :  
ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ، وَلَمْ يَقُلْ : الظُّهْرُ مِنْهُ .

وَمَنْ رَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ اسْتَدَلَ بِقَوْلِي طَرَفَةً :  
رَحِيْبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيْقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ  
فجمع بين أَل في : الْجَيْبِ ، وَالضَّمِيرِ فِي : مِنْهَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ  
عَوَضاً عَنْهُ .

يَصِفُ طَرَفَةً قَيْنَةً . قِطَابُ الْجَيْبِ : مُجْتَمَعُهُ . الرَّحِيْبُ : الْوَاسِعُ ، وَإِنَّمَا  
وَصَفَ قِطَابَ جَيْبِهَا بِالسَّعَةِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تُوسِعُهُ ، لِيَبْدُوَ صَدْرُهَا ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهِ  
وَيَسْتَمْتِعُ بِهِ . رَفِيْقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى : قَدْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى الْجَسِّ ، فَهِيَ رَفِيْقَةٌ فِيهِ  
حَازِقَةٌ بِهِ . الْبَضَّةُ : الْبَيْضَاءُ النَّاعِمَةُ . الْمُتَجَرِّدُ : مَا سَرَتْهُ الثِّيَابُ مِنَ الْجَسَدِ .

\*\*\*



## إلى

« إلى » حَرْفُ جَرٍّ لَهُ ثَمَانِيَةُ مَعَانٍ :

١ - أَنْتَهَاءُ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ : نحو ﴿ ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ، وَالْمَكَانِيَّةِ : نحو ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [سورة الإسراء : ١] .

وقد يكون ما بعدها داخلاً في حُكْمٍ ما قبلها بقرينة ، نحو : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ .

وقد يكون ما بعدها خارجاً مِنْ حُكْمٍ ما قبلها بقرينة : نحو : ﴿ ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ .

٢ - الْمُحِيَّةُ : وَذَلِكَ إِذَا ضَمَّتْ شَيْئاً إِلَى آخَرٍ ، نحو : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٢] .

ومنه قولُ العرب : الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلٌ . الدَّوْدُ : مِنْ ثَلَاثَةِ جِمَالٍ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمَعْنَاهُ الْقَلِيلُ مَعَ الْقَلِيلِ كَثِيرٌ . وَمِنْهُ أَيْضاً : الْقَلِيلُ إِلَى الْقَلِيلِ كَثِيرٌ ، وَإِنَّمَا السَّبِيلُ اجْتِمَاعُ النَّقْطِ .

٣ - التَّبْيِينُ : وَهِيَ الْمُبَيِّنَةُ لِفَاعِلِيَّةِ مَجْرُورِهَا بَعْدَ مَا يَفِيدُ حُبّاً أَوْ بُغْضاً مِنْ فِعْلٍ تَعَجُّبٍ أَوْ أَسَمٍ تَفْضِيلٍ ، نحو : مَا أَبْغَضَ الظُّلَمَ إِلَيَّ ! وَ﴿ السَّحْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [سورة يوسف : ٣٣] .

٤ - مُرَادَفَةُ اللَّامِ : نحو ﴿ وَالْأَثَرُ إِلَيَّ ﴾ [سورة النمل : ٣٣] ، وَ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة يونس : ٢٥] .

وذهب بعضهم إلى أن « إلى » في قوله تعالى ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ باقية على أصلها الذي وُضِعَتْ عليه ، وهو انتهاء الغاية ، والمعنى : الأمر مُنتَهٍ إليك .  
 ٥ - موافقة « في » : نحو ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْتَمَةِ﴾ [سورة النساء : ٨٧] .

قال التابعه الذبياني :

فلا تتركسي بالوعيد كألني إلى الناس مطلي به القار أجرب أي في الناس .

وذهب ابن عصفور في كتاب « الضرائر » إلى أن « مطلي » ضمن معنى « متبعض » ؛ لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطلي بالقطران الذي يخاف عدوؤه ، فيطرده عن الإبل إذا أراد الدخول بينها ؛ كان مبعضاً إلى الناس .

ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أن « إلى » على بابها من انتهاء الغاية ؛ كأنه قال : إنني أشبه الجمّل المطلي إذا أخذت مضافاً إلى الناس ، ولا أشبهه في غير تلك الحال ، فـ « إلى » متعلقة بحالي محذوفة تقديرها « مضافاً » ، والعامِل في هذه الحال ما في « كأن » من معنى التشبيه . ونظير عمل معنى الحرف في الحال قول الشاعر :

أحَقّاً يا حمامة بطن وجَّ بهذا الوجْد أنك تضدقينا  
 بهذا : جاز ومجرور متعلقان بحالي محذوفة من : حمامة بطن وجَّ ، والعامِل في هذه الحال ما في « يا » من معنى التنبية والنداء ؛ والتقدير : أناديك ملتبسة بهذا الوجْد .

وتحتمل « ترك » في بيت التابعه أن تكون بمعنى « خلّى » ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، وهو الباء ، وبالوعيد : جاز ومجرور متعلقان بحالي محذوفة من الباء ، والباء معناها المصاحبة ، وجملة ( كأنني مطلي به القار ) مُستأنفة استئنافاً بيانياً لبيان وجه النهي = وأن تكون بمعنى « صير » ، فتتعدى إلى

مَفْعُولَيْنِ ، الأول الياء ، والثاني جملة ( كَأَنَّنِي مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ ) ، وبالوعد :  
جَارٌ ومَجْرُورٌ متعلّقان بـ لا تتركَنِي ، والباءُ مَعْنَاهَا السَّبَبَةُ ، أَنِّي لا تَجْعَلُنِي  
بِسَبَبِ الْوَعْدِ مُشَبَّهًا لِلْبَعِيرِ الْأَجْرَبِ الْمَطْلِيِّ بِالْقَارِ .

إِلَى النَّاسِ : جَارٌ ومَجْرُورٌ متعلّقان بـ مَطْلِيٌّ عَلَى تَضْمِينِهَا مَعْنَى مُبْعَضٌ ،  
أَوْ بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ مِنَ الْبَاءِ تَقْدِيرُهَا : مُضَافًا إِلَى النَّاسِ .  
الْقَارُ : نَائِبٌ فَاعِلٌ لِاسْمِ الْمَفْعُولِ : مَطْلِيٌّ .

أَجْرَبُ : بَدَلٌ مِنْ مَطْلِيٍّ مَرْفُوعٌ .

وَلَوْ نُصِبَ « مَطْلِيٌّ » ، فَقِيلَ : مَطْلِيًّا بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ ، لَجَارٌ ، مِنْ قِيلِ أَنَّهُ  
كَانَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً لـ أَجْرَبِ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا صَارَ حَالًا مِنْهَا .

وَوُقُوعُ حُرُوفِ الْجَرِّ بَعْضُهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ مُؤَضِّعٌ أَشْتَجَرَتْ فِيهِ أَقْلَامُ  
التَّحْوِيلِ ؛ فَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَحْمِلُونَهَا عَلَى مَا يُعْطِيهِ الظَّاهِرُ مِنْ وَضْعِ الْحَرْفِ  
مَوْضِعَ غَيْرِهِ ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يُثَبِّتُونَ الْحَرْفَ عَلَى مَعْنَاهِ الَّذِي عُهِدَ فِيهِ وَوُضِعَ لَهُ ،  
إِنَّمَا بِتَأْوِيلٍ يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ ، وَإِنَّمَا بَأَنُ يَجْعَلُوا الْعَامِلَ مُضْمِنًا مَعْنَى مَا يَفْعَلُ فِي ذَلِكَ  
الْحَرْفِ إِنْ أَمَكْنَ . وَيَرَوْنَ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْأَفْعَالِ بِالتَّضْمِينِ أَوْلَى مِنَ التَّصَرُّفِ  
فِي الْحُرُوفِ بِجَعْلِ بَعْضِهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ بَابُهَا أَلَّا يُتَصَرَّفَ فِيهَا ،  
وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّضْمِينَ يَجْعَلُ الْكَلِمَةَ تُؤَدِّي مَعْنَى كَلِمَتَيْنِ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي : « وَمِنْ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بَابٌ وَاسِعٌ لَطِيفٌ ، وَهُوَ اتِّصَالُ  
الْفِعْلِ بِحَرْفٍ لَيْسَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِهِ . وَيُسَمَّى هَذَا  
الضَّرْبُ مِنَ الْحَمْلِ التَّضْمِينِ » اهـ .

وَقَالَ أَيْضًا : « وَوَجَدْتُ فِي اللُّغَةِ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ شَيْئًا كَثِيرًا لَا يَكَادُ يُحَاطُ  
بِهِ . وَلَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ أَكْثَرُهُ لَا جَمِيعُهُ لَجَاءَ كِتَابًا ضَخْمًا . وَقَدْ عَرَفْتُ طَرِيقَهُ .  
فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَقَبَّلْهُ ، وَتَأَنَّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ فَضْلٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَطِيفٌ ، حَسَنٌ  
يَدْعُو إِلَى الْأُنْسِ بِهَا » اهـ .



٦ - ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ : نَحْوَ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيِّ :

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا : أُسْقِئُ فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

«إِلَى» فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى «مِنْ» الَّتِي لَا بُدَّ مِنَ الْغَايَةِ ، أَيْ فَلَا يَرَوِي مِنِّي ؛

لَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَتَعَدَّى بِـ «مِنْ» ؛ يُقَالُ : رَوَى زَيْدٌ مِنَ الْمَاءِ يَرَوِي .

وَسَهَّلَ ذَلِكَ أَنَّ الرِّيَّ ضِدُّ الظِّمَاءِ ، وَالظِّمَاءُ يَتَعَدَّى بِـ إِلَى ؛ يُقَالُ : ظَمِئْتُ إِلَى

الْمَاءِ ، فَعَدَّيْتُ «يَرَوِي» بِـ إِلَى ، حَمَلًا عَلَى ضِدِّهَا ، وَهُوَ يَظْمَأُ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ

كثِيرًا مَا تُجْرِي الشَّيْءَ مُجْرَى ضِدِّهِ .

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ : فَلَا يَرَوِي ظَمْؤُهُ إِلَيَّ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ

«ظَمْؤُ» ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ «الظَّمِيرُ الْهَاءُ» مُقَامَهُ ، فَاسْتَتَرَ فِي الْفِعْلِ

«يَرَوِي» ، وَالْعَامِلُ فِي «إِلَى» «ظَمْؤُ» الْمَحْذُوفُ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ، وَهَذَا

ضَرُورَةٌ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ تَكْلُفٍ .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّهُ أَتَعَبَ نَاقَتَهُ بِطُولِ السَّفَرِ ، حَتَّى إِنَّمَا لَوْ كَانَتْ مِنْ يَتَكَلَّمُ

لَقَالَتْ هَلِ فِيهِ الْمَقَالَةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : يُسْقِئُ ابْنُ أَحْمَرَ ، فَلَا يَرَوِي مِنِّي ، فَقَدَّمَ

وَأَخَّرَ ، وَاسْتَعْمَلَ «إِلَى» فِي مَوْضِعِ «مِنْ» ، وَضَرَبَ السَّقْيَ وَالرِّيَّ مَثَلَيْنِ لِمَا

يَنَالُهُ بِهَا مِنَ الْمَآرِبِ ، وَيُذَكِّرُكَ بِالسَّفَرِ عَلَيْهَا مِنَ الْمَطَالِبِ . عَالَيْتُ : أَعْلَيْتُ .

الْكُورُ : الرَّحْلُ .

٧ - مُوَافَقَةُ «عِنْدَ» : نَحْوَ قَوْلِ أَبِي كَبِيرٍ الْهَذَلِيِّ :

أَرْهَيْتُ هَلْ عَسَى شَيْبَةٍ مِنْ مَعْدَلٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وَنَضًا زُهَيْرٌ كَرِهَيْتِي وَتَبَطَّلِي ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنِّي مَا مَضَى

زُهَيْرٌ : مَرَحَمُ زُهَيْرَةٍ ، وَهِيَ ابْنَتُهُ . مَعْدَلٌ : مُصَدَّرٌ مِمَّنِي بِمَعْنَى الْعُدُولِ .

أَمْ : للإضراب . الشباب : أَرَادَ بِهِ كَمَالَ الْقُوَّةِ مِنَ الْعَشْرِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ .  
الرحيق : الخمر . السِّلْسَلُ : الْعَذْبُ السَّهْلُ الدَّخُولُ فِي الْحَلَقِ . نَضًا :  
أَنْسَلَخَ . الكريهة : الحرب . التَّبَطُّلُ : الْأَخْذُ بِالْبَاطِلِ .  
أَشْهَى إِلَيَّ : أَيَّ عِنْدِي .

وَحُرِّجَ عَلَى التَّضْمِينِ ، أَيِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ أَشْتَهَاءَ .  
وَأَعْتَرَضَ الدَّمَامِينِي ( ت ٨٢٧ هـ ) عَلَى مَجِيءِ « إِلَى » بِمَعْنَى « عِنْدَ » فِي  
الْبَيْتِ بِسُؤَالَيْنِ :

١ - معنى أَشْهَى إِلَيَّ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ « إِلَى » الْمُتَعَلِّقَةُ بِمَا يُفْهَمُ  
حُبًّا أَوْ بُغْضًا مِنْ فِعْلِ تَعَجُّبٍ أَوْ أَسْمٍ تَفْضِيلٍ مَعْنَاهَا التَّيْسِينَ ، فَعَلَى هَذَا هِيَ فِي  
الْبَيْتِ عَلَى بَابِهَا مُبَيَّنَّةٌ لِفَاعِلِيَّةٍ مَجْرُورِهَا .

٢ - جَعَلَ « إِلَى » بِمَعْنَى « عِنْدَ » يُفْضِي إِلَى كَوْنِهَا أَسْمًا .  
وَيُجَابُ عَنْ أَعْتَرَضْتُهُ الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ : بِمَعْنَى « عِنْدَ » مَا يُعَبَّرُ بِهِ  
عَنْهَا عِنْدَ تَفْسِيرِ مَعْنَاهَا . فَقَوْلُنَا : « مِنْ » لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَ « فِي » لِلظَّرْفِيَّةِ ،  
وَالْبَاءُ لِلِلصَاقِ ، لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنَّ « مِنْ » أَفَادَتْ ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ بِمُقَرَّرِهَا ، وَلَوْ  
كَانَتْ كَذَلِكَ مَا كَانَتْ حُرُوفًا ، بَلْ كَانَتْ أَسْمَاءً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ وَالْحَرْفِيَّةَ إِنَّمَا  
هِيَ بِأَعْتِبَارِ الْمَعْنَى .

فَدَلَالَةُ « إِلَى » عَلَى مَعْنَى « عِنْدَ » بِأَعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى غَيْرِهَا ، وَهُوَ الْمَجْرُورُ  
بِهَا ، عَلَى حِينِ دَلَالَةِ « عِنْدَ » عَلَى مَعْنَاهَا ، وَهُوَ الْحُضُورُ ، بِأَعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَيْهَا  
نَفْسِهَا . وَقَوْلُهُمْ : « إِلَى » بِمَعْنَى « عِنْدَ » عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ .

٨ - التَّوَكِيدُ : أَثْبَتَهُ الْقَرَأَةُ ( ت ٢٠٧ هـ ) مُسْتَدِلًّا بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « أَفْعِدَةُ مِنْ  
النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » (سورة إبراهيم : ٣٧) ، إِلَى : زَائِدَةٌ ، أَيَّ تَهَوَّاهُمْ .

وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتْ هَذَا الْمَعْنَى خَرَجَ الْفَرَاءَةُ عَلَى تَضْمِينِ « تَهْوَى » مَعْنَى  
 « تَمِيلُ » ، فَتَعْدَى بِإِلَى . أَمْ أَنَّ الْأَوَّلَ « تَهْوِي » بِكَسْرِ الْوَاوِ ، فَجُعِلَ مَوْضِعَ  
 الْكُسْرَةِ فَهِيَ : « تَهْوِي » ، كَمَا يُقَالُ فِي « رَضِي » : رَضِي ، وَ« نَاصِيَّة » : نَاصَاة . وَهِيَ  
 لُغَةٌ طَيِّبَةٌ . وَاعْتَرَضَ ، أَنَّ مَلِكًا لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي دُنَى مُوْطِنٍ ، بَلْ فِي مَوَاضِعَ  
 مَخْصُوصَةٍ مَأْكُودَةٍ فِي عَالَمِ التَّصْرِيفِ .

※ ※ ※





## ألا

« ألا » حرف يُشْتَعْمَلُ عَلَى خَمْسَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَنْبِيْهِ ، فَتَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ مَا بَعْدَهَا ، وَتَدْسِلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ ، نَحْوُ ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّافِهَاءُ ﴾ [سورة الذَّحْر : ١١٢] ، وَالْفِعْلِيَّةِ ، نَحْوُ ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] . وَقَالَ خَزْرَجَانُ ابْنُ مَقَاتِلٍ :

أَلَا طَسَرَ قَتْنَا أَمْ سَلِمَ فَأَرْقَتْ      فَيَا حَبْذَا إِلْمَامُهَا وَطُسْرُوفُهَا  
وَقَوْلُ الْمُعَرَّبِينَ : حَرْفُ اسْتِفْتَا ح ، بَيَانٌ لَوْظِيفَتِهَا النَّحْوِيَّةُ . أَمَّا مَعْنَاهَا فَالتَّنْبِيْهُ وَالتَّوَكِيدُ .

وإِفَادَتُهَا لِلتَّحْقِيقِ مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلَا ، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّفْيِ أَفَادَتْ التَّحْقِيقَ ، نَحْوُ ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّقَ الْوَلَّى ﴾ [سورة القِيَامَةِ : ٤٠] .

قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : « وَلَكُونُهَا بِهَذَا الْمَنْصِبِ مِنَ التَّحْقِيقِ لَا تَكَادُ تَقَعُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا إِلَّا مُصَدَّرَةً بِنَحْوِ مَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ ، نَحْوُ ﴿ أَلَا إِنَّكَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة يونس : ٦٢] . وَأَخْتُهَا « أَمَّا » مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْيَمِينِ وَطَلَانِعِهِ ، كَقَوْلِ حَاتِمٍ :

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَفْلَسُ الْغَيْبَ غَيْبُهُ      وَيُخَيِّسِي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمُ  
وَقَوْلِ أَبِي مَعْشَرٍ الْهَذَلِيِّ :

أَمَّا وَالَّذِي أَتَيْتَنِي وَأَضْحَكْتَ وَالَّذِي      أَمَاتَ وَأَخْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ » اهـ

التَّحْوِ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَمَنٍّ ، كَقَوْلِ الرُّبْعَةِ بِنْتِ هَمَامٍ :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْ نَفْسِي أَرَاهِقَةً مِنِّي ، وَلَمْ أَقْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ  
أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمَرٍ فَأَشْرَبَهَا أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

أَلَا هُنَا حَرْفَ تَمَنٍّ بِمَعْنَى لَيْتَ ، وَيُعَامَلُ اسْمُهَا مَعَامَلَةَ اسْمٍ « لَا » النَّافِيَةِ  
لِلجِنْسِ ، فَيُنْتَنَى إِذَا كَانَ مُفْرَدًا ، وَيُنْصَبُ إِذَا كَانَ مضافًا أَوْ شبيهًا بالمضاف .

وَلَا خَبَرَ لَهَا ؛ إِذِ التَّمَنِّي يُغْنِيهَا عَنِ الْخَبَرِ ، وَيَصِيرُ مَعْنَى اسْمِهَا مَعْنَى  
الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ فَمَعْنَى : أَلَا غُلَامٌ : أَتَمَنَّى غُلَامًا ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ،  
كَقَوْلِهِمْ : اللَّهُمَّ غُلَامًا ، أَيِ هَبْ لِي غُلَامًا .

وَقَدْ يُتَوَّنُ اسْمُهَا ضَرُورَةً ، وَحَقُّهُ الْبِنَاءُ ، كَقَوْلِهِ :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُعْضَلَةٍ تَبِيْثُ

وَذَهَبَ الْخَلِيلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ « أَلَا » حَرْفٌ تَحْضِيضٌ ، وَرَجُلًا  
مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا .

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي « الْمُغْنِيِّ » : « أَلَا تَعْمَلُ عَمَلُ « لَا » التَّبَرُّتِ - وَهِيَ النَّافِيَةُ  
لِلجِنْسِ - وَتَخْتَصُّ بِأَنَّهَا لَا خَبَرَ لَهَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا ، وَأَنَّهَا لَا يَجُوزُ مَرَاعَاةُ  
مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا ، وَأَنَّهَا لَا يَجُوزُ إلْغَاؤُهَا وَلَوْ تَكَرَّرَتْ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهَا  
بِمَعْنَى أَتَمَنَّى ، وَأَتَمَنَّى لَا خَبَرَ لَهُ . وَأَمَّا الْأَخِيرَانِ فَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ « لَيْتَ » « لَا »

قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعِهِ فَبَزَابَ مَا أَثَّاتَ بِدُ الْغَفَلَاتِ

عُمَرَ : اسْمٌ أَلَا مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

( وَلَّى ) : فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لِعُمَرَ .

مُسْتَطَاعَ : خَبَرٌ مُقَدَّمٌ مَرْفُوعٌ .

رُجُوعُهُ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ .

(رُجُوعُهُ مُسْتَطَاعٌ) : ظاهر هذه الجملة أنها خبر ألا ، مع نَصَبِهِمْ أَنَّهَا لا خَبَرَ لَهَا . أو في محل نصب صفة ثانية لـ عُمَرُ .

فَيَرَأَبُ : الفاء السببية حرف عطف . يَرَأَبُ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة . والمصدر المؤول من أن المضمرة وصلتها معطوف على مصدر متصيدي من الكلام السابق ، التقدير : ألا رُجُوعُ لِعُمَرِ فَرَأَباً .

الثخو الثالث : أن تكون حرف توبيخ وإنكار ، كقول حسان أو غيره :  
أَلَا طَعَانُ أَلَا فُرْسَانُ عَادِيَّةٌ إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ الثَّنَائِيْرِ  
التَّجَشَّوْ : صوت من الفم ينشأ من أمتلاء المعدة . الثنائير : ج تنور ما يُخَبَّرُ فيه الخبز .

وقول الآخر :

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ  
الثخو الرابع : أن تكون حرف استفهام عن نفي ، كقوله :

أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاءُ أَشْأَلِي  
و« ألا » التي للتوبيخ والإنكار ، والتي للاستفهام عن النفي مثل ألا التي للتمني تختص بالدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل « لا » النافية للجنس .

الثخو الخامس : أن تكون حرف عرض وتحضيض . ومعناها طلب الشيء ، لكنَّ العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث .

وتختص « ألا » هذه بالدخول على الجملة الفعلية ، نحو ﴿ أَلَا تَعْبُدُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [سورة النور : ٢٢] ، و﴿ أَلَا تَقْنِطُوا قَوْمًا لَّكَرُوا بَأْسَهُمْ ﴾ [سورة النوبة : ١٣] .

\* \* \*



## إِلا

« إِلا » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ اسْتِثْنَاءٍ ، نَحْوُ : تَجَحَّ الطُّلَابُ إِلَّا زَيْدًا ،  
و﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ [سورة الأعراف : ١١] .

وَيَنْعَيْنُ نَضْبُ مَا بَعْدَ « إِلا » فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

١ - إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ تَامًا مُتَّبِعًا ، نَحْوُ : جَاءَ الطُّلَابُ إِلَّا زَيْدًا .

٢ - إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مَنْقُطِعًا ، وَهُوَ الِاسْتِثْنَاءُ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ  
غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نَحْوُ : آتَى السَّفَرُ إِلَّا مَتَاعَهُمْ ، وَعَادَ الصِّيَادُونَ إِلَّا  
كَلَابَهُمْ ، و﴿ مَا لَهُمْ يَدٌ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ ﴾ [سورة النساء : ١٥٧] ، فَالظَّنُّ لَيْسَ  
مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ تَحْقِيقًا .

٣ - إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نَحْوُ : جَاءَ إِلَّا زَيْدًا  
الطُّلَابُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْكُمَيْتِ :

وَمَا لِي إِلَّا آلٌ أَخْتَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وَإِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ تَامًا مُتَّبِعًا جَازَ فِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ : إِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ  
عَلَى الْبَدَلِيَّةِ ، وَهُوَ أَزْجَحُ ، وَنَضْبُهُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ  
تَعَالَى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [سورة النساء : ١٦٦] ، قُرِئَتْ ﴿ قَلِيلٌ ﴾ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ  
وَأَوِ الْجَمَاعَةِ فِي ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ ، وَ﴿ قَلِيلًا ﴾ عَلَى النَّضْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ .

وَإِذَا جَرَى مَا بَعْدَ « إِلا » عَلَى غَيْرِ النَّضْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ كَانَ يَكُونُ بَدَلًا أَوْ  
غَيْرَ ذَلِكَ - أَصْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَّتِهَا أَدَاةَ حَصْرِ ، أَوْ أَدَاةَ اسْتِثْنَاءٍ مُلْغَاةٍ .

وَأُخْتَلِفَ فِي عَامِلِ النَّصْبِ فِي الْمُسْتَشْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ :

١ - فذهب أبو علي الفارسي وجماعة من البصريين إلى أَنَّ النَّاصِبَ لِلأَسْمِ الْمُسْتَشْنَى الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْجُمْلَةِ بوساطة «إِلا» ، وَشَبَّهَهُ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ وَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمُسْتَشْنَى بوساطة إِلا ، كَمَا وَصَلَ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ بوساطة الواو .

٢ - وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمُسْتَشْنَى مَا فِي «إِلا» مِنْ مَعْنَى «أَسْتَشْنِي» ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ أَسْتَشْنِي زَيْدًا .

وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَعْنَى لَا تَعْمَلُ لَا فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ وَلَا حَالٍ ، وَمَا عَمِلَ مِنْهَا فَلَاَنَّ فِيهِ رَائِعَةُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ «كَأَنَّ» ، فَإِنَّهَا قَدْ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، نَحْوُ :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي  
وَأَيْضًا فَإِنَّكَ قَدْ تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ حُكْمُ «غَيْرِ» فِي الْإِعْرَابِ حُكْمَ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلا» ، فَكَمَا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْ «غَيْرِ» لَا يَصْغُ إِعْمَالُهُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ يَعْمَلُ فِي الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا = فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَنْبَغِي أَنَّ يُجْعَلَ النَّاصِبُ لِلأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلا» مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، بَلْ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ هُوَ النَّاصِبُ لـ «غَيْرِ» .

ثُمَّ لَيْسَ تَقْدِيرُ «إِلا» بِـ «أَسْتَشْنِي أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ : أَسْتَشْنِي أَوْ تَخَلَّفَ أَوْ خَلَا ، أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا .

وَيُضْعِفُ أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْمُسْتَشْنَى «إِلا» نَفْسَهَا أَنَّ الْمُسْتَشْنَى يَرْفَعُ فِي مَوَاضِعَ مَعَ وُجُودِ إِلا = وَأَنَا إِذَا قَدَرْنَا «أَسْتَشْنِي» صَارَ الْكَلَامُ جَمَلَيْنِ ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ أَوَّلَى .

٣ - وذهب الكسائي إلى أنَّ عاملَ النَّصْبِ في المُسْتثنى عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ هو  
الْخِلَافُ ؛ ألا ترى أنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قام القومُ إِلَّا زَيْدًا ، كان ما بَعْدَ « إِلَّا » مَعْنَوِيًّا  
عنه القِيَامُ ، وما قبله مُوجِبٌ له القِيَامُ . وهو مردود ؛ لأنَّ الْخِلَافَ لو كان  
يُوجِبُ النَّصْبَ لَأَوْجِبَهُ في قولك : نَهَضَ زَيْدٌ لَا سَعْدٌ .

وجعل ابنُ عَصْفُورٍ وَضَعَ ضميرَ النَّصْبِ المتصل بدلَ ضميرِ النَّصْبِ  
المنفصل في نحو ما أَنشدهُ الفَرَّاءُ :

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا      أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ  
= ضرورة . والاستعمال : إِلَّا إِلَيْكَ . ومنه ما أَنشدهُ صَاحِبُ التَّسْهِيلِ :  
أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ      عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ  
ما : نافية لا عملَ لها .

لي : جَارٌ ومَجْرُورٌ متعلقان بخبرٍ مقدَّمٍ محذوف .  
عَوْضُ : مفعول فيه ظُرفُ زمانٍ مبني على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ متعلِّقٍ بِأَسْمِ  
الفاعل : نَاصِرُ .

إِلَاةُ : إِلَّا : أداةُ اسْتِثْنَاءٍ . والهاءُ ضميرٌ متصلٌ مبني على الضَّمِّ في محلِّ  
نصبٍ على الاستثناء ، والنَّصْبُ ههنا واجبٌ لتقدُّمِ المُسْتثنى على المُسْتثنى  
منه .

ناصر : مبتدأ مؤخر مرفوع . وتقدير الكلام : ما ناصِرٌ لي طوالَ الدَّهْرِ إِلَّا  
إِيَّاهُ .

وقَدْ جَرَى شَاعِرُ الْعَرَبِيَّةِ أَبُو الطَّيِّبِ عَلَى أَرْكَابِ هَذِهِ الْضَّرُورَةِ في قوله في  
سيف الدولة :

لَيْسَ إِلَّاكَ يَا عَلِيُّ هَمَامٌ      سَيْفُهُ دُونَ عَرَضِهِ مَسْلُوكٌ  
التَّحْوِ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ صِفَةً بِمَنْزِلَةِ « غَيْر » ، فَيُوصَفَ بِهَا وَبِثَابِتِهَا جَمْعٌ



مُنْكَرٌ أَوْ شِبْهُهُ .

ومثال الجَمْعِ المُنْكَرِ قَوْلُهُ نَعَالِي ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] .

وقد اُخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَقْوَالٍ :

١ - قول سيبويه :

﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بِتَمَامِهَا صِفَةٌ ﴿آلَهِةٌ﴾ . وَالْوَصْفُ حَاصِلٌ مِنْ إِلَّا وَالِاسْمُ بَعْدَهَا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ بِالْإِنْفِرَادِ لَا يُعْطِيهِ . كَمَا فِي قَوْلِكَ : دَخَلْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فَإِنَّ كَوْنََ الْعَجَازِ وَالْمَجْرُورِ : فِي الدَّارِ ، مُتَعَلِّقَيْنِ بِصِفَةٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَجْمُوعِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ مَعَ الْمَجْمُوعِ مَعْنَى لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمَ وَلَا قَاعِدَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمُرَادَةَ مَا أُنْعَقَدَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ .

وَأَمَّا نَحْنَا سَبِيوِيهِ هَذَا الْمَنْحَى فِي جَعْلِ مَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةً لِهَآلَهِةٍ ، لَتَعَذُّرِ الْإِسْتِثْنَاءِ هُنَا صُنْعَةً وَمَعْنَى .

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الصَّنْعَةِ فَلَاَنَّ ﴿آلَهِةٌ﴾ جَمْعٌ مُنْكَرٌ فِي حَيِّزِ الْإِثْبَاتِ ، فَلَا عُمُومَ فِيهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَصِحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ ، كَمَا لَا يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي : قَامَ رَجَالٌ إِلَّا زَيْدًا ، اتَّفَاقًا .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَإِنَّكَ لَوْ أَجْزَيْتَ الْإِسْتِثْنَاءَ صَارَ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ فِيهِمُ اللَّهُ لَمْ تَفْسُدَا ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي أَذَاهُ إِجْرَاءُ الْإِسْتِثْنَاءِ مَا تَرَى مِنْ فَسَادٍ بَيِّنٍ .

وَعَلَى إِجْرَاءِ الْبَدَلِ - وَحُكْمِ الْبَدَلِ بَعْدَ إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مُوجِبٌ - التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا . وَفِيهِ مِنَ الْفَسَادِ مَا فِي سَالِفِهِ .

وَمَعْنَى الْوَصْفِ فِي الْآيَةِ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ مُنْفَرَدَةٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَفَسَدَتَا .

٢ - قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ :

أَجَازُ أَنْ يَكُونَ ﴿اللَّهُ﴾ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «لَوْ» غَيْرُ مُوجِبٍ فِي الْمَعْنَى ،  
وَالْبَدَلُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ أَحْسَنُ مِنَ الْوَصْفِ . قَالَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٍ إِلَّا زَيْدٌ  
لَعَلَيْنَا ، أَجُودُ كَلَامٍ وَأَحْسَنُهُ .

قَالَ جَامِعُ الْعُلُومِ الْأَصْبَهَانِي الْبَاقُولِيُّ فِي رَدِّ قَوْلِ الْمُبَرَّدِ :

« لَا يَخْلُو قَوْلُهُ ﴿اللَّهُ﴾ فِي أَرْتِفَاعِهِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ ﴿إِلَهَةٌ﴾ ،  
وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ «إِلَّا» مَعَ الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ «غَيْرِ» وَصَفًا لِقَوْلِهِ «إِلَهَةٌ» .

فَمَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ هُوَ أَنَّ قَوْلَكَ : مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ،  
وَنَحْوُهُ مِمَّا يَكُونُ مَا بَعْدَ «إِلَّا» بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهَا = عَائِدٌ إِلَى الْإِثْبَاتِ ، فَمَعْنَى  
« مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ » : جَاءَنِي زَيْدٌ . فَكَذَلِكَ هَهُنَا «لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا  
اللَّهُ» لَوْ كَانَ بَدَلًا لَكَانَ مَعْنَاهُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ فَسَدَّنَا ، وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ  
عَزَّ وَجَلَّ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَوُجُودُهُمَا بِإِحْدَاثِهِ ، فَكَيْفَ تَفْسُدَانِ عَلَى  
هَذَا التَّقْدِيرِ ؟ !

فَثَبِتَ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ لـ ﴿إِلَهَةٌ﴾ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ  
فِيهِمَا إِلَهَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَفَسَدْنَا «أَهـ»

وَرَدَّ أَبُو هِشَامٍ قَوْلَ الْمُبَرَّدِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ ، وَهُوَ أَنَّ مَا لَمْ يَحْهَ الْمُبَرَّدُ مِنْ مَعْنَى  
النَّفْيِ فِي «لَوْ» الْإِمْتِنَاعِيَّةِ - وَأَمْتِنَاعُ الشَّيْءِ أَنْتِفَاؤُهُ - مَرْدُودٌ بِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ : لَوْ  
جَاءَنِي دَيَّارٌ لَأَكْرَمْتُهُ ، وَلَا : لَوْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ أَكْرَمْتُهُ . وَلَوْ كَانَتْ «لَوْ»  
بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ النَّافِي مَا أَمْتَنَعَ وَقُوعُ «دَيَّارٍ» وَ«أَحَدٍ» وَغَيْرُهُمَا مِمَّا لَا يَقَعُ إِلَّا  
فِي حَيْزِ النَّفْيِ = بَعْدَهَا .

وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاعِي :

لَوْ كُنْتُ مِنْ أَحَدٍ يُهْجَى هَجَوْتُكُمْ يَا بَنَ الرُّقَاعِ ، وَلَكِنْ لَسْتُ مِنْ أَحَدٍ

فلا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّ « أَحَدًا » فيه بمعنى ناس ؛ حكى الكسائي : ما أنت من  
الأحد ، أي من الناس ، وأنشد :

وليسَ يَطلُبُني في أمرِ غانِيةٍ إلا كعمرو ، وما عمرو من الأحد  
وتعريفها بالألف واللام يدلُّ على أنها ليست المختصة بالنفي ؛ لأنَّ تلك  
لا يجوز تعريفها .

### ٣ - قول الأستاذ ابن الصانع :

لا يصحُّ المعنى حتى تكون « إلا » بمعنى « غير » التي يُرادُّ بها البدلُ  
والعوض ، وقال في مثال سيبويه « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لعلينا » : أي رجلٌ  
مَكَانَ زيدٍ أو عوضٌ مِنْ زيدٍ .

على أنَّ معنى الصفة في الآية مغايرٌ لمعناها في المثال ؛ فالصفة في المثال  
تفيدُ التخصيصَ ، وتقريبه : جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ ، وفي الآية تفيدُ  
التوكيدَ ، وتقريبه : مُتَعَدِّدٌ موصوفٌ بأنه غيرُ الواحدِ .

فإنَّ طابقَ ما بُعدَ « إلا » موصوفها فالوصفُ مُخصَّصٌ له ، وإنَّ خالفهُ بإفرادِ  
أو غيره فالوصفُ مُؤكدٌ .

فالصفة ههنا مؤكدةٌ صالحةٌ للإسقاطِ مثلها في « نفخةٌ وجدةٌ » [سورة الحاقة :  
١٢٣] ، والمعنى حينئذٍ : لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا ، أي إنَّ الفسادَ مُترتَّبٌ على  
تقدير تعدُّدِ الآلهةِ ، وهذا هو المعنى المراد .

ومثال المعرَّفِ الشَّبيهِ بالمنكر قول ذي الرُّمَّة (١) :

أَنيخْتُ فألقْتُ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعْثَامُهَا  
آلُ التي في الأصوات جنسيةٌ ، وهي لا تُكسِبُ الاسمَ تعريفاً محضاً ،

(١) بِلْدَةُ الأولى : صدر النافذة ، والثانية : الأرض . البُعْثَامُ : صوت النافذة .



فَأَعْتَدَتْ « الأصوات » في الشاهد معرفة شبيهة بالنكرة ، وكان « إلا بُغَامُهَا »  
بتمامه صفة لها .

على أَنَّ أبا سعيد السيرافي ذهب إلى أَنَّ « بُغَامُهَا » بدل من الأصوات ؛  
لِلَّذِي لَمْ يَحْ مِنْ معنى التَّفْي في « قليل » ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : ما بها أصواتٌ إِلَّا  
بُغَامُهَا ، ونظيره : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، أَي ما رجلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا  
زَيْدٌ . وهو مَذْهَبٌ لَا يَخْلُو مِنْ حُسْنٍ .

وَمِثَالٌ شَبِهُ الْجَمْعُ قَوْلُ لَبِيدٍ :

لَوْ كَانَ غَيْرِي ، سُلَيْمِي ، الدَّهْرُ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ  
غَيْرِي : شَبِهُ بِالْجَمْعِ الْمُنْكَرُ ، وَوُصِفَ بِقَوْلِهِ : إِلَّا الصَّارِمُ ؛ التَّقْدِيرُ : لو  
كَانَ غَيْرِي غَيْرُ الصَّارِمِ لَغَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ .

الدَّهْرُ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِكَانَ عَلَى أَنَّ تَكُونَ تَامَّةً ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لَعَبْرٍ كَانَ  
المَحْذُوفُ عَلَى أَنَّ تَكُونَ نَاقِصَةً ؛ التَّقْدِيرُ : لو كَانَ غَيْرِي يُقَاسِي الدَّهْرَ  
وَيَكَابِدُهُ . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ يَكُونُ الدَّهْرُ ظَرْفًا مُتَعَلِّقًا بِخَبَرِهَا ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ  
بِهِ عَنِ الْبَحْثَةِ ، كَمَا فِي : نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ .

سُلَيْمِي : مَنَادَى مُفْرَدٌ عِلْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ الْمَقْدَّرِ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى  
النِّدَاءِ .

وَقَعُ الْحَوَادِثُ : سَقُوطُهَا . الْحَوَادِثُ : مَا يَحْدُثُ مِنْ مَصَائِبِ الدَّهْرِ  
وَنَوَائِبِهِ . الصَّارِمُ : السَّيْفُ الْقَاطِعُ . الذِّكْرُ : أَنْفُسُ الْحَدِيدِ وَأَجْوَدُهُ ، وَهُوَ  
الْفُلُودُ الَّذِي لَهُ مَاءٌ وَزَوْنُقٌ .

المعنى : لو كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي مَوْضِعِهِ لَغَيَّرَتْهُ الْحَوَادِثُ إِلَّا السَّيْفُ ،  
فَإِنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ ، فَأَنَا مِثْلُ السَّيْفِ فِي أَنِّي لَا أَتَغَيَّرُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : لو كَانَ  
غَيْرِي مِنَ الْأَشْيَاءِ لَتَغَيَّرَ كَتَغَيَّرِي إِلَّا السَّيْفُ . يَرِيدُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَتَغَيَّرُ بِمَرُورِ

الأوقات عليه إلا السيف الضارم .

وتُفَارِقُ «إلا» الواقعة مع تاليها صفة «غيراً» من وجهين :

الأول أنه لا يجوز حذف موصوفها ؛ فلا يقال : جاءني إلا زيد ، على حين يقال : جاءني غير زيد . ونظيرها في ذلك الجمل وأشباه الجمل ؛ فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها .

الثاني أنه لا يُوصَفُ بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عندي درهم إلا دانق ؛ لأنه يجوز : إلا دانقاً ، والدانق سُدرُ الدرهم ، ويمتنع : إلا جيد ؛ لأنه يمتنع : عندي درهم إلا جيداً .

وشرط أن الحَاجِب في وقوع «إلا» مع تاليها صفة تَعَدَّر الاستثناء ، ولذلك جعل من الشاذ قول عمرو بن معد يكرب الربيدي أو غيره :

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ وَقَعَتْ «إلا مع تاليها» صفة مع أنه يجوز نصب الفرقدين على الاستثناء ؛ التقدير : وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه .

ويحتمل البيت أن تكون «إلا» فيه أداة استثناء ، والفرقدان : مُسْتثنى بـ إلا منصوب بعد تمام الكلام الموجب ، لكنه منصوب بفتح مقدرة على الألف ، على لغة مَنْ يُلْزِمُ المثنى الألف في الأحوال الثلاث ، وهي لغة بني الحارث بن كعب ، ولهذا إنما يتأتى إذا كان الشاعر من أهل تلك اللغة .

النحو الثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش وأبو عبيدة ، وجعلاً منه ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٥٠] ، و﴿لَا يَخَافُ الَّذِينَ الَّذِينَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلْ حِسَابًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [سورة النمل : ١٠ - ١١] ، أي ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم .

وَتَأَوَّلَهُمَا الْجُمْهُورُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ .

النَّحْوُ الرَّابِعُ : أَنَّ تَكُونَ زَائِدَةٌ ، قَالَه الْأَصْمَعِيُّ وَأَبْنُ جُنَيْ ، وَحَمَلًا عَلَيْهِ  
قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نُرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا  
قال السِّيرافي : كَانَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عُمَرَ الْجَزْمِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا يَقُولُونَ :  
أَخْطَأَ ذُو الرُّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ . لَا يَزَالُ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، كَمَا لَا يَقَالُ : يَزَالُ زَيْدٌ  
قَائِمًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِلَفْظِ النَّفْيِ ، وَإِذَا أُسْتَثْنِيَ صَارَ النَّفْيُ إِجْبَابًا ،  
فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ . وَلَا يَنْفَكُ بِمَعْنَى لَا يَزَالُ .

الحَرَاجِيحُ : جُ خُرْجُوجُ النَّاقَةِ الضَّامِرَةِ . مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ : تُنَاخُ مُعَدَّةٌ  
لِلسَّيْرِ عَلَيْهَا ، فَلَا تُرْسَلُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فِي الْمَرْعى . الْخَسْفُ : التَّقْيِصَةُ ،  
وَرَبَطْتُ الدَّابَّةَ عَلَى الْخَسْفِ : عَلَى غَيْرِ عِلَافٍ ، وَعَلَى بِمَعْنَى الْبَاءِ . يَرِيدُ أَنَّ  
الْإِنَاخَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى الْعِلَافِ ، فَجَعَلَ الْخَسْفَ بَدَلًا مِنْهُ .

وَرُوي : أَوْ يُرْمَى بِهَا ، عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ ، فَتَكُونُ « بِهَا » فِي مَوْضِعِ  
نَاتِبِ الْفَاعِلِ . وَبَلَدًا : ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِـ يُرْمَى .

وَمَنْ أَبَى أَنْ تَكُونَ « إِلَّا » زَائِدَةٌ خَرَجَ الْبَيْتَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ :

١ - أَنْ تَكُونَ « تَنْفَكُ » مِنْ : أَنْفَكَ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا انفَصَلَ عَنْهُ ، وَفِي  
هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ دُخُولُ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ تَامٌّ .

٢ - أَنْ يَكُونَ « عَلَى الْخَسْفِ » ، مُتَعَلِّقِينَ بِخَبَرِ مَا تَنْفَكُ ، وَإِلَّا مُنَاخَةٌ ،  
أُسْتِثْنَاءٌ مُقَدَّمٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لَا تَنْفَكُ مَجْهُودَةٌ ، أَيِ : لَا تَزَالُ مَجْهُودَةً إِلَّا فِي  
حَالِ إِنَاخَتِهَا ؛ فَإِنَّهَا تَسْتَرِيحُ إِذَا أُنِخَتْ .

وَجَعَلَ أَبْنُ مَالِكٍ « إِلَّا » زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ :

أَرَى السَّدَّ هَرَّ إِلَّا مَنَحْشُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا



الْمَنْجُونُ : الدُّوَلَابُ الَّذِي يُسْتَقَرُّ عَلَيْهِ ، أَنَّى أَرَى الدَّهْرَ دُؤْلَابًا يَتَقَلَّبُ  
بِالنَّاسِ ، يَرْفَعُهُمْ تَارَةً ، وَيَخْفِضُهُمْ تَارَةً أُخْرَى .

وَرُويَ الْبَيْتُ : وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا ، وَعَلَيْهَا يَقُوتُ الْاِسْتِشْهَادُ .

وَلَمَّا صَحَّحْتُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ إِنَّهَا تَخْرُجُ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ « أَرَى » جَوَابَ قَسَمٍ  
مَحذُوفٍ حُدِفَتْ « لَا » مِنْ صَدْرِهِ كَمَا حُدِفَتْ فِي « تَأْكُلُو تَفْتُونَ » (سُورَةُ يُوسُفَ : ١٨٥) ،  
وَإِلَّا : أَدَاةُ حَصَرٍ ، وَمَنْجُونًا : الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ أَرَى .

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى زِيَادَةِ « إِلَّا » قَوْلُ الْآخِرِ :

وَكُلُّهُمْ حَسَائِكُ إِلَّا وَجْهٌ نَسِيءٌ كَعَيْنِ الْكَذُوبِ جُمُودُهَا وَأَخْفَالُهَا  
وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

مَا زَالَ مُدٌّ وَجَفْتُ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ بِالْأَشْعَبِ الْوَزْدِ إِلَّا وَهُوَ مَهْمُومٌ  
يُرِيدُ : هُوَ مَهْمُومٌ ، فَزَادَ « إِلَّا » وَالْوَاوُ فِي خَبَرِ مَا زَالَ .



## أَم

« أَم » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ ، وَتُسَمَّى « أَم » الْمُتَّصِلَةُ ، وَتَقَعُ فِي

مَوْضِعَيْنِ :

١ - أَنْ تَقَعَ بَعْدَ لَفْظِ « سَوَاء » أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا ، نَحْوُ ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :  
وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً      أَمْوَنِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ  
وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [سورة  
الأعراف : ١٩٣] .

وَيَبِينُ أَنَّ « أَم » هَذِهِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ أَوْ أَسْمِيَّتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ  
مُسَبَّوْقَتَيْنِ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ ، وَصَالِحَتَيْنِ لِلتَّأْوِيلِ بِمَفْرَدٍ ، وَتَقْدِيرِ مَا سَلَفَ :  
إِنذَارُكَ وَعَدَمُ إِنذَارِكَ سَوَاءً ، وَلَسْتُ أَبَالِي نَأْيِ مَوْنِي أَوْ قُرْبِ وَقُوعِهِ ، وَدَعَاؤُكُمْ  
إِيَّاهُمْ وَصَمْتُكُمْ سَوَاءً .

٢ - أَنْ تَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ يُرَادُ بِهَا وَبِ « أَم » التَّعْيِينُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿ وَإِنْ أَذْرَبْتَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] ، وَقَوْلِي زِيَادُ بْنُ  
حَمَلٍ أَوْ غَيْرِهِ :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَسِعاً فَأَرْقَنِي      فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ ؟  
وَلَا يَخْفَى أَنَّ « أَم » الْوَاقِعَةَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ لَا تَسْتَحِقُّ جَوَاباً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى  
مَعَهَا لَيْسَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَالْكَلَامُ مَعَهَا قَابِلٌ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ ،

وَلَيْسَتْ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ مَعَهَا عَلَى حَقِيقَتِهِ .  
وَالْغَالِبُ عَلَى « أَم » الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْطِفَ الْمَفْرُودِينَ ،  
نَحْوُ : أَعْسَلُ فِي الْجَرَّةِ أَمَ زَيْتٌ ؟ وَتَعْطِفَ الْجُمْلَتَيْنِ وَهُمَا لَيْسَا فِي تَأْوِيلِ  
الْمَفْرُودِينَ ، وَقَدْ تَكُونَانِ فَعْلِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ قَوْلِ زِيَادِ بْنِ حَمَلٍ أَوْ غَيْرِهِ :  
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْنَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمَ عَادَنِي حُلُمٌ ؟  
عِنْدَ مَنْ جَعَلَ « هِيَ » فَاعِلاً لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفْسِّرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ « أَوْ أَسْمِيَّتَيْنِ  
كَقَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَحْفَرٍ :  
لَعَنَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ ؟  
الْأَصْلُ : أَشُعَيْثُ بِالْهَمْزِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّنْوِينِ فِي آخِرِهِ ، فَحَذَفَهُمَا ضَرُورَةً ،  
وَالْمَعْنَى : مَا أَدْرِي أَيُّ النَّسَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ = أَوْ مَخْتَلَفَتَيْنِ كَقَوْلِ أَغْرَابِي  
لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ :  
فَقُلْتُ لِأَهْلِي فِي الْمَخْلَاءِ وَصِيْبَتِي أَحَقّاً أَرَى أَمْ تِلْكَ أَخْلَامُ نَائِمٍ ؟  
وَتُسَمَّى « أَم » الْعَاطِفَةُ هَذِهِ أَمَ الْمُتَّصِلَةِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَعْنَى  
بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ = وَأَمَ الْمُعَادِلَةُ ؛ لِمُعَادَلَتِهَا لِلْهَمْزَةِ فِي إِفَادَةِ التَّسْوِيَةِ فِي  
الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ، وَالْاسْتِفْهَامِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي .  
و« أَم » الْمُتَّصِلَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّ الْجَوَابَ إِنَّمَا تُجَابُ بِالتَّعْيِينِ ؛ لِأَنَّهَا سَوَالٌ  
عَنْهُ ؛ فَإِذَا قِيلَ : أَعْسَلُ فِي الْجَرَّةِ أَمْ زَيْتٌ ؟ قِيلَ فِي الْجَوَابِ : عَسَلُ ، أَوْ  
قِيلَ : زَيْتُ . وَلَا يُقَالُ : لَا أَوْ نَعَمْ .  
وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ (١) :

(١) مَذْرُوجِي : مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ مَعْنَاهُ الْمَشْيُ ، الْغُدُوُّ وَالرُّوْحُ : اللَّذَابُ وَالزَّجْجُوعُ . الرَّخْلُ : مَاوِيٌّ  
الْمَرْءُ فِي الْمَضَرِّ ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى أُمَّتِهِ الْمَسَافِرِ ، لِأَنَّهَا هُنَاكَ مَاوَاهُ . الْمَعْنَى : تَقُولُ عَجُوزٌ  
وَمَذْرُوجِي عَلَى بَابِهَا مِنْ جَنْدٍ رَحَلِي مَتْرُوحاً وَغَادِياً : أَلَيْكَ هَهُنَا أَمْرَأَةٌ ؟ مَا الَّذِي أَتَى بِكَ ؟ أَمْ



تَقُولُ عَبْرٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحاً عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ رَحْلِي وَغَادِيَا :  
 أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمَدِّ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرِ الْعَامِ نَاوِيَا  
 فَسَلْتُ لَهَا : لا ، إِنَّ أَهْلِي جَبْرَةٌ لَأَكْثِيَةِ الدُّنْيَا جَمِيعاً وَمَالِيَا  
 وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْهَرْتُ فِي خُصُومَةٍ أَرَا جُعْ فِيهَا - يَا بَنَةَ الْقُرْمِ - قَاضِيَا  
 = فـ « لا » فيه تيسيراً مجواباً لسؤالها ، بل حرف جواب ورد لما توهمته من  
 وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ، ولهذا لم يكتفِ بقوله  
 « لا » ، إذ كان راداً ما لم تُلْفِظْ به إنما يكون بالكلام التام ؛ فلهاذا قال : إِنَّ أَهْلِي  
 جَبْرَةٌ . . . وما نُذِتْ في خُصُومَةٍ .

الأنحى الثاني : أَنْ تكونَ حرفَ إضراب بمعنى « بل » ، وتُسمى « أم »  
 المُتقطعة ، وتقع في ثلاثة مواضع :

١ - بعد خبرٍ مختص ، نحو ﴿ نَزَلَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾  
 أم يَقْرَأُونَ أَفْتَرَبَهُ ﴿ سورة السجدة : ٢ - ٣ .

٢ - بعد همزةٍ لغيرِ استفهام ، نحو ﴿ أَلَمْ يَسْأَلُوا رَبَّهُمْ أَمْ لَهُمْ آيَاتٌ  
 يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٥] ؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار ؛ فهي بمنزلة  
 النفي ، و« أم » المتصلة لا تقع بعده .

٣ - بعد استفهامٍ بغيرِ الهمزة ، نحو ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي

= جئت في خصومة . فقلت : إني لا زوجة لي ههنا ، ولم أجِدْ في خصومة فأتدّد إلى  
 القاضي ، وإنما منزلة « أم » بجوار أكثية الدُّنْيَا . القُرْم : الفحل .  
 مَدْرَجِي . مبتدأ . متروحاً : حال من ياء المتكلم ، وصحّ مجيء الحال من المضاف إليه ؛  
 لأن المضاف ، مصدرٌ عاملٌ في صاحب الحال والحالي . غاديا : أسمٌ معطوف على متروحاً .  
 على بابها ، ومن عنده : جازان ومجروران متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ : مدرجي ، أو  
 متعلقان بالمصدر الميمي نفسه : مدرجي ، والخبر محذوف تقديره : حاصل .

ومعنى « أم » المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ، تكون له مجرداً ، نحو ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا شُرَكَاءَ﴾ [سورة الزعد : ١١٦] : « أم » الأولى لمحض الإضراب ، لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وكذلك « أم » الثانية ، لأن المعنى على الإخبار عنهم بأعتقاد الشركاء = وتكون للإضراب متصفاً استفهاماً إنكارياً ، نحو ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْأَبْنُونَ﴾ [سورة الطور : ١٢٩] ، أي : بل أله البنات ولكم البنون ؟ !

وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى أن « أم » المنقطعة قد تأتي لمحض الاستفهام ، وأستدل بقول الأخطل :  
كَذَبْتُكَ عَيْتُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَارِسِي  
المعنى عنده : هل رأيت ؟

والتحقيق على أن المنقطعة تقع بين جملتين مشتقتين بمعناها ، فتفيد معنى الإضراب عن معنى الأول وقصد المعنى الثاني ، فتكون بمعنى « بل » .  
ولما كانت « أم » المنقطعة لا تدخل على مفرد ، أضمرنا مبتدأ في قولهم : إنها لا بل أم شاء ، أي أم هي شاء .

وخرق ابن مالك إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » ، وقدرها هنا بـ « بل » دون الهمزة ، وأستدل بقول بعضهم : إن هناك لإيلاء أم شاء ، بالنصب . فإن صححت روايته فالأولى أن يقدّر « شاء » ناصب ، أي أم أرى شاء .

وقد ترد « أم » محتملة لأن تكون متصلة ، ومنقطعة ، من ذلك قول شاعر العربية أبي الطيب (١) :

(١) عيب على أبي الطيب في هذا البيت أشياء :

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فَمِ أَحَادٍ لِيُكَلِّمَنَا الْمُؤَوَّلَةُ بِالتَّحَادِي ؟  
تَحْتَمِلُ « أَمْ » فِيهِ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ اسْتِطْلَاقُ اللَّيْلَةِ ، فَشَكَّ  
أَوَّاحِدَةً هِيَ أَمْ سِتٌّ اجْتَمَعَتْ فِي وَاحِدَةٍ فَطَلَبَ التَّعْيِينَ .

أَحَادٌ : خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَجُوباً سُبِقَ بِهِمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ الْمَحذُوفَةِ ، وَهُوَ الْمُرَادُّ  
بِالسُّؤَالِ ، فَلِذَلِكَ وَلِيَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَا يَلِي هَمْزَةَ هُوَ  
مَا تَسْأَلُ عَنْهُ ؛ لِيَفْهَمَ السَّامِعُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ الشَّيْءَ الْمَطْلُوبَ تَعْيِينُهُ .

= وَأَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ لَيْلَتِهِ بِأَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ  
نَظَرَ إِلَى طَوْلِهَا ، فَشَكَّ ، فَجَزَمَ بِأَنَّهَا سِتٌّ فِي لَيْلَةٍ ، فَأَضْرَبَ ، أَوْ شَكَّ هَلْ هِيَ  
سِتٌّ فِي لَيْلَةٍ أَمْ لَا ، فَأَضْرَبَ وَاسْتَفْهَمَ . وَلَا هَمْزَةُ هَهُنَا مُقَدَّرَةٌ .

أَحَادٌ : خَبَرٌ مُقَدَّمٌ جَوَازٌ لِلْمَبْتَدَأِ : لِيُكَلِّمَنَا . سُدَّاسٌ : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .

الْمَخْرُجُ الثَّلَاثُ : أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ ، ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي نَحْوِ « أَفَلَا  
تُبْصِرُونَ » (سُورَةُ الزُّخْرَفِ : ٥٢) ، أَيِ : أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ .

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى زِيَادَةِ « أَمْ » فِيهِ قَوْلُ سَاعِدَةَ بِنِ جُؤَيْتَةَ الْهُذَلِيِّ :

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

وَمَا تَعَاهِدُونَ مِنْ تَعْلِيْقِ الْمَصْدَرِ شِعْرِي بِـ هَلْ ، رَجَعَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ « أَمْ » .

وَذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْيَمَنِ يَزِيدُ « أَمْ » فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، فَيَقُولُونَ :

١ - أَمْتَعْمَالُ أَحَادٍ وَسُدَّاسٍ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ وَسِتٍّ ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمِثْلُ

سِتٍّ .

٢ - اسْتِعْمَالُ سُدَّاسٍ ، وَأَكْثَرُهُمْ يَأْبَاهُ ، وَيَخْصُصُ الْعَدَدَ الْمَعْدُولَ بِمَا دُونَ الْخَمْسَةِ .

٣ - تَصْغِيرُ لَيْلَةٍ عَلَى كَيْلَةٍ ، وَالْمَسْمُوعُ عَنْهُمْ : لَيْلِيَّةٌ ، بِزِيَادَةِ يَاءٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

٤ - جَمَعَ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ : اسْتِطْلَاقُ اللَّيْلَةِ ، وَتَصْغِيرُهَا . وَيَزُولُ هَذَا الْإِسْتِشْكَالُ إِذَا ثَبَتَ  
مَجِيءُ التَّصْغِيرِ لِلتَّعْظِيمِ .



أَمْ نَحْنُ نَضْرِبُ الْهَامَ ، أَيْ نَحْنُ نَضْرِبُ .

التَّحْوِ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَعْرِيفٍ بِمَنْزِلَةِ آلَ ، ثَقُلْتُ عَنْ طَعْنٍ وَحَمِيرٍ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُ بَجِيرِ بْنِ عَنَمَةَ الطَّائِي (١) :

ذَاكَ خَلِيلِي وَدُوُّيُ وَاصِلُنْسِي يَزْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ  
وَالْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَةِ النَّيْمِ بْنِ تَوَلَّبِ الْعُكْلِيِّ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامُ فِي  
أَمْسَفَرٍ » ، أَيْ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّبِيَامُ فِي السَّفَرِ .  
فائدة :

فَاشَأَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ قَوْلُهُمْ : سَوَاءٌ عَلَيَّ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا ، وَهُوَ  
نَظِيرُ قَوْلِهِمْ : يَجِبُ أَقَلُّ الْأَمْرَيْنِ مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا .

وَالصَّوَابُ الْعَطْفُ فِي الْأَوَّلِ بِأَمْ ، وَفِي الثَّانِي بِالْوَاوِ . وَقَدْ وَصِفَتْ قِرَاءَةُ  
مَنْ قَرَأَ ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦] بِأَنَّهَا مِنَ الشَّدُوذِ  
بِمَكَانٍ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو ؟ فَجَائِزٌ ، وَجَوَابُهُ : نَعَمْ أَوْ لَا ، لِأَنَّ  
مَعْنَاهُ : أَلْحَدُهُمَا عِنْدَكَ أَمْ لَا . وَإِنْ أَجَبْتَ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا فَصَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ  
جَوَابٌ وَزِيَادَةٌ بَيَانٌ .

وَيُقَالُ : الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، فَتَعَطَّفَ الْأَوَّلُ بِأَوْ ،  
وَالثَّانِي بِأَمْ . وَالْجَوَابُ أَحَدُهُمَا أَوْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجِيبَ  
بِقَوْلِكَ : الْحَسَنُ ، أَوْ بِقَوْلِكَ : الْحُسَيْنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ عَنِ الْأَفْضَلِ مِنَ الْحَسَنِ  
وَابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَا مِنَ الْحُسَيْنِ وَابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا بَعِيْنَهُ  
قَرِينًا لِابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَلْحَدُهُمَا أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ؟

---

(١) ذُو : كَلِمَةٌ طَائِيَّةٌ بِمَعْنَى الَّذِي . الرُّمِّيُّ وَرَاءَ : كِتَابَةٌ عَنِ اللَّذْبِ وَالْمُدَافَعَةِ . السَّلِيلَةُ :  
الْجِبَّارَةُ .

## أَمَّا

« أَمَّا » حَرْفُ شَرْطٍ وَتَفْصِيلٍ وَتَوْكِيدٍ .

أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ شَرْطٍ فَلَرُزُومُ الْفَاءِ بَعْدَهَا ، نَحْوُ ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦] . فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ؛ إذ لا يُعْطَفُ الْخَبَرُ عَلَى مُبْتَدِئِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَصَبَحَ الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْهَا . وَلَمَّا لَمْ يَصْبَحْ ذَلِكَ وَامْتَنَعَ كَوْنُهَا لِلْعُطْفِ تَعَيَّنَ أَنَّهَا فَاءُ الْجَزَاءِ .

وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاءِ فِي قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا      وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ  
وَقَوْلِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدٍ :

فَأَمَّا الْهَيْئَالُ لَا قِتْسَالَ لَدَيْكُمْ      وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ  
= فَضْرُورَةٌ .

وَأَمَّا حَذْفُهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٦] فَالَّذِي حَسَنَهُ أَنَّهَا حُذِفَتْ مَعَ الْقَوْلِ ، وَحَذَفَ الْقَوْلُ كَثِيرٌ ، أَيْ فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ ؟ وَرُبَّ شَيْءٍ يَصْبَحُ تَبَعًا وَلَا يَصْبَحُ أُبَيْنَاءً .

وَمِنْ حَذْفِ الْقَوْلِ مَا قَدَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِ الْهَرَزْدَقِ :

وَأَنْسِي لَسْرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ النِّسْيِ      لَعَلِّي ، وَإِنْ شَعَلَتْ نَوَاهَا ، أَرْوَرُهَا  
أَيُّ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا : لَعَلِّي أَرْوَرُهَا ، وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ هَهُنَا وَاجِبٌ فِرَارًا مِنْ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً صِلَةُ الْمُوصُولِ إِنْشَائِيَّةً .

قال أبو جني في كتابه الجهر « التنبية على شرح مشكلات الحماسة » :  
 « باب الحكاية طريق مهيب - أي واضح بين - يُقبل فيه كل تأويل ، وما أشبهه إلا  
 بالمتام أو حديث البحر الذي قد انطوت النفوس على تدبُّل ما يعرض فيه ، وترك  
 التناكب لشيء يرد عنه » .

رسكم عن أبي علي : حذف القول من حديث البحر ؛ قل به ولا حرج .  
 وأما سهل لما أجمله المتكلم فغاب أخوالها ، نحو : جاءني إخوانك ،  
 وأما بحر فأكرمته ، وأما خالد فأهنته ، وأما زيد فأعرضت عنه . وقال :  
 لقد نسان أما حلمه فمروح علينا ، وأما جهله فمسرَّيب  
 زنا تكون « أما » أخذاً في كلام مشتاقين من غير أن يتقدمها كلام ، وعلى  
 هذا ما يرد في أوائل الكتب ، كقول أبي علي في أول « الإيضاح » : « أما على  
 إثر ذلك فإني جمعت » اهـ

على إثر : جاز ومجرور متعلقان بـ أما ، لنيابتها عن الفعل .

وقال يرا في ذكرها في موضعين :

الأول : إذا استغني بذكر أحد القسمين عن الآخر ، نحو ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ  
 جَاءَهُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ وَأُزْلِفَ إِلَيْكُمْ نُورٌ مُبِينٌ ﴾ فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا  
 بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَقَصْدٍ ﴿ سورة النساء : ١٧٤ - ١٧٥ ، أي وأما الذين  
 كفروا فإلهم كذا وكذا .

الثاني : إذا استغني بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم ، نحو ﴿ هُوَ  
 الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ  
 زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ ﴿ سورة آل عمران : ٧٧ ، أي وأما  
 غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم ، يدل على ذلك تمام الآية ﴿ وَمَا  
 يَسْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا يَوْمٌ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ ، فكانه قيل :



وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيَقُولُونَ .

وَأَمَّا التَّوَكِيدُ فَقَدْ شَرَحَهُ الرَّمُحْشَرِيُّ قَائِلًا : « فائدة » أَمَّا « فِي الْكَلَامِ أَنَّ تُعْطِيَهُ فَضْلٌ تَوْكِيدٌ ؛ تَقُولُ : زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، فَإِذَا قَصَدْتَ تَوْكِيدَ ذَلِكَ ، وَأَنْتَ لَا مُحَالَةَ ذَاهِبٌ ، وَأَنْتَ بِصَدَدِ الذَّهَابِ ، وَأَنْتَ مِنْهُ عَزِيمَةٌ = قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبُوهُ فِي تَفْسِيرِهِ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ ذَاهِبٌ . وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُدْلٍ بِفَائِدَتَيْنِ : بَيَانُ كَوْنِهِ تَوْكِيدًا ، وَأَنْتَ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ « اهـ »  
وَمِنْ أَحْكَامِ « أَمَّا » أَنَّهُ يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لَجَوَابِهَا بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورِ سِتَّةٍ :

أ - الْمَبْتَدَأُ ، كَقَوْلِهِ :

لَقَدْ كَانَ أَمَّا جِلْمُهُ فَمُرُوحٌ عَلَيْنَا ، وَأَمَّا جَهْلُهُ فَعَزِيبٌ

ب - الْخَبَرُ ، نَحْوُ : أَمَّا فِي الدَّارِ فَرَيْدٌ . وَالْفَضْلُ بِهِ قَلِيلٌ .

ج - جُمْلَةُ الشَّرْطِ ، نَحْوُ ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [فُرُوحٌ] [سُورَةُ الْوَاقِعَةِ :

٨٨ - ٨٩] .

د - مَفْعُولٌ بِهِ الْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ ، نَحْوُ ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [سُورَةُ

الطُّحَى : ٩] .

هـ - مَفْعُولٌ بِهِ الْعَامِلُ فِيهِ عَامِلٌ مَحْذُوفٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ ، نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ

قَرَأَ ﴿ وَأَمَّا نُمُودَ فَبَعْدَ يَتَّهُمْ ﴾ [سُورَةُ فَصَّلَتْ : ١٧] .

و - الظَّرْفُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ .

وَأَمَّا كَرِهُوا أَنْ يَلِيَّ « أَمَّا » جَوَابُهَا ؛ لِأَنَّ « أَمَّا » نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ ، فَكَأَنَّهَا

فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ لَا يَلِي الْفِعْلَ .

فائدة :

« أَمَّا » فِي قَوْلِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، أَصْلُهَا : أَنْ كُنْتَ

مُنْطَلِقًا ؛ حَذَفُوا « كَانَ » ، وَعَوَّضُوا مِنْهَا « مَا » ، وَأَدْعَمُوا نون « أَنْ » فِي مِيمِ  
« مَا » ، وَوَضَعُوا « أَنْتَ » فِي مَوْضِعِ التَّاءِ ، وَأَعْمَلُوا « كَانَ » مَحذُوفَةً .

والمصدر المؤوَّل : أَنْ كُنْتُ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ ، وَالْجَائِزُ  
وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِـ أَنْطَلَقْتُ ، أَيُّ لِأَجْلِ أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ .  
وَمِثْلُهُ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ  
الضَّبْعُ : السَّنةُ الْمُجْدِبَةُ .

المصدر المؤوَّل : أَنْ كُنْتُ ذَا نَقَرٍ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ ، وَالْجَائِزُ  
وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِعَامِلٍ مَحذُوفٍ ؛ تَقْدِيرُهُ : أَجْتَرَأْتُ لَكُونِكَ ذَا نَقَرٍ .  
فَائِدَةٌ :

سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَذَوُ عَبِيدٍ . وَفِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ عَنْهُمْ فَوَائِدٌ :  
١ - لَا يَلْزَمُ أَنْ تُقَدَّرَ « أَمَّا » بِـ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ غَيْرُهُ  
مِمَّا يَلِيقُ بِالْمَقَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ الْحَسَنُ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ : مَهْمَا ذَكَرْتَ الْعَبِيدَ .  
فَتَكُونُ « الْعَبِيدَ » مَفْعُولًا بِهِ . وَعَلَيْهِ يَتَخَرَّجُ قَوْلُهُمْ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، أَوْ أَمَّا  
عِلْمًا فَعَالِمٌ ، وَقَدْ أَعْرَبُوا الْمَعْرُوفَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ وَالْمُنْكَرَ حَالًا .

٢ - أَنْ « أَمَّا » لَيْسَتْ الْعَامِلَةُ ؛ إِذْ لَا يَعْمَلُ الْحَرْفُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ .

٣ - أَنَّهُ يَجُوزُ : أَمَّا زَيْدًا فَإِنِّي أَكْرِمُ ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي « زَيْدًا »  
مَحذُوفٌ .

\*\*\*

## إِذَا

« إِذَا » حَرْفُ عَطْفٍ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، كَذَا نَقَلَ عَنْهُمْ أَبُو مَالِكٍ . وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً عِنْدَ يُونُسَ وَأَبِي عَلِيٍّ وَأَبْنِ كَيْسَانَ . وَأَخْتَارَهُ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ تَخْلُصًا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي عَطْفٍ ، وَلِأَنَّ وَقُورَهَا بِمَعْنَى الْوَاوِ مُسَبَّرَةٌ بِمِثْلِهَا شَبِيهَةٌ بِرُشَى « لَوْ » سَبَقَتْ الْوَاوِ مُسَبَّرَةً بِمِثْلِهَا ، فِي نَحْوِ : لَا زَيْدٌ وَلَا سَعْدٌ فِيهَا . وَ« لَا » هَذِهِ الْكَلِمَةُ ، تُشِيرُ عَاطِفَةً بِإِسْمِهَا ، فَلْتَكُنْ « إِذَا » كَذَلِكَ .

وَنَقَلَ أَبُو مَصْفُورٍ أَنَّ أَقْرَبَ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ « إِذَا » غَيْرُ عَاطِفَةٍ ، وَإِنَّمَا أَتَتْ بِإِسْمٍ بَابِ الْعَطْفِ لِمَصَاحِبَتِهَا لِلْوَاوِ الْعَاطِفَةِ ، وَلِأَنَّهَا بِمَعْنَى « أَوْ » ، وَلِأَنَّهَا بِإِسْمِهَا مَا يَجْعَلُ الثَّانِيَةَ كِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا .

وَمَنْ أَتَتْ لَهَا السَّيِّئَاتُ أَحْتَجُّ بِأَنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَالتَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ ، وَيَنْسَبُ الْوَاوُ مَعَ « إِذَا » كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ نَجْدَ الْكَلَامِ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الْعَطْفَ لـ « إِذَا » .

وَنَسَبَ بِسَمْنِ الْمَتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ عَطَفَتْ « إِذَا » الثَّانِيَةَ عَلَى « إِذَا » الْأُولَى . وَ« إِذَا » الثَّانِيَةُ عَطَفَتْ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ الْأُولَى . وَعَطَفْتُ الْحَرْفَ عَلَى الْحَرْفِ غَرِيبٌ .

وَهَذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي « إِذَا » الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ : قَامَ إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا سَعْدٌ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأُولَى غَيْرُ عَاطِفَةٍ ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَرِضُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِي نَحْوِ : قَامَ إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا سَعْدٌ ، وَبَيْنَ مَعْمُولَيَّ عَامِلٍ وَاحِدٍ ، نَحْوِ : رَأَيْتُ إِذَا زَيْدًا وَإِذَا سَعْدًا ، وَبَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ مِنْهُ وَبَدَلِهِ ، نَحْوِ « حَقَّقْ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ » [سورة مزيم : ٧٥] ؛ « الْعَذَابُ » بَدَلُ مِنْ « مَا » .





أَوَّلُهُ . وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ جَعْفَرٌ ، فَإِنَّمَا أَعْتَرَضَكَ الشُّكُّ بَعْدَ أَنْ مَضَى  
صَدْرُ كَلَامِكَ عَلَى الْيَقِينِ .

٢ - قَدْ تَأْتِي « أَوْ » بِمَعْنَى الْوَاوِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الْفَرِيعَةِ :  
أَلَا سَبِيلَ إِلَى خُمُرٍ فَأَشْرَبَهَا أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَضْرٍ بِنِ حَبَّاجٍ  
قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : تَمَنَّتُهُمَا مَعًا .

= وَبِمَعْنَى « بَل » ، كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ :  
مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرَسَتْ بِهِمْ لَسَمَ أَحْصَى عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادٍ  
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي  
أَيُّ بَلٍ زَادُوا ثَمَانِيَةً . وَ« إِمَّا » لَا تَكُونُ كَذَلِكَ .

٣ - « إِمَّا » لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، بِخِلَافِ  
« أَوْ » ؛ فَإِنَّهَا لَا تُكَرَّرُ .

٤ - « إِمَّا » لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ عِنْدَ فَرِيقٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ  
الْأُولَى مِنْهُمَا عَاطِفَةً أَوْ الثَّانِيَةَ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ عَاطِفَةً ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ  
مَعَهَا ، وَالْوَاوُ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ « إِمَّا » عَاطِفَةً فَقَدْ جَمَعْتَ  
بَيْنَ عَاطِفَيْنِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى عَاطِفَةً ؛ لِأَنَّهُمَا تَقَعُ بَيْنَ الْعَامِلِ  
وَالْمَعْمُولِ فِي نَحْوِ : خَرَجَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا سَعْدٌ . بِخِلَافِ « أَوْ » ، فَلَمْ يُخْتَلَفْ  
أَنَّهَا عَاطِفَةٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهَا .

أَحْكَامُ إِمَّا :

١ - نَصَّ النَّحَّاسُ عَلَى أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ لَا يُجِيزُونَ فِي « إِمَّا » إِلَّا التَّكَرُّرَ ،  
وَعَلَى ذَلِكَ لُغَةُ التَّنْزِيلِ .

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَأْتِيَ بِهَا غَيْرَ مَكْرُورَةٍ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ عَوَظٌ مِنْ  
تَكَرُّرِهَا ، نَحْوُ : إِمَّا أَنْ تَكَلِّمَنِي كَلَامًا جَمِيلًا وَإِلَّا فَاسْكُتْ ، أَيْ وَإِمَّا أَنْ

تسكت ، وأستشهدوا بقول المُنْقَبِ العَبْدِي :

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ      فَأَعْرِفَ مِنْكَ غُثِّي مِنْ سَمِينِي  
وإِلَّا فَاطْسِرْ حُنْسِي وَأَتَّخِذْ نَسِي      عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي  
فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا      جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْبَقِينِ

٢ - قد يُسْتغْنَى عن « إِمَّا » الثانية بـ « أَوْ » ، كقراءة مَنْ قَرَأَ ﴿ وَإِنَّا أَوْ  
إِيَّاكُمْ لَأَمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة سبأ : ٢٤] . وهو في الشُّعْرِ  
كثيرٌ ، قال الأَخطل :

وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَسْرُوعُنِي      خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيَا

٣ - قد يُسْتغْنَى عن « إِمَّا » الأولى بالثانية ، كقول الفرزدق :

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلَسَ خِيَالُهَا

أَي تَهَاضُ إِمَّا بِدَارٍ .

٤ - يَنْدُرُ حَذْفُ الْوَائِ قَبْلَ « إِمَّا » الثانية ، كقول سَعِيدِ بْنِ قُرَيْطٍ :

بِأَلَيْمًا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا      إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

٥ - اِخْتَلَفَ فِي « إِمَّا » هَذِهِ . فَقِيلَ : بَسِيطَةٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ ؛ لِأَنَّ

الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْبَسَاطَةُ .

وَقِيلَ : مُرَكَّبَةٌ مِنْ « إِنْ » وَ« مَا » . وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ . وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ

أَقْتِصَارُهُمْ عَلَى « إِنْ » فِي الضَّرُورَةِ ؛ قَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ :

وَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ ، فَأَكْذِبْنَهَا      فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِيرٍ

أَيِ فَإِمَّا جَزَعًا وَإِمَّا إِجْمَالًا صَبِيرٍ . فَحُذِفَتْ « مَا » ، وَأُكْتِفِيَ بِـ « إِنْ » .

وَعَلَى الْقَوْلِ بِتَرْكِيبِهَا قَالُوا : قَدْ تُحْذَفُ « إِمَّا » الْأُولَى وَ« مَا » مِنَ الثَّانِيَةِ ،

كقول النَّمِرِ بْنِ تَوَلِّبِ الْعُكْلِيِّ :

سَقَتُهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ      وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

أَيِ إِمَّا مِنْ صَيِّفٍ ، وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ .



وعن المصنف: أَنَّ «إِنْ» في هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ،  
والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الرئي .

وليس بشيء ؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرئي على كل حال ، ومع  
الشرط يفوت هذا المعنى .

٦ - لا تفتح : إمّا في قوله الرئي ، لا تقول : لا تضرب إمّا زيدا وإمّا  
بئر ، لأنها محيية ، فكيف تُخبره وأنت قد نَهَيْتَهُ عن الزيل أضلاً ، فالكلام  
يسمى توبيخاً .

٧ - قد تفتح همزة «إمّا» ، وتبدل ميمها الأولى بياء ، وقد أنشد قول سعد  
أبني قريظ على هذه اللغة :

يَا أَيُّمَّا أَهْمًا سَأَلْتُ نَعَامَتَهَا      أَيُّمَّا إِلَى جَنَّةِ أَيُّمَّا إِلَى نَارِ  
وَعُرِّي فَتَنُهَا هَمَزَتْهَا إِلَى قَيْسٍ وَتَمِيمٍ وَأَسَدٍ .  
تنبيه :

قد تكون «إمّا» مركبة من «إِنْ» الشرطية و«ما» الزائدة ، ويلزمها في  
أكثر الأمثلة نون التوكيد ، ولا تكون مكورة ، كما لا يكون حرف الشرط  
مكوراً ، نحو : إمّا تَنْطَلِقَنَّ فَإِنِّي أَصْحَبُكَ ، وإمّا تَخْرُجَنَّ أَخْرِجْ مَعَكَ ، وفي  
التنزيل ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [سورة الأنفال : ٥٨] ، ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ  
أَكْثَرًا ﴾ [سورة مريم : ٢٦] .

وقد تَطَرَّحَ نون التوكيد من هذا في الشعر ، كقول الأعشى :  
إِمَّا تَرَيْنَا حُفْصَاءَ لَا يَعَالُ لَنَا      إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَخْشَى وَنَتَّعِلُ  
وكقوله أيضاً :

فَسِإِمَّا تَرَيْنِي وَلَسِي لَهْمَةً      فَسِإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهِمَا

\*\*\*

## أَنْ

« أَنْ » حَرْفٌ يُشْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْثَالٍ :

التَّحْوِ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مُضَدِّرًا نَاصِبًا لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ . وَنَحْوِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أحدهما : فِي أِبْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْهَا وَمِنْ صَلَتهَا فِي مَوْضِعِ زَيْمٍ عَلَى أَنَّهُ مُبْدَأٌ ، نَحْوُ ﴿ وَأَنْ تَقُومُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٤] ، أَوْ وَضْعُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَ﴿ وَأَنْ يَسْتَفِيقَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾ [سورة الثور : ٦٠] ، وَ﴿ أَنْ تَصِيرَ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٥] .

ثانيهما : نَحْوَ بَعْدَ لَفْظٍ دَالٍّ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ الْيَقِينِ ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مِنْهَا وَمِنْ صَلَتهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، نَحْوُ ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة الحديد : ١٦] ، وَ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ [سورة البقرة : ٢١٦] ، وَنَحْوِهَا ، نَحْوُ ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [سورة يونس : ١٣٧] ، وَ﴿ يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْ نُصِيبَكَ ﴾ [سورة المائدة : ٥٢] ، وَ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [سورة الكهف : ٧٩] ، وَجُرَّ ، نَحْوُ ﴿ أَمِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٢٩] .

و« أَنْ » حَرْفٌ مُضَدِّرٌ ، يُؤْصَلُ بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ مُضَارِعًا ، نَحْوُ ﴿ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ [سورة المنافقون : ١٠] ، أَوْ مَاضِيًا ، نَحْوُ ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [سورة القصص : ٢٨] ، أَوْ أَمْرًا ، كَمَا سَكَتَ سِيبَرِيَّةُ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ . وَزَعَمَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهَا لَا تُسَمَّى بِالْأَمْرِ ، وَأَنَّ مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ « أَنْ » فِيهِ

تفسيرية ، وأستدلّ بدليّتين :

أ - « أَنْ » « أَنْ » والأمر إذا قُدِّرَ بالمصدر فأت معنَى الأمر .

ب - أَنَّ المصدرَ مِنْ أَنْ وَصَلَتْهَا فِعْلُ الأَمْرِ لَمْ يَقْعِ فاعلاً وَلَا مَفْعولاً ؛  
لَا يَصْخُ : أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْ ، وَلَا : كَرِهْتُ أَنْ قُمْ ، كَمَا يَصْخُ ذَلِكَ مَعَ المَاضِي  
وَمَعَ المضارع .

وَأُجِيبَ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّ فَوَاتَ مَعْنَى الأَمْرِيَّةِ فِي المَوْصُولَةِ بِالأَمْرِ عِنْدَ التَّقْدِيرِ  
بِالمصدر كَفَوَاتَ مَعْنَى المُضِيِّ وَالاِسْتِقْبَالِ فِي المَوْصُولَةِ بِالمَاضِي وَالمَوْصُولَةِ  
بِالمضارع عِنْدَ التَّقْدِيرِ المَذْكُورِ .

وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ إِنَّمَا أُمْتَنَعَ مَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَعْلِيلِ الإِعْجَابِ  
وَالْكَرَاهِيَةِ بِالإِنْشَاءِ لَا لِمَا ذَكَرَ ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَلَا يُسَلِّمَ مَصْدَرِيَّةً « كَي » ؛ لِأَنَّهَا  
لَا تَقْعُ فاعلاً وَلَا مَفْعولاً ، وَإِنَّمَا تَقْعُ مَخْفُوضَةً بِلامِ التَّعْلِيلِ .

وَقَدْ يُرْفَعُ المضارعُ بَعْدَ « أَنْ » هَذِهِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ  
يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٣] ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَنْ تَقْصِرَ أَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَتُحْكَمَا مَنِي السَّلَامِ وَأَلَا تُشِيرَا أَحَدًا  
وَزَعَمَ الكَوْفِيُّونَ أَنَّ « أَنْ » هَذِهِ المَخْفُوفَةُ وَصَلَتْ بِالفعلِ شِدْودًا ، وَالصَّوَابُ  
أَنَّهَا النَّاصِبَةُ أَهْمَلَتْ حَمَلًا لَهَا عَلَى اخْتِطَاءِ « مَا » المَصْدَرِيَّةِ .

النَّحْوُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَخْفُوفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَتَقْعُ بَعْدَ فِعْلِ اليَقِينِ أَوْ مَا نُزِّلَ  
مَنْزِلَةُ اليَقِينِ ، نَحْوُ ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْثَى ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] ، وَنَحْوُ قَوْلِ  
أَبِي مَحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ :

فَلَا تَذْفِنِّي بِالفِلَاسَةِ ؛ فَيَأْتِيَنِي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا  
أَنْ : مَخْفُوفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالخَوْفُ هَهُنَا نُزِّلَ مَنْزِلَةُ اليَقِينِ .



و « أن » المُخَفَّفَةُ هُذِهِ لَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا ضَمِيرُ الشَّانِ المَحذُوفِ ، وَإِذَا ظَهَرَ فَضْرُورَةٌ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَتْ حَتَاكَ تَقْصِيدُ كُلِّ نَجْجٍ      تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهُمَا لَا تَخِيبُ  
وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي      طَلَاقَكَ لَمْ أَتَحَلَّ وَأَنْتَ صَدِيقُ  
وقول عُمَرُ بنُ العَجْلَانِ أَوْ غَيْرِهَا :

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَسْرِيْعٌ      وَأَنْسَكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا  
وَلَا يَكُونُ خَيْرُهَا إِلَّا جُمْلَةً . فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةٌ أَوْ فَعْلِيَّةٌ فَعَلُهَا جَامِدٌ أَوْ دَالٌّ  
عَلَى دَعَاءٍ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى فَاصِلٍ ، نَحْوُ ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ اتَّخَذُوا رَبَّهُمْ  
الْعَلَمِينَ ﴾ [سورة يونس : ١٠] ، وَ ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [سورة النجم :  
٣٩] ، وَ ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا الْقُرْآنَ ﴾ [سورة النور : ٩] .

وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ غَيْرَ ذَلِكَ وَجَبَ الْفَصْلُ بِـ قَدْ أَوْ التَّنْفِيسِ إِنْ كَانَتْ  
الْجُمْلَةُ مُشْتَبَةً ، نَحْوُ ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرُوحٌ ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] ، وَ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَ أَنْ  
قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾ [سورة المائدة : ١١٣] .

وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُشْتَبَةٍ وَجَبَ الْفَصْلُ بِـ « لَا » ، نَحْوُ ﴿ أَنْ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ  
أُخْرَى ﴾ [سورة النجم : ٣٩] ، أَوْ بِـ « لَنْ » ، نَحْوُ ﴿ أَلَيْسَ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [سورة البلد : ٥] ، أَوْ بِـ « لَمْ » ، نَحْوُ ﴿ أَلَيْسَ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة البلد : ٧] ، أَوْ  
بـ « لَوْ » ، نَحْوُ ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ  
أَصْبَحْنَاهُمْ يَدْثُورُهُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٠] .

أَنْ الْمُخَفَّفَةُ وَالنَّاصِبَةُ : بِمِ يَفْتَرِقَانِ ، وَبِمِ يَشْتَرِكَانِ ؟

« أَنْ » الْمُخَفَّفَةُ وَالنَّاصِبَةُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَخْتَصَّةٌ بِنَوْعٍ مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَهُمَا  
اشْتِرَاكٌ فِي نَوْعٍ مِنْهُ ، فَالْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ تَفْعُ بَعْدَ الْأَفْعَالِ الثَّابِتَةِ الْمُسْتَفْرَزةِ فِي

النُّفُوسَ ، نحو : أَيْقَنْتُ وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ فِي مَعْنَى عَلِمْتُ ، فَحُكْمُهَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الثَّقِيلَةِ . وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الثَّقِيلَةَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ، فَهِيَ مُلَاتِمَةٌ فِي الْمَعْنَى لِمَا ثَبَتَ وَأَسْتَقَرَّ مِنَ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ التَّوَكِيدَ لَا يَقَعُ عَلَى مَا لَا يَثْبِتُ فِي النُّفُوسِ .  
تَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، وَأَيْقَنْتُ أَنَّكَ جَالِسٌ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَعْلَمُ أَنَّ لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَأَرَى أَنَّ سَيَقُومُ بَكْرٌ ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [سورة طه : ٨٩] .

وَالنَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ لَيْسَتْ مِنَ التَّوَكِيدِ فِي شَيْءٍ ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تَصْرِفُ الْفِعْلَ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ الَّذِي لَا يَنْتَحِصِرُ وَقْتُهُ ، فَهِيَ بِهَذَا مُلَاتِمَةٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي لَيْسَ بِثَابِتٍ ، نَحْوُ الطَّمَعِ وَالرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ وَالْإِسْقَاقِ وَالْاِسْتِهَاءِ .

تَقُولُ : أَزْجُو أَنْ يَقُومَ ، وَأَطْمَعُ أَنْ تُعْطِيَنِي ، وَأَخَافُ أَنْ تُسَبِّقَنِي ، وَأُشْفِقُ أَنْ تَقُوتَنِي ، وَأُسْتَهِيهِ أَنْ تَرُوزَنِي ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ [سورة الشعراء : ١٨٢] ، وَ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الدَّيْبُ ﴾ [سورة يوسف : ١٣] .  
أَمَّا مَا أَشْتَرَكَا فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَالظَّنُّ وَالْحُسْبَانُ وَالزَّعْمُ وَالْخَيْلَانُ ، فَهَذَا النَّوْعُ لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَعْدَهُ .

تَقُولُ فِي النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ : ظَنَنْتُ أَنْ تَنْطَلِقَ ، وَأَظُنُّ أَنْ تَخْرُجَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٠] = وَتَقُولُ فِي الثَّقِيلَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ مِنْهَا : أَظُنُّ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، وَأَظُنُّ أَنْ لَا تَقُومَ يَا فَتَى . وَإِنَّمَا حَسُنَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ قَدْ اسْتَقَرَّ فِي ظَنِّكَ ، كَمَا اسْتَقَرَّ فِي عِلْمِكَ ، إِذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ .

وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِيمَا يَسْتَقَرُّ فِي حُسْبَانِكَ : حَسِبْتُ أَنَّكَ جَالِسٌ ، وَأَحْسَبُ أَنْ سَتَقُومُ ، وَفِيمَا لَمْ يَسْتَقَرَّ : حَسِبْتُ أَنْ تُكْرِهَنِي .  
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِيمَا اسْتَقَرَّ فِي زَعْمِكَ : زَعَمْتُ أَنْ سَتَنْطَلِقَ ، وَقَالَ

جريرو :

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقُشِلُ مَرْبَعاً أَبَشِرُ بِطُولِ سَلَامَةِ يَاسِرٍ  
وتقول فيما ليس بثابت في رَعِمِكَ : أَرَعِمُ<sup>(١)</sup> أَنْ تَخْرُجَ يَا فَتَى .

وأجاز سيويه وقوع « أَنْ » الثقيلة والمُخَفَّفَةُ منها بعد الخوف ، نحو :  
خِفْتُ أَنْ تقومَ يا فتى ، إذا خاف شيئاً كالمُسْتَقَرِّ عِنْدَهُ . ويؤيده قول أبي مخجن  
الشفقي :

إِذَا مِثْتُ فَأَذْفِنِي إِلَى أَصْلِ كَرَمَةٍ تَرُوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا  
وَلَا تَسْدِفْنِي بِالْفَلَاةِ ؛ فَلِئَنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِثْتُ أَنْ لَا أَذُوقَهَا  
وقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في الشعر والقرآن ، ومجيء الثقيلة أشد ؛  
قال أبو الغول الطهوي :

أَنَانِي كَلَامٌ عَسَنَ نَضِيبٍ يَسْأَلُهُ وَمَا خِفْتُ ، يَا سَلَامُ ، أَنَّكَ عَائِي  
وقال تعالى ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُمُ أَشْرَكُكُمْ بِاللَّهِ ﴾ [سورة الأنعام : ٨١] .

السُّخُو الثَّالِثُ : أَنْ تكون مفسرة بمنزلة « أَيْ » ، نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ  
أَصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٧] ، و ﴿ وَتَوَدُّوا أَنْ يَلَكُمْ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [سورة الأعراف : ٤٣] .

وأجاز ابن جنِّي في بعض الوجوه أَنْ تكون « أَنْ » في قوله :  
وَهُنَّ مُنَاجَاتٌ يُحَاذِرُونَ قَوْلَهُ مِنْ الْقَوْمِ أَنْ شُدُّوا قَتْلَ الرَّاكِبِ

(١) رَعِمَ الاعتقادية تتعدى إلى مفعولين ، نحو قول أبي أمية الحنفي :

رَعِمْتُ شَيْخاً ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَسِيبُ ذِيلاً  
وَالْأَخْسَنُ فِيهَا أَنْ تَوْفَعَ عَلَى « أَنْ » ، أَوْ « أَنْ » ، قال تعالى ﴿ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ  
رَعِمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٤] ، و ﴿ إِنْ رَعِمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّذِينَ مُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التباين : ٧] . ولم  
[سورة الجمعة : ٦] ، و ﴿ رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ الْإِسْلَامُ ﴾ [سورة التباين : ٧] . ولم  
نجد « رَعِمَ » في القرآن متعدية إلى اسمين اثنين ، إنما جاء بعدها « أَنْ » و « أَن » .



تفسيرية ، وَقَعَتْ بعدَ كلام تامٍّ ، نحو ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهِمْ﴾ [سورة ص: ١٦] ، معناه أي امشوا . وإذا أَقَرَزْتَ أَنَّ «أَنَّ» تفسيرية تناولت الكلام على ظاهره ، ولم تُضمِّر فعلاً بتناول : أَنَّ شَدُّوا ؛ وذلك أَنَّ قَوْلَهُ : يُحَاذِرُن قَوْلَهُ ، كلام تامٌّ يحتمل أَنَّ تَقَعَ بعده «أَنَّ» التفسيرية ؛ التقدير : يُحَاذِرُن قَوْلَهُ أَنِ شَدُّوا .

وله «أَنَّ» التفسيرية عند مُثبتها شروط :

١ - أَنَّ تُسَبِّقَ بجملة .

٢ - أَنَّ تتأخَّرَ عنها جملة ؛ فلا يجوز : ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنِ ذَهَبًا ، بل يَجِبُ الإِتْيَانُ بِـ أَيِّ ، أَوْ تَرْكُ حرف التفسير . وقد تكون هَذِهِ الجملة فعلية ، نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلَ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٧] ، أَوْ أَسْمِيَّةٌ ، نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّ مَا أَنْتَ وَهَذَا .

٣ - أَنَّ يَكُونَ في الجملة السابقة مَعْنَى القول ، نحو ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [سورة ص: ١٦] ؛ إِذْ لَيْسَ المرادُ بِالْأَنْطَلَاقِ الْمَشْيُ ، بل أَنْطَلَاقُ الْمَسْتَهْمِ بهذا الكلام ، كما أَنَّهُ لَيْسَ المرادُ بِالْمَشْيِ الْمَشْيُ الْمُتَعَارَفُ ، بَلِ الاستمرار على الشيء .

٤ - أَلَا يَكُونَ في الجملة السابقة أَحرفُ القول ؛ فلا يقال : قُلْتُ لَهُ أَنِ أَفْعَلْ .

٥ - أَلَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا جَائِزٌ ؛ فلو قُلْتُ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ أَفْعَلْ ، كَانَتْ مصدرية .

النَّحْوُ الرَّابِعُ : أَنَّ تَكُونَ زَائِدَةً ، وَتُزَادُ في مَوَاضِعَ :

١ - أَكْثَرُ مَا تُزَادُ بعدَ «لَمَّا» التَّوْقِيفِيَّةِ ، نحو ﴿فَلَمَّا أَنِ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف : ٩٦] ، وَقَالَ مُسْلِمٌ بن مَعْبُدٍ الوَالِبِيُّ :

أَلَمَّا أَنْ رَأَيْتَ النَّاسَ آتَيْتَ  
ثَنَيْتَ رِكَابَ رَحْلِكَ مَعَ عَدُوِّي  
٢ - أَنْ تَقَعَ بَيْنَ « لَوْ » وَفِعْلِ الْقَسَمِ ، مَذْكُورًا ، كَقَوْلِهِ :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمْ  
أَوْ مَتْرُوكًا ، كَقَوْلِهِ :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا  
٣ - أَنْ تَقَعَ بَعْدَ « إِذَا » ، كَقَوْلِهِ :

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ  
٤ - أَنْ تَقَعَ بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا ، وَهُوَ نَادِرٌ ، كَرَوَايَةِ مَنْ رَوَى هَذَا

الْبَيْتَ :

وَيَوْمًا تُؤَافِنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ  
بِجَرِّ ظَبِيَّةٍ ، عَلَى أَنَّ « أَنْ » زَائِدَةٌ .

٥ - جَعَلَ الرَّضِي « أَنْ » فِي قَوْلِ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ :

قَعْبَسْكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً  
زَائِدَةٌ ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ جُمْلَةُ النَّهْيِ ( لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ) .

تَنْبِيهِ :

ذَكَرَ اللَّخْيَانِيُّ أَنَّ بَعْضَ بَنِي صُبَاحٍ مِنْ صَبَّةٍ يَجْزُمُونَ بِـ أَنْ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ :

إِذَا مَا عَدُونَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا  
وَقَوْلِ الْآخَرِ :

أَحَافِزُ أَنْ تَعْلَسَ بِهَا فَتَرْدَهَا  
يُسْقِطُ الْاِحْتِجَاجَ بِالْأَوَّلِ أَنَّهُ رُوِيَ : إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ ، وَبِالثَّانِي أَنْ عَطَفَ

المضارع المنصوب « نردّها » عليه يدلّ على أنّه أُسْكِنَ للضرورة ، وهم ممّا  
يَسْلُبون حركة الإعراب إنّ أَخَوَجَهُم الشَّعْرُ إِلَى ذَلِكَ ، كَقَوْلِ جَرِيرٍ :  
سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَارَ مَنَزِلُكُمْ وَنَهْرُ يَسْرَى وَلَا تَغْرِفُكُمْ الْعَرَبُ  
وَلَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ إِبْنَاتُ هَذَا الشَّحْرِ لِأَنَّهُ بَشَاهِدَيْنِ أَحَدُهُمَا رُوِيَ رَوَاةٌ  
أُخْرَى يَفُوتُ عَلَيْهَا الْإِسْتِشْهَادُ ، وَالثَّانِي خُرُجٌ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ سَلَبَتْ  
ضَرُورَةً ، وَهَذِهِ السَّبِيلُ مَسْلُوكَةٌ فِي كَلَامِهِمْ .





## إِنْ

« إِنْ » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

التَّحْوِ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ أَدَاةً لِلشَّرْطِ ، وَهِيَ حَرْفُ شَرْطٍ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ مُضَارَعَيْنِ الْأَوَّلَ فَعَلَ الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي جَوَابَ الشَّرْطِ وَجَزَاؤُهُ ، نَحْوُ ﴿ إِنْ يَنْتَهُوْا يُقْفَرْ لَهُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٣٩] ، وَ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَتِي ﴾ [سورة الأنفال : ١٩] .  
وَقَدْ تَقَرَّرْنَا بِهَا لَا الثَّانِيَةَ ، فَلَا تَحْوُلُ بَيْنَ « إِنْ » وَجَزْمِهَا لِلْمُضَارَعِ ، نَحْوُ ﴿ إِلَّا نَضْبِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] ، وَ﴿ وَلَا تَعْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [سورة هود : ١٤٧] ، وَ﴿ وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾ [سورة يوسف : ١٣٣] .

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ « إِذَا » فِي الْغَالِبِ تَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ أَوْ مَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ ، وَ« إِنْ » تَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ أَوْ مَا لَيْسَ بِمُتَوَقَّعٍ . وَبِهَذَا تَكُونُ « إِنْ » أَعْرَقَ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَأَمَّا لَهُ : لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ تُؤَدِّي مَعْنَى الشَّكِّ بِطَبِيعَتِهَا ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قِيلَ عَنْ « إِذَا » : ظَرْفٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ . فَلَوْ قُلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ ، كَانَ خَسَنًا . وَلَوْ قُلْتَ : آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ ، كَانَ قَبِيحًا .

التَّحْوِ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ أَدَاةً مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ بِمَعْنَى « مَا » ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ .

وَمِثَالُ دَخُولِهَا عَلَى الْأَسْمِيَّةِ ﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي ضُرُوبٍ ﴾ [سورة المالك : ٢٠] ، وَ﴿ إِنْ أَمَّهُتْهُمْ إِلَّا اللَّيْلُ وَلَذَنَّهُمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٢] ، وَ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا

لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» [سورة النساء : ١٥٩] ، أي : وما أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ؛ فحذف المبتدأ : « أَحَدٌ » ، وبقيت صِفَتُهُ : مِنْ أَهْلِ ، ف « مِنْ » ههنا بيانٌ تَعَلَّقَ بِصِفَةٍ مَحذُوفَةٍ لِلْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ : أَحَدٌ . وجملة فِعْلٍ الْقِسْمِ الْمَحذُوفِ مَعَ جَوَابِهِ « لَيُؤْمِنَنَّ » في محلِّ رَفْعٍ خَبَرٍ لِهَذَا الْمَبْتَدَأِ .  
وَمِثَالٌ دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِيَّةِ « إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى » [سورة التوبة : ١٠٧] ،  
و« وَتَطْلُبُونَ إِنْ لَيْسَتْ إِلَّا قَيْلًا » [سورة الإسراء : ٥٢] .

ولَمَّا كَانَتْ « إِنْ » هَذِهِ غَيْرَ مَخْتَصَّةٍ بِإِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ أَوْ الْأِسْمِيَّةِ = كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَلَا تَعْمَلُ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى إِلَّا مَا كَانَ مُخْتَصَّصًا بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ . أَمَّا مَا كَانَ مُشْتَرَكًا فَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِهْمَالُ . وَمَا عَمِلَ مِمَّا كَانَ مُشْتَرَكًا فَعَمَلُهُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَصَالَةِ ، بَلْ حَمَلًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَعْمَلَ إِلَّا بِشَرْطِ تَقْوِيهِ وَتُذْنِيهِ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي حُمِلَ عَلَيْهِ .

فـ « إِنْ » النَّافِيَةُ حَقُّهَا أَنْ تُهْمَلَ ، وَعَلَى إِهْمَالِهَا جَاءَ جَمَهُورُ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَيْسَ فِيهَا عِنْدَ حُدَاقِ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا الْإِهْمَالُ . إِلَّا أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ أَشْتَدَّ شَبْهُهَا بـ « لَيْسَ » ، فَأَجْرَاهَا بَعْضُ الْعَرَبِ - وَهَمُّ أَهْلِ الْعَالِيَةِ - مُجَرَّئِي « لَيْسَ » فِي رَفْعِ الْأِسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ ، وَاسْتَشْهَدَ مَنْ أَعْمَلَهَا بِقِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ « إِنْ الَّذِينَ نَدَعَوْكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » [سورة الأعراف : ١٩٤] بِتَخْفِيفِ نُونِ « إِنْ » وَنَصْبِ « عِبَادًا » وَ« أَمْثَالَكُمْ » ، وَبَقُولِهِمْ : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وَبَقُولِهِمْ : « إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ » ، وَبَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُظْلَمَ  
وَلَمَّا كَانَتْ « إِنْ » قَرَعًا عَلَى الْأَصْلِ « لَيْسَ » فِي الْعَمَلِ أَنْحَطَّتْ عَنْهَا رُبُوبَةُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِيَعْمَلَ عَمَلَهَا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

آ - ألا يتقدّم خبرها على اسمها ، فلا تعمل في نحو : **إِنْ مُسَافِرٌ زَيْدٌ** .  
 ب - ألا يتنقّض نفى خبرها بـ « **إِلَّا** » ، فلا تعمل في نحو : **إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَادِمٌ** .  
 النّحو الثالث : **أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ بِحَذْفِ ثَانِي التَّوْنَيْنِ** .  
 وإذا خُفِّفَتْ بَطَلَتْ عَمَلُهَا وَاخْتِصَاصُهَا بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وصارت مُهَيَّأَةً  
 للدخول على الجملة الفعلية ، ومن ثمّ كان الأصل فيها أَنْ تُهْمَلَ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ  
 مَرْهُونٌ بِالْاِخْتِصَاصِ .  
 ولكن سُمِعَ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ : **إِنْ عَمَرًا لَمْ يُنْطَلِقْ** ، بِإِعْمَالِ « **إِنْ** » نَاصِبَةً  
 لِلْاِسْمِ رَافِعَةً لِلْخَبَرِ ، وَحَاقِي ذَلِكَ عَنْهُمْ سَبِيوِيَّةٌ ، وَرِوَايَةُ سَبِيوِيَّةٍ فِي الثَّقُوسِ  
 بِحَيْثُ لَا رَيْبَ .  
 وَقَرَأَ الْجَزْمِيَّانِ نَافِعٌ وَأَبْنُ كَثِيرٍ ﴿ **إِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْمِنُ بِهِمْ رَبُّكَ أَعْْمَلَهُمْ** ﴾ [سورة  
 هود : ١١١] ؛ فَهَذَا : مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ . كَلَّا : اِسْمُهَا . لَمَا : اللام فارقة ،  
 وَمَا اِسْمٌ مُوصُولٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .  
 وَالْأَكْثَرُ فِي « **إِنْ** » هَذِهِ أَنْ تُهْمَلَ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ **وَإِنْ كُنَّ لَمَّا**  
**مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا** ﴾ [سورة الزمر : ٣٥] ، وَ﴿ **وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾ [سورة  
 يس : ٣٢] .  
 وَإِذَا خُفِّفَتْ « **إِنْ** » فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَلِيَهَا مَاضِي نَاسِخٌ ، نَحْوُ ﴿ **وَإِنْ كَانَتْ لَكِبِيرَةٌ**  
 [سورة البقرة : ١٤٣] ، وَ﴿ **وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ** ﴾ [سورة الإسراء : ٧٣] ، وَ﴿ **وَإِنْ**  
**وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٢] ، فَ« **كَانَ** » وَ« **كَادَ** »  
 وَ« **وَجَدَ** » أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ نَاسِخَةٌ دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وَنَسَخَتْ فِيهَا  
 الْاِبْتِدَاءَ ، أَيْ أَبْطَلَتْهُ .  
 وَدُونَ الْمَاضِي النَّاسِخِ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا نَاسِخًا ، نَحْوُ ﴿ **وَإِنْ تَطَّنْتَ لَيْمَ**  
**الْكَاذِبِينَ** ﴾ [سورة الشعراء : ١٨٦] . وَدُونَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ ، كَقَوْلِ



عاتكة بنت زيد :

سَلَّتَ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا      حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ  
وَدُونَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا غَيْرَ نَاسِخٍ ، كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِينُكَ  
لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ » .

وَتَلَزُمُ « إِنْ » الْمُخَفَّفَةُ هَذِهِ لِأَنَّ تَسْمِيَّ الْفَارَقَةِ ، أَيْ تَفَرُّقَ بَيْنِ الْإِثْبَاتِ  
وَالنَّفْيِ ، أَيْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ « إِنْ » مُخَفَّفَةً مِنْ « إِنْ » ، وَبَيْنَ « إِنْ » النَّافِيَةِ .

وَاللَّامُ الْفَارَقَةُ تَصْغَبُ « إِنْ » الْمُخَفَّفَةُ سِوَاهُ أَدَخَلْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَمْ  
عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ؛ تَقُولُ : إِنْ سَعِدْتُ لَمُنْطَلِقٌ ، وَإِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ .

الْثَّخَوِ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لَضَرْبٍ مِنْ تَوْكِيدِ الْكَلَامِ وَتَسْدِيدِهِ وَتَقْوِيَتِهِ .  
وَتُزَادُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

١ - تُزَادُ بِأَطْرَافِ بَعْدَ « مَا » النَّافِيَةِ ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

مَا إِنْ أَتَيْتَ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ      إِذَنْ فَلَا رَفَعْتَ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي  
وَقَوْلِ الْمُتَلَمِّسِ :

مَا إِنْ أَزَالَ أَذْبَ عَنْكُمْ كَاشِحًا      قَدْ كَانَ مِنْ حَنْقٍ بِشْمٍ يَقْلِسُ  
وَتَكْفُ « إِنْ » الزَّائِدَةُ « مَا » الْحِجَازِيَّةُ عَنِ الْعَمَلِ ، كَقَوْلِ قُرَّةَ بِنْتِ مُسَيِّبٍ :

فَمَا إِنْ طَبَّأَ جُبْنَ ، وَلَكِنْ      مَنَآيِنَا وَدَوْلَةُ أَخْسَرَيْنَا  
أَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ ( ت ٢٤٤ هـ ) مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَنِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا      وَلَا صَرِيضًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ  
بِنَصْبِ « ذَهَبًا » - وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ غَيْرُ مَشْهُورَةٍ - فَخُرجَ عَلَى أَنَّ « إِنْ » نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ  
لِمَعْنَى النَّفْيِ فِي « مَا » الْحِجَازِيَّةِ .

٢ - تُزَادُ بِقَلْبِ بَعْدَ « مَا » الْمُوصُولِيَّةِ ؛ لِلشَّبهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ « مَا »  
النَّافِيَةِ ، كَقَوْلِ جَابِرِ بْنِ رَأْلَانَ الطَّائِي :

يُرْجِي الْمَسْرَةَ مَا إِنَّ لَا يَسْرَاهُ وَيُعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

٣ - تَرَادُّ بِقَلَّةٍ بَعْدَ « مَا » المصدريّة الرّمانيّة ؛ للشّبه اللفظي أيضاً بينها وبين « ما » النّافية ، كقول المَعْلُوطِ بْنِ بَدَلٍ الْقُرَيْعِيِّ :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

٤ - تَرَادُّ زِيَادَةً نَادِرَةً بَعْدَ « أَلَا » التي يُفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ ، كقول الشّاعر :

أَلَا إِنَّ سِرِّي لَيْلِي فِيكَ كَثِيباً أَحَادِرُ أَنْ تَنَائِي النَّوَى بِفُضُوبَا

الكنيب : المنكسر من الحُزْنِ ، تَنَائِي : تبعّد ، النَّوَى : الوجه الذي ينويه  
المسافر من قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ ، غُضُوب : امرأة . والباء فيها للتعدية ، أي لمخافة  
أَنْ تَجْعَلَهَا النَّوَى نَائِيَةً عَنِّي .

وقال الآخر :

أَلَا إِنَّ بَلِيلِي بَانَ مِنِّي حَبَائِي فِي فِيهِمْ مَلْهُى لِسُو أَرْدَنَ لِإِلَاصِبِ

مَعْنَاهُ أَلَا بَانَ مِنِّي حَبَائِي بَلِيلِي . و« إِنَّ » زائدة بَعْدَ « أَلَا » الاستفاحيّة .

٥ - تَرَادُّ بَعْدَ « لَا » الدّعائيّة زيادةً نادرةً أيضاً ، كقول الشّاعر :

بَا طَائِرَ النَّبِينِ لَا إِنَّ زِلْتَ ذَا وَجَلِ مِنْ الْمُقْصِرِ وَالْفَنَاصِ مَحْجُوبَا

أَيُّ لَا زِلْتَ ذَا وَجَلِ .

وَأَجَارَ أَبْنُ مَالِكٍ أَنْ تَكُونَ « إِنَّ » فيما حكاه سيبويه : أَمَا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ

خَيْراً = زائدة ، وهي عند سيبويه المخففة من الثقيلة ، وأسمها ضمير الشأن ،  
والجملة الدّعائيّة ( جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً ) خبرها .

## إِنَّ

« إِنَّ » كلمة تُسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِثْلَهَا بِالْفِعْلِ يَفِيدُ مَعْنَى التَّوَكِيدِ . يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ ، فَيَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ فَرِيقًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصُبُونَ بِهَا الْجُزْأَيْنِ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ ، وَيَجْعَلُونَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

إِذَا أَسْوَدَ جَنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَأْتِ وَلَنَكُنَّ حُطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا

« إِنَّ » هَهُنَا نَصَبَتْ الْأِسْمَ « حُرَّاسَنَا » وَالْخَبَرَ « أَسْدَا » مَعًا . وَقَدْ تَأَوَّلَ

الْبَصْرِيُّونَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ ؛ التَّقْدِيرُ : إِنَّ حُرَّاسَنَا تَلْقَاهُمْ أَسْدَا ،

وَعَلَيْهِ فـ « أَسْدَا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ « هُمْ » فِي « تَلْقَاهُمْ » . وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ ،

وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ مِنْ لُغَةٍ أَوْلَتْكَ الْقَوْمَ الَّذِينَ يَنْصُبُونَ بِإِنَّ وَأُخَوَاتَهَا

الْجُزْأَيْنِ . وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ فِي كِتَابِ « النَّبَاتِ » أَنَّ

نَصَبَ الْجُزْأَيْنِ بِـ « لَيْتَ » لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ ، وَعَنْ ابْنِ سَلَامٍ أَنَّهَا لُغَةُ رُؤْبَةٍ وَقَوْمِهِ .

وَمِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمٍ الْهَذَلِيِّ :

لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ : ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبَا

وَمَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي « النَّوَادِرِ » :

إِنَّ الْعَجُوزَ حَبَّةٌ جَرُوزَا

تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا قَفِيرَا

الْحَبَّةُ : الْحَدَّاعَةُ . الْجُرُوزُ : الْأَكُولُ . الْقَفِيرُ : مِكْيَالٌ .



وقد سَرَدَ أبو حَيَّان في كتابه « التذليل والتكميل » ما أتى عن العرب من شواهد هذه اللغة ، وذكر أنَّ مَذَاهِبَ النُّحَاةِ فيها ثلاثة : جَوَازُ نَصْبِ الْجَزَائِنِ في جميع الأحرف المُشَبَّهَةِ ، واختصاص ذلك بـ « لَيْتَ » ، وجَوَازُ ذَلِكَ في « كَأَنَّ » و « لَيْتَ » ، و « لعلَّ » .

وقد جَعَلَ بعضهم الحديثَ الشَّرِيفَ : « إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً » مِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ . وَخَرَجَ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « قَعَرَ » هُنَا لَيْسَتْ أَسْمَ ذَاتٍ ، إِنَّمَا هِيَ مَصْدَرٌ قَعَرَ الْبُئْرَ إِذَا بَلَغَ قَعْرَهَا . وَالْمَعْنَى إِنَّ بُلُوغَ قَعْرِ جَهَنَّمَ حَاصِلٌ فِي سَبْعِينَ خَرِيفاً ، فَـ سَبْعِينَ : ظرف متعلق بخبر إِنَّ المحذوف .

وَرَبَّمَا جَاءَ الْأِسْمُ بَعْدَ « إِنَّ » مَرْفُوعاً ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » . وَهِيَ رَاوِيَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَتَأْوَلُّهَا الْكَسَائِيُّ عَلَى أَنَّ « مِنْ » حَرْفُ جَزْ زَائِدٍ ، وَأَشَدُّ : أَسْمٌ مَجْرُورٌ لِفِعْلٍ مَنْصُوبٍ مُحَلَّاهُ عَلَى أَنَّهُ أَسْمٌ « إِنَّ » . وَلَا يَخْلُو هَذَا التَّوْجِيهِ مِنْ ضَعْفِ « لَأَنَّ » مِنْ « لَا تَزَادُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْكَلَامِ الْمَثْبُتِ ، وَكَذَلِكَ اشْتَرَطُوا عِنْدَ زِيَادَتِهَا أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً نَكْرَةً ، وَأَنْ يَكُونَ مَا جَرَّتْهُ مَبْتَدَأً أَوْ فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً بِهِ ، وَفَوْقَ هَذَا الْخَرْقِ الصَّنَاعِي لَشُرُوطِ زِيَادَةِ « مِنْ » الْمَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ ؛ لِأَنَّ الْمُصَوِّرِينَ لَيْسُوا أَشَدَّ عَذَاباً مِنْ سَائِرِ مَنْ يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ .

وَحِيلَ الْحَدِيثَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ أَسْمٌ إِنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ الْمَحذُوفِ ، وَالْمُصَوِّرُونَ : مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ . مِنْ أَشَدَّ : جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مَقْدَمٌ مَحذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هِيَ خَبَرُ « إِنَّ » ، وَنَظِيرُ هَذَا التَّوْجِيهِ مَا قَالُوهُ فِي بَيْتِ الْأَخْطَلِ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنْيَسَةَ يَوْمًا يَلْسَقَ فِيهَا جَسَافِراً وَظَبَاءً  
أَسْمٌ إِنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَلَا يَكُونُ « مَنْ » ؛ لِأَنَّ أَسْمَ الشَّرْطِ لَهُ الصَّدَارَةُ

لا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ الْكُبْرَى ( مَنْ يَدْخُلُ يَلْقَ ) فِي مَحَلِّ رَفْعِ  
خَبَرِ إِنَّ .

وَقَدْ تُخَفَّفُ « إِنَّ » ، فَتُهْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا ، وَقَدْ أَلَمَعْنَا  
غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى إِلَّا مَا كَانَ مُخْتَصَّصًا بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ الْأَسْمِ  
أَوْ الْفِعْلِ . وَتَلَزُمُهَا إِنَّ خُفِّفَتِ اللَّامُ الْفَارِقَةُ فِي الْخَبَرِ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لِقَادِمٌ ،  
فَاللَّامُ فَارِقَةٌ بَيْنَ إِنَّ النَّافِيَةِ وَإِنَّ الْمُخَفَّفَةَ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا مُثَبَّتٌ .

عَلَى أَنَّ الْكَوْفِيِّينَ أَنْكَرُوا مَجِيءَ « إِنَّ » مُخَفَّفَةً ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ فِي الْمِثَالِ  
الْمَذْكُورِ نَافِيَةٌ لَا عَمَلَ لَهَا ، وَاللَّامُ الَّتِي فِي الْخَبَرِ بِمَعْنَى « إِلَّا » ، فَمَعْنَى إِنَّ زَيْدًا  
لِقَائِمٌ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ .

وَمَذْهَبُهُمْ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهَا رَبَّمَا عَمِلَتْ وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ ، وَشَاهِدُهَا حِكَايَةُ  
سَبِيوِيَّةٍ : إِنَّ عَمْرَأَ لَمُنْطَلِقٌ ، وَهَذَا يَدْفَعُ أَنَّ تَكُونَ نَافِيَةٌ . وَقَدْ خَرَجَ سَبِيوِيَّةٌ  
قَوْلُهُمْ : أَمَّا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، عَلَى أَنَّ « إِنَّ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَسْمُهَا  
ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَخَبَرُهَا الْجُمْلَةُ الدَّعَائِيَّةُ ( جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ) ، فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ  
أَعْمَلُهَا ، وَلَمْ تَتَّفَقِ اللَّامُ الْفَارِقَةُ فِي الْخَبَرِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ حَرْفَ جَوَابٍ بِمَعْنَى « نَعَمْ » ، كَقَوْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ  
قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ :

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَسَلَ كَ ، وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ  
فَإِنَّ هُنَا حَرْفَ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ « نَعَمْ » ، وَالْهَاءُ حَرْفٌ مُجْتَلَبٌ لِلْسَّكَنِ ،  
خِلَافًا لِأَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ( ت ٢٢٤ هـ ) الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ  
مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ ، وَالْهَاءُ أَسْمُهَا ، وَأُسْكِنَتْ لِلْوَقْفِ ، وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ ؛  
التَّقْدِيرُ : إِنَّهُ كَذَلِكَ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ « إِنَّ » الْجَوَابِيَّةِ قَوْلُ حُسَيْنِ بْنِ ثَابِتٍ :

يَقُولُونَ: أَصَمَّى، قُلْتُ: إِنَّ، وَرَبِّمَا أَكُونُ، وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبِصِيرٍ  
وَقَوْلُ بَعْضِ طَبِيعٍ :

قَالُوا : أَخَفْتُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ، وَخِيفَتِي مَا إِنْ تَرَأَى مَنُوطَةً بَرَجَاءَ  
وَمَا أُنْشَدَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ :  
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءَ مَنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إِنَّ، اللَّقَاءُ  
وَقَوْلُ الْآخِرِ :

قَالُوا : غَدَرْتُ ، فَقُلْتُ: إِنَّ، وَرَبِّمَا نَالَ الْمُسَى وَشَفَى الْعَلِيلَ الْعَادِرُ  
وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ .  
فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : إِنَّ وَرَاكِبَهَا ! أَيُّ نَعَمٍ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا . وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا مَشْبُهَا  
بِالْفِعْلِ مَا جَازَ حَذْفُ اسْمِهَا وَخَبَرُهَا .

وَمَنْ أَتَى أَنْ يُخْرِجَ « إِنَّ » عَنْ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَشْبُهَا بِالْفِعْلِ كَأَبِي حَبَّانَ  
الْأَنْدَلُسِيِّ تَأْوَلِ الشَّوَاهِدَ السَّالِفَةَ ، وَقَدَّرَ لِإِنْ اسْمًا وَخَبَرًا مَحْذُوقَيْنِ لِفَهْمِ  
الْمَعْنَى : إِنَّ عَمَائِي وَاقِعٌ ، وَإِنْ خَوْفِي وَاقِعٌ ، إِنَّهُ اللَّقَاءُ ، أَيُّ إِنَّ الشِّفَاءَ اللَّقَاءُ ،  
وَهُنَا حَذْفُ الْاسْمِ وَخَذَهُ ، وَإِنْ غَدَرِي نَافِعٌ ، وَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ وَصَاحِبُهَا = وَرَأَى  
أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِيهَا أَنَّهَا تَنْصَبُ الْاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَلَمْ  
يَسْتَقَرَّ فِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « نَعَم » .

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى أَنَّ « إِنَّ » فِيهِ حَرْفُ جَوَابٍ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿ إِنَّ  
هَٰذَا لَسَعِيرٌ ﴾ [سورة طه : ٦٣] ، وَفِيمَا يَأْتِي اخْتِلَافُ الشَّبَعَةِ فِي الْآيَةِ ، وَتَوْجِيهُ  
مَا قَرَأُوهُ :

١ - قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ : ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَعِيرَانِ ﴾ : هَٰذَيْنِ : اسْمٌ إِنَّ  
مَبْنِي عَلَى الْيَاءِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، وَاللَّامُ الْمَزْحَلَقَةُ ، وَسَاحِرَانِ : خَبَرٌ إِنَّ .  
الْمَعْمُورُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِسَوَادِ الْمُصْحَفِ .



٢ - قَرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ : ﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَيْنِ﴾ : إِنْ مخففةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ،  
وهذان اسم إشارة مبني على الالف في محل رفع مبتدأ ، واللام الفارقة ،  
وساخران خبر .

٣ - قَرَأَ أَبُو كَثِيرٍ : ﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَيْنِ﴾ : تشديد النون وكسرها في :  
هَذَا ، لغة معروفة عند أهل مكة ، ويقال في تخريج قراءة أَبِي كَثِيرٍ ما قيل في  
تخريج قراءة حفص .

٤ - قَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو عَامِرٍ : ﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَيْنِ﴾ : ذَهَبَ  
أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ « إِنْ » فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ حَرْفٌ جَوَابٌ بِمَنْزِلَةِ « نَعَمْ » ،  
وهذان : مبتدأ ، وساخران : خبر ، وَدَخَلَتِ اللَّامُ الْمَرْحَلَةَ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ؛  
لِلَّذِي بَيْنَ « إِنْ » الْمُؤَكِّدَةِ وَالْجَوَابِيَّةِ مِنْ تَشَابُهِ لَفْظِيٍّ ، وَمِنْ نَهْجِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَدْ  
يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ؛ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :  
وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ  
زَادَ « إِنْ » بَعْدَ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ « مَا »  
النَّافِيَّةَ الَّتِي تَزَادُ « إِنْ » بَعْدَهَا بِأَطْرَادٍ .

ومنه قول الآخر :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَضْطَلِنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي  
أَدْخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى « مَا » النَّافِيَّةِ لِلشَّبْهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ « مَا »  
الْمَوْصُولَةِ الْوَاقِعَةِ مَبْتَدَأً فِي نَحْوِ : لَمَّا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ .

ومنه قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يَعْمَلُونَ فَعِنَ اللَّهُ﴾ [سورة النحل : ٥٣] : الْفَاءُ  
فِي « فَعِنَ » زَائِدَةٌ لِلشَّبْهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَ « مَا » الْمَوْصُولَةِ وَ« مَا » الشَّرْطِيَّةِ ، فَتُلْقَى  
خَبَرُ « مَا » الْمَوْصُولَةِ بِالْفَاءِ كَمَا يُتْلَقَى جَوَابُ « مَا » الشَّرْطِيَّةِ بِالْفَاءِ .

ويعترض توجيه المبرِّد لهذه القراءة أشياء :

١ - أَنْ مجيء « إِنْ » بمعنى « نعم » شاذ ، بل قيل : إِنَّهُ لم يثبت ، وتأولوا ما جاء منه ، فلا يحمل ما في القرآن على ما هذبه صفتُهُ .

٢ - اتفاق اللام المزحلقة في خبر المبتدأ مقصور على ضرورة الشعر ، منه :

أُمُّ الْخَلْبَسِ لَعَجُورٌ شَهْرَبَةٌ

ولا يحمل ما في التنزيل على ما يقع في ضرورة الشعر .

وتَحِيلَ الرَّجَاجُ ، فجعل اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أي إِنْ هَذَانِ لهُمَا سَاحِرَانِ . وهو فاسد أيضاً ؛ لأنه جمع بين الضدين ؛ ذَلِكَ أَنَّ اللامَ تَقَعُ لَضَرْبٍ مِنَ التَّأْكِيدِ ، والتَّأْكِيدُ إِطْنَابٌ وَإِسْنَابٌ ، وحذف المبتدأ ضربٌ من الإيجاز ، والتَّأْكِيدُ باللام لا يليقُ به الحذف ، ألا تَرَى أَنَّ الْأَوْجَةَ فِي الرُّبْعَةِ أَنَّ يَسَمُ الْكَلَامَ وَلَا يُحذفُ مِنْهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُؤَكَّدُ .

٣ - سِياقُ الْآيِ ﴿ قَالَ أَحِبُّنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى ﴾ ﴿ فَانزِعُوا أَمْرَهُمْ بِبَيْنِهِمْ وَاسْرُوا النَّجْوَى ﴾ قَالَوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ [سورة طه : ٥٧ ، ٦٢ - ٦٣] ، فالْتَنَازُعُ إنما هو في أَمْرِ مُوسَى وَهَارُونَ : هل هما ساحران على ما ظنَّوه مِنْ أَمْرِهِمَا ، وقد تقدَّم مِنْ قَوْلِهِمَا مَا نَسَبُوهُمَا فِيهِ إِلَى السَّحَرِ ، وهو قَوْلُهُمَا ﴿ أَحِبُّنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى ﴾ فَلَنَسَاتِلَنَكَ بِسِحْرِ قُلُوبِهِ ﴾ [سورة طه : ٥٧ - ٥٨] ، فيكون « إِنْ » بمعنى « نَعَمْ » منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما أَدْعَوْهُ مِنَ السَّحَرِ ، وقد قال سيبويه : « نَعَمْ » عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ . وَأَنْ تَكُونَ « إِنْ » هي المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر أشبه بالكلام ؛ إذ قد تقدَّم تقريرُهم أَنَّ مُوسَى سَاحِرٌ ، ثُمَّ أَكْدَوْا ذَلِكَ بِإِنْ .

وأحسن ما حُمِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى لُغَوِ بَعْضِ قَبَائِلِ الْيَمَنِ وَهُمْ : الْحَارِثُ بْنُ كَعْبٍ ، وَخَتَعَمَ ، وَبَنُو الْعَنْبِرِ ، وَزُبَيْدٌ ، وَبَنُو الْهُجَيْمِ ،

ومُراد ، وكِنانة ، وهؤلاء يُلزمون المثنى الألف في جميع أحواله ، فيقولون :  
جاء الرَّجُلان ، ورأيت الرَّجُلان ، ومررتُ بالرَّجُلان ، ومنه قول هُوَبر  
الحارثي :

تَرْوَدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَغْنَةً دَعْنُهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٌ  
هَابِي الثَّرَابِ : ما أَرْتَفَعَ منه ودَقَّ . يَصِفُ رجلاً مقتولاً .  
وقول المُتَكَمِّل :

وَأُطْرُقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ تَرَى مُضِيّاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا  
وقول الآخر :

فَإِنْ بَجَبْنَا سَحَبَلٍ وَمَصِيفِهِ مُرَاقَ دَمٍ لَنْ يَسْرَحَ الدَّهْرُ نَاوِيَا  
وقول الرَّاجِز :

إِيَّاكَ أَنْ تُبْلَى بِشَعَشَعَانِ  
خَبَّ الْقَوَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

وسَمِعَ الْأَخْفَشُ أَغْرَابِيّاً فَصِيحاً مِنْ بَنِي الْحَارِثِ يَقُولُ : ضَرَبْتُ يَدَاهُ ،  
وَوَضَعْتُهُ عِلَافَةً ، يريد : يَدَيْهِ ، وعليه . وحكى أَبُو زَيْدٍ عَنْهُمْ : أَخَذْتُ  
الدَّزْهَمَانَ .

وعلى هَذِهِ اللَّغَةِ تَكُونُ « إِنَّ » فِي الْقِرَاءَةِ حَرْفاً مُشَبَّهاً بِالْفِعْلِ ، وَ« هَذَانِ »  
أَسْمَاهَا الْمَنْصُوبُ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الْمَقْدُورَةُ عَلَى الْأَلْفِ .

وَرَأَى أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي بِنَاءِ أَسْمِ الْإِشَارَةِ مُشَابِهَتُهُ لِلْحَرْفِ ، فَلَمَّا ثَنَّى  
فَارَقَ شَبَّهَ الْحَرْفَ إِلَى شَبِّهِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، فَأَغْرَبَ . وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ  
مُلَازِمٌ لِلْبِنَاءِ وَإِنْ ثَنَّى ، وَيُقَوِّيه تَخْرِيجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ  
كَعْبٍ ، إِذَا الْأَصْلُ فِي الْمَثْنِيِّ أَلَا تَخْتَلِفُ صَيَغُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَوَاقِعُهُ فِي الْكَلَامِ .

\*\*\*



## أَوْ

« أَوْ » حرف عطف ، وَمَعَ لُزُومِهَا لِلْعَظْفِ تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ .  
وَأَخْتَرَزَ بِقَوْلِنَا « وَمَعَ لُزُومِهَا لِلْعَظْفِ » ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ  
إِذَا فَارَقَتْ الْعَظْفَ ، نَحْوُ كَوْنِهَا لِلْحَالِ ، وَلِلْقَسَمِ ، وَلِلْمَعْيَةِ فِي نَحْوِ : أَسْتَوِي  
الْمَاءَ وَالْخَشْبَةَ .  
معاني أَوْ :

١ - التَّخْيِيرُ : هُوَ تَرْكُ الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ يَخْتَارُ أَحَدَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ دُونَ جَمْعِ  
بَيْنَهُمَا ، نَحْوُ : كُلِّ سَمَكًا أَوْ أَشْرَبَ لَبَنًا ؛ أَمَرْتَهُ بِأَلَا يَجْمَعَهُمَا ، بَلَى يَخْتَارُ  
أَحَدَهُمَا ، وَنَحْوُ : تَزَوَّجْ هُنْدًا أَوْ يَسْمًا ؛ خَيَّرْتَهُ فِيهِمَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَجْمَعَهُمَا . وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ إِنْطِعَا مَ عَشْرَةَ مَسَاجِدَ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطُوعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ  
كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [سورة المائدة : ٨٩] ، وَ﴿ فَفَيْدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مُسْكًى ﴾  
[سورة البقرة : ١٩٦] ؛ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي جَمِيعِ هَذَا ، أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَكَ .

٢ - الْإِبَاحَةُ : هِيَ تَرْكُ الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ يَخْتَارُ أَحَدَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ أَوْ يَجْمَعُ  
بَيْنَهُمَا ، نَحْوُ : تَعَلَّمَ النَّحْوَ أَوْ فَنَّ التَّحْقِيقَ ، وَجَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ أَبْنَ سِيرِينَ ،  
وَأَصْحَبَ الْفُقَهَاءَ أَوْ الشُّحَاةَ . أَيُّ هَذَا مُبَاحٌ لَكَ ، تَفْعَلُ فِيهِ مَا شِئْتَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ  
وَالْإِجْتِمَاعِ .

وَعَالِبًا مَا تَقَعُ « أَوْ » هُنَا بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَبْلَ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَمْعُ .  
وَكَذَلِكَ إِذَا نَهَيْتُهُ كَانَتْ « أَوْ » حَظْرًا لِلْجَمْعِ ، كَمَا كَانَ فِي الْأَمْرِ إِطْلَاقًا ؛  
تَقُولُ : لَا تَجَالِسْ مُعْتَابًا أَوْ كَذَّابًا ، وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ مَآيِمًا أَوْ

كَقَوْلِهِ ﴿سُورَةُ الْإِنْسَانِ : ١٢٤﴾ : إِذِ الْمَعْنَى لَا تُطْعَمُ أَحَدَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا أَطْعَمَ فَهُوَ أَحَدُهُمَا . وَتَلْخِيصُهُ أَنَّهَا تَدْخُلُ لِلنَّهْيِ <sup>بِأَنَّ</sup> كَانَ مَبَاحاً ، وَكَذَا حُكْمُ النَّهْيِ الدَّاخِلِ عَلَى التَّخْيِيرِ .

وَذِكْرُ أَنَّ أَكْثَرَ وَرُودِ « أَوْ » لِلإِبَاحَةِ فِي التَّشْبِيهِ ، نَحْوُ ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٧٤] ، وَالتَّقْدِيرُ : نَحْوُ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [سُورَةُ النُّجُمِ : ٩] ، وَلَمْ تُخَصَّ بِأَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِطَلَبِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْيِيرِ وَالإِبَاحَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَالِسٌ فَقِيهًا أَوْ نَحْوِيًّا ، فَجَالِسُهُمَا أَوْ جَالِسٌ أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَكُنْ عَاصِيًّا ، وَإِذَا قُلْتَ لَهُ : كُلْ سَمَكًا أَوْ أَشْرَبْ لَبَنًا ، فَجَمْعُهُمَا ، كَانَ عَاصِيًّا ، وَكَذَلِكَ إِذَا خَيَّرْتَهُ فِي مَالِكَ ، فَقُلْتَ : خُذْ ثَوْبًا أَوْ دِينَارًا ، فَأَخَذَهُمَا ، فَقَدْ فَعَلَ مَخْطُورًا ، كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ هِنْدٍ وَبَيْنِهَا فِي التَّرْوِجِ كَانَ مُرْتَكِبًا مُحَرَّمًا .

٣ - التَّقْسِيمُ : نَحْوُ : الْكَلِمَةُ أَسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ .

أَثْبَتَ صَاحِبُ الْأَلْفِيَّةِ لَهَا هَذَا الْمَعْنَى فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَرَجَعَ عَنْهُ فِي بَعْضِ قَائِلًا : تَأْتِي « أَوْ » لِلتَّفْرِيقِ الْمَجْرُودِ مِنَ الشُّكِّ وَالإِتْهَامِ وَالتَّخْيِيرِ . وَأَمَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فَإِنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَفْرِيقًا مَضْحُوبًا بغيرِهِ . وَمِثْلُ نَحْوِ ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا﴾ [سُورَةُ النَّسَاءِ : ١٣٥] ، وَ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٣٥] . وَرَغِمَ أَنْ هَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّقْسِيمِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي

التَّقْسِيمِ أَجُودُ ، نَحْوُ : الْكَلِمَةُ أَسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ بَرَّاقَةَ : وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وَمِنْ مَجِئِهِ بِـ أَوْ قَوْلُ جَعْفَرِ بْنِ عُثْبَةَ الْحَارِثِيِّ :

فَقَالُوا لَنَا : إِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا ضُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَابِلُ

وَرَدَّهٖ أَبْنُ هِشَامٍ بِأَنْ مَجِيءُ الْوَاوِ لِلتَّقْسِيمِ أَكْثَرُ لَا يَقْتَضِي أَنَّ « أَوْ » لَا تَأْتِي لَهُ ، بَلْ إِثْبَاتُهُ الْأَكْثَرِيَّةَ لِلْوَاوِ يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ بِقِلْوَةٍ « أَوْ » . وَقَدْ صَرَّحَ هُوَ بِثُبُوتِهِ

فِي بَيْتِ جَعْفَرٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ ، لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا بُدَّ مِنْ  
أَحَدِهِمَا ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ .

٤ - الشُّكُّ : نَحْوُ ﴿ لَيْسَ نَسِيبًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (سورة الكهف : ١٩) .

وَتَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوهُ ؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَذَا شَاكًا ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا بِذَلِكَ تَشْكِيكَ مُخَاطَبَهُ .

٥ - الْإِنْهَاءُ : نَحْوُ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (سورة  
سبا : ٢٤) .

مَعْنَى الْآيَةِ : إِنَّا لَمَّا أَقَمْنَا مِنَ الْبُرْهَانِ لَعَلَّيْ هُدًى وَإِنِّكُمْ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .  
وَهُوَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ الْمَعْنَى : إِنَّا لَصَّالُونَ أَوْ مُهْتَدُونَ ، وَإِنِّكُمْ أَيْضًا  
لَصَّالُونَ أَوْ مُهْتَدُونَ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَهُ الْمُهْتَدِي ، وَأَنَّ غَيْرَهُ الضَّالُّ . وَأَنْتَ  
تَقُولُ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ دَالَّةً عَلَى أَنَّكَ صَادِقٌ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ : وَاللَّهُ إِنْ أَحَدَنَا  
لَكَاذِبٌ ، وَأَنْتَ تَعْنِيهِ ، فَكَذَّبْتَهُ تَكْذِيبًا غَيْرَ مَكْشُوفٍ ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ  
الْعَرَبِ كَثِيرٌ ؛ أَنْ يُوجَّهَ الْكَلَامُ إِلَى أَحْسَنِ مَذَاهِبِهِ إِذَا عُرِفَ .

وَعَنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ : قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْمُشْرِكِينَ : وَاللَّهِ مَا نَحْنُ  
وَأَنْتُمْ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ لَمُهْتَدٍ .

وَجَاءَ اللَّفْظُ عَلَى الْإِنْهَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِذْ أَعْمَلُوا فِكْرَهُمْ فِيْمَا هُمْ عَلَيْهِ  
عِنْدَ سَمَاعِ هَذَا الْكَلَامِ الْبَاعِثِ لَهُمْ عَلَى التَّفْكِيرِ ، فَأَجَالُوا نَظَرَهُمْ فِي إِغَارَةِ  
بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَسَبَّي دَرَارِيَهُمْ ، وَأَسْتَبَاحَةَ أَمْوَالِهِمْ ، وَقَطْعَ الْأَرْحَامِ ،  
وَرُكُوبِ الْفُرُوجِ الْحَرَامِ ، وَقَتْلِ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ قَتْلَهَا ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ  
الَّذِي يُذْهِبُ الْعُقُولَ وَيُحَسِّنُ أَرْكَابَ الْفَوَاحِشِ ، وَنَظَرُوا فِيْمَا النَّبِيُّ وَأَصْحَابُهُ  
عَلَيْهِ ، مِنْ صَلَةِ الْأَرْحَامِ ، وَاجْتِنَابِ الْآثَامِ ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ  
الْمُنْكَرِ ، وَإِطْعَامِ الْمَسْكِينِ ، وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ ، وَالْمَوَاطَبَةِ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ = عِلِمُوا  
أَنَّ النَّبِيَّ وَصَحْبَهُ عَلَى الْهُدَى ، وَأَنَّهُمْ عَلَى ضَلَالٍ ، فَبَعَثَهُمْ ذَلِكَ عَلَى الْإِيمَانِ .



قال الشاعر :

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأَلْسَى الْفُؤَا الْحَدَّ سَقَ ، فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُخْقًا  
فَقَاتِلُ الْبَيْتِ يَغْلَمُ أَنَّ فَرِيقَهُ عَلَى الْحَقِّ ، وَأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْبَاطِلِ ، لَكِنَّهُ  
أَبْهَمَ عَلَى السَّمَاعِ بِالْكَلَامِ الْمُصْنَفِ الْمُسَكَّتِ لِلْمُخَضَّمِ الْمُعَانِدِ ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ  
حَسَّانَ :

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَتَسْرُكُمَا لَخَيْسِرٍ كَمَا الْفِدَاءُ  
وَكُلُّ مَنْ يَسْمَعُ هَذَا الْكَلَامَ يَقُولُ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ : قَدْ أَنْصَفَكَ تَخَضُّعُكَ ، إِذْ  
لَوْلَا إِتْرَادُ الْكَلَامِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَقُولَ : « فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ » خُطَاباً  
لَهُ ، إِذَا كَانَ ذَا جَاهٍ وَصَوْلَةٍ .

الألى : أَسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الدِّينِ . أَلِفْتُ الشَّيْءَ : أُنِسْتُ بِهِ وَأَحْبَبْتُهُ .  
البُعْدُ : الْهَلَاكُ . الْمُبْطِلُ : أَسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أَبْطَلَ ، إِذَا صَارَ ذَا بَاطِلٍ ،  
الْبَاطِلُ : مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ مِنَ الْمَقَالِ وَالْفِعَالِ عِنْدَ الْفَحْضِ عَنْهُ . السُّخْقُ : التَّقَطُّعُ  
وَالْتَمَرُّقُ .

٦ - الْإِضْرَابُ : كـ « بَل » . وَعَنْ سَبِيحِهِ إِجَازَةُ ذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ :

١ - أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ .

٢ - أَنْ يُعَادَ الْعَامِلُ .

مثاله : مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرُو ، وَلَا يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ لَا يَقُمْ عَمْرُو .

وَيُؤَيِّدُهُ ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَحَدًا أَوْ كُفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٢٤] ؛ فَلَوْ قُلْتُ : أَوْ  
لَا تُطِيعْ كُفُورًا أَتَقَلَّبَ الْمَعْنَى . أَنِّي يَصِيرُ إِضْرَاباً عَنِ النَّهْيِ الْأَوَّلِ وَنَهْيًا عَنِ الثَّانِي  
فَقَطْ .

وَأَخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْحَقِّ الْآفِ أَوْ يُزِيدُوكَ ﴾ [سورة  
الصفّات : ١٤٧] عَلَى أَقْوَالٍ :

١ - قَوْلُ الْفَرَّاءِ : معناه بل يزيدون ، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية .

٢ - قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ : أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ .

٣ - قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ : أَوْ هَهُنَا لِلتَّخْيِيرِ ، والمعنى أنه إذا رآهم الرائي يُخَيِّرُ في أن يقول : هم مئة ألف ، وأن يقول : أَوْ يزيدون .

وعن بعضهم أنَّ « أَوْ » هَهُنَا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، على الإبهام .

وعن أَبِي جَنِّيٍّ أَنَّ « أَوْ » هَهُنَا لِلشَّكِّ ، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شكَّ في عدَّتْهم لكثرتهم .

ومِمَّا حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّ « أَوْ » فِيهِ بِمَعْنَى « بَلْ » قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ فَهِيَ كَأَلْفِ مِائَةٍ أَوْ شَدُّ قُوَّةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٧٤] ، و﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [سورة النحل : ٧٧] ، و﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [سورة النجم : ٩] .

قال جرير :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ  
كَسَائُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي  
« أَوْ » فِيهِ بِمَعْنَى « بَلْ » لِلإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِي .

وقيل : « أَوْ » فِيهِ لِلشَّكِّ ، كَأَنَّ كَثَرَتَهُمْ أَوْجَبَتْ الشَّكَّ فِي عِدَّتِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ أَحْتَاجَ فِي عِدَّتِهِمْ إِلَى عَدَادٍ .

وقال الكوفيون : « أَوْ » فِيهِ بِمَعْنَى الْوَاوِ .

تَرَى : مِنَ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرِ ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

الْعِيَالُ : جَ عَيْلٍ ، وَهُمْ الْأَتْبَاعُ الَّذِينَ تَلَزَمُ نَفَقَتَهُمْ .

بَرِمَتْ : ضَجِرَتْ وَسَبَقَتْ .

وجملة ( قد برمتُ بهم ) و ( لم أخصِ عدَّتْهم ) في موضع صفة لـ عِيَالِي .  
ولا يبعد أن تكون جملة ( لم أخصِ عدَّتْهم ) مُسْتَأْنَفَةً لِبَيَانِ وَجْهِ الضَّجَرِ مِنْ  
حَيْثُ إِنَّ فِيهَا إِشَارَةً إِلَى كَثْرَتِهِمْ جَدًّا ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يُخَصَّ عِدَّتْهم بِنَفْسِهِ وَلَا  
بَعَادٍ .

التَّضْعِيقُ فِي قَتَلْتُ يَفِيدُ التَّكْثِيرَ فِي الْمَفْعُولِ .

٧ - الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ كَالَوَاوِ : وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ الْهَلَالِيِّ أَوْ  
غَيْرِهِ :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ  
أَيُّ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ وَسَافِعٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيْنَةَ لَا تُعْطَفُ إِلَّا بِالْوَاوِ . وَمَا : زَائِدَةٌ .  
يَصِفُ الْقَوْمَ بِأَنَّهُمْ يَغِيثُونَ الْمُشْتَغِيثَ بِسُرْعَةٍ وَيَنْصُرُونَهُ .  
الْمُلْجَمُ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْجَمِّ فَرَسَهُ ، أَذْخَلَ اللَّجَامَ فِي فَمِهِ .  
السَّافِعُ : الْمُؤْمِسُكَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ لِيَرْكَبَهُ بِسُرْعَةٍ مِنْ غَيْرِ لَجَامٍ ، وَمَعْمُولُهُ  
مَحْذُوفٌ ، أَيُّ بِنَاصِيَةِ فَرَسِهِ .

وَمِنْهُ قَوْلُ أَثْنِ أَحْمَرَ :

أَلَا فَالَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيْبْتَنِي غَيْابًا  
أَرَادَ : وَنِصْفَ ثَالِثٍ ؛ لِأَنَّ لَيْتَ نِصْفِ الثَّالِثِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ لَيْتِ  
الشَّهْرَيْنِ .

أَرَادَ بِالْغِيَابِ : الْغِيَابَةَ ؛ لِذَلِكَ أَتَتْ الْفِعْلَ غَيْبْتَنِي ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ التَّاءَ  
الْمَرْبُوطَةَ لِلْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالْعَوَاضِ مِنْهَا ، مِثْلُ : لَيْتَ شِعْرِي ،  
وَهُوَ لَيْتَ شِعْرَتِي مُصْدَرٌ مِثْلُ الدَّرْزَةِ بِمَعْنَى عِلْمِي ، وَمِثْلُ : هُوَ أَبُو عُذْرَتِهَا ،  
وَهُوَ أَبُو عُذْرَتِهَا = وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غِيَابَةً وَغِيَابٌ مِثْلُ قَتَادَةَ وَقَتَادَ ، وَهُوَ شَجَرٌ  
صُلْبٌ .



وَقَوْلُ لَبِيد :

تَمَّتْ أُنْتَايَ أَنْ يَعْيشَ أَبُوهُمَا      وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍ  
أَوْ هَهُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي نَسَبِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَا يَدْرِي أَمِنْ رِبِيعَةٍ هُوَ  
أَمْ مِنْ مُضَرٍ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ بِرِبِيعَةٍ أَبَاهُ الَّذِي وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَبِيدُ بْنُ رِبِيعَةٍ ، ثُمَّ قَالَ :  
أَوْ مُضَرٍ ؛ يَرِيدُ : وَمُضَرٍ ، يَعْنِي مُضَرَ بْنَ نَزَارِ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ .

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبْعَرِيِّ :

وَقَدْ غَوَدَرْتُ قَتْلَى تُخَبِّرُ عَنْهُمْ      حَفِيًّا بِهِمْ أَوْ غَافِلًا غَيْرَ بَاحِثٍ  
أَيَّ وَغَافِلًا .

وَقَوْلُ مُثَنَّمِ بْنِ نُويرَةَ :

فَلَوْ أَنَّ الْبُكَاءَ يَرُدُّ شَيْئًا      بَكَيتُ عَلَى بُحَيْرٍ أَوْ عِفَاقٍ  
عَلَى الْمَرَّائِينَ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا      لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَأَشْتِيَاقٍ  
قَالَ : عَلَى الْمَرَّائِينَ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : عَلَى بُحَيْرٍ وَعِفَاقٍ ، فَأَبْدَلَ أَثْنِينَ مِنْ  
أَثْنِينَ .

وَقَوْلُ الْأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ :

قِفَا نَسْأَلُ مَنْزِلَ مَنْ لُبِنَسَى      خَلَاءَ بَيْنَ فَرْدَةٍ أَوْ عُرَادَا  
أَيَّ بَيْنَ فَرْدَةٍ وَعُرَادَا ، وَالْبَيْنَةُ تَقْتَضِي الْعُطْفَ بِالْوَاوِ .

وَقَوْلُ جَرِيرٍ :

أَنْعَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحَا      عَدَلْتُ بِهِمْ طُهَيَّةً وَالْخَشَابَا  
أَيَّ عَدَلْتُ هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ بِهَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ .  
الْفَوَارِسُ : نَعْتٌ لثُعْلَبَةٍ مَنْصُوبٍ .

مدح في هذا البيت ثعلبة ورياحاً ، وذم طهية والخشاب ، فلذلك وصفت  
ثعلبة بالفوارس ؛ فالتقدير إذن : أَحَقَرْتُ ثُعْلَبَةً ؟ وَلَمْ يَجْزُ إِضْمَارُ « عَدَلْتُ » ؛

لشعديه بالباء .

وقوله أيضاً :

نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أي وكانت له قدرًا . ويُرْوَى : إِذْ كَانَتْ ، وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

وقولُ تَوْبَةَ بْنِ الْحُمَيْرِ الْخِفَاجِيِّ :

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنْسِي فَاجِرٌ لِنَفْسِي ثَقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُها

أي وعليها فُجُورُها .

وقولُ الْمُفْرِيعَةِ بِنْتِ هَمَامٍ :

أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبُها أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

قال أبو عبيدة : تَمَتَّتَهُمَا جَمِيعاً .

وقولُ الرَّاجِزِ :

خَلَّ الطَّرِيقَ وَأَجْتَنَبَ أَرْمَاماً

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَاماً

خُضْوَيْرِ بْنِ يَنْفُفَانَ الْهَسَامَا

لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مُقْسَامَا

أَرَادَ : أَكْتَلَ وَرَزَاماً ، فَلِذَلِكَ قَالَ : خُضْوَيْرِ بْنِ ، وَلَوْ كَانَتْ « أَوْ » عَلَى بَابِهَا

لَقَالَ : خُضْوَيْرِياً ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَوْ عَمْرُو جَالِسٌ ، وَلَا تَقُولُ :

جَالِسَانِ .

أَكْتَلَ وَرَزَامَ : لِصَّانٍ كَانَا يَقْطَعَانِ الطَّرِيقَ فِي جَبَلِ أَرْمَامٍ . خُضْوَيْرِ : تَحْقِيرُ

خَارِبٍ ، وَالْخَارِبُ لَصُّ الْإِبِلِ . يَنْفُفَانِ الْهَامُ : يَسْتَخْرِجَانِ الدَّمَاعَ وَالْمَخَّ .

الهام : ج هامة ، وهي الرَّأْسُ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ « أَوْ » مَعَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَمْتَضِي فَاعِلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَكَذَلِكَ

الْأَسْمَاءُ الَّتِي تَقْتَضِي أَثْنَيْنِ فَمَا زَادَ ، لَا يَجُوزُ : تَخَاصَمَ زَيْدٌ أَوْ بَكْرٌ ، وَلَا :  
جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ أَوْ سَعِيدٍ ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : سَيَّانَ زَيْدٌ أَوْ بَكْرٌ .

وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي « الْمُعْجَمَةِ » لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيَّ :

وَكَانَ سَيَّانٍ أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَّتِ الشُّوْخُ<sup>(١)</sup>

عَلَى أَنَّ « أَوْ » فِيهِ بِمَعْنَى الْوَاوِ ، لِأَنَّ « سَيَّانَ » تَقْتَضِي الْوَاوَ ، تَقُولُ : زَيْدٌ  
وَسَعْدٌ سَيَّانٌ .

= وَلَا بِأَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ الْيَزِيدِيِّ ( ت ٢٠٢ هـ ) :

سَيَّانٍ كَسَّرُ رَغِيْقِسِسِهِ أَوْ كَسَّرُ عَظْمٍ مِنْ عَظَامِهِ  
أَوْ فِيهِ بِمَعْنَى الْوَاوِ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ :

« وَذَهَبَ قَطْرُبٌ إِلَى أَنَّ « أَوْ » قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَأَنشَدَ بَيْتَ النَّابِغَةِ :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

فَقَالَ : مَعْنَاهُ : وَنِصْفُهُ . وَلَعَمْرِي إِنَّ كَذَا مَعْنَاهُ . وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ

وَلَا بُدَّ مِنْهُ ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ بِالْوَاوِ : وَنِصْفُهُ « اهـ

قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ :

أَكْرَمَ بِهَا خَلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ الثُّصَحَ مَقْبُولُ

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : نَحْتَمِلُ « أَوْ » فِيهِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاوِ .

---

(١) الشُّوْخُ : الْمِثْلُ . الشُّوْخُ : جِ سَاحَةٌ ، وَمِثْلُهُ تُوْقُ وَنَاقَةٌ . وَأَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا : أَلَا يَزْعَمُوا

إِبِلًا . وَصَفَتْ سَنَةً ذَاتَ جَذْبٍ ، فَوَعَى الْإِبِلَ وَتَوَكَّلَ رَغِيْقَهَا سَوَاءً . وَكَانَ هُنَا شَأْنِيَّةً .

وَالْمَصْدَرُ الْمَوْوَلُ : أَلَا يَسْرَحُوا مَبْتَدَأً ، خَبَرَهُ : سَيَّانٌ ، وَجُمِلَ ( أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ

يَسْرَحُوهُ سَيَّانٌ ) فِي مَحَلِّ نَصَبِ خَبَرٍ كَانَ .



٨ - أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ ، كَقَوْلِهِمْ : لَا لَزِمَتْهُ أَوْ يَتَّقِينِي بِحَقِّي ، مَعْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَتَّقِينِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :  
 بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيَّقَسَنَ أَنَا لِحِقَانٍ بِقَبْصَرَا  
 فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا  
 وَقَوْلُ زِيَادِ الْأَعْجَمِ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا  
 وَهَذِهِ يَنْتَصِبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « أَنْ » .

٩ - أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « إِلَى » ، وَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا فِي أَنْتَصَابِ الْمَضَارِعِ بَعْدَهَا  
 بِأَنْ مَضْمُومَةٌ ، نَحْوُ : لَا لَزِمْتُكَ أَوْ تَقْضِينِي حَقِّي ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْأَمَالَ إِلَّا لَصَابِرِ  
 ١٠ - أَسْتَعْمَلْتُهَا بِمَعْنَى « إِنْ » الشَّرْطِيَّةِ مَعَ الْوَاوِ ، نَحْوُ : لَأَضْرِبَنَّكَ عِشْتَ  
 أَوْ مُتَّ ، مَعْنَاهُ : إِنْ عِشْتَ بَعْدَ الضَّرْبِ وَإِنْ مُتَّ . وَمِثْلُهُ : لَا تَيْتُكَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي  
 أَوْ حَرَمْتَنِي ، مَعْنَاهُ : وَإِنْ حَرَمْتَنِي .

١١ - أَنْ يُغْطَفَ بِهَا بَعْدَ أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَهَلْ ، فَتَكُونُ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ  
 الْأَشْيَاءِ ، كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ؟ مَعْنَاهُ : أَقَامَ أَحَدُهُمَا ؟ وَهَلْ تَعْمُرُ عَنْ  
 زَيْدٍ أَوْ تُحْسِنُ إِلَى أَخِيهِ ؟ أَيْ هَلْ يَكُونُ مِنْكَ أَحَدُ هَذَيْنِ ؟ قَالَ تَعَالَى ﴿ هَلْ  
 يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٧٦) أَوْ يَفْعَلُونَكَ أَوْ يَصْنَعُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ٧٦ - ٧٣] ، أَيْ هَلْ  
 يَكُونُ مِنْهُمْ أَحَدٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ؟ وَمِثْلُهُ ﴿ هَلْ يُعْشَى مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾  
 [سورة مريم : ٩٨] ، وَإِنَّمَا غَدَّوْا هَذَا مَعْنَى عَلَى حَيْثَالِهِ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ أَخْرَجَهُ مِنْ  
 الشُّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالِإِبَاحَةِ .

\*\*\*

## أَيَّ

« أَيَّ » أَسْمٌ يُسْتَحْدَمُ عَلَى سَنَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ أَسْمٌ شَرْطٌ جَازِماً ، نَحْوُ ﴿ أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [سورة الإسراء : ١١٠] ، وَ ﴿ أَيَّ مَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [سورة القصص : ٢٨] .

ما : فِي الْآيَتَيْنِ زَائِدَةٌ لِمُضَرَّبٍ مِنْ تَوْكِيدِ الْكَلَامِ وَتَسْيِيدِهِ .

أَيَّ : أَسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ؛ وَلِيَهُ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لَمْ يَسْتَوْفِ مَفْعُولَهُ .

النَّحْوُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ أَسْمٌ اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [سورة التوبة : ١٢٤] ، وَ ﴿ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمَنُ بِهِ ﴾ [سورة المرسلات : ٥٠] .  
وَقَدْ تُخَفَّفُ ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ <sup>(١)</sup> :

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أُنْهَمَا عَلَيَّ مِنَ الْفَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ  
وَقَوْلِ مَكْحُولِ بْنِ سَعْدٍ يَصِفُ صَفْرًا وَقَطَاةً :

(١) التَّنَظَّرُ : الْإِنْتِظَارُ ، وَقَصْدُهُ اسْتِعْجَالُ نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ أَمِيرِ خُرَاسَانَ بِالْعَطَاءِ . وَأَرَادَ بِالسَّمَائِينَ أَحَدَهُمَا ، وَهُوَ السَّمَاءُ الْأَعْرَزُ ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ النُّوْءُ ، وَهُوَ كَوَكَبُ أَزْهَرِ إِحْدَى سَاقِي الْأَمْدِ ، وَالسَّمَاءُ الرَّامِعُ السَّاقِ الْأُخْرَى ، وَمَعَ السَّمَاءِ الرَّامِعِ كَوَكَبُ قُدَّامِهِ ، يُقَالُ : هُوَ رُمْحُهُ . وَإِنَّمَا سُمِّيَ سَمَاءً لِأَنَّهُ سَمَكَ ، أَيَّ ارْتَفَعَ ، وَأَعْرَزَ ؛ لِأَنَّهُ لَا كَوَكَبَ مَعَهُ .  
أُنْهَمَا : ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ رَاجِعٌ إِلَى نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ وَإِلَى السَّمَائَيْنِ إِجْرَاءً لِهَمَا مُنْجَرِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ الْمُرَادُ ، وَلِهَذَا وَجَدَ الضَّمِيرُ فِي « مَوَاطِرُهُ » .

فَمَا كَانَ إِلَّا مَرَّةً وَأَرْفَعَهَا      فَنَالَهُ آدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَجْوَدًا  
وقد تُخَفَّفُ الشرطية أيضاً كقراءة الحسن ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَتَ عَلَيَّ﴾ [سورة القصص : ٢٨] .

وخرَّجها ابنُ جني على أنَّ العربَ قد أمتدَّ عنهم حذفُ أحدِ المثلينِ إذا تجاوزا ، نحو ظَلْتُ في ظَلَلْتُ ، وَظَنْتُ في ظَنَنْتُ ، أو أنَّ الياءَ حرفٌ ثَقِيلٌ وهي مُفْرَدَةٌ ، فكيف يثقلها إذا ضُعِفَتْ .

ويعلمون عنها العلمُ ، فيقولون : قد عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَخْوَكُ ؟

ومعنى التعليق أن يعملَ الفعلُ في المحلِّ دُونَ اللَّفْظِ لِمَانعِ صناعيٍّ ، ومنه في التنزيل ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [سورة طه : ١٧١] ، و﴿لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرَيْنِ أَحْصَى﴾ [سورة الكهف : ١٢] ، وإنَّما لم يعمل فيها ما قبلها إذا كانت استفهاماً ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام ، وكذلك إذا كانت شرطيةً ، حُكْمُهَا في التصدير حُكْمُ الاستفهامية .

ول «أَيُّ» الاستفهامية إذا أُضِيفَتْ أَحْكَامٌ :

١ - إذا أُضِيفَتْ إلى المعرفة كانت سؤالاً عن الاسمِ دُونَ الصِّفَةِ ، وهي بعضُ المعرفة التي تُضاف إليها ، كقولك : أَيُّ الرَّجُلَيْنِ أَخْوَكُ ؟ وَأَيُّ الرَّجَالِ قام ؟ فد «أَيُّ» واحدٌ مِنَ الاثنينِ ، وَمِنَ الجماعةِ ، فالجوابُ أن تقول : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، أو نحو ذلك ، فتجيب بأحد الاسمينِ أو الأسماء .

٢ - وإذا أُضِيفَتْ إلى النكرة فإنَّها تكونُ سؤالاً عن الصِّفَةِ ، وتكون بعددِ النكرة كُلِّهَا ، فإذا قال : أَيُّ رجلٍ أَخْوَكُ ؟ وَأَيُّ رجلٍ زَيْدٌ ؟ قُلْتُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ ، أَوْ بَرَّازٌ أَوْ صَانِعٌ ، أو نحو ذلك ، فأجبت بصفة الاسم .

٣ - وإذا أُضِيفَتْ إلى نكرتين ، فقبل : أَيُّ رجلَيْنِ أَخْوَكُ ؟ قُلْتُ : سَمِينَانِ أَوْ هَزِيلَانِ ، أَوْ سَوِيْنٌ وَهَزِيلٌ ، أو نحو ذلك .



٤ - وإذا أُضِيفَتْ إِلَى جماعَةٍ ، فَقِيلَ : أَيُّ رِجَالٍ إِخْوَتُكَ ؟ قُلْتَ : طَوَّالٌ أَوْ قِصَّارٌ ، أَوْ بَعْضُهُمْ طَوَّالٌ وَبَعْضُهُمْ قِصَّارٌ .

٥ - لا يجوز أَنْ تُضِيفَ « أَيَّا » إِلَى معرفةٍ واحدةٍ ؛ لا تقول : أَيُّ الرَّجُلِ أَخُوكَ ؟ ولا : أَيُّ زَيْدٍ خَرَجَ ؟ لِأَنَّهَا سَوَالٌ عَنْ بَعْضٍ ، وَالوَاحِدُ لَا يَتَّبَعُضُ .

٦ - يجوز أَنْ تُضِيفَ « أَيَّا » إِلَى نكرةٍ واحدةٍ ؛ تقول : أَيُّ رَجُلٍ أَخُوكَ ؟ لِأَنَّهَا سَوَالٌ عَنْ كُلِّ ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّنْكِيرَ يَقْتَضِي الْعُمُومَ .

النَّحْوُ الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ مَوْصُولًا يَلِزُمُهُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ مَا يُوصَلُ بِهِ الْأِسْمُ الْمَوْصُولُ مِنَ الْجُمْلَةِ أَوْ الظُّرُوفِ ، نَحْوُ « لَنْزِعَتِكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا » [سورة مريم : ٦٩] ؛ التَّقْدِيرُ : لَنْزِعَتِكَ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ .

و« أَيُّ » مُعَرَّبَةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، بِخِلَافِ نِظَائِرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي ضُمَّتْ مَعَانِي الْحُرُوفِ ، كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ وَمَتَى وَكَيْفَ وَأَيَّانَ وَأَيُّ .

وإِنَّمَا أَعْرَبُوهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى نَظِيرِهَا ، وَهُوَ بَعْضٌ ، وَعَلَى نَقِضِهَا ، وَهُوَ كُلٌّ .

وظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبُويَه أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَتْ أَسْمَاءَ مَوْصُولًا صَلَتْهُ جُمْلَةٌ أَسْمِيَّةٌ حُذِفَ مِنْهَا الْمَبْتَدَأُ ، وَهُوَ الْعَائِدُ مِنْهَا إِلَى « أَيُّ » ، نَحْوُ : أَكْرَمْتُ أَيْتَهُمْ صَاحِبُكَ . فَإِنْ أَرَجَعْتَ الْمَبْتَدَأَ الْمَحْذُوفَ ، فَقُلْتَ : أَكْرَمْتُ أَيْتَهُمْ هُوَ صَاحِبُكَ ، نَصَبْتَ « أَيَّا » وَفَاقًا ، وَذَلِكَ لِتَمَامِ صَلَتِهَا .

وإِنَّمَا حَكَّمَ سَيَبُويَه بِنَائِهَا إِذَا نَقَصَتْ صَلَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَضَمُّنَهَا مَعْنَى الْحَرْفِ مُؤَثِّرًا فِيهَا ، وَقَيَّدَ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ مِنْ صَدْرِ صَلَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ الْعَائِدُ عَلَيْهَا مِنْ صَلَتِهَا ضَعُفَتْ ، فَارْجَعْتَ إِلَى الْبِنَاءِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ « الَّذِي » وَ« مَنْ » وَ« مَا » . وَعَلَى الْجُمْلَةِ بُنِيَ « أَيُّ » الْمَوْصُولِيَّةُ عِنْدَ سَيَبُويَه بِشَرْطَيْنِ :

آ - اختصاص البناء بحال إضافتها ؛ فَإِنْ نُؤَنَتْ أُعْرِبَتْ ؛ فتقول : لَقِيْتُ أَيَّاً أَفْضَلَ .

ب - ألا يكون العاقل فيها حرف جرّ ، فَإِنْ جُرَتْ بِهِ أُعْرِبَتْ ؛ فتقول : مَرَزْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلَ .

وفي توجيهِ ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ أقوال أخرى :

١ - قَوْلُ يُؤَنُّس : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ ، و﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره سُدَّتْ مَسَدٌ مَفْعُولٌ ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ المعلق عن العمل بسبب الاستفهام ، وَرَدَّ بِأَنَّ النَّزْعَ فِعْلٌ عِلَاجِيٌّ ، وَالتَّعْلِيقُ إِنَّمَا يُصِيبُ أَفْعَالَ الْعِلْمِ وَالشُّكِّ .

٢ - قَوْلُ الْخَلِيل : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ ، و﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره محكية بقولٍ محذوفٍ ، ومفعول ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ محذوف ؛ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : لَنَنْزِعَنَّ الْفَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ : أَيُّهُمْ أَشَدُّ . وَمِثْلُ ذَلِكَ عِنْدَهُ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

وَلَقَدْ أَيْبْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَيْبْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْضَرُومَ  
خبر أَيْبْتُ محذوف عنده ، وهو المقدر في قوله : فَأَيْبْتُ بِمَنْزِلَةٍ الَّذِي يُقَالُ  
لَهُ : لَا حَرَجَ وَلَا مَحْضَرُومَ .

وذهب سيبويه إلى أَنَّ « لا » في البيت تعمل عمل لَيْسَ ، وخبرها محذوف ، تقديره : لَا حَرَجَ وَلَا مَحْضَرُومَ فِي مَكَانِي ، والجملة من « لا » ومعموليها خبر أَيْبْتُ ، والياء التي في « مَكَانِي » هي العائد من الجملة إلى اسْمِ أَيْبْتُ .

٣ - قَوْلُ الْأَخْفَش : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ ، و﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره مستأنفة ، و« مِنْ » في ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ

أَشَدُّ» حرف جر زائد ، وكلّ : اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول  
﴿لَنَزِعَنَّ﴾ .

٤ - قَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ : « أَيَّ » في الآية مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ  
بَيِّنْتُ ، و « هُم » الْمُتَّصِلَةُ بِهَا مُبْتَدَأٌ ، وَأَشَدُّ خَبَرُهُ . وَرُدُّ بَرَسِمِ الضَّمِيرِ مُتَّصِلاً  
بـ أَيَّ ، وَبِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِذَا لَمْ تُضَفْ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّبُ « أَيَّ » فِي كُلِّ أَحْوَالِهَا ، يَحْمِلُونَهَا عَلَى الْقِيَاسِ ،  
فَيَقُولُونَ : كُلُّهُمْ أَفْضَلُ ، يُعْمِلُونَ فِيهَا النَّاصِبَ ، وَيَرْفَعُونَ الْأِسْمَ بَعْدَهَا  
عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ .

قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : وَهِيَ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ ، نَصَبُوهَا كَمَا جَرَّوْهَا ، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قَرَأَ  
هَارُونُ الْأَعْوَرُ ﴿ ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

وَمِمَّا خَالَفَتْ فِيهِ « أَيَّ » أَخَوَاتُهَا الْمُوصُولَاتُ حُشْنُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ صَلَاتِهَا  
حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْأِسْتِعْمَالِ ؛ تَقُولُ : أَكْرِمُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، وَلَا يَحْسُنُ : أَكْرِمُ  
مَنْ أَفْضَلُ حَتَّى تَقُولَ : مَنْ هُوَ أَفْضَلُ ، وَلَا تَقُولَ : كُلُّ مَا أَطْيَبُ ، حَتَّى  
تَقُولَ : مَا هُوَ أَطْيَبُ ، وَلَا يَحْسُنُ : أَكْرِمُ الَّذِي أَفْضَلُ ، حَتَّى تَقُولَ : الَّذِي هُوَ  
أَفْضَلُ .

عَلَى أَنَّ ثَعْلَباً أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى أَنْكَرَ مَجِيءَ « أَيَّ » اسْمًا مُوصُولًا ، وَقَوْلُ  
غَسَّانِ بْنِ عُلَّةٍ :

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّسْهُمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ  
= حُجَّةٌ عَلَيْهِ . إِذْ رُوِيَ « أَيُّهُمْ » بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مُوصُولٌ حُذِفَ صَدْرُ  
صَلَاتِهِ ، وَبِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيَّةِ الَّذِي يُوجِبُ بِنَاءَهُ إِذَا كَانَ اسْمًا  
مُوصُولًا .

وَحُرُوفُ الْجَزْ لَا تُنْتَعَمُ مِنْ عَمَلِهَا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مُجَرَّرِهَا ، وَدُخُولُهَا



عَلَى مَحْذُولٍ صَلَتهُ ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَ الْجَارِ كَلَاماً مُسْتَأْنِفاً . كُلُّ أَوْلَئِكَ قَاضِي  
بِأَنَّ « أَئِيهِم » فِي الْبَيْتِ اسْمٌ مَوْصُولٌ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، وَهُوَ فِي مَحَلِّ جَرٍّ  
بِـ عَلَيَّ ، وَجُمْلَةٌ ( هُوَ أَفْضَلُ ) صَلَةُ الْمَوْصُولِ الْاسْمِيِّ لَا مَحَلَّ لَهَا .

السَّخْوُ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ « أَئِي » تَعَجُّباً ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى التَّكْرَرِ ؛  
تَقُولُ : أَئِي رَجُلٍ زَيْدٌ ! أَيْ رَجُلَيْنِ أَخَوَاكَ ! وَأَيُّ رَجُلٍ إِخْوَتُكَ !  
وَإِنْ شِئْتَ أَذْخَلْتَ قَبْلَهَا « سُبْحَانَ اللَّهِ » ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ التَّعَجُّبُ بِالِاسْتِفْهَامِ ،  
فَقُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَئِي رَجُلٍ زَيْدٌ !

السَّخْوُ الْخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ « أَئِي » كِمَالِيَّةٍ يُرَادُّ بِهَا الْمَدْحُ ، فَتَقَعُ صِفَةً  
لِلتَّكْرَرِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَئِي رَجُلٍ ، أَيْ بَلَغَ الْغَايَةَ وَالْكَمَالَ فِيمَا يَكُونُ عَلَيْهِ  
الرُّجَالُ مِنْ صِفَاتٍ ، وَحَالاً لِلْمَعْرِفَةِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَئِي رَجُلٍ !  
وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَئِي رَجُلٍ أَبُوهُ ! تَرْفَعُ « أَيُّ » عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ  
وَأَبُوهُ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَالْجُمْلَةُ ( أَبُوهُ أَئِي رَجُلٍ ) صِفَةُ رَجُلٍ .

السَّخْوُ السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ رُضْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ « أَل » ، فَيَلْزِمُهَا حَرْفُ  
التَّنْبِيهِ ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ التَّخْصِيسِ بِالنِّدَاءِ ، وَهُوَ  
ضَرْبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ .

وَلَا يَجُوزُ فِي تَابِعِهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ دُونَهُ ، فَهُوَ الْمُنَادِي  
فِيهِ الْمُسْتَنَى ، فَتَقُولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهَا الْعَالِمُ .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَإِنَّمَا صَارَ رُضْلَةً ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْتَطِيعُ  
أَنْ تَقُولَ : يَا أَئِي ، وَلَا : يَا أَيُّهَا ، وَتَسْكُنُ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِالرُّفْعَةِ الْمُتَقَسِّمَةِ ، فَصَارَ  
هُوَ وَالرَّجُلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا رَجُلُ .

فَإِنْ سَجَّتَ تَلَدَّ صِفَتُهَا بِمُضَافٍ فَلَمَّا فِيهِ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ ؛ تَقُولُ : يَا أَيُّهَا  
الرَّجُلُ ذُو الْحِلْمِ ، عَلَى أَنَّ « ذُو » صِفَةٌ لِلرَّجُلِ ، وَ : ذَا الْحِلْمِ ، عَلَى أَنَّ

« ذَا » بَدَلٌ مِنْ « أَيَّ » عَلَى الْمَحَلِّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا ذَا الْجَنِّمِ .  
وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ نَدَاءٍ ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ رُوَيْتَةَ :

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذَا النَّثَرِيِّ  
لَا تُسَوِّدْنِي حَيَّةً بِالسُّكْرِ

أَيَّ يَا ذَا النَّثَرِيِّ .

النَّثَرِيُّ . تَسْرُعُ الْإِنْسَانُ إِلَى الشَّرِّ . نَكَرْتُهُ الْحَيَّةُ نَكَرًا : إِذَا ضَرَبْتَهُ بِفِيهَا وَلَمْ  
تَنْهَشْهُ .

مُلْحَظٌ :

إِذَا أُضِيفَتْ « أَيَّ » إِلَى مُؤَنَّثٍ ، نَحْوُ : مَرَزْتُ بِجَارِيَةٍ أَيَّ جَارِيَةٍ ، فَلِئَلَّا  
تَأْنِيثُ « أَيَّ » ، فَتَقُولُ : أَيَّةُ جَارِيَةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْكُمَيْتِ :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ غَارًا ذَا سَبَبٍ

« وَلَكَ تَرَكْتُ تَأْنِيثَهَا مُكْتَفِيًا بِتَأْنِيثِ « جَارِيَةٍ » ، فَتَقُولُ : أَيَّ جَارِيَةٍ ، وَلَعَلَّكَ  
ذَلِكَ أَغْلَى وَأَفْصَحُ ، وَمِنْهُ لَعْنَةُ النَّزِيلِ ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [سورة الانعام : ١٨]

١٨ ، ﴿ وَبِأَيِّ آتِزٍ تَمُوتُ ﴾ [سورة لقمان : ١٣٤] .

وَأَمَّا « أَيَّ » الَّتِي تَكُونُ وَضْلَةً لِنَدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَتُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ  
تَابِعُهَا مُؤَنَّثًا ، نَحْوُ ﴿ يَكَايُنْهَا النَّفْسُ الْبَاطِنَةُ ﴾ [سورة الفجر : ١٢٧] ، وَتَذَكَّرُ إِذَا كَانَ  
تَابِعُهَا مَذَكَّرًا ، نَحْوُ قَوْلِ الْأَنْسِيِّ :

وَدَعُ هُرَيْرَةَ : إِنَّ الرُّكْبَ مَرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

❖ ❖ ❖

## الباء

الباء حَرْفٌ مَجْهُورٌ ، يكونُ فاءً ، نحو بَشْرٌ وَبَعَثَ ، وَعَيْنًا ، نحو صَبْرٌ وَشَيْعٌ ، ولاماً ، نحو ضَرْبٌ وَقُرْبٌ .  
وعَنْ أَبِي عَلِيٍّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْأَصْمَعِيِّ : كَانَ أَبُو سَوَّارٍ الْغَنَوِيُّ يَقُولُ :  
بِاسْمِكَ ؟ يَرِيدُ : مَا أَسْمُكَ ؟ فَهَذِهِ الْبَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْمِيمِ .  
وَمِنْ طَرِيفٍ مَا يُحْكِي مِنْ أَمْرِ الْبَاءِ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبًا قَالَ فِي قَوْلِ  
الْعَجَّاجِ :

يُمُدُّ زَأْرًا وَهَدِيرًا زَغْدَبَا

إِنَّ الْبَاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ : هَدِيرٌ زَغْدٌ - أَيْ شَدِيدٌ -  
وَزَغْدَبٌ ، اعْتَمَدَ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي « زَغْدَب » ، وَلَوْ صَحَّ مَا اعْتَقَدَهُ لِلزَّمَّ أَنَّ تَكُونَ  
الرَّاءُ فِي « سَبَطَر » وَ« دِمَثَر » زَائِدَةٌ ؛ لَقَوْلُهُمْ : سَبَطَ وَدَمِثَ . وَفِي هَذَا مِنْ  
مِجَانِبَةِ الصُّوَابِ مَا تَرَى .

وَالْبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ يَأْتِي لِمَعَانٍ :

١ - الْإِلْصَاقُ : وَهُوَ مَعْنَى لَا يَفَارِقُهَا ، فَلِهَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ سَبَبُوه . وَهُوَ  
ضَرْبَانِ :

أ - الْإِلْصَاقُ حَقِيقِيٌّ : نَحْوُ أَمْسَكَتُ بَزِيدَ ، إِذَا قَبَضْتُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ أَوْ  
عَلَى مَا يَحْبِسُهُ مِنْ يَدٍ أَوْ ثَوْبٍ .  
وَلَوْ قُلْتُ : أَمْسَكَتُ زَيْدًا ، أَمَكَّنَ أَنْ تَكُونَ بِأَسْرَتِهِ نَفْسَهُ ، وَأَنْ تَكُونَ مَنَعَتَهُ  
مِنَ التَّصَرُّفِ مِنْ غَيْرِ مَبَاشَرَةٍ لَهُ .



وَأَمَّا قَوْلُكَ : أَمْسَكَتُ بَزِيدَ ، فَقَدْ أَعْلَمْتَ أَنَّكَ بَاشَرْتَهُ ، وَالصَّفَتْ مُحَلًّا  
قُدِّرَتْكَ بِهِ .

ب - الإصاق مجازي : نحو مَرَزْتُ بَزِيدَ ، أَيِ الصَّفْتُ مَرُورِي بِمَكَانٍ يَقْرُبُ  
مِنْ زَيْدٍ .

وذهب الأخفش إلى أَنَّ الباءَ في : مررتُ بَزِيدَ ، معناها الاستعلاء ؛ لِأَنَّ  
« مَرَّ » يتعدى بـ على ، نحو ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ [سورة الصافات :  
١٣٧] .

على أَنَّ الإصاق والاستعلاء إِنَّمَا يَكُونُ كُلُّهُمَا حَقِيقَةً إِذَا كَانَ مُفْضِيًّا إِلَى  
نَفْسِ الْمَجْرُورِ ، نَحْوُ أَمْسَكَتُ بَزِيدَ ، وَصَعِدْتُ عَلَى السَّطْحِ . فَإِنْ أَفْضَى إِلَى  
مَا يَقْرُبُ مِنْهُ فَمَجَازٌ ، نَحْوُ مَرَرْتُ بَزِيدَ ، وَقَوْلُ الْأَعَشَى :  
تَشَبَّ لَمَقَرُّورَيْنِ يَضْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ  
فَإِذَا اسْتَوَى التَّقْدِيرَانِ فِي الْمَجَازِيَةِ فَلَا تَكْثُرُ اسْتِعْمَالًا أَوَّلَى بِالتَّخْرِيجِ عَلَيْهِ ،  
كَـ مَرَرْتُ بَزِيدَ ، وَمَرَرْتُ عَلَيْهِ . قَالَ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا  
بِالْغَوْرِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ [سورة الفرقان : ٧٢] ، وَ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّيْنَاهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا  
فَمَرَّتْ بِهِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٩] . وَ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾ [سورة البقرة :  
٢٥٩] ، وَ﴿ وَيَصْنَعُ الْفُلَّالُ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قُوَيْهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾ [سورة هود :  
٣٨] ، وَ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٣٧] ، وَقَوْلُ رَجُلٍ مِنْ  
سُلُولِ :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْثِمْ يَسْبُحِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ : لَا يَغْنِي  
إِلَّا أَنْ « مَرَزْتُ بِهِ » أَكْثَرُ ، فَكَانَ أَوَّلَى بِتَقْدِيرِهِ أَضَلًّا .

٢ - التَّعْدِيَّةُ : وَتُسَمَّى بَاءُ النَّقْلِ أَيْضًا ، وَهِيَ الْمُعَاقِبَةُ لِلْهَمْزَةِ فِي تَصْيِيرِ  
الْفَاعِلِ مَفْعُولًا ، وَأَكْثَرُ مَا تُعْدِّي الْفِعْلَ الْقَاصِرَ (اللازم) . نَحْوُ : ذَهَبَ زَيْدٌ

وَذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، وَمِنْهُ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة : ١٧] .

٣ - الاستعانة : وهي الدّاخلَة على آلة الفعل ، نحو : ضربتُ بالسَّيفِ ، وكتبْتُ بالقلم ، وبرئتُ بالمُدَّةِ ، ونجرتُ بالقدوم . استعنتُ بهذه الأدوات على استنجازِ هذه الأفعال .

قال أَرَبْدُ بْنُ قَيْسٍ ، وهو أخو ليلى لأُمِّهِ :  
وعَقْرِي لأَصْحَابِي الْفَسَادَةُ مَعْلِي  
الباءُ في : بَأْبِيضٍ ، للاستعانة ، دخلتُ على آلة العَقْرِ : السَّيفِ .  
بَأْبِيضٍ : جازٍ ومجرور متعلقان بالمصدر : عَقْرِي .  
قيل : بَاءُ الْبِسْمَلَةِ للاستعانة ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَأْتِي عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ إِلَّا بِهَا .

يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ الْإِسْتِعَانَةُ فِي قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ مَجَازِيَّةً .  
٤ - السَّبَبِيَّةُ : نحو ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْيَعَجَلِ﴾ [سورة البقرة : ١٥٤] ، أَيِ بِسَبَبِ اتِّخَاذِكُمْ ، وَ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٠] ، أَيِ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِ .

وتَحْتَمِلُ الْبَاءُ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ لَمَّا بَلَغَهُ نَبَأُ إِسْلَامِ أَخِيهِ جُبَيْرٍ :  
سَقَاكَ بِهَا الْمَأْمُونُ كَأْسًا رَوِيَّةً فَانْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَ  
أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبَبِيَّةِ ، فَتَتَعَلَّقَ بِسَقَاكَ ، كَأْسًا : الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِسَقَاكَ ؛  
التَّقْدِيرُ : سَقَاكَ بِسَبَبِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ كَأْسَ الْإِيمَانِ .

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِ نُصَيْبِ بْنِ رَبَاحٍ :  
إِنَّا سَخَّلْنَاهُ السَّمَاخَةَ وَالنَّسْدَى مُقِيمَانِ بِالْمَعْرُوفِ مَا دُمْتَ تُوجَدُ  
مَعْنَاهُ السَّبَبِيَّةُ ، أَيِ السَّمَاخَةُ وَالنَّسْدَى يُقِيمَانِ بِسَبَبِ مَعْرُوفِكَ وَلَهُ ،

ويدومان ما دُمَّتْ ثابتاً وقائماً .

والباء في قول أَفْنُونِ التَّغْلِبِيِّ :

فَطْناً مُعْرِضاً ؛ إِنَّ الْحُنُوفَ كَثِيرَةٌ وَإِنَّكَ لَا تُبْقِي بِمَالِكَ بَاقِيَا  
محتملة الاستعانة ، أي لا تُبْقِي بوساطة مالك باقياً ، والسببية ، أي لا تُبْقِي  
بسبب المال باقياً ، وعلى كلا المعنيين تُعَلَّقُ بِـ تُبْقِي .

٥ - المصاحبة : وتُسَمَّى بَاءُ الْحَالِ ؛ قَالَ نَعَالِي ﴿ أَهْبِطْ يَسْلَمُ ﴾ [سورة  
هود : ٤٨] ، أي معه . فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ﴿ يَسْلَمُ ﴾ متعلقان بحالٍ محذوفة من  
الفاعل المستتر : أَهْبِطْ مُضْطَجِعاً السَّلَامَ .

ومنه ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ ﴾ [سورة المائدة : ٦١] ، و﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [سورة  
النضر : ٢] ، وخرج الفارسُ بسيفه ، وأُطْلِتِ العروسُ بزینتها .

ولباء المصاحبة ضابطان :

١ - أَنْ يَحْسُنَ فِي مَوْضِعِهَا « مَعَ » .

٢ - أَنْ يُغْنِيَ عَنْهَا وَعَنْ مَصْحُوبِهَا الْحَالُ ، نَحْوُ ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ  
بِالْحَقِّ ﴾ [سورة النساء : ١٧٠] ، أَيْ مَعَ الْحَقِّ ، أَوْ مُحِقّاً .

٦ - الظرفية : وهي الداخلة على الأمكنة ، نَحْوُ ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ ﴾  
[سورة آل عمران : ١٢٣] ، وَقَوْلُ الْمَرَّارِ الْفَقْعِيِّ :

لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِيكَ وَالْبُكَاءِ  
أَعَاشِسُ فِي دَارَاءَ مَنْ لَا أُحِبُّهُ  
بِإِدَارَاءَ إِلَّا أَنْ تَهْبِجَ جُنُوبُ  
وَبِالرَّمْلِ مَهْجُورُ إِلَيَّ مَحْبُوبُ  
الباء في : بِإِدَارَاءَ وَبِالرَّمْلِ لِلظرفية .

= وَالْأَزْمَنَةُ ، نَحْوُ ﴿ يَجْنَتْهُمْ بِسَحْرِ ﴾ [سورة القمر : ١٣٤] .  
قَالَ الشَّامِيُّ :



وَمَنْ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ  
 أَيِ يَنْتَظِرُنَ قَضَاءَهُ أَمْرُهُ ، وَهُوَ وَرُودُهُ بِهِنَّ . الضَّاحِي مِنَ الْأَرْضِ : الظَّاهِرُ  
 الْبَارِزُ . الْعَدَاةُ : الْأَرْضُ الطَّيِّبَةُ الثَّرْبَةُ ، وَالْكَرِيمَةُ النَّبَتْ . الضَّامِرُ : الرَّجُلُ  
 السَّاكِتُ ؛ شَبَّهَهُ فِي إِمْسَاكِهِ عَنِ التَّهَاقُ بِهِ .

الْبَاءُ فِي بَضَاحِي عَدَاةٍ مَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ .

وَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْبَاءَ لَا تَقَعُ بِمَعْنَى « فِي » إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ ، كَقَوْلِنَا : كُنَّا  
 بِالْبَصْرَةِ ، وَأَقَمْنَا بِالْمَدِينَةِ ، وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى النِّكَرَةِ :  
 ضَاحِي عَدَاةٍ ، وَمَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ .

قَالَ شَاعِرُ الْعَرَبِيَّةِ أَبُو الطَّيِّبِ :

بِمَا بِجَفْنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دِنْفًا يَهْوَى الْحَيَاةَ ، وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا

بِمَا : جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ مِنَ الْبَاءِ فِي : صِلِي .

بِجَفْنَيْكَ : جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقَانِ بِفَعْلِ الصَّلَةِ الْمَحْذُوفِ : اسْتَقَرَّ ، وَالْبَاءُ  
 بِمَعْنَى « فِي » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَلَّذِي يَبْكُهُ مُبَارَكًا ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ٩٦] .

التَّقْدِيرُ : صِلِي دِنْفًا مَسْئُولَةً بِمَا فِي جَفْنَيْكَ مِنَ السَّحْرِ .

مِنْ سِحْرِ : جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ مِنْ « مَا » الْمَوْصُولَةِ .

الْفَاءُ فِي « فَلَا » رَابِطَةٌ لْجَوَابِ « أَمَّا » لَا لْجَوَابِ « إِنْ » ؛ لِأَنَّ « أَمَّا » أَسْبَقُ  
 الْمُجَابَتَيْنِ ، وَجَوَابُ « إِنْ » مَحْذُوفٌ ، دَلٌّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ . وَنَظِيرُهُ مِنْ  
 التَّنْزِيلِ ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ١٠١ فَسَلَّمَ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ [سُورَةُ الْوَاقِعَةِ :  
 ٩٠-٩١] .

وَقَوْلُهُ : وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا ، مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ جُمْلَةٌ ، حَذَفُهَا كَالنُّطْقِ بِهَا ؛  
 لِأَنَّ قَوْلَهُ : يَهْوَى الْحَيَاةَ ، دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ : فَلَا يَهْوَى الْحَيَاةَ .

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ الْهُذَلِيِّ :

بَيْدِ الَّذِي شَعَفَ الْفُؤَادَ بِكُمْ تَفْرِجُ مَا أَلْقَى مِنَ الْهَمِّ  
معناها معنى « في » . ومنه « السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ » [سورة المزمل : ١٨] ، أي فيه ؛  
لأنَّ الهامة تعود على اليوم ، في قوله « فَكَيْفَ تَنْقُوتُ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ  
شِيبًا » [سورة المزمل : ١٧] .

قال الشاعر :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِنْهَا أَحْسَوَى إِذْ قَبِلَ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ  
أَرَادَ : في يوم واحد .

ومِمَّا يَزِيدُكَ أُنْسًا أَنَّ الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْأَمَكَةِ مَعْنَاهَا مَعْنَى « فِي »  
الظَّرْفِيَّةُ = قَوْلُ قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبِ الْغَطَفَانِيِّ :

عُلِقْتُ سَلَمَى عَلَى عَصْرِ الشَّبَابِ فَقَدْ أَوْدَى الشَّبَابُ وَسَلَمَى الْهَمِّ وَالْحَزَنُ  
حَلَّتْ بِأَبْيَنَ فِي حَيٍّ مُجَاوِرَةً بَيْنِي وَبَيْنَهُمُ الْأَحْقَادُ وَالْدُمْنُ

في حَيٍّ : جَارٍ وَمَجْرُورٌ بَدَلٌ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ : بِأَبْيَنَ ، وَ« فِي » فِي  
قَوْلِهِ : فِي حَيٍّ ، لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَلَمَّا اتَّفَقَ الْبَدَلُ ذَلِكَ عَلَى ظَرْفِيَّةِ الْبَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ  
الْبَدَلُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا إِذَا اتَّحَدَ مَعْنَى الْحَرْفِ .

جملة ( بَيْنِي وَبَيْنَهُمُ الْأَحْقَادُ ) فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِحَيٍّ ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ  
الْصِّفَةِ وَمَوْصُوفِهَا بِالْحَالِ : مُجَاوِرَةً ، وَهَذَا مِمَّا يُؤْنَسُكَ بِقُوَّةِ الشَّبَابِ بَيْنَ الْحَالِ  
وَالظَّرْفِ ، فَكِلَاهُمَا يَرْضَعُ مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ ، وَهُمْ يَتَسَعُونَ فِي الظَّرُوفِ  
وَيَتَسَمَّحُونَ بِجَوَارِ الْفَضْلِ بِهَا بَيْنَ الْمُتَلَازِمِينَ ، نَحْوُ : إِنْ بِالزَّعْفَرَانِ ثَوْبَكَ  
مَضْبُوعٌ . وَنَظِيرُ هَذَا الْفَضْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْحَالِ قَوْلُ سَلَامَةَ بْنِ  
جَنْدَلٍ :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْؤُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
حَمِيداً : حَالُ فَصَلَتْ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ : الشَّبَابِ ، وَصِفَتِهِ : ذُو التَّعَاجِيبِ .

٧ - البذل : وتُسَمَّى بَاءُ الْعَوْضِ أَوْ الْمَجَازَاةُ ؛ قَالَ قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا  
بِهِمْ : جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مِنْ : قَوْمًا ، وَكَانَ التَّعْلِيقُ بِصِفَةٍ : لَيْتَ  
لِي قَوْمًا مُبَدِّلِينَ بِهِمْ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْمَوْصُوفِ عُقِلَا بِحَالٍ  
مَحذُوفَةٍ مِنْهُ .

الْإِغَارَةُ : مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ مَنْصُوبٌ .

قَالَ شَيْخُ الْمَعَرَّةِ أَبُو الْعَلَاءِ :

ذَكِيَّ الْقَلْبِ يَخْضِبُهَا نَجِيعًا بِمَا جَعَلَ الْحَرِيرَ لَهَا جَلَالًا  
الْبَاءُ فِي « بِمَا جَعَلَ » بَاءُ الْبَدَلِ وَالْمَجَازَاةِ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا بِذَاكَ ، أَيْ  
بَدَلَهُ . أَيْ إِنَّ الْمَمْدُوحَ لَمَّا أَكْرَمَ خَيْلَهُ بِأَنْ جَعَلَ جَلَالَهَا حَرِيرًا أَبْدَلَهَا فِي الْحَرْبِ  
جَلَالًا مِنْ دَمٍ ، بِأَنْ خَضَبَهَا بِالدِّمَاءِ ، فَكَانَ خِضَابُهَا بِالدِّمَاءِ فِي الْحَرْبِ بَدَلًا لِلْبَاسِ  
الْحَرِيرِ إِنِّي فِي السَّلَامِ . فَوَصَفَهُ بِذَاكَ الْقَلْبِ إِذْ تَفَطَّنَ لِهَذَا الْوَجْهِ مِنْ  
الْمَجَازَاةِ ، وَلَا يُهْتَدَى لِذَلِكَ إِلَّا بِغَرِيزَةِ الْعَقْلِ .

قَالَ الْأَعَشَى :

عَلَى أَنَّهُمَا إِذْ رَأَيْتَنِي أَقَا دُ قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَأَهُ بَصِيرًا  
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : أَيْ الضَّعْفُ الْمُشَاهَدُ الْآنَ وَسُوءُ الْبَصَرِ بِدَلٍّ مَا قَدْ مَضَى مِنَ  
الْقُوَّةِ وَصِحَّةِ الْبَصَرِ . أَيْ هَذَا الضَّعْفُ بِتِلْكَ الْقُوَّةِ ، أَوْ هَذَا الْعَمَى بِذَاكَ  
الْبَصَرِ .

بِمَا : الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ مَعْنَاهُ الْبَدَلُ . مَا : أَسْمٌ مُوَصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي  
مَحَلِّ جَرٍّ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَالْمَجَارَ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مَحذُوفٍ لِمَبْتَدَأٍ  
مَحذُوفٍ ؛ التَّقْدِيرُ : هَذَا الْعَمَى بِدَلٍّ ذَلِكَ الْبَصَرِ .

وَمِنْ بَاءِ الْبَدَلِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : أَمَلِكَا بِسُوقَةٍ . وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا



قَدَمْتُ يَدَاكَ ﴿ اسورة الحج : ١٠ ﴾ .

٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : أَشْتَرَيْتُهُ بِالْفِ ،  
وكافأت إحصانه بضعف ، ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ اسورة النحل :  
١٢٢ .

قال حَزْمَةُ بْنُ مُقَاتِلٍ :

فَمَنْ بَائِعِي عَيْنًا بَعِيْنٍ مَرِيضَةٍ      وَنَفْسًا بِنَفْسٍ فِي وَثَاقٍ طَلَبُهَا  
بعين : جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من عيناً ، والباء معناها  
المقابلة ، أي عيناً سليمة بعين مريضة .

وَلَسْتُ أَرَى هَذَا الْمَعْنَى « المقابلة » الذي أَفْرَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ عَنْ مَعْنَى  
الْبَدَلِ مُخْتَلِفًا عَنْهُ .

قال المُرَادِيُّ : ولم يذكر أكثرهم هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ ، أَعْنَى الْبَدَلِ وَالْمُقَابِلَةِ .  
وقال بعض النَّحْوِيِّينَ : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تعجيء  
للبدل والعوض ، نحو : هَذَا بِذَلِكَ ، أَي هَذَا بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ وَعَوَضٌ مِنْهُ .  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَعْنَاهَا السَّبَبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : هَذَا مُسْتَحَقٌّ بِذَلِكَ ، أَي  
بِسَبَبِهِ .

٩ - المجاوزة : وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِمُوَافَقَةِ « عَنْ » .

قال عنترة :

هَلَا سَأَلْتَ الْحَيْلَ يَا بَنَةَ مَالِكٍ      إِنْ كُنْتَ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي  
أَي هَلَا سَأَلْتَ عَمَّا لَمْ تَعْلَمِي . ومثله ﴿ فَتَمَثَّلَ بِهِ خَبِيرًا ﴾ اسورة الفرقان :  
١٥٩ ، أَي عَنْهُ .

قال عَلْقَمَةُ الْفَخْلُ :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَاثْنِي      خَيْرٌ بِسَادَوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أَيَّ عَنِ النَّسَاءِ .

قَالَ النَّابِغَةُ الذَّبِيَانِي :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا      بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحِدٍ

رَحْلِي : نَاقَتِي . زَالَ النَّهَارُ : انْتَصَفَ . ذُو الْجَلِيلِ : مَوْضِعٌ .

الْمُسْتَأْنِسُ : الَّذِي يَخَافُ النَّاسَ ، وَالْإِسْتِنَاسُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ : النَّظَرُ ،

يُقَالُ : أَذْهَبْتُ فَأَسْتَأْنِسُ هَلْ تَرَى أَحَدًا ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : أَنْظُرْ مَنْ تَرَى فِي

الدَّارِ . وَحِدٌ : مُتَوَحِّدٌ مُنْفَرِدٌ .

زَالَ النَّهَارُ بِنَا ، أَيَّ عَنَّا .

وَمَجِيءُ الْبَاءِ بِمَعْنَى « عَنْ » كَثِيرٌ بَعْدَ السُّوَالِ ، وَقَلِيلٌ بَعْدَ غَيْرِهِ ، نَحْوُ

﴿ وَيَوْمَ تَشْهَقُ السَّمَاءُ بِالسَّيْمِ ﴾ [سورة الفرقان : ٢٥] ، أَيَّ عَنِ الْعَمَامِ .

١٠ - الْإِسْتِعْلَاءُ : وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِمُوَافَقَةِ « عَلَى » .

قَالَ غَاوِي بْنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ ، ثُمَّ غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسْمَهُ إِلَى رَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ :

أَرَبٌ يُسْوَلُ الثُّغْلَانُ بِرَأْسِهِ      لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

أَيَّ عَلَى رَأْسِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ : بَالَتْ عَلَيْهِ .

وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقَنْطَارٍ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٥] ، أَيَّ عَلَى

قَنْطَارٍ .

١١ - انْتِهَاءُ الْغَايَةِ : وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِمُوَافَقَةِ « إِلَى » .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَإِذَا أَخْرَجْنِي مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] ،

بِدَلِيلِ ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [سورة القصص : ٧٧] .

قَالَ كُثَيْبٌ :

أَسْبِغْنِي بِنَاءٍ أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةً لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِبَةً إِنْ تَقَلَّبِ  
أَيُّ أَسْبِغْنِي إِلَيْنَا .

١٢ - التَّبْعِيضُ : وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِمُوَافَقَةِ « مِنْ » ، يَعْنِي التَّبْعِيضِيَّةَ .

قال تعالى ﴿عَيْنَا بِشَرْبِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان : ٦] ، أَيُّ مِنْهَا .

قال أبو ذؤيب الهذلي :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ نُسَمُّ تَرْفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجُ  
أَيُّ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ .

مَتَى هَهُنَا حَرْفُ جَرٍّ ، أَيُّ مِنْ لُجَجٍ .

النَّيْجُ : الْمَرُّ السَّرِيعُ مَعَ الصَّوْتِ .

قال عنترة :

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّخْرَضَيْنِ فَأَضْبَحْتُ زُورَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

قال الرَّاغبي :

شَرِبْنَا بِبَحْرِ مِنْ أُمِّيَّةٍ دُونَهُ دِمَشْقُ وَأَنْهَارٌ لَهُنَّ عَجِيجُ

وتحتملُ الباءُ فِي قولِ كعبِ بنِ زهير :

سَقَاكَ بِهَا الْمَأْمُونُ كَأْسًا رَوِيَّةً فَأَنْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَ

أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مِنْ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ : فَأَنْهَلَكَ مِنْهَا .

وَأَنْكَرَ أَبْنُ جُنَيْ مَجِيءَ الْبَاءِ لِلتَّبْعِيضِ ، قَالَ : « فَأَمَّا مَا يَحْكِيهِ أَصْحَابُ

الْشَّافِعِيِّ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ = فَشَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ أَصْحَابُنَا ، وَلَا وَرَدَ بِهِ

ثَبَتٌ » .

وَأَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ بَاءَ التَّبْعِيضِ مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ :

فَلَشِمْتُ فَاهاً آخِذاً بِقُرُونِهَا شَرَبَ النَّزِيفُ بَرْدَ مَاءِ الْحَشْرِجِ





وَمِنْ بَقَائِهَا وَالْفَاعِلُ مُضَدَّرٌ مَوْوَلٌ قَوْلُ أَوْسٍ :  
 أَقْسِمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا .  
 ب - غالبه : فاعل كفى <sup>(١)</sup> ﴿ وَكَفَى بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة النساء : ١٦٦] .

(١) كَفَى : فَعْلٌ يُشْتَمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَثَرٍ :

١ - أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَى أَكْتَفَى ، أَوْ خَشِيَكَ ، فَيَكُونُ فِعْلًا لَازِمًا ، وَتَغْلِبُ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي فَاعِلِهِ .  
 نحو ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [سورة النساء : ٧٩] ، وَقَالَ بَشَّامَةُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ هَلَالٍ :  
 فَلَا تَهْلِكُوا وَبِكُلِّكُمْ مُنْشَئُ كَفَى بِالْحَوَادِثِ لِلْمُسْرَةِ عُزُولًا  
 وَقَالَ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ :  
 تَسْوَى فِي مُلْكِي لَا بُدَّ مِنْهُ كَفَى بِالسَّمَوَاتِ نَسَائِيًا وَأَنْفُسَ رِجَالِيَا  
 وَلَا يَكَادُ يَفَارِقُهَا التَّمْيِيزُ . وَرُبَّمَا خَلَا فَاعِلُهَا مِنَ الْبَاءِ :  
 عَمِيرَةَ وَذَغٍ إِنْ تَجَهَّزْتَ حَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا  
 ٢ - أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَى أَجْزَأَ أَوْ أَغْنَى أَوْ سَدَّ الْحَاجَةَ ، فَيَكُونُ فِعْلًا مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ،  
 نحو :

قَلِيلٌ مِنْكَ بِخَفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يَقْدِرُ لَكَ قَلِيلٌ  
 وَوَقَعَ فِي شِعْرِ شَاعِرِ الْعَرَبِيَّةِ أَبِي الطَّيِّبِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي مَفْعُولِ كَفَى هَلِيزِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :  
 كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَلْسِي وَجُسْلٌ لَوْ لَا مُخَاطِبِي إِيَّاكَ لَسَمِ نَزَاسِي  
 وَقَوْلُهُ :

كَفَى بِكَ شَأْنُ أَنْ تَسْرَى الْمَوْتَ شَاغِبَا وَخَشِيَ الْمَنَاسِيَا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَمَانِيَا  
 وَرُبَّمَا صَحَبَ كَفَى هَلِيزِ التَّمْيِيزُ ، كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْمُهَلَّبِيِّ :

وَمَنْ لَنَا الْعَدَى لَدُنْكَ سِنٌ مَحْبُوبَاتُهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَسَّدَ مَعَايِيَا  
 وَفِي الْأَحْدِيثِ : كَفَى بِالْأَمْرِ بِالْأَمْرِ أَنْ يُقَسِّعَ مَنْ يُعِيلُ . وَكَفَى بِالْمَرْءِ إِذَا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ  
 مَا سَمِعَ .

٣ - أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَى كَفَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَالِ ﴾ [سورة  
 الْأَنْعَامِ : ٥٥] ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

قال الرَّجَّاج : دَخَلْتُ لِتَضْمُنَ « كَفَى » مَعْنَى « أَكْتَفَى » ، وَهُوَ مِنَ الْحُسْنِ  
بِمَكَانٍ .

وَيُصَحِّحُ أَنَّ الْخَبَرَ هَهُنَا مَعْنَاهُ الطَّلَبُ ، قَوْلُهُمْ : أَتَقَى اللَّهَ أَمْزُؤُ وَفَعَلَ خَيْرًا  
يُثَبِّتُ عَلَيْهِ ، أَيْ لِيَثْبُتَ وَلِيَفْعَلَ ، بِدَلِيلِ جَزْمِ « يَثَبُّ » عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ  
الطَّلَبِ = وَقَوْلُهُمْ : هَذَا الْهَلَالُ : أَيْ أَنْظُرْ إِلَيْهِ .

وَقَدْ يَغْرَى فَاعِلٌ كَفَى مِنَ الْبَاءِ ، كَقَوْلِ سَمِيعِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَنِحَاس :  
عُمَيْرَةٌ وَدَعُ إِذَا تَجَهَّزْتَ غَادِيَسًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا  
وَمِنْ مَوَاضِعِ زِيَادَةِ الْبَاءِ الْغَالِبَةِ فَاعِلٌ حُبٌّ ، كَقَوْلِ الْأَخْطَلِ :  
فَقُلْتُ : أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِرَاجِهَا وَحُبٌّ بِهَا مَقْنُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ  
وَقَوْلِ جَرِيرٍ :

طَرَقَ الْخَيْالُ لَأُمِّ حَزْرَةَ مَوْهِنًا وَلَحُبِّ بِالطَّيْفِ الْمِلِّمِ خَيْالًا  
ج - ضرورة : قال عمرو بن مَلِيقِطِ الطَّائِي :

مَهْمَا لِيِ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيِ أَوْدَى بِنَعْلِيٍّ وَسِرْبِ الْيَسَةِ  
أَيِ أَوْدَى نَعْلَايِ .  
قال آخر :

= كَفَانِي عِرْفَانُ الْكَرَى وَكَفَيْتُهُ  
وقال عمرو بن مَلِيقِطِ الطَّائِي :

إِنَّكَ قَدْ يَنْخَفِيسُكَ بَنِي الْفَتَى وَدَزَاهُ أَنْ تَرْكُضَ الْعَالِيَةَ  
وقد يُحذفُ أَحَدُ مَفْعُولِي كَفَى بِمَعْنَى وَفَى أَشْتَصَارًا ، كَقَوْلِ عَبْدِ يَغُوثِ بْنِ وَقَّاصِ الْحَارِثِيِّ :  
أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّؤْمُ مَا يَبَا فَمَا لَكُمْ فِي اللَّؤْمِ خَيْرٌ وَلَا يَبَا  
أَيِ كَفَانِي مَا بِي اللَّؤْمُ .



أَلَمْ يَسْأَلِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ  
 بما : الباء حرف جر زائد . ما : أَسْمُ موصول في موضع جر لفظاً بالباء  
 مرفوع محلاً على أنه فاعل يَأْتِيكَ .

وقال أَمْرُو الْقَيْسِ :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ أَمْرَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَّقَرَا  
 تَمْلِكُ : أَسْمُ أُمِّهِ . بَيَّقَرَ : تَرَكَ الخمر . المصدر المؤول من أَنَّ وصلتها  
 فاعل أَتَاهَا ، زِيدَتْ فِيهِ الْبَاءُ .

قال الممرار الفَقْعَسِيُّ :

أَعْيَنِي إِنْ شَاكِرٌ مَا فَعَلْتُمَا وَحُقَّ لِمَا أَبْلَيْتُمَانِي بِالشُّكْرِ  
 بالشُّكْرِ : الباء حرف جر زائد . الشُّكْرُ : أَسْمُ مَجْرُورٍ لفظاً مرفوع محلاً  
 على أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ لـ حُقَّ .

٢ - المبتدأ : في ثلاثة مواضع :

أ - فِي لَفْظِ « حَسْبُكَ » ، نَحْوُ : بِحَسْبِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ ، وَقَالَ طَرَفَةُ :  
 بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ  
 أَي حَسْبُكَ ذَلِكَ ؛ قَالَ تَعَالَى ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ  
 الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٤] .

ب - بَعْدَ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةِ : نَحْوُ خَرَجْتُ إِذَا بَاسِدٍ .

ج - فِي الْمَبْتَدَأِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِكَيْفٍ ؛ قَالَ سُؤَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ  
 الْيَشْكُرِيُّ :

كَيْفَ بِأَسْتَقْرَارِ حُرٍّ شَاحِطٍ بِبِلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُشْعِغٌ  
 وَقَالَتْ عُتْبَةُ بِنْتُ عَنيفٍ وَالِدَةُ حَاتِمِ الطَّائِي أَوْ غَيْرُهَا :

ولا ما يَرَوْنَ الْعُلُسُقَ إِلَّا طَبِيعَةً      فَكَيْفَ بَشَرَكِي يَا بِنَّ أُمَّ الطَّبَائِعَا  
وقد تَرَادُ فيما أَصْلُهُ مَبْتَدَأٌ ، نحو :  
أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الْفَتَى      يُصَابُ بِبَغْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
٣ - الخبر :

١ - خبر المبتدأ :

ذهب الأنخس إلى أَنَّ الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً بِمِثْلِهَا ﴾ [سورة  
يونس : ٢٧] ، المعنى : جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا ، وَيُؤَيِّدُهُ ﴿ وَحَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا ﴾  
[سورة الشورى : ٤٠] .

ولذلك وجهان من القياس :

١ - دخلت الباء على الخبر كما دخلت على المبتدأ ، ونظير ذلك لام  
الابتداء حَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، وقد وقع في كلامهم أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى  
الخبر في نحو : إِنَّ زَيْدًا وَجْهَهُ لَحَسَنٌ ، وجاء في الشعر :  
أُمُّ الْيَحْيَى لِعَجْزٍ شَرُّ مَرَبَّةٍ

٢ - دخلت الباء على الخبر كما دخلت على الفاعل ، والباء تكاد تَطَّرِدُ  
زيادتها في فاعل كفى وفاعل أفعل به ، والخبر يُشَبِّهُ الْفَاعِلَ فِي أَنَّهُ يَسْتَقِلُّ  
بالمبتدأ ، كما يستقلُّ الْفَاعِلُ بِالْفِعْلِ ، ولهذا جاز دخولها على الخبر كما جاز  
دخولها على الفاعل .

قال رجل من بني أميم :

فَلَا تَطْمَنِعْ - أَبَيْتَ اللَّغْنَ - فِيهَا      وَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ  
بشيء : الباء حرف جر زائد . شيء : أسمٌ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على  
أنه خبر المبتدأ : مَنْعُكُمَا .

قال الفرزدق :

تَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلِي عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتُ : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْكَ بَدَائِمٌ ؟

بدائم : الباء حرف جر زائد . دائم : أسمٌ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ : أخو عيش .

قال أبو ذؤيب الهذلي :

وَمَا إِنْ فَضْلَةٌ مِنْ أَدْرِعَاتٍ كَعَيْنِ الدَّيْكِ أَحْصَنَهَا الصُّرُوحُ  
بِأَطْيَبِ مِنْ مُقَبِّلِهَا إِذَا مَا دَنَا الْعَيْسُوقُ وَاکْتَنَسَمَ التُّبُوحُ

الفضلة : الخمر . الصروح : ج صرح القصر . عين الديك : يضربُ بها المثلُ في تناهي الصفاء . التُّبُوح : أصوات الناس وجلبة الحي . العيسوق : نجمٌ يطلعُ بَحْيَالِ الثُّرَيَّا .

بأطيب : الباء حرف جر زائد . أطيَّبَ أسمٌ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ : فضلة . ولم تعمل « ما » عملَ ليس لوقوع « إن » الزائدة بعدها .

وإنما اتَّفَقَتْ زيادة الباء في خبر المبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ واقعٌ بعد « ما » النافية المهملة ، ومعلومٌ أنَّ الباء تُزَادُ بكثرة في خبر « ما » العاملة عملَ ليس ، فلما أشبهت « ما » النافية المهملة « ما » العاملة في اللفظ ، أوقعوا الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعدها .

ونظيره قول الفرزدق ، وهو من تميم ، وتميم لا تُعْمَلُ « ما » عملَ ليس :  
وَمَا أَنْتَ ، يَا إِبْلِيسُ ، بِالْمَرْءِ أَبْتَنِي رِضْصَاهُ ، وَلَا يَقْتَسِدُنِي بِزِمَامِ  
بالمراء : الباء حرف جر زائد . المراء : أسمٌ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ : أنت .

٢ - خبر ليس : تزداد بكثرة في خبر « ليس » ، نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ



صَبَدْتُ ﴿[سورة الزمر : ٣٦] ، وقال ابنُ الدَّمينَةِ :

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي عَهْدٍ

٣ - خبر ما العاملة عمل ليس : تَزَادُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِهَا ، نَحْوُ ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ

عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة : ٧٤] ، وَقَالَ جَزْءُ بْنُ كَلَيْبٍ الْفَقْعَسِيِّ :

فَمَا أَكْبَرُ الْأَشْيَاءِ عِنْدِي حَزَازَةٌ بِأَنْ أُبْتَ مَزْرِيًّا عَلَيْكَ وَزَارِيَا

بِأَنْ : الْبَاءُ حَرْفُ جَزْزَائِدٍ . وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ أَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ جَزْزٍ

لَفْظًا بِالْبَاءِ مَنْصُوبٍ مُحَلًّا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مَا الْعَامِلَةُ عَمَلُ لَيْسَ .

٤ - خبر « لا » العاملة عمل ليس : وَذَلِكَ قَلِيلٌ ؛ قَالَ سَوَادُ بْنُ قَارِبٍ :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

بِمُغْنٍ : الْبَاءُ حَرْفُ جَزْزَائِدٍ . مُغْنٍ : أَسْمٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مُحَلًّا عَلَى

أَنَّهُ خَبَرٌ لَا الْعَامِلَةُ عَمَلُ لَيْسَ ، وَعَلَامَةُ جِزْءِ الْكُسْرَةِ الْمَقْدَّرَةِ عَلَى الْبَاءِ الْمَحْذُوفَةِ

لَأَنَّهُ أَسْمٌ مَنْقُوصٌ .

٥ - خبر « كان » المنفي : وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشُّنْفَرِيِّ :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

خَلِيلِي هَلْ مِنْ حِيلَةٍ تَعْلَمَانِهَا بُدَيْتُكُمَا مِنْ وَضَلٍ مَيِّ أَخْيَالِهَا

فَنَحْتَالُهَا أَمْ لَا ، فَإِنْ لَا فَلَمْ نَكُنْ بِأَوَّلِ رَاجِ حِيلَةٍ لَا يَنَالُهَا

٦ - خبر « إنَّ » : وَهُوَ نَادِرٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حَقِيقَةٌ لَا تُثْلَقُهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجْرِبِ

وَقَوْلُ الْآخَرِ :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ؟

أَيَّ وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَهُ هَيِّنٌ .

٤ - المفعول به : ومن أمثلة زيادة الباء معه قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٥] ، و﴿ تُلْقُوا إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [سورة الممتحنة : ١] ، بدليل ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ [سورة الشعراء : ٤٥] ، و﴿ سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾ [سورة الأنفال : ١٢] . وقال لبيد :

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظِلَامُهَا  
وقال أيضاً :

وَأَلْقَى بِكَفِّهِ الْفَتْيَ اسْتِكَانَةً مِنَ الْجُوعِ ضَعْفًا مَا يُمِرُّ وَمَا يُخْلِي  
وقال الشَّهْلِيُّ معلقاً على قوله تعالى ﴿ تُلْقُوا إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [سورة  
الممتحنة : ١] :

« أَيَّ تَبَدَّلُونَهَا لَهُمْ .

ودخول الباء وخروجها عِنْدَ الْفَرَاءِ سَوَاءٌ .

والباء عِنْدَ سَبِيهِ لَا تَزَادُ فِي الْوَاجِبِ .

ومعنى الكلام عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ : تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ النَّصِيحَةَ بِالْمَوَدَّةِ .

قال النِّحَّاسُ : تُخْبِرُونَهُمْ بِمَا يُخْبِرُهُ الرَّجُلُ أَهْلَ مَوَدَّتِهِ .

وهَذَا التَّقْدِيرُ إِنْ نَفَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمْ يَنْفَعْ فِي مِثْلِ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَلْقَى  
إِلَيْهِ بَوَسَادَةً أَوْ بِثَوْبٍ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

فَيُقَالُ إِذَنْ : إِنَّ « أَلْقَيْتَ » تَنْفَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

أحدهما أَنْ تَرِيدَ وَضَعَ الشَّيْءِ فِي الْأَرْضِ ؛ فَنَقُولُ : أَلْقَيْتُ الشَّوْطَ مِنْ  
يَدِهِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

ثانيهما أن تريد معنى الرمي بالشئ ، فنقول : أَلْقَيْتُ إِلَى زَيْدٍ بَكْدَا : أَرْمَيْتَهُ بِهِ . وفي الآية إنما هو إلقاء بكتاب وإرسال به ، فعبر عن ذلك بالموذة ؛ لأنه مِنْ أَفْعَالِ أَهْلِ الْمَوْذَةِ ، فَمِنْ تَسْمٍ حَسُنَتْ الْبَاءُ ؛ لِأَنَّهُ إِزْسَالٌ بِشَيْءٍ ، فَتَأَمَّلْهُ ! اهـ

ومن زيادتها في المفعول ﴿ وَهَرَيْتُ إِلَيْكَ النَّخْلَةَ ﴾ [سورة مريم : ٢٥] ، و﴿ تَنَبَّأْتُ بِاللَّذْنِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٠] ، و﴿ أَلَزِمْتُ بِأَنَّهُ اللَّهُ يَرَى ﴾ [سورة العلق : ١٤] ، التَّقدير : أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرَى ، بدليل ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [سورة النور : ٢٥] ، و﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَايِمِ يُظْلَمِ ﴾ [سورة الحج : ٢٥] ، أَي مَنْ يُرِدْ فِيهِ الْإِحَادَا .

ومن زيادتها في مفعول سَقَى الثاني ، قول الشاعر :

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرَا  
وقول حسان :

تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَيْرِيْدَةً تَسْقِي الضَّحِيْعَ بِبَارِدِ بَسْمَامٍ  
وتحتمل الباء في قول كعب بن زهير :

سَقَاكَ بِهَا الْمَأْمُونُ كَأْسًا رَوِيَّةً فَأَنْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَ  
أن تكون زائدة ، أَي سَقَاكَهَا ، كَأْسًا : حال موطئة . رَوِيَّةٌ : صفة كَأْسًا .

ومن زيادتها في مفعول وَجَدَ الثاني ، قول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَحِدْنِي بِقُعْدٍ  
وقال جرير :

وَلَقَدْ جَهِلْتُ بِشَّمِّ قَيْسٍ بَعْدَمَا ذَمُّبُوا بِرَيْشِ جَنَاحِكَ الْمَكْسُورِ  
الباء في بِشَّمِّ زائدة بدليل قول ربيعة الرَّقِي :

هَيْبَنِي أَمْرًا أَذْنَبْتُ ذَنْبًا جَهِلْتُهُ وَلَمْ آتِهِ عَمْدًا ، وَذُو الْحِلْمِ يَجْهَلُ  
وقال زيد الخيل الطَّائِي :



لَمَّا أَحَسَّ بِأَنَّ السَّوْرَةَ مُدْرِكُهُ وَصَارَ مَا وَرَيْطَ الْجَاشِ ذَا لَبَدٍ  
 أَذَى إِلَى بَسَلَسِمِ بَعْدَ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ الْمَنِيَّةُ بِالْحَيْرُومِ وَاللُّغْدِ  
 الرَّزْدُ : قَرَسُهُ . رَيْبَطَ الْجَاشِ : ثَابَتَ الْفَوَادُ . ذُو لَبَدٍ : الْأَسَدُ .  
 الْحَيْرُومُ : الصَّدْرُ . اللَّغْدُ : شَحْمَةُ الْأُذُنِ .

الباء في بَأَنَّ الورد مُدْرِكُهُ زائدة بدليل ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾  
 [سورة آل عمران : ٥٢] ، و ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا ﴾ [سورة الأنبياء : ١٢] .

وقال ابنُ ميادة :

عَشِيَّةً أَتَنِي بِالرِّدَاءِ عَلَى الْحَشَى كَأَنَّ الْحَشَى مِنْ دُونِهِ أَشْعِرَتْ جَمْرًا  
 بِالرِّدَاءِ : الباء حرف جر زائد . الرِّدَاءُ : أَشْمٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مُحَلًّا  
 عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ أَتَنِي .

وقال الفرزدق :

مَسَدَدْنَا بِشَدِي مَا جُرِينَا بِدَرِّهِ وَأَيْدِيَنَا اسْتَعْلَتْ وَتَمَّ يَمَامُهَا  
 الباء في بشدي زائدة بدليل ﴿ وَيَسُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٥] .

وتكثر زيادة الباء في مفعول أَقَرَّ ، ومنه :

يَقْرُ بَعَيْنِي أَنْ أَتَبَأَ أَنَّهُمَا وَإِنْ لَمْ أَنْلُهَا أَيُّمَ لَمْ تَرْوِجْ  
 أَقْصُولُ لَأَصْحَابِي أَزْفَعُونِي ، فَإِنَّهُ يَقْرُ بَعَيْنِي أَنْ أَتَبَأَ أَنَّهُمَا  
 وَأَفْضَلُ شَيْءٍ مَا بِهِ الْعَيْنُ قَرَّتِ وَصَرَعِي رِجَالِي فِي وَغَى أَنَا حَاضِرَةٌ  
 يَمَانِيَّةٌ أَوْ أَنْ تَهْبَ جُئُوبُ بِهَا كَلْفًا مَنْ كَسَانَ عُنْدِي يَبْعِيهَا  
 يَقْرُ بَعَيْنِي قُرْبُهَا وَيَزِيدُنِي وَخُرْجَ قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي بَكْرٍ :

وَلَقَدْ هَدَيْتُ الرِّكَبَ فِي دَيْمُومَةٍ فِيهَا السِّلِيلُ يَعْصُ بِالْخُمْسِ

على أنَّ الباء زائدة في مفعول عَضَّ بدليل ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَابِلَ﴾ (سورة آل عمران : ١١٩) ، وقول عَتَبَ بنت عفيف والدَة حاتم الطائي :

نَقُولَا لِهَذَا اللَّائِمِي الْيَوْمَ : أَغْنِيَنِي فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَعَضُّ الْأَصَابِعَا  
ومنه زيادة الباء في مفعول أبلغ الثاني :

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي بَنِي رَبِيعٍ فَأَنْذَالَ الْبَيْنَ لَكُمْ فِدَاءً  
بَأَنِّي قَدْ كَبُرْتُ وَدَقَّ عَظْمِي فَسَلَا تَسْغَلُكُمْ عَنِّي النَّسَاءُ  
ومفعول أعاد ، كقول الأحوص :

فَأَعِدْ ، فِدَى لَكَ مَا أَحْزَوْ ، بِنِعْمَةٍ  
أُخْرَى يُرَبُّ بِهَا نَذَاكَ الْأَوَّلُ  
بدليل قول الفرزدق :

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ  
وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ :

عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةَ الدَّمِ  
الأنمَاط : ثياب من صُوفٍ ، تُطْرَحُ فَوْقَ الْهَوَاجِجِ . عِتَاقٍ : كِزَامٍ . الْكِلَّةُ :  
السُّتْرُ ، أَوْ ثَوْبٌ رَقِيقٌ يَكُونُ تَحْتَ الْأَنْمَاطِ . وَرَادٍ : لَهْفٌ لَوْ أَنَّ الْوَرْدَ .  
حَوَاشِيهَا : نَوَاحِيهَا .

= أَنَّ تَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً ، أَيِ عَلَوْنَ أَنْمَاطًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عَلْقَمَةَ الْفَحْلِ :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْتَفْعُنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيمَةُ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ  
قَتُودٌ : جِ قَتَدَ عِيدَانِ الرَّحْلِ . يَسْتَفْعُنِي : يُحَرِّقُنِي . قَدْ يَدِيمَةُ : مَصْغَرٌ قَدَامَ .  
الْجَوَازِ : بَرَجٌ مِنْ بَرُوجِ السَّمَاءِ تَحُلُّ فِيهِ الشَّمْسُ عِنْدَ أَشْتِدَادِ الْحَرِّ . مَسْمُومٌ :  
ذُو سُمُومٍ ، وَهِيَ الرِّيحُ الْحَارَّةُ .

= وَأَنَّ تَكُونُ الْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ مِنَ الْمَعْضُولِ بِهِ  
الْمَحْذُوفِ ، أَيِ عَلَوْنَ مَطَايَاهُنَّ بِأَنْمَاطٍ .

وَأَعْتَدْتُ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ يَخَافُهُنَّ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعَذِّبَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأحقاف : ١٣٣] زائدة في مفعول ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ حملاً على المعنى ؛ لأنَّ معنى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ . . . يَقْدِرُ﴾ ومعنى ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [سورة يس : ٨١] واحداً ؛ فلما كان كذلك حُمِلَ على المعنى ، فأدخل الباء كما يُدْخِلُهَا فِي خَبَرٍ لَيْسَ .

٥ - الحال المنفي عاملاً : نحو قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِيَةِ رِكَابُ حَكِيمٍ بَنِ الْمُسْتَبِ مُتَّهَاهَا  
بخائية : الباء حرف جر زائد . خائية : اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ حال .  
وقال آخر :

كَاسِنٌ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءٍ مُظْلِمَةٍ فَمَا أَتْبَعْتُ بِمَرْؤُودٍ وَلَا وَكَلٍ  
المَرْؤود : المذعور .

٦ - التوكيد المعنوي بـ نفس وعين ، كقول هُني بن أحمر أو غيره :

هَذَا لَعْمُرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمُّ لَسِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ  
بَعَيْنِهِ : الباء حرف جر زائد . عينه : اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أَنَّهُ توكيد معنوي لـ الصغار .

٧ - البدل : قال بشامة بن عمرو بن هلال :

فِيَأْمَا هَلَكْتُ وَلَمْ أَتِهِمْ فَبَلَغَ أَمَائِلَ سَهْمٍ رُسُولَا  
بِأَنَّ التِّي سَامَكُمُ قَوْمُكُمْ هُسْمٌ جَعَلُوهَا عَلَيْكُمْ دَلِيلَا  
بِأَنَّ : الباء حرف جر زائد . والمصدر المؤول مِنْ أَنَّ وصلتها في موضع جر لفظاً بالباء منصوب محلاً على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ « رُسُولَا » .

\*\*\*



## التاء

التاء حرف مهموس ، يأتي أسلاً ، نحو تَمِرٌ وقَتْلٌ ونَحْبٌ ، وبدلاً ، نحو نحو ثَرَاثٌ ؛ التاء بدل من الواو ، وزائداً ، نحو يَلْقَاءُ .

والتاء من سرور في التثنية تستعمل على أنباء :

١ - تاء القسم : حروف جبر يختص بجر نفي الجلالة ، نحو ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَرْبُا ﴾ [سورة يوسف : ٨٥] ، و ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٧] .

وربما قالوا : رَبِّي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن ، تحياتك .

قال الزمخشري في ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ :

« الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ؛ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع غتو نمرود وقهره » اهـ

وقال سيبويه : « الواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء ، وذلك قولك : والله لا أفعل ، والتاء التي في القسم بمنزلتها ، وهي : تالله لا أفعل » اهـ

وقد اختصت التاء بجر هذه الألفاظ ، ولم يكن اتساع في جر أي اسم ؛ لأنها فرع فرع ، فأنحطت عن اختيها رتبة .

ومن شواهد الشعر على تاء القسم قول مكحول بن سعد يصف صقراً وقطاة :

فَمَا كَانَ إِلَّا مَرَّةً وَأَرْفَعَهَا      فَسَأَلَهُ أَذْرِي أَيْتُهُمَا كَانَ أَجْوَدًا  
وقول المجنون :

وَسَأَلَهُ إِنَّ السُّدْهَرَ فِي ذَاتِ بَيْنِنَا      عَلَيَّ لَهَا فِي كُلِّ حَالٍ لَجَائِرُ

٢ - ناء الخطاب : الناء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل ، نحو : أَنْتَ ،  
وَأَنْتِ . فالطاء في ذَلِكَ حرف خطاب ، و « أَنْ » هو الضمير .

ومن غريب أمر الناء أَنَّهَا جُرَدَتْ عن الخطاب ، وألْزِمَ فِيهَا لَفْظُ التَّذْكِيرِ  
والإفراد في : أَرَأَيْتَكَ ، وَأَرَأَيْتُكَ ، وَأَرَأَيْتُكُمْ ، وَأَرَأَيْتُكُمْ .

الطاء في كُلِّ ذَلِكَ خالية من معنى الخطاب الذي أَفَادَتْهُ الْكَافُ ، لَأَنَّكَ لَوْ  
قُلْتَ : أَرَأَيْتُمَاكُمْ ، كُنْتَ جَامِعاً بَيْنَ خَطَابَيْنِ . وإذا كانوا قَدْ ائْتَمَعُوا مِنْ  
اجْتِمَاعِهِمَا فِي نَحْوِ : يَا غُلَامُكُمْ ، فَلَمْ يَقُولُوهُ ، مَعَ أَنَّ الْغُلَامَ طَائِرٌ عَلَيْهِ  
الخطابُ بسببِ النَّداءِ ، فَإِنْ يَمْتَنِعُوا مِنَ الْقَوْلِ : أَرَأَيْتُمَاكُمْ ، أَوْلَى وَأَجْدَرُ .

على أَنَّ الْكَافَ فِي : أَرَأَيْتَكَ ، لَيْسَتْ اسْماً ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى  
الخطابِ فَحَسِبُ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، بِمَعْنَى أَخْبَرْتُكَ ،  
فَزَيْدًا الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَجُمْلَةٌ ( مَا صَنَعَ ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَالْكَافُ حَرْفٌ  
لِلخِطَابِ لَا مَحَلَّ لَهُ ، وَهَذِهِ الْكَافُ تُشَبِّهُ الْكَافَ فِي قَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ ،  
بِمَعْنَى : أَنْجُ . وَلَوْ كَانَتْ الْكَافُ اسْماً مَا جَارَتْ إِضَافَةُ الْمَحَلِّيِّ بِأَلٍ إِلَيْهَا .

٣ - ناء التَّأْنِيثِ : حَرْفٌ يَلْحَقُ الْفِعْلَ دَلَالَةً عَلَى تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ ، كَزُومًا فِي  
مَوَاضِعَ ، نَحْوِ : جَاءَتْ فَاطِمَةُ ، وَجَوَّازًا فِي مَوَاضِعَ ، نَحْوِ : مَا جَاءَتْ الْيَوْمَ  
فَاطِمَةُ . وَلَا تَلْحَقُ إِلَّا الْمَاضِي ، وَتَتَّصِلُ بِهِ مَتَصَرِّفًا وَغَيْرَ مَتَصَرِّفٍ مَا لَمْ يَلْزَمْ  
تَذْكِيرُ فَاعِلِهِ ، كَمَا أَفْعِلُ فِي التَّعَجُّبِ ، وَخَلَا وَعَدًا وَحَاشَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ .

وَحَكْمُ هَذِهِ النَّاءِ السُّكُونُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا عَرَضَ تَحْرِيكُهَا فِي : رَمَتْ  
الْجَارِيَةُ ، وَبَغَتْ الْأَمَةُ ، لَمْ تُرَدِّ الْأَلِفُ الَّتِي حُدِفَتْ مِنْ أَجْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،

لأنَّ الحركة الْمُجْتَئِبَةَ لِلتَّخْلُصِ مِنْ تَلَاقِي السَّاكِنَيْنِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، لِأَنَّهَا غَيْرُ  
لَازِمَةٌ ، وَمَا لَا يَلْزَمُ لَا يُحْكَمُ لَهُ .

وَتَلَحُّقُ تَاءِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، هِيَ : ثَمَّ ، كَقَوْلِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْبٍ  
الْمَازِنِيِّ :

وَعَدْتُكَ ثُمَّتْ أَخْلَفْتُ مَوْعُودَهَا وَلَعَلَّ مَا وَعَدْتُكَ لَيْسَ بِضَائِرٍ  
وَرُبَّ ، كَقَوْلِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ :

مَآوِيَّ يَا رُبَّتِمَا غَارَةَ شَعْوَاءُ كَاللُّدْعَةِ بِالْمَيْسَمِ  
وَلَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

نَدِمَ الْبُغَاءُ ، وَلَاتِ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ  
وَالْأَكْثَرُ تَحْرِيكُهَا بِالْفَتْحِ إِذَا وَصِلَتْ بِهِذِهِ الْأَحْرَفِ .

فائدة :

أَصْلُ « بِنْتَ » بِنَوَة ، نُقِلَتْ مِنْ فَعَلٍ إِلَى فِعْلٍ ، ثُمَّ أَبْدَلُوا لَامَ الْكَلِمَةِ  
« الْوَو » تَاءً .

وَلَيْسَتْ التَّاءُ فِيهَا بِعَلَامَةِ ثَانِيَةٍ ؛ قَالَ سِيبَوِيهٌ : لَوْ سَمَّيْتُمْ رَجُلًا بـ « بِنْتَ »  
لَصَرَفْتُمَا مَعْرِفَةً ، وَلَوْ كَانَتْ تَاءٌ لِلثَّانِيَةِ مَا أَنْصَرَفَ الْأِسْمُ .

عَلَى أَنَّ سِيبَوِيهَ قَدْ تَسَمَّحَ فِي بَعْضِ الْفَاضِلِ ، فَوَصَفَ التَّاءَ فِي « بِنْتَ » بِأَنَّهَا  
عَلَامَةٌ ثَانِيَةٍ . وَهَذَا مِنْهُ تَجَوُّزٌ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ غُفْلًا ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا  
لَيْسَتْ بِعَلَامَةِ ثَانِيَةٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِهِ الْمُعَلَّلِ أَوْلَى  
مِنَ الْأَخْذِ بِقَوْلِهِ الْغُفْلِ الْمُرْسَلِ .

وَعَلَامَةُ الثَّانِيَةِ فِي « بِنْتَ » الصَّيْغَةُ نَفْسُهَا ، أَيُّ بِنَاوَهَا عَلَى فِعْلٍ ، وَأَصْلُهَا  
فَعَلٌ ، وَإِدْالُ الْوَو فِيهَا تَاءٌ عَمَلٌ اخْتَصَّ بِهِ الْمُؤَنَّثُ ، نَحْوُ أَخْتُ .

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ قَامَتْ مَقَامَ عَلَامَةِ الثَّانِيَةِ الصَّرِيحَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا :



بُنْتُ ، وَأَبْنَةُ . فَالصَّيْغَةُ فِي « بُنْتُ » حَلَّتْ مَحَلَّ الْهَاءِ فِي « أَبْنَةُ » ، فَكَمَا أَنَّ الْهَاءَ عَلَّمُ تَأْنِيثٍ لَا مُحَالَةَ ، فَكَذَلِكَ صَيْغَةُ « بُنْتُ » عَلَّمُ تَأْنِيثِهَا . وَلَيْسَتْ « بُنْتُ » مِنْ أَبْنٍ كَصَعْبَةٍ مِنْ صَعْبٍ ، إِنَّمَا نَظِيرُ صَعْبَةٍ مِنْ صَعْبٍ أَبْنَةُ مِنْ أَبْنٍ .

فائدة :

تَاءُ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ الْأِسْمَ لَا تُعَدُّ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي .  
وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ فِيهَا أَنَّهَا تَاءٌ فِي الْأَصْلِ ، تَنْقَلِبُ فِي الْوَقْفِ هَاءً .  
مَعَانِي تَاءُ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَنْقَلِبُ فِي الْوَقْفِ هَاءً :

١ - التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فِي الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا :  
الصِّفَاتُ : فَاضِلٌ وَفَاضِلَةٌ ، وَمَحْبُوبٌ وَمَحْبُوبَةٌ ، وَمِطْرَابٌ وَمِطْرَابَةٌ .  
وغيرُ الصِّفَاتِ : مَرءٌ وَمَرْأَةٌ ، وَأَمْرٌ وَأَمْرَةٌ ، وَأَبْنٌ وَأَبْنَةٌ .  
وَقَدْ أَلْحَقُوا الرُّجُلَ الْهَاءَ ، فَقَالُوا : رَجُلَةٌ ؛ قَالَ :

خَرَرْتُهَا جَنِبَ فَتَانِهِمْ لَمْ يُسَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ  
وَقَالُوا : شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلَامَةٌ ؛ قَالَ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ :  
بَاتَتْ عَلَى إِرَمٍ رَابِئَةٌ كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبٌ  
وَقَالَ أَوْسُ بْنُ غُلَفَاءَ :

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوهَا تَهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

٢ - إِنْ حَاقَهُمْ تَاءُ التَّأْنِيثِ أَسَمَ الْعَدَدِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، عَلَامَةٌ لِلتَّذْكِيرِ ، وَحَذَفُهَا إِثَابًا عَلَامَةٌ لِلتَّأْنِيثِ ، نَحْوُ ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيَّ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾ [سورة النور : ١٣] ، وَ﴿ فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ [سورة النور : ١٤] .

٣ - تَلْحَقُ التَّاءُ الْمُفْرَدَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَمْعِ ، نَحْوُ : ثَمْرَةٌ وَثَمَرٌ ، وَسَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ .

وهذا الضرب إنما هو في الحقيقة اسم للجمع يدل على الجنس ، يجرؤ  
تذكيره وتأنينه ، فوصفوه بالواحد المذكر ، وبالواحد المؤنث ، نحو  
﴿مَنْ تَحْمِلْ تَحْمِلْ﴾ (سورة الحاقة : ١٧) ، و﴿أَمْعَادُ تَحْمِلْ تَحْمِلْ﴾ (سورة الزمر : ١٢٠) .

٤ - أَنْ يَدْخُلَ الْحَقُّ النَّاءَ عَلَى الْجَمْعِ ، نحو : رجلٌ جَمًّا ورجالٌ  
جَمَّالَةً ، وسَيَّارٌ وسَيَّارةٌ ، وَبَعَالٌ وَبَعَّالَةٌ .

٥ - لِحَقِّ النَّاءِ لِيُغَيِّرَ فَرْقًا ، بَلْ لِيُكْثِرَ الْكَلِمَةَ ، وذلك نحو : عُرْفَةٌ ،  
وَعِمَامَةٌ ، وَمَوْمَاءَةٌ ، وَمَدِينَةٌ ، وَعِلْيَةٌ ، وَكَلْبَةٌ .

٦ - لِحَقِّ النَّاءِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ : رَجُلٌ  
عَلَامَةٌ ، وَنَسَابَةٌ ، وَزَاوِيَةٌ لِلْأَخْبَارِ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي الذَّمِّ : رَجُلٌ لَحْنَانٌ ،  
وَهَلْبَاجَةٌ ، وَهُوَ الْأَحْمَقُ .

٧ - لِحَقِّ النَّاءِ لَفْظَ الْجَمْعِ تَوْكِيدًا لِتَأْنِينِهِ ، وَتَغْلِيظًا لِلْحَمْلِ عَلَى  
الْجَمَاعَةِ ، وذلك على ضربين :

أ - ضَرْبٌ تَطَرَّدَ فِيهِ ، فَتَلَزَمَتْهُ : جَاءَ فِي بِنَائِهِنَّ : أَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ ، فَأَفْعَلَةٌ  
كَأَفْعُزَةٍ ( جمع قفيز : مكيال ) ، وَأَرْغِفَةٌ ، وَأَغْرِبَةٌ . وَفِعْلَةٌ كِبَاخُوَةٍ ،  
وَصَبِيَّةٌ ، وَجَبْرَةٌ فِي جَمْعِ جَارٍ ، وَقَبْعَةٌ فِي جَمْعِ قَاعٍ .

ب - ضَرْبٌ لَا تَلَزَمُهُ : جَاءَ فِي بِنَائِهِنَّ : فِعَالٌ وَفُعُولٌ ، فَفِعَالٌ  
كَحِجَّارَةٍ ، وَجِمَّالَةٍ ، وَفَحَّالَةٍ . وَفُعُولٌ كَعُمُومَةٍ ، وَخُؤُولَةٍ ، وَبُعُولَةٍ .

٨ - لِحَقِّ النَّاءِ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى وَزْنٍ : مَقَاعِلٌ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى  
مَعْنَى النَّسَبِ ، كَقَوْلِهِمْ : الْمَهَالِيَةُ ، وَالْأَزَارِقَةُ ، وَالْأَشَاعِثَةُ ، وَالْمَنَازِرَةُ ،  
فِي النَّسَبِ إِلَى الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ ، وَنَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، وَالْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ .

٩ - لِحَقِّ النَّاءِ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ الْمُعَرَّبَةِ لِلدَّلَالَةِ

على الْمُجْمَعِ ، نحو : الْجَوَارِيَّةُ ، وَالْمَوَازِجَةُ ، جمع الْجَوَارِبِ .  
وَالْمَوَزَج ، وهو الْخُفُّ ، وكذلك الطَّيَالِسَةُ ، وَالصَّوَالِجَةُ ، وَالْكِرَابِجَةُ ،  
جمع الْكُرْبَج ، وهو الْحَانُوت .

لَحِقَتْ تَاءُ الثَّانِيَةِ مَفَاعِلٌ دَالَّةٌ عَلَى النَّسَبِ ، نحو الْمَهَالِجَةُ ، وَلَحِقَتْ  
الْأَعْجَمِيَّةُ الْمُعَرَّبُ ، نحو الْمَوَازِجَةُ ؛ لِمُسَابَهَةِ الْعُجْمَةِ لِلنَّسَبِ ؛ مِنْ حَيْثُ  
كَانَ النَّسَبُ يَنْقُلُ الْأَسْمَ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ إِلَى الْوُصْفِيَّةِ ، وَالْعَجَمِيَّةُ مَقُولٌ  
بِالتَّعْرِيفِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ .

١٠ - مَا دَخَلَتْهُ هَذِهِ التَّاءُ مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي جَاءَ عَلَى مِثَالِ مِنْ هَذِهِ  
الْأَمْثَلَةِ ، عَوَضاً مِنْ يَأْيِهِ ، نحو : زُنْدِيقٌ وَزُنَادِقَةٌ ، وَجَحْجَاحٌ ، وهو  
السَّيِّدُ ، وَجَحَاجِحَةٌ ، وَتَبَالٌ ، وهو الْقَصِيرُ ، وَتَبَالَةٌ .

١١ - ضَرَبَ مِنَ الْجَمْعِ جَاءَ عَلَى كَيْلٍ : مَفَاعِلٌ ، وَدَخَلَتْهُ التَّاءُ تَغْلِيظاً  
لِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ ، وَلَمْ تَلْزَمْهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ صَيْقِلٍ وَصَيَافٍ  
وَقَشَعِمٍ : صَيَاقِلَةٌ ، وَصَيَافِقَةٌ ، وَقَشَاعِمَةٌ .

١٢ - أَرْبَعَةُ أَمْثَلَةٍ مِنَ الْمَصَادِيرِ ، لَحِقَتْهَا تَاءُ الثَّانِيَةِ عَوَضاً مِنْ  
مَحْذُوفٍ :

١ - مَصْدَرٌ وَعَدَّيْعُدٌ ، وَوَزَنٌ يَزَنُ وَنَظَائِرُهُمَا : عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ .

٢ - مَصْدَرٌ أَفْعَلَ الْمُعْتَلَّ الْعَيْنِ : أَقَامَ : إِقَامَةٌ ، عَلَى وَزْنِ إِفَالَةٍ .

٣ - مَصْدَرٌ أَسْتَفْعَلَ الْمُعْتَلَّ الْعَيْنِ : أَسْتَعَانَ : أَسْتِعَانَةٌ ، عَلَى وَزْنِ  
أَسْتِفَالَةٍ .

٤ - مَصْدَرٌ فَعَّلَ الْمُعْتَلَّ اللَّامَ : غَطَّى : تَغْطِيَةٌ ، عَلَى وَزْنِ تَفْعِيلَةٍ .

١٣ - كُلُّ مَصْدَرٍ دَخَلَتْهُ التَّاءُ لِتَبْيِينِ عَدَدِ الْمَرَّاتِ ، فَجَاءَ عَلَى وَزْنِ  
فَعْلَةٍ ، نحو : جَلَسَتْ ، فَإِنْ كَسَرَتْ فَاءَ الْكَلِمَةِ ، نحو : جَلَسَتْ ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ



الهيئة التي هو عليها في الجلوس .

١٤ - مَا دَخَلَتْهُ النَّاءُ لِلْإِزْدِوَاجِ ، نَحْوُ : لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ ، مَعْنَاهُ :

لِكُلِّ كَلِمَةٍ تَسْقُطُ مِنْ مُتَكَلِّمٍ لَاقِطٌ لَهَا يَسْخَطُفُهَا ، فَحَبِيلٌ : لَاقِطَةٌ ؛ لِتَزْدَوِجِ  
الكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ الْأُولَى .



## حَاشَا

« حَاشَا » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ :

الأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا بِمَعْنَى أَسْتَشْنِي ، وَمُضَارِعًا أَحَاشِي ؛ قَالَ النَّابِغَةُ :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ      وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهُ لَهُ      قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْذُذْهَا عَنِ الْفَنَدِ  
سُلَيْمَانُ : سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ؛ خَصَّصَهُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ الْمُلْكُ مَعَ النَّبُوَّةِ ،  
يُرِيدُ لَا يُشَبِّهُهُ أَحَدٌ مِمَّنْ أُوتِيَ الْمُلْكُ إِلَّا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ . أَحْذُذْهَا : أَمْنَعِ  
الْبَشَرَ . الْفَنَدُ : الْخَطَأُ .

أَحَدٌ : أَسْمٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ أَحَاشِي .  
سُلَيْمَانُ : مُسْتَشْنِيٌ بِإِلَا مَنْصُوبٍ أَوْ بَدَلٍ مِنْ مَحَلِّ أَحَدٍ .

وَلَيْسَتْ « أَحَاشِي » فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ مُضَارِعٌ « حَاشَى » الْمُسْتَشْنِيُّ بِهَا ؛ لِأَنَّ  
« حَاشَا » إِذَا كَانَتْ فِعْلًا وَقُصِدَ بِهَا الْإِسْتِثْنَاءُ ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ « إِلَّا » وَمُؤَدِّيَّةٌ  
مَعْنَاهَا ، فَلَا تَنْصَرِفُ ، كَمَا لَا تَنْصَرِفُ « خَلَا » وَ« عَدَا » ، بَلْ هِيَ أَحَقُّ مِنْهُمَا  
بِمَنْعِ التَّنْصَرُفِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا شَبَّهًا مِنْ « حَاشَا » الْحَرْفِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى .

وَأَمَّا « أَحَاشِي » فَمُضَارِعٌ « حَاشَيْتُ » ، بِمَعْنَى أَسْتَشْنَيْتُ ، وَهُوَ فِعْلٌ  
مَنْصَرَفٌ مَشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ « حَاشَا » ، كَمَا أَشْتَقُّ « سَوَفْتُ » مِنْ لَفْظِ « سَوْفَ » ،  
و« لَوَلَيْتُ » مِنْ لَفْظِ « لَوْلَا » ، وَ« بَسَمَلْتُ » مِنْ « بِأَسْمِ اللَّهِ » .

وَمِنْ أَمْثَلِ « حَاشَى » الَّتِي تَكُونُ فِعْلًا الْحَدِيثُ : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ » . مَا : نَافِيَةٌ . الْمَعْنَى : مَا أَسْتَنْثَيْتُ فَاطِمَةَ .

وَتَوْهَمُ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « مَا » فِي الْحَدِيثِ مُصَدَّرِيَّةٌ ، وَ« حَاشَا » أَسْتِثْنَائِيَّةٌ ، فَجَوَزَ أَنْ يُقَالَ : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَمَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا  
مَا : مُصَدَّرِيَّةٌ . رَأَيْتُ : بِمَعْنَى عَلِمْتُ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْمَفْعُولَيْنِ ، الثَّانِي مِنْهُمَا مُحذُوفٌ ، هُوَ مُتَعَلِّقٌ : دُونَنَا .

وَيُرَدُّ مَا زَعَمَهُ ابْنُ مَالِكٍ رَوَايَةُ : مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلَا تَغَيَّرَهَا .

الثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْزِيهِ ، كَقَوْلِهِمْ : حَاشَى لَزَيْدٍ .

« حَاشَى » هَذِهِ لَيْسَ مَعْنَاهَا الْإِسْتِثْنَاءُ ، بَلْ مَعْنَاهَا التَّنْزِيهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِالْمَذْكُورِ .

وَقَدْ يُرَادُ بِهَا تَنْزِيهِ أَسْمٍ ، فَيُسْتَدْرَكُ تَنْزِيهِ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، عَلَى جِهَةِ التَّعْجِيبِ وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ السُّوءَ فِيمَنْ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ .

وَ« حَاشَى » الَّتِي لِلتَّنْزِيهِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

١ - أَنَّهَا فِعْلٌ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ وَأَبِي عَالِيٍّ وَابْنِ جَنِّيٍّ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ ﴿ وَقَدْ حَاشَى إِلَهُ ﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ : ٣١] .

وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّتِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى الْحَرْفِ ، وَبِالتَّصَرُّفِ فِيهَا بِالْحَذْفِ .

وَمَا أَسْتَدَلُّوا بِهِ يَنْفِي عَنْهَا الْحَرْفِيَّةَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ ، وَلِأَنَّ الْأَجْتِرَاءَ عَلَى الْحُرُوفِ الْمَهْزُولَةِ الْبِنْيَةِ فِي الْأَصْلِ بِالْحَذْفِ قَلِيلٌ . وَلَكِنَّهُ لَا يُثَبِّتُ لَهَا الْفِعْلِيَّةَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يُشَارِكُ الْفِعْلَ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ .

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِفِعْلِيَّتِهَا فِي فَاعِلِهَا ، فَقَدَرَهُ بَعْضُهُمْ : حَاشَى يُوسُفُ نَفْسَهُ مِنَ الْفَاحِشَةِ لِلَّهِ ، أَوْ حَاشَى يُوسُفُ الْفِعْلَةَ لِأَجْلِ اللَّهِ ، أَوْ حَاشَى فِعْلٌ



لا فاعِلَ له ، وهو قولُ ظاهرِ الضَّعْفِ .

قال أبو عليّ في « الحُبَّة » :

« قرأ أبو عمرو وَخَذَهُ ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣١] بِالْفِ

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ .

قال أبو عبيدة : « حَاشَ لِلَّهِ » ، وَحَاشَا لِلَّهِ « يُطْلِقُونَهَا » ، وهي تَبَرُّكٌ وَاسْتِثْنَاءٌ ؛  
وَأَنشَدَ :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّمِ  
قال أبو عليّ :

لا يَخْلُو قَوْلُهُمْ : « حَشَّ لِلَّهِ » مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْجَارِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ ، أَوْ  
يَكُونَ « فَاعِلٌ » مِنْ قَوْلِهِمْ : حَاشَا يُحَاشِي .

فلا يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْجَارِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْجَارِ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ ،  
وَلِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يُحْدَفُ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَضْعِيفٌ .

فإذا لم يكن الجارُ ثَبَتَ أَنَّهُ الَّذِي عَلَى « فَاعِلٌ » ، وهو مَاخُودٌ مِنَ الْحَشَا  
الذي يُعْنَى بِهِ النَّاحِيَةُ ؛ قال الهذليّ :

يَقُولُ الَّذِي يَمُشِي إِلَى الْحِرْزِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحَشَا صَارَ الْخَلِيطُ الْمُبَايِنُ  
فَحَاشَا فَاعِلٌ مِنْ هَذَا . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ صَارَ فِي حَشَا ، أَيِّ فِي نَاحِيَةٍ مِمَّا قُرِفَ  
فِيهِ ، أَيِّ لَمْ يَقْتَرِفْهُ وَلَمْ يَلَابِسْهُ ، وَصَارَ فِي غُرْلَةٍ عَنْهُ وَنَاحِيَةٍ .

وإذا كان فِعْلًا مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا ، فلا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلُهُ يَوْسُفُ ؛  
كَأَنَّ الْمَعْنَى : بَعْدَ مِنْ هَذَا الَّذِي رُمِيَ بِهِ اللَّهُ ، أَيِّ لَخُوفِهِ وَمُرَاقَبَةِ أَمْرِهِ .

فَإِذَا حُدِّفَ الْأَلِفُ فِيهِ فَلَا تَنَالُ الْأَفْعَالُ قَدْ حُدِّفَ مِنْهَا ، نَحْوُ : لَمْ يَكْ ، وَلَا  
أَذِرَ ، وَلَمْ أُكَلِّ .

وقد حَذَفُوا الألفَ مِنَ الفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ : « أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ ، وَلَوْ تَرَ أَهْلَ  
مَكَّةَ » ، فَإِنَّمَا هُوَ : تَرَى ؛ فَحُذِفَتِ الألفُ ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ « حَاشَا » مِنْ قَوْلِهِ  
﴿ سَخَسَ لِلَّهِ » .

وَمِنْ حُجَّةِ الحَذْفِ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ فِي الخَطِّ مَحذُوفٌ . وَقَدْ قَالَ رُوْبَةُ :

وَصَّانِي العَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو : ﴿ حَاشَا ﴾ فَإِنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى التَّمَامِ وَالْأَصْلُ « اهـ

٢ - أَنَّهَا أَسْمٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الرَّجَّاجِ وَمَنْ وافقه .

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّهَا أَسْمٌ مُنْتَصِبٌ أَنْتَصَبَ الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ .  
فَمَنْ قَالَ : حَاشَى اللَّهِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : تَنْزِيهَاً لِلَّهِ . وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَّالِ  
﴿ حَاشَى لِلَّهِ ﴾ بِالتَّنْوِينِ . وَهُوَ نَظِيرٌ : سَقِيًا لَزِيدٍ = وَقِرَاءَةُ أَبِي مَسْعُودٍ ﴿ حَاشَى  
اللَّهِ ﴾ بِالْإِضَافَةِ . وَهُوَ نَظِيرٌ سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَادَ اللَّهِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ « حَاشَى لِلَّهِ » بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ .

وَوَجْهُ تَرْكِ التَّنْوِينِ فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو ﴿ سَخَسَ لِلَّهِ ﴾ شَبَّهَهَا بِحَاشَا  
الْحَرْفِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ مَعْنَى وَلَفْظًا ، فَجَرَتْ مَجْرَاهَا فِي الْبِنَاءِ . كَمَا جَرَتْ « عَنْ » فِي  
قَوْلِ قَطْرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِمَّنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
مَجْرَى « عَنْ » فِي نَحْوِ : رَوَيْتُ عَنْ زَيْدٍ .

وَسَأَلَ السِّيْرَافِيُّ الرَّجَّاجَ : لِمَ لَمْ يُنَوَّنْ « حَاشَا لِلَّهِ » إِذَا جُعِلَ مَصْدَرًا ؟  
فَقَالَ : هُوَ مَبْنِيٌّ كـ « بَلَّةٌ » ، جَعَلَهُ سَبِيحِيَّةً مَصْدَرًا ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ .

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ « حَاشَا » الَّتِي لِلتَّنْزِيهِ أَسْمٌ فِعْلٌ مَعْنَاهُ أَتَبَرَأُ ، أَوْ بَرِئْتُ .  
وَحَامِلُهُ عَلَى ذَلِكَ بِنَاؤُهَا ، وَيردُّه إِغْرَابُهَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ .

الثَّالِثُ أَنَّ تَكُونَ مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : نَهَضَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ .

وفيهما مَذَاهِبُ :

١ - مَذَهَبُ سَبِيوِيهِ وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ شَبِيهٌ بِالزَّائِدِ دَالٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مَحَلًّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَلَا يُجِيزُ سَبِيوِيهِ النَّصْبَ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ وَلَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ .

٢ - مَذَهَبُ الْعَجْرُمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرُودِ وَالزَّجَّاجِ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ شَبِيهٌ بِالزَّائِدِ إِذَا وَلَّيْهَا أَسْمٌ مَجْرُورٌ ، وَأَنَّهَا فِعْلٌ مَاضٍ إِذَا وَلَّيْهَا أَسْمٌ مَنْصُوبٌ .

وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ عَنِ الْعَرَبِ الْعَجْرَ وَالنَّصْبَ .

وَمِمَّنْ حَكَى النَّصْبَ بِهَا عَنِ الْعَرَبِ أَبُو زَيْدٍ - وَأَبُو زَيْدٍ فِي صِدْقِ الرِّوَايَةِ أَبُو زَيْدٍ - وَأَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ ، وَالْفَرَّاءُ ، وَهُوَ سَامِعٌ لُغَةٍ ، وَالْأَخْفَشُ .

حَكَى أَبُو زَيْدٍ : كُنَّا فِي جَمَاعَةٍ ، وَفِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْأَصْبَغِ ، فَوَقَعَ عَلَيْنَا أَعْرَابِيٌّ ، فَدَعَا لَنَا ، وَقَالَ : فَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَصَنَعَ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْبَغِ .

وَرُوِيَ دَعَاؤُهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْبَغِ .

وَرُوِيَ قَوْلُ الْجُمَيْحِ ، وَهُوَ مُنْقَلَبٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ صَاحِبِ أَمْرِ الْقَيْسِ :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَمَةٍ فَسَدِمَ  
عَمْرُو بْنُ عَبْسٍ اللَّهَ ، إِنَّ بِهِ ضَرْأً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ  
بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ : حَاشَا أَبِي ، وَحَاشَا أَبَا .

وَأَبِي ثَوْبَانَ مَسْتَشْنَى مِنْ بَنِي رَوَاحَةَ فِي بَيْتِ تَقْدَمَ :

وَبَشُورَ رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ السَّيِّدِي بِأَنْفِ خُثْمِ  
أَنْفٍ : جَ أَنْفٍ جَمْعُ قِلَّةٍ . الْخُثْمُ : جَ أَخْثَمٌ ، وَهِيَ الْعَظِيمَةُ الْكَثِيرَةُ  
اللَّحْمِ ؛ غَيْرَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الدَّمِّ بَأَنَّ أَنْفَهُمْ خُثْمٌ ، ثُمَّ أَسْتَشْنَى أَبَا ثَوْبَانَ مِنْهُمْ ؛



لأنه لم يفعل ما يُوجب ذمّه .

بِكَمّة : العَيْبُ العَاجِزُ عن البَيان . الفَدَم : الأحمق .

عَمُرُو : بدل منصوب أو عطف بيان على « أبا » .

أَيُّ بَقِصٍ بِنَفْسِهِ عن المَلَحَاة ، وهي مَفْعَلَةٌ مِنْ لَحَوْتُ الرَّجُلَ وَلَحِيَّتُهُ إِذَا  
الْحَحَّتْ عَلَيْهِ بِاللَّائِمَةِ .

ودخول « ما » على « حاشا » هُذِهِ قَلِيلٌ ، أُنْشِدُوا مِنْهُ :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

بل قال سيبويه : لو قُلْتُ : أَتُونِي مَا حَاشَى زَيْدَا ، لم يكن كلاماً .

وفاعِلُ « حاشا » إِن تَصَبَّتْ مَا بَعْدَهَا ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ عائدٌ على مَصْدَرِ الفعل  
المتقدّم عليها ؛ فإذا قُلْتُ : قام القومُ حاشا زَيْدَا ، فالمعنى جَانِبَ قِيَامِهِمْ  
زَيْدَا .

٣- مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّهَا فِعْلٌ لَا فَاعِلَ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَسْتَعْمِلَتْ أَسْتَعْمَلَ  
الْحُرُوفَ ، وَهِيَ فِعْلٌ عِنْدَهُ سِوَا تَصَبَّتْ مَا بَعْدَهَا ، أَمْ جَرٌّ ، وَالْجَرُّ يَكُونُ بِلَامٍ  
مَفْقُورَةٍ .

وفي هَذَا الْمَذْهَبِ مِنَ الضَّعْفِ وَالْقَلْبِ مَا تَرَى .

تنبيهات :

١- اختلفوا في جملة « حاشا » إذا كانت فِعْلاً ؛ فذهب السِّيرافيُّ إلى أَنَّهَا  
في موضع نصب على الحال . وأجاز أيضاً ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب .  
وإن كانت مَفْقُورَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَى مَا قَبْلَهَا ، كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى « إِلَّا » .  
وَأَخْتَارَهُ أَبْنُ عَصْفُورٍ .

أمّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا « مَا » وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً فَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ « مَا » وَمِنْهَا  
في موضع نصب على الحال ، وجاز ذلك كما يجوز في المصدر الصريح

التَّكْرَرُ . هَذَا قَوْلُ السَّيْرَافِيِّ .

وَذَهَبَ آبَنُ خُرُوفٍ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمَوْؤَلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ،  
كَاتِّصَابٍ « غَيْرِ » فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ .

وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ الْمَوْؤَلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : قَامَ  
الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، فَمَا : مَصْدَرِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : قَامَ الْقَوْمُ وَقْتُ  
خُلُوقِهِمْ مِنْ زَيْدٍ ، وَدَخَلَ هَذَا الظَّرْفُ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

٢ - تَفَارُقُ « حَاشَا » خِلَا وَعْدَا فِي أَسْرَيْنِ :

١ - الْجَزُءُ بِـ حَاشَا أَكْثَرُ . وَمِنْهُ :

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا وَمَا لَكَ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدَلٍ  
٢ - قَلَّمَا تَضَحَّبُ « حَاشَا » مَا .

٣ - إِذَا أَسْتَشْنَيْ بِ حَاشَا ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَقَصِدَ الْجَزَّ قِيلَ : حَاشَايَ ،  
كَقَوْلِ الْأَقِشَرِ :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ ؛ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ  
وَإِذَا قَصِدَ التَّنْصِبُ قِيلَ : حَاشَانِي ، بَنُوں الرِّقَايَةِ . وَنَظِيرُهُ : عَدَانِي ؛ قَالَ  
الشَّاعِرُ :

تَمَلُّ السَّادَاتِ مَا عَدَانِي ؛ فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ  
٤ - فِي « حَاشَى » الَّتِي يُسْتَشْنَى بِهَا لُغَتَانِ : « حَاشَى » بِإِثْبَاتِ الْأَلْفَيْنِ ،  
و« حَشَى » بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأُولَى ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ ؛ فَيَا مَنْ مِنْهُمْ بُحُورًا لَا تُكَادِرُهُمَا السَّدَلَاءُ  
وَأَمَّا الَّتِي لِلتَّنْزِيهِ فَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ : حَاشَا وَحَشَى وَحَاشَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ  
الثَّانِيَةِ .

وزاد ابن مالك « حاش » بإسكان الشين .

وقد قرئ بالأربع قوله تعالى ﴿ حَسَّ لِلَّهِ ﴾ اسورة يوسف : [ ٣١ ] ؛ قرأ أبو عمرو ﴿ حَاشَا ﴾ بالالف ، وبأقي السبعة ﴿ حَسَّ ﴾ بحذفها ، وبعضهم ﴿ حَسَّى لِلَّهِ ﴾ بحذف الألف الأولى ، والحسن ﴿ حَاش لِلَّهِ ﴾ بالإسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حذف .

\*\*\*





## حَتَّى

« حَتَّى » حرفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْوَاجٍ :  
 الشَّحْوُ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، أَيْ حَرْفًا تُسْتَأْنَفُ بَعْدَهُ الْجُمْلَةُ .  
 وتدخلُ « حَتَّى » هُذِهِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :  
 ١ - الجملة الاسمية : كَقَوْلِ مُجَمِّعِ بْنِ هَلَالٍ :

تَقُولُ وَقَدْ أَفْرَدْتُهَا مِنْ حَلِيلِهَا : تَعِسْتَ كَمَا أَتَعَسْتَنِي بِمَا مُجَمِّعُ  
 فَقُلْتَ لَهَا : بَلْ تَعَسَ أَخْتُ مُجَاشِعُ وَقَوْمُكَ حَتَّى خَذَلَكَ الْيَوْمَ أَضْرَعُ  
 وَقَوْلِ سُحَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَنِاسِ :  
 فَكَسَمَ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِذَاءٍ مُنِيرٍ وَمِنْ بُرْزُوعٍ عَنْ طِفْلَةٍ غَيْرِ عَانِسِ  
 إِذَا سُقَّ بَرْدٌ سُقَّ بِالْبَرْدِ بُرْزُوعٌ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسِ  
 وَقَوْلِ جَرِيرٍ :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْسُجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ  
 وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلِيبُ تَسْبِيهِ كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ  
 وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ عَامِلٍ مَحْذُوفٍ قَبْلَ « حَتَّى » فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ يَكُونُ مَا بَعْدَ  
 « حَتَّى » غَايَةً لَهُ ، أَيْ فَوَاعَجَبَا يَسْبِيهِ النَّاسُ حَتَّى كَلِيبُ تَسْبِيهِ .

وفائدةُ « حَتَّى » الْإِبْتِدَائِيَّةُ إِمَّا التَّحْقِيرُ ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :  
 فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلِيبُ تَسْبِيهِ كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

= وإِذَا التَّعْظِيمُ ، كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ  
والتَّعْظِيمُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ : حَتَّى مَاءٌ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ ، مَعْنَاهُ الْمَبَالُغَةُ وَالتَّهْوِيلُ ،  
وَهُوَ هُنَا تَغْيِيرُ مَاءِ دَجَلَةٍ مِنْ كَثَرَةِ دِمَائِ الْقَتْلَى حَتَّى صَارَ أَشْكَلُ ، وَهُوَ مِنَ  
الشُّكْلَةِ ، أَيِ الْحُمْرَةِ الَّتِي يُخَالِطُهَا بَيَاضٌ .

وَيَلْزَمُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا « حَتَّى » أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مِنْ  
جِنْسِ الْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ ، نَحْوُ : رَكِبَ الْقَوْمُ حَتَّى الْأَمِيرُ رَاكِبٌ ، فَلَوْ قُلْتُ : حَتَّى  
الْأَمِيرُ ضَاحِكٌ ، لَمْ تُفُذْ .

وَمَا أَشْتَرَطُوهُ مِنْ كَوْنِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ « حَتَّى » مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ  
مَفْهُومٌ مِنَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِ جَرِيرٍ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ « حَتَّى » فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : فَمَا زَالَتِ  
الْقَتْلَى تَغْيِيرُ مَاءِ دَجَلَةٍ بِالدِّمَاءِ .

٢ - الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ الَّتِي فِعْلُهَا مُضَارِعٌ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ ، نَحْوُ : مَرَضَ زَيْدٌ  
حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، وَتَكَاثَفَ الضَّبَابُ حَتَّى لَا تَظْهَرُ الشَّمْسُ .  
وَضَابِطُ « حَتَّى » هَذِهِ صِيغَةُ حُلُولِ الْفَاءِ مَحَلَّهَا ، أَيِ مَرَضَ زَيْدٌ فَلَا  
يَرْجُوهُ ، وَتَكَاثَفَ الضَّبَابُ فَلَا تَظْهَرُ الشَّمْسُ .

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ نَافِعٍ ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢١٤] ، وَقَوْلُ حَسَّانٍ :  
يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

٣ - الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ الَّتِي فِعْلُهَا مَاضٍ ، كَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبْرَةَ الْجَرَشِيِّ :  
حَاسِبِيئُهُ الْمَوْتِ حَتَّى أَشْتَفَّ آخِرَهُ فَمَا أَشْتَكَّانَ لِمَا لَاقَى وَلَا جَزِعَا  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ٩٥] .

وَقَدْ اجْتَمَعَ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :  
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى نَكَلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْحَيَادُ مَا يُقْسِدُنَ بِأَرْسَانِ

فَيَمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعٍ : تَكَلُّ ، وَالْمَعْنَى حَتَّى كَلْتُ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ ، كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا أَمْسَ وَهُوَ رَاكِبٌ .

وَأَمَّا مَنْ نَصَبَ « تَكَلُّ » ، فَعَلَى أَنَّ « حَتَّى » حَرْفُ جَرٍّ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ أَنَّ وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِحَتَّى . وَلَا بُدَّ عَلَى النُّصْبِ مِنْ تَقْدِيرِ زَمَنِ مُضَافٍ إِلَى تَكَلُّ ، أَيْ إِلَى زَمَانٍ كَلَالٍ مَطْلَبِهِمْ .

وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « حَتَّى » قَبْلَ الْمَاضِي جَائِزَةٌ ، وَ« أَنَّ » مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِحَتَّى . وَفِيهِ ضَعْفٌ ، لِأَنَّهُ تَكَلَّفَ إِضْمَارَ « أَنَّ » مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .

وَكَذَا زَعَمَ فِي « حَتَّى » الدَّاخِلَةَ عَلَى « إِذَا » فِي نَحْوِ قَوْلِ ابْنِ الدُّمَيْنَةِ : نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَّتْنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَ« إِذَا » فِي مَوْضِعِ جَرِّ بِهَا .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ ، وَأَنَّ « إِذَا » ظَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِهِ ( هَزَّتْنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ ) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ حَتَّى إِذَا قِيلَ لَهُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٢] فْجَوَابُ « إِذَا » فِيهِ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : أَمْتَحِجْتُمْ ، أَوْ أَنْقَسْتُمْ قِسْمَيْنِ ؛ بِدَلِيلِ ﴿ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٢] . قَالَ الْهَذَلِيُّ :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي فُتَايِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةَ الشُّرْدَا  
جَوَابُ « إِذَا » فِيهِ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ شَلُّوهُمْ شَلًّا .

وَنَظِيرُهُ حَذَفُ جَوَابِ « لَمَّا » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَلَمَّا بَجَنَّتْهُمُ إِلَى آلِ بَرٍّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ [سورة لقمان : ٣٢] ، أَيْ أَنْقَسُوا قِسْمَيْنِ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ .



والجملة بُعد « حَتَّى » الابتدائية مُستأنفة لا محل لها ، بخلافاً للزجاج ؛ فإنه زعم أن « حَتَّى » هذه جازة ، والجملة في موضع جر بـ « حَتَّى » ، وهو ضعيف ؛ لأنه يُفصي إلى تعليق حرف الجر عن العمل ، وذلك غير معروف ، ولأنهم إذا أوقعوا « أَنْ » بعدها كسروا همزتها ، نحو : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « أَنْ » فتحت همزتها ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَّقِ ﴾ [سورة الحج : ٦] .

الثخو الثاني أن تكون حرف عطف بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

١ - لمعطوف « حَتَّى » ثلاثة شروط :

آ - أن يكون اسماً ظاهراً لا مضمراً .

ب - أن يكون إما بعضاً من جمیع قبلها ، كقدم الحاج حتى المشاة ، أو جزءاً من كل ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو كجزء من كل ، نحو : سحرتهنني الجارية حتى حديثها ، وعاد الصيادون حتى كلابهم .

والذي يضبط « حَتَّى » هذه أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، ونمتنع حيث يمتنع . ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلهما .

وأما قول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يخفف رخله والزاد حتى نعله ألقاه  
فجاز ؛ لأن إلقاء الصحيفة والزاد معناه : ألقى ما يثقله ، فمن هذه الجهة جاز عطف « نعله » عليهما ؛ إذ هي من جنس ما يثقله .

ج - أن يكون غاية لما قبله في زيادة ، نحو : يموت الناس حتى الأنبياء ، أو نقصان ، نحو : رآك الناس حتى الحجامون . وقد اجتمعت الزيادة والنقص في قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ ؛ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا  
 ٢ - لا تعطف « حَتَّى » الجمل ؛ لأنَّ شَرْطَ مَعْطُوفِهَا أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِمَّا  
 قَبْلُهَا أَوْ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، كَمَا أَسْلَفْنَا ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي الْمَفْرَدَاتِ ، هَذَا هُوَ  
 الصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ .

وَرَعَمَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّ جُمْلَةَ ( تَكَلُّ ) فِيَمَنْ رَفَعَ فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :  
 سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْحَيَادُ مَا يُقْدَنُ بِأَرْسَانِ  
 مَعْلُوفَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ( سَرَيْتُ بِهِمْ ) ، وَالْعَاطِفُ « حَتَّى » .

٣ - إِذَا عَطَفْتَ « حَتَّى » عَلَى أَشْمِ مَجْرُورٍ أُعِيدَ حَرْفُ الْجَرِّ ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ  
 « حَتَّى » الْجَارَّةِ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى بَزِيدٍ .

وَلَمْ يَجْعَلِ ابْنُ مَالِكٍ إِعَادَةَ الْجَارِ مَعَ « حَتَّى » الْعَاطِفَةِ وَاجِبَةً ، فَقَرَّرَ أَنَّ  
 « حَتَّى » فِي قَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْنَهُمْ ، عَاطِفَةٌ ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ :

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا  
 « حَتَّى » فِيهِ عَاطِفَةٌ ؛ عَطَفْتُ « بَائِسٍ » عَلَى « الْخَلْقِ » . وَلَمْ يُعِدِ الْجَارَ .

الْبَائِسُ : الَّذِي أَصَابَتْهُ شِدَّةٌ . دَانَ بِالْإِسَاءَةِ : تَعَبَّدَ بِهَا ؛ أَيِ اتَّخَذَهَا عَادَةً  
 وَطَرِيقًا كَالَّذِينَ الَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ بِهِ الْإِنْسَانُ . وَالْمَعْنَى : إِنَّ جُودَهُ عَمَّ مَنْ أَسَاءَ وَمَنْ  
 لَمْ يُسِئْ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّ أَنْ تَحُلَّ « إِلَى » مَحَلًّا « حَتَّى » الْعَاطِفَةِ فَهِيَ حَيْثُ مُتَمَلِّئَةٌ لِأَنَّ  
 تَكُونَ جَارَّةً ، وَيَخْشُرُ هُنَا إِعَادَةَ الْجَارِ مُنْبَهَةً عَلَى إِزَادَةِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ :  
 أَعْتَكَفْتُ فِي رَمَضَانَ حَتَّى فِي آخِرِهِ .

عَلَى أَنَّ مَجِيءَ « حَتَّى » عَاطِفَةً قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ، بَلْ أَنْكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ الْبُتَّةَ ،  
 وَيَحْمِلُونَ نَحْوَ « جَاءَ الْقَوْمُ حَتَّى أَبُوكَ ، وَرَأَيْتُهُمْ حَتَّى أَبَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى  
 أَبِيكَ » عَلَى أَنَّ « حَتَّى » فِيهِ أَتْبَدَائِيَّةٌ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارِ عَامِلٍ .

التَّحْوِ الثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، مَعْنَاهُ أَنْتَهَاءُ الْغَايَةِ ، بِمَنْزِلَةِ « إِلَى » فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، وَلَكِنَّهَا تُخَالِفُ « إِلَى » فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

١ - لِمَجْرُورٍ « حَتَّى » شَرْطَانِ :

أ - مَجْرُورٍ « حَتَّى » لَا يَكُونُ ضَمِيرًا ، فَإِنْ جَرَّتْ ضَمِيرًا أَعْتَدَ ذَلِكَ ضَرُورَةً ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَنْتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَحٍّ      تُرْجِسِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ  
وَقَوْلِ الْآخَرِ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِسِي أَنْسَاسٍ      فَتْسَى حَتَّاكَ يَا بِنَّ أَسِي يَزِيدُ  
ب - أَنْ يَكُونَ مَا سَبَقَ « حَتَّى » ذَا أَجْزَاءٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مَجْرُورُهَا آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الْمَسْبُوقِ ، نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ نَحْوُ : سِرْتُ اللَّيْلَ حَتَّى النَّهَارِ ، وَقَالَ قُتَيْبُ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيُّ :

أُبْكِيكُمْ مَا حَتَّى الْمَمَاتِ وَمَا الَّذِي      يَسْرُدُ عَلَيَّ ذِي لَوْعَةٍ إِنْ بَكَأَكُمَا  
وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ شَرْطَ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورُهَا آخِرَ جُزْءٍ ، أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ ، غَيْرُ لَازِمٍ ، وَأَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ :

إِنْ سَلَمْتَنِي مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هَمَّتْ      بِوَصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ تَبْقِ بُوسَا  
عَبَّيْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى      نَضِيفُهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ بِوُوسَا

وَالْفَصِيحُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُؤْتَى بِـ « إِلَى » ؛ لِأَنَّ « إِلَى » فِي اسْتِعْمَالِهَا لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ أَقْعَدُ مِنَ « حَتَّى » ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مَا جَعَلَتْهُ أَنْتَهَاءً غَايَةً ، سِوَاهُ أَكَانَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ مَسْبُوقِهَا أَمْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ أَمْ لَا يَكُونُ . وَلَمَّا كَانَتْ « إِلَى » كَذَلِكَ جَرُّوا بِهَا الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ ، وَلَمْ يَجْرُوا بِـ « حَتَّى » إِلَّا الظَّاهِرَ .

وَذَهَبَ أَبُو حَبَّانٍ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي الْجُمْلَةِ الْمُعْتَبَرَةُ بِـ « حَتَّى » مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ « حَتَّى » آخِرَ جُزْءٍ مِنْهُ ، أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ = جَائِزٌ أَنْ تَدْخُلَ



على ما ليس بآخر جزء ولا ملاقٍ آخر جزء .

٢ - إذا لم يكن مع « حتى » قرينة تقتضي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، كقوله :

الْقِسِي الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالسَّرَادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا  
أَوْ عَدَمَ دُخُولِهِ ، كقوله<sup>(١)</sup> :

سَقَى الْحَبَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عُزَيْتَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودًا  
= حُمِلَ عَلَى الدُّخُولِ . فَلَوْ قُلْتُ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ ، فزَيْدٌ مَضْرُوبٌ  
أَنْتَهَى بِهِ الضَّرْبُ .

٣ - « حتى » و « إلى » كلاهما انفردا بمحل لا يصلح للآخر .

فَمِمَّا انفردت به « إلى » أَنَّهُ يَجُوزُ : كَتَبْتُ إِلَى زَيْدٍ ، وَأَنَا إِلَى عَمْرٍو ، أَيْ  
هُوَ غَايَتِي . وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَا بَكَ وَإِلَيْكَ . وَيَجُوزُ : سَرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى  
الْكُوفَةِ .

وَلَا يَجُوزُ : كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ ، وَأَنَا حَتَّى عَمْرٍو ، وَسَرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ حَتَّى  
الْكُوفَةِ .

وَأَمَّا أَمْتَنَعُ : كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ ، وَأَنَا حَتَّى عَمْرٍو ؛ لِأَنَّ « حَتَّى » مَوْضُوعَةٌ  
لِإِفَادَةِ تَقْضِي الْفِعْلِ قَبْلَهَا شَيْئًا فَشِينًا إِلَى الْغَايَةِ ، وَلَيْسَتْ « إِلَى » كَذَلِكَ .  
وَأَمْتَنَعُ : سَرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ حَتَّى الْكُوفَةِ ؛ لِضَعْفِ « حَتَّى » فِي الْغَايَةِ ، فَلَمْ  
يَقَابِلُوا بِهَا « مِنْ » الَّتِي لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ .

(١) القرينة على عدم دخول ما بعد « حتى » في حكم ما قبلها أنه دعاء على أمكنتهم بدوام قطع  
الخير عنها ، وهو يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعوى لها بالسقيا .  
المتى : المعطر . أمكن : ج مكان . عزيت : نسيت . المجدود : المقطوع .

وَمِمَّا أَنْفَرَدَتْ بِهِ « حَتَّى » أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمَضَارِعُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَهَا ،  
 نحو : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، عَلَى تَقْدِيرِ : حَتَّى أَنْ أَدْخَلْتُهَا . الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ  
 مِنْ أَنْ الْمَضْمَرَةُ وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ جَرْبِ حَتَّى . وَنَسَبْنَا النَّصْبَ بَعْدَ « حَتَّى » إِلَى  
 « أَنْ » الْمَضْمَرَةِ لَا إِلَى « حَتَّى » نَفْسِهَا كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ ؛ لِأَنَّ « حَتَّى » قَدْ  
 ثَبَتَ أَنَّهَا تَخْفِضُ الْأَسْمَاءَ ، وَمَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ . وَقَدْ  
 تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي إِلَّا مَا كَانَ مُخْتَصًّا بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ .

وَتَكُونُ « حَتَّى » جَارَةً فِي مَوْضِعَيْنِ :

- ١ - إِذَا وَلِيَهَا اسْمٌ مَجْرُورٌ ، نَحْوُ ﴿ ثُمَّ بَدَأْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُومُهُمْ  
 حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [سورة يوسف : ٣٥] ، وَ ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [سورة القدر : ١٥] .
- ٢ - إِذَا وَلِيَهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ دَالٌّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، نَحْوُ ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾  
 [سورة البقرة : ٢١٤] .

يَقُولُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَضْمَرَةٌ بَعْدَ « حَتَّى » ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ  
 مِنْ أَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ جَرْبِ حَتَّى .

وَلِـ « حَتَّى » الدَّخْلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ :

أ - مُرَادِفَةٌ « إِلَى » ، نَحْوُ ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [سورة طه : ٩١] ، أَيْ إِلَى أَنْ  
 يَرْجِعَ .

ب - مُرَادِفَةٌ « كَيْ » التَّعْلِيلِيَّةُ ، نَحْوُ ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ ﴾ [سورة  
 البقرة : ٢١٧] ، أَيْ كَيْ يَرُدُّوكُمْ ، وَ ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ  
 اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُّوا ﴾ [سورة المنافقون : ٧] ، أَيْ كَيْ يَنْفَضُّوا ، وَ ﴿ فَتَنَّبَلُوا اللَّهَ بِنَبِيِّ حَتَّىٰ  
 تَفُوتَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة الحجرات : ٩] ، أَيْ كَيْ تَفُوتَ .

وَلَا يَظْهَرُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ الْحَقِيقِيِّ لـ « حَتَّى » فِي قَوْلِ الْأَعَشَى :

لَوْ أَشْنَدْتُ مَيْتًا إِلَىٰ صَدْرِهَا عَاشَ ، وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَىٰ قَابِرِ

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ  
 فقولُ النَّاسِ : يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ ، لَيْسَ سَبباً لِعَيْشِ الْمَيِّتِ فِي الْبَيْتِ  
 الْمُسَالَفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُحْضَلٌ وَعَاقِبَةُ لَعِيشِ الْمَيِّتِ . فمعنى « حَتَّى » فِي هَذَا  
 الْبَيْتِ التَّعْلِيلُ الْمَجَازِيُّ ، وَهِيَ تُشْبِهُ اللَّامَ الْعَاقِبَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَالْقَلْقَلَةُ أَلْ  
 فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص : ١٨] ، فَمَا بَعْدَهَا نَتِيجَةُ لِمَا  
 قَبْلُهَا ، فَانْقِلَابُ مُوسَى عَدُوًّا لَمْ يَكُنْ سَبباً لَلانْقِلَاطِ ، وَإِنَّمَا كَانَ عَاقِبَةً وَنَتِيجَةً  
 لَهُ ، وَ« حَتَّى » فِي بَيْتِ الْأَعَشَى تَحْمِلُ مَعْنَى هَذِهِ اللَّامِ الَّتِي تُسَمَّى أَيْضاً لَامَ  
 الْمَالِ وَلَامِ الصَّيْرِورَةِ .

وَهَذَا الْمَعْنَى لـ « حَتَّى » هَهُنَا بَدِيعٌ دَقِيقٌ لَطِيفٌ الْمُتَسَرِّبِ لَمْ أَجِدْ مَنْ قَبْلَهُ .  
 وَإِذَا أُجْتَهَدَ مُجْتَهَدٌ فِي تَسْمِيَةِ « حَتَّى » هَلِهُ بِـ حَتَّى الْعَاقِبَةِ ، لَمْ يَكُنْ أَجْتَهَادُهُ  
 مُتَبَسِّعاً أَوْ نَاكِباً عَنِ الْجَادَّةِ .

وَعَلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُ النَّاسِ : يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ ، هُوَ عَاقِبَةُ عَيْشِ الْمَيِّتِ بَعْدَ أَنْ  
 أُسِنِدَ إِلَى صَدْرِ قَتْلَةٍ ! ! .

جـ - مرادفة « إِلَّا » فِي الْإِسْتِثْنَاءِ : وَهَذَا الْمَعْنَى أَسْتَنْبَطَهُ أَبُو هِشَامٍ مِنْ قَوْلِ  
 سَيُوبَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِمْ : « وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ » : الْمَعْنَى حَتَّى أَنْ  
 تَفْعَلَ .

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْمُضْطُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ  
 أَيُّ إِلَّا أَنْ تَجُودَ .

وَقَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا  
 حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِيكَأً وَكَاهِلًا



أَيَّ إِلَّا أَنْ أُبَيَّرَ .

وَحُمِلَ مَعْنَى « حَتَّى » فِي الشَّاهِدَيْنِ عَلَى مَعْنَى « إِلَّا » فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا لَيْسَ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُمَا ، وَلَا مُسَبِّبًا عَنْهُ .

وَجَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاءُ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِيهِ أَوْ يُنَصِّرَانِيهِ » ؛ إِذْ زَمَنُ الْمِيلَادِ لَا يَتَطَاوَلُ ، فَتَكُونُ فِيهِ « حَتَّى » لِلْغَايَةِ ، وَلَا كَوْنُهُ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ ، فَتَكُونُ فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ .

وَلَا يَنْتَصِبُ الْمَضَارِعُ بِأَنْ مَضْمُرَةٌ بَعْدَ « حَتَّى » إِلَّا إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ ، نَحْوُ ﴿ لَنْ نَبْرِحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [سورة طه : ١٩١] ، أَوْ مُؤَوَّلًا بِالمُسْتَقْبَلِ ، كَقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ إِلَّا نَافِعًا ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ فِعْلٌ قَدْ وَقَعَ ، وَلَكِنْ الْمُخْبِرُ يَقْدَرُ أَنْصَافَهُ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ حَالِ الْإِنْخِبَارِ ، فَيَصِيرُ مُسْتَقْبَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ ، فَيَنْصَبُ .

وَإِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِالحَالِ ، رُفِعَ ، فَالْحَالُ نَحْوُ : سَأَلْتُ عَنْكَ حَتَّى لَا أحتَاجُ إِلَى سَوَالٍ . وَالمُؤَوَّلُ بِالحَالِ نَحْوُ قِرَاءَةِ نَافِعٍ ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ وَالمَرَادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالحَالِ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ وَقَعَ ، فَيَقْدَرُ أَنْصَافَهُ بِالدُّخُولِ فِيهِ ، فَيَرْفَعُ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ .

وَلَا يَرْتَفِعُ الْمَضَارِعُ بَعْدَ « حَتَّى » إِلَّا بِشَرْوِطٍ :

١ - أَنْ يَكُونَ حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِالحَالِ .

٢ - أَنْ يَكُونَ مُسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا ؛ فَلَا يَجُوزُ : سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا : مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، وَلَا : هَلْ سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا .

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ السَّيْرِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ الدُّخُولَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ عَدَمِ السَّيْرِ .

وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده .

ويجوز : أنهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها ؛ لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل ، وفي عين الزمان .

٣ - أن يكون فضلة ، فلا يصح : سيري حتى أدخلها ، لئلا يبقى المبتدأ بلا

خبر .

الفرق بين « حتى » الجارة و « حتى » العاطفة :

١ - العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، فالأنبياء داخلون في حكم الموت . وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل ، نحو :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مبعودا  
أخرج أمكتهم من حكم السقيا .

فالذي بعد العاطفة يكون الانتهاء به . والذي بعد الجارة قد يكون الانتهاء به ، وقد يكون الانتهاء عنده .

٢ - العاطفة يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقصان . وأما الجارة ففيها تفصيل ؛ وهو أن مجرورها إن كان بعض ما قبله من موصرح به ، وكان منتهى به ، فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة أو النقصان . وإن كان بغضا لشيء لم يصرح به ، نحو ﴿ لَيْسَ جُنَّتُمْ حَقَّ يَمِينٍ ﴾ [سورة يوسف : ١٣٥] ، أو كان منتهى عنده ، لم يعتبر فيه ذلك .

٣ - ما بعد الجارة قد يكون ملاقيا لآخر جزء ، بخلاف العاطفة .

تنبيه :

اجتمعت أنحاء « حتى » الثلاثة في قول الشاعر :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُسَهُ أَلْقَاهَا  
يُرَوِّى بِجَرِّ نَعْلِهِ ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى » جَارَةٌ .  
وَيَنْصَبُ نَعْلَهُ ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى » عَاطِفَةٌ .  
وَيَرْفَعُ نَعْلَهُ ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى » أِبْتِدَائِيَّةٌ .  
وَكَذَلِكَ رُويَ قَوْلُهُ :

عَمَمَتْهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكٌ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ  
بِجَرِّ غَوَاتِهِمْ ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى » جَارَةٌ ، وَيَنْصَبُهَا ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى »  
عَاطِفَةٌ ، وَيَرْفَعُهَا ، عَلَى أَنَّ « حَتَّى » أِبْتِدَائِيَّةٌ ، وَغَوَاتُهُمْ : مَبْتَدَأٌ . وَهُوَ شَادٌّ ؛  
لِكَوْنِ الْخَبَرِ غَيْرَ مَذْكُورٍ . فَفِي الرَّفْعِ تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ ، وَقَدْ  
أَوْجَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِذَا قُلْتُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُهَا ، بِالرَّفْعِ ، أَنَّ تَذَكُّرَ  
الْخَبَرِ : مَاكُولٌ .





## حَيْثُ

« حَيْثُ » ظَرْفٌ لِلْمَكَانِ أَتَّافًا .

وَرَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ « حَيْثُ » ظَرْفٌ زَمَانٌ فِي قَوْلِي طَرَفَةً :

لِلْفَتْحَى عَقْلٌ يَعْرِشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدُمُهُ  
أَحْكَامُ « حَيْثُ » :

١ - لغات « حَيْثُ » :

مِنْهُمْ مَنْ بَنَاهَا عَلَى الْفَتْحِ لِمَكَانِ الْيَاءِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ، حَمَلًا عَلَى أَئِنَّ  
وَكَيْفَ وَلَيْتَ . وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لُغَةٌ بَنِي يَرْبُوعَ وَطُهَيْيَّةَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ ، وَهِيَ لُغَةُ التَّنْزِيلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ إِضَافَتَهَا إِلَى  
الْجُمْلَةِ لَا أَعْتَدَادَ بِهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الظَّرْفِ الْمَكَانِيَّ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْرُودِ ، فَلَمَّا  
عُدِمَتِ الْإِضَافَةُ الَّتِي يَسْتَحَقُّهَا ظَرْفُ الْمَكَانِ ، صَارَتْ إِضَافَتُهَا كَلًّا إِضَافَةً ،  
فَأَشْبَهَتْ الظَّرُوفَ الْمَقْطُوعَةَ عَنِ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَسْتَحَقَّتِ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : حَيْثُ ، فَكَسَرَهَا ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ أَضْلُ حَرَكَةِ التَّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ ، وَنَظِيرُهَا فِي ذَلِكَ « جَيْرٌ » .

وَمِنْهُمْ مَنْ يُعَرِّبُ « حَيْثُ » ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ » [سورة  
الْأَعْرَافَ : ١٨٢] ؛ تَحْتَمِلُ « حَيْثُ » فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ تَكُونَ مُعْرِبَةً مَجْرُورَةً  
بِمِنْ ، عَلَى لُغَةٍ مِّنْ أَعْرَبِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى الْكُسْرِ عِنْدَ مَنْ بَنَاهَا .

وَنَسَبَ أَبُو حَيَّانَ فِي « الْبَحْرِ » إِعْرَابَهَا إِلَى بَنِي فُقْعَسٍ ، وَفِي « الْإِرْتِشَافِ »  
أَنَّهَا لُغَةٌ بَنِي الْحَارِثِ مِّنْ أَسَدَ .

وطيئ تقول : حَوْتُ وَحَوْتُ وَحَوْتُ .

٢ - تُلَازِمُ الإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ ؛ فَهِيَ تَقْتَضِي الْخَفْضَ بَعْدَهَا ، وَمَا أَقْتَضَى الْخَفْضَ لَا يَقْتَضِي الْجَزْمَ ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ، وَالْإِضَافَةُ مُوَضَّحَةٌ لِمَا أُضِيفَ ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ مُوَضَّحَةٌ لِمَوْضُوعِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ تَقَعْ « حَيْثُ » أَسْمَ شَرْطٍ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَبْنِيٌّ . فَإِذَا وَصِلَتْ « حَيْثُ » بِمَا ، زَالَ عَنْهَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ ، وَصُمِنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَجُوزِيَ بِهَا ، وَصَارَتْ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ ، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقْدِرُ لَكَ الدُّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَرْسَانِ  
٣ - تَضَافُ « حَيْثُ » إِلَى الْجُمْلَةِ أَسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةٌ ، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْفِعْلِيَّةِ أَكْثَرُ . وَتَدْرُسُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرُودِ . كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

وَنَظَّمْنَهُمْ تَحْتَ الْكُلْبِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَبَّى الْعَمَائِمِ  
٤ - قَدْ تُحْدَفُ الْجُمْلَةُ الَّتِي أُضِيفَتْ إِلَيْهَا « حَيْثُ » ، كَقَوْلِ أَبِي حَتِيَّةٍ الثَّمِيرِيِّ :

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهَا بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ  
التَّقْدِيرُ : إِذَا رَيْدَةٌ نَفَحَتْ لَهُ مِنْ حَيْثُ هَبَّتْ ؛ لِأَنَّ « رَيْدَةً » فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحْدَوفٍ يُفَسَّرُ « نَفَحَتْ » .

فَلَوْ كَانَ « نَفَحَتْ » مُضَافاً إِلَيْهِ « حَيْثُ » ، لَزِمَ بُعْلَانُ التَّفْسِيرِ ؛ إِذَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمُضَافِ ، فَلَا يُفَسَّرُ عَامِلاً فِيهِ ، وَجُعِلَ « مَا » عِوَضاً عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُحْدُوفَةِ ، كَمَا جُعِلَ التَّنْوِينُ فِي « حَيْثُ » عِوَضاً عَنِ جُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

الرَّيْدَةُ : الرِّيحُ اللَّيْنَةُ الْهَيُوبُ . الرِّيَا : الرَّائِحَةُ الَّتِي تَمَلَأُ الْأَنْفَ .

٥ - تُرَادُّ « مَا » بَعْدَهَا ، نَحْوَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ :

وَأَنْتَ حَيْثُمَا يَشِي الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ  
٦ - نُجَرُّ « حَيْثُ » بِ مِنْ كَثِيرًا ، كَقَوْلِ ابْنِ زُرَيْقٍ :

جَاوَزَتْ فِي نُصْحِهِ حَدًّا أَضَرَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ قَدَّرَتْ أَنَّ النَّصْحَ يَنْفَعُهُ  
وَبِ فِي شِدُوذًا ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيدَهُمْ طَلَيْقٌ وَمَكْتُوْفُ الْبَدَيْنِ وَمُزْعَفٌ  
وَبِ عَلَى ، كَقَوْلِ مُسَافِعِ بْنِ حُذَيْفَةَ (١) :

سَلَامُ بَنِي عَمْرِو عَلَى حَيْثُ هَامُكُمْ جَمَالَ النَّدِيِّ وَالْقَنَا وَالسَّنَوْرِ  
وَبِالْبَاءِ ، كَقَوْلِ الْآخِرِ :

كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يَغْلُو الْإِرَارُ

وَرُبَّمَا أَضِيفَتْ « لَدَى » إِلَيْهَا كَقَوْلِ زُهَيْرٍ (٢) :

فَشَدَّ وَلَمْ تَفْرَغْ يُثْوِتْ كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلَقْتَ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمٍ  
٧ - قَدْ تَفَارِقُ « حَيْثُ » الظَّرْفِيَّةُ ، وَتُسْتَعْمَلُ أَسْمَاءً ، كَقَوْلِ

(١) قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ فِي شَرْحِ الْحَمَامَةِ ٢ / ٩٩٠ :

عَلَيْكُمْ التَّحِيَّةُ مِنَ اللَّهِ يَا بَنِي عَمْرِو حَيْثُ قَرَّتْ هَامُكُمْ .

هَامُكُمْ : تَرْفَعُ بِالْإِبْدَاءِ ، وَغَيْرُهُ مَحْدُوفٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : حَيْثُ هَامُكُمْ حَاصِلَةٌ .

وَالْجُمْلَةُ أَضِيفَ إِلَيْهَا « حَيْثُ » لِيَنْشَرْحَ بِهَا ؛ لِأَنَّ « حَيْثُ » تَقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ ، نَهْيٌ فِي الْإِمْكِنَةِ  
يُثَلُّ « حِينَ » فِي الْأَرْمَنِ .

النَّدِيِّ : الْمَجْلِسِ .

جَمَانٌ : أَيِ أَذْكُرُ جَمَالَ الْمَجْلِسِ يَوْمَ الْحَفْلِ وَزَيْنَ السَّلَاحِ غَدَاةَ الرُّوْعِ ، فَأَتَّصَبُ جَمَالَ عَلَى  
الِإِخْتِصَاصِ وَالْمَدْحِ .

(٢) أُمُّ قَشْعَمٍ : كُنْيَةُ الْحَرْبِ . وَالْمَعْنَى أَنَّ مُحَصِّنًا شَدَّ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الْعَبْسِيِّ فَقَتَلَهُ بَعْدَ الصُّلْحِ  
وَحِينَ حَطَّتْ رَحْلَهَا الْحَرْبُ وَسَكَنَتْ .



الشَّمَاحُ (١) :

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَآكَةِ عَامِرُ أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ  
ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ « حَيْثُ » فِي قَوْلِ الشَّمَاحِ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ  
لَيْسَ يَرِيدُ أَنَّهُ يَرْمِي فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ يَرْمِيهِ ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ،  
وَخَرَجَتْ « حَيْثُ » عَنْ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِلْمَكَانِ .

ومنه ما حكاه نَعْلَبُ : هِيَ أَجْمَلُ النَّاسِ حَيْثُ نَظَرَ نَاطِرٌ ، أَيِ وَجْهًا .

حَيْثُ : أَسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ تَمَيِّزٍ .

ومنه قول الفرزدق (٢) :

يَهْزُ الْهَرَائِجَ هَمُّهُ عَقْدُ الْخُصَى بِأَذَلِّ حَيْثُ يَكُونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ  
أَذَلُّ : اسْمٌ تَفْضِيلٌ مَجْرُورٌ ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ الْكُسْرَةُ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى  
« حَيْثُ » بِمَعْنَى مَوْضِعٍ يُرَادُّ بِهِ الْكَثْرَةُ لِإِبْهَامِهِ ، وَلِهَذَا صَحَّ إِضَافَةُ « أَذَلُّ »  
إِلَيْهِ ؛ إِذْ لَا يُضَافُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ .

وجملة ( يَكُونُ ) فِي مَحَلٍّ جَرَّ صِفَةٍ لِحَيْثُ ، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُوفِ  
مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : يَكُونُهُ مَنْ يَتَذَلَّلُ ، أَيِ يَكُونُ فِيهِ .

---

(١) حَلَّاهَا : مَنَعَهَا مِنَ الْمَاءِ ، وَالضَّمِيرُ لِلخُضْرِ . عَامِرُ أَخُو الْخُضْرِ : قَانَصٌ مَشْهُورٌ . ذُرُ  
الْأَرَآكَةِ : مَوْضِعٌ فِي الْبِيْصَامَةِ . الْإِبِلُ النَّوَاحِزُ : الَّتِي بِهَا تُحَارَّزُ ، وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فِي  
رِثَائِهَا ، فَتَسْتَعْلُ سَعَالًا شَدِيدًا ، فَتُكْوَى فِي أَصُولِ أَعْنَاقِهَا ، فَتَشْفَى .

(٢) يَهْزُ : يَنْزِعُ الْقَمْلَةَ وَيَقْضَعُهَا . الْهَرَائِجُ : جُ وَزْنُ ، وَهُوَ الْقَمْلُ . عَقْدُ الْخُصَى : بَعْنِي عَقْدُ  
الثَّلَاثِينَ ، وَهُوَ هَيْئَةُ تَنَاوُلِ الْقَمْلَةِ بِأَصْبَعَيْنِ : الْإِبْهَامِ وَالسَّبَّابَةِ ، وَالْعُقُودُ نَوْعٌ مِنَ الْحِسَابِ ،  
يَكُونُ بِأَصَابِعِ الْيَدِ ، يُقَالُ لَهُ : حِسَابُ الْيَدِ .

يقول الفرزدق لجريير : نَحْنُ لَعْرُنَا وَكَثَرْنَا نَحَارِبُ كُلِّ فَبِيلَةٍ ، وَأَبُوكَ لَذَلَّهُ وَعَجَزُهُ يَقْتُلُ قَمْلَهُ  
خَلْفَ أَتَانِهِ ، وَيَقْتَلِيهِ مِنْ بَيْنِ أَفْعَافِهِ ، وَلَا ذُلَّ أَخْفَرُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَتِلْكَ الْهَيْئَةُ .

وذهب أبو علي إلى أن « حَيْثُ » في قوله تعالى ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] مفعول به ؛ إذ لا يرى إقرار « حَيْثُ » على الظرفية ، بل يراها نُصِبَتْ نُصْبَ المفعول به اتساعاً ، واستدل على ذلك بفساد المعنى ؛ إذ لا يصح أن يُقَيَّدَ عِلْمُ الله بكثرتِه في موضع دُونَ موضع .

والعامل فيها عنده فعلٌ محذوفٌ دلَّ عليه « أَعْلَمُ » ؛ إذ أَسْمُ التَّفْضِيل لا يُنْصَبُ المفعول به .

وقوى ذلك من جهة الصُّنَاعَةِ دخول حرف الجرِّ على « حَيْثُ » ، ففي هذا تأنيسٌ بتصرفها وورودها في غير باب الظرف = ومجبتها مُعْرَبَةً على لغة بعض القبائل .

ورد أبو حيان اسمية « حَيْثُ » ، وذكر أنهم نصُّوا على أنها ظرفٌ لا يتصرف ، وخرَّج الآية على تضمين « أَعْلَمُ » معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حَيْثُ يجعلُ رسالاته ، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعلُ رسالته فيه .

وأنشد الكسائي :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

حَيْثُ : أَسْمٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب مفعول به . طالعاً : حال .  
وروي : حَيْثُ سُهَيْلٍ ، على لغة بني فقعس الذي يُعربون « حَيْثُ » ، وسَهْلٌ ذلك زوال علة البناء ، وهي الإضافة إلى الجملة . والأولى بقاءه على بنائه ، لشدوذا الإضافة إلى المفرد .

وذهب أبو علي إلى وجوب بقاءه على البناء وإن استُعْمِلَ اسماً ؛ لأنَّ استعماله اسماً لا يُخْرِجُه عن البناء ، ألا ترى أنَّ « مُنْذُ » إذا استُعْمِلَتْ اسماً لم تخرج عن البناء في نحو : لم أره مُنْذُ يومان .

ونظير « حَيْثُ » في خروجها عن الظرفية وأستعمالها اسماً « تَحْتَ » في قول رجلٍ مِنْ وائل :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الْغَيْلَ يَوْمَ طَرَادِهَا      فَطَعَنْتُ تَحْتَ كِنَانَةِ الْمُتَمَطِّرِ  
تَحْتَ : مفعول به ، وَلَيْسَ ظرفاً ، أَي طَعَنْتُ مَا تَحْتَ كِنَانَتِهِ ، أَي جَنْبِهِ .  
وَجَعَلُ « تَحْتَ » في البيت مفعولاً به أَبْلَغُ مِنْ أَنْ تَكُونَ ظرفاً ؛ لَأَنَّكَ تُرِيدُ  
حَيْثُ : طَعَنْتُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّكَ  
طَعَنْتَ الْمَوْضِعَ نَفْسَهُ .

== و« وَشَط » السَّاكِنَةُ السَّيْنِ ، فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

أَتْنَهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ      صَلَاةٌ وَزِيٌّ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا  
وَسَطُهَا : مَبْتَدَأٌ . جُمْلَةٌ ( قَدْ تَفَلَّقَا ) : رَفَعَ خَبِرَ .

وَفِي قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْعِبَادِيِّ :

وَسَطُهُ كَسَالِ الْبِرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمَجْدِ      سَدَلٍ جِيئاً يَخْبُو وَجِيئاً يُبِيرُ  
الْبِرَاعُ : ذُبَابٌ . الْمَجْدُ : الْقَصْرُ .  
وَسَطُهُ : مَبْتَدَأٌ .

== و« خَلَفَ » فِي قَوْلِ لَبِيدٍ :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه      مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا  
الضَّمِيرُ فِي عَدَّتْ لِبَقَرَةٍ وَحْشِيَّةٍ . الْفَرْجُ : مَوْضِعُ الْمَخَافَةِ . وَمَوْلَى  
الْمَخَافَةِ : وَلِيُّ الْمَخَافَةِ ، أَي مَكَانٌ يَلِي الْمَخَافَةَ .  
كِلا : مَبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ جُمْلَةٌ ( تَحْسَبُ أَنَّ مَوْلَى الْمَخَافَةِ ) .  
وَجُمْلَةٌ ( كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّ مَوْلَى الْمَخَافَةِ ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ عَدَّتْ  
الْثَّاقِصَةِ .



خَلْفُهَا : بدل من كلا ؛ التقدير : فَعَدْتُ وَخَلْفُهَا وَأَمَامُهَا تَحْسِبُ أَنَّهُ يَلِي  
المخافة .

أَنْشَدَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ :

كَأَنَّ مِنْهَا حَيْثُ نَلُوِي الْمِنْطَقَا

حِجْفَا نَقَا مَا لَا عَلَى حِجْفِي نَقَا

الْمِنْطَقُ : ما تَشُدُّ بِهِ الْمَرْأَةُ وَسَطَهَا . الْحِجْفُ مِنْ الرَّمْلِ : المَعْوَج . وَالنَّقَا  
مِنْ الرَّمْلِ : الْقِطْعَةُ تَنْقَادُ مُخْدَوْدَةً .

حَيْثُ : أَسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبِ أَسْمٍ كَأَنَّ .

حِجْفَا : خَبَرٌ كَأَنَّ مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الْأَلْفُ لِأَنَّهُ مُثْنًى .

❦ ❦ ❦

## رُبَّ

« رُبَّ » عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ حَرْفُ جَرٍّ . وَدَلِيلُ حَرْفِيَّتِهَا :

- ١ - لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا عَلَامَاتُ الْأَفْعَالِ وَلَا الْأَسْمَاءِ .
  - ٢ - لَيْسَ لَهَا مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، شَأْنُهَا فِي ذَلِكَ شَأْنُ سَائِرِ الْحُرُوفِ .
  - ٣ - بِنَاوُهَا ، وَلَوْ كَانَتْ أَسْمًا لَكَانَ حَقُّهَا الْإِعْرَابُ .
- وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا أَسْمٌ ؛ لِأَنَّهَا تَفَارِقُ حُرُوفَ الْجَرِّ مِنْ وَجْهِهِ :
- ١ - أَنَّ لَهَا الصَّدَارَةَ خِلَافًا لِسَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ .
  - ٢ - وَأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النُّكْرَاتِ ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنُّكْرَاتِ .
  - ٣ - وَأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النُّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ .
  - ٤ - وَوُقُوعُهَا مُبْتَدَأٌ فِي قَوْلٍ ثَابِتٍ قُطْنَةٌ :
- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ
- قَالُوا : رُبَّ : أَسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلٍّ رَفَعٍ مُبْتَدَأٌ . عَارٌ : خَبَرُهُ .
- وَرُدُّ بَأَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ : وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارٌ .
- وَلَمَّا صَحَّحَتْ رَوَايَةُ الْكُوفِيِّينَ خُرِجَ الْبَيْتُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :
- رُبَّ : حَرْفُ جَرٍّ شَبِيهٌ بِالزَّائِدِ .
- قَتْلٍ : أَسْمٌ مَجْرُورٌ لِفِعْلٍ مَرْفُوعٍ مُحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ .

عارٍ : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

( هو عارٍ ) : في محلّ جرّ صفة لمجرور رُبٌّ : قتل ؛ لأنّه واجب الوصف ، وخبر مجرور رُبٌّ محذوف ؛ لأنّه كَوْنٌ عام .  
أحكام رُبٌّ :

١ - لِرُبٍّ مَعْنَيَانِ يُخَدَّدَانِ مِنَ السِّيَاقِ الَّذِي تَرِدُ فِيهِ :

أ - التَّقْلِيلُ : وهو الغالبُ عليها ، ولعلّها وُضِعَتْ له ؛ قال زهير :  
وَأَبْيَضَ فَيَاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ عَلَى مُعْضِفِهِ مَا تُغِبُّ فَوَاضِلُهُ  
وليس المراد بالقلة القلة العددية ، بل المراد قلة النظير .

ب - التَّكْثِيرُ : وأكثرُ ما يكونُ في مَوَاضِعِ الْفَخْرِ وَالْمُبَاهَاةِ ؛ قال امرؤ القيس :

أَلَا رُبَّ يَسُومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ  
على أنّ « رُبٌّ » في قول امرئ القيس تحتلُّ التَّقْلِيلَ ، وهو المعنى الموضوعُ له ، على تقدير أنّ ما حصل لامرئ القيس لم يحصل لغيره من الرجال .

وقد استفاض استعمالها للتكثير ، حتّى صارت في معنى التَّكْثِيرِ كالحقيقة ، وفي التَّقْلِيلِ كالمجاز المحتاج إلى قرينة ؛ قال أبو كبير الهذلي :  
أَرْهَيْتَ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَيَأْتِيهِ رُبَّ هَيْضَلٍ لِحَبِّ لَفَفَتٍ بِهِضَلٍ  
زُهَيْرٌ : مرثم زهيرة ابنة أبي كبير . الْقَدَالُ : ما بين الأذنين والقفأ .  
الْهَيْضَلُ : الجماعة من المتسلحين أمرهم واحد .

وقال ضمرة بن ضمرة النهملي :

مَآوِيَّ يَا رُبَّمَا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ



وقال أبو عطاء السُّنْدِي :

فَإِنْ تُمَسِّي مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ  
وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَادِحَ يَسْتَقِيلُ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَدَائِحِ ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهَا  
كَأَنَّهُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَمْدُوحِ بِهَا ، وَذَلِكَ أَتْلَعُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَدْحِ .  
٢ - تَلَخَّقَ بِهَا تَاءُ الثَّانِيَةِ ، فَيُقَالُ : رُبَّتْ ؛ قَالَ أَبُو أَحْمَرَ :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَسَمَ تَعَارَا  
عَارَتْ : مِنَ الْعَوَرِ ، أَصْلُهُ عَوَرَتْ .

تَعَارَا : أَرَادَ تَعَارَنَ ، فَأَبْدَلَ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ أَلْفًا فِي الْوَقْفِ ، قِيَاسًا  
عَلَى التَّنْوِينِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا .  
أَنشَدَ أَبُو زَيْد :

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنُ  
يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ

قَالَ السَّكْرِيُّ فِيمَا عُلِّقَ عَلَى نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ : يَقَالُ : رُبَّمَا ، وَرُبَّتَمَا ،  
وَرُبَّمَا ، وَرُبَّتَمَا .

وَعَلَى تَخْفِيفِ رُبَّمَا جَاءَتْ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر : ١٢] .  
وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ :

أَرْهَيْسَ إِنْ يَسْبِبِ الْقَسْدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيَّضَلٍ لِحَبِّ لَفَفْتُ بِهِيَّضَلٍ  
وَوَجْهُ تَخْفِيفِهِ أَنَّهُ حَرَفٌ مُضَاعَفٌ ، وَالْحُرُوفُ الْمُضَاعَفَةُ يُجْتَرَأُ عَلَيْهَا  
بِضَرْبٍ مِنَ الْحَذَفِ . وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾  
[سورة القصص : ٢٨] ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ :

تَنْظُرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاءَ كَيْنَ أَيُّهَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْبِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرَهُ  
وليس كلُّ حَرْفٍ مُضَاعَفٍ يُحْدَفُ منه ، فلم يُحْدَفِ الحَدْفُ في « ثُمَّ » ، وإن  
أشبهت « رَبِّ » في دُخُولِ تاء التَّأْنِيثِ عليها في نحو :

ثُمَّ لَآتِيَنِي عَنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِي الْإِلَهُ فَيُعْقِبُنِي  
٣ - وجوب نَصْدِيرِهَا : أي إنها من أَلْفَاظِ الصَّدَارَةِ ، فلا يَتَقَدَّمُهَا شَيْءٌ إِلَّا  
أدوات التَّشْبِيهِ ؛ قال ذو الرُّمَّة :

أَلَا رَبُّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنَتْ وَفَاتِي لَدَلْتُ لِلْعَدُوِّ مَرَاتِي  
وقال آخر :

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ  
وقال عمرو بن قُمَيْطَة :

يَا رَبُّ مَنْ يُبْعِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَعْتَدَيْنِ  
وَعَلَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ التَّقْلِيلَ الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ « رَبِّ » يُشَبِّهُ النَّفْيَ ، والنَّفْيُ له صدرُ  
الكلام ، وتَقْلِيلُ الشَّيْءِ مُضَارَعٌ لِنَفْيِهِ ، ولهذا جَوَزَ السَّيْرَافِيُّ في قول ذي الرُّمَّة :  
أَبْنَحْتُ فَأَلْقَيْتُ بِلَدَّةٍ فَسَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا  
أَنْ تَكُونَ « إِلَّا » أداة حَضَرٍ ، وَبُغَامُهَا أَرْتَفَعَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْأَصْوَاتِ ؛  
لأنَّ في « قَلِيلٍ » مَعْنَى النَّفْيِ ، الْمَعْنَى : مَا فِي تِلْكَ الْبِلَدَةِ مِنْ جِنْسِ الْأَصْوَاتِ  
إِلَّا بُغَامُهَا .

وقد وقعت « رَبُّ » في جملة خبر « إِنَّ » في قول حاتم :  
أَمَاوِيَّيْ إِنْ سِي رَبِّ وَاحْسِدِ أَمْسِيهِ أَخَذْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرُ  
واحد : أَسْمٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا مَنْصُوبٌ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ  
لِأَخَذْتُ .

( أَخَذْتُ ) : في محل رفع خبر إن .

وقال آخر :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي خَيْلَ خَائِنَا أَمِينٌ ، وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينَا

أَمْرِي : أَسْمَ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أَنَّهُ مبتدأ .

( خَيْل ) : في محل جر صفة لـ أَمْرِي .

خَائِنَا : مفعول به ثانٍ لـ خَيْل .

أَمِينٌ : خبر مرفوع لـ أَمْرِي .

( رَبَّ أَمْرِي خَيْلَ خَائِنَا أَمِينٌ ) : في محل رفع خبر أن المخففة .

وقد وقعت « رَبَّ » في جواب « لو » ، وهو غريب ؛ قال الشاعر :

وَلَوْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَقْتَهُمْ لَرُبَّ مُفَدٍّ فِي الْقُبُورِ وَحَامِدٍ

٤ - وَجُوبُ تنكير مجرورها : فلا تدخل على المعارف ، وعلة ذلك أَنَّ

النكرة تدلُّ على العموم ، والتقليل إنما يكون في الشيء العام .

وأجاز النحويون : رَبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين ، ولم يجيزوا : رَبَّ رجلٍ

وزيد منطلقين . وإنما أجازوا الأول ؛ لأنَّ قولك : وأخيه ، يُقدَّرُ : وأخ له .

وأما قول جرير :

يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ جَاءَ يَسْأَلُكُم لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانَا

فليس فيه « غَابِطِنَا » معرفة ؛ لأنَّ هذه الإضافة لفظية لا تكسب الاسم

تعريفاً ، وإنما الغرض منها التخفيف اللفظي من الضمير والتنوين ، فأصل :

زَيْدٌ مُشْرِقُ الْوَجْهِ : زَيْدٌ مُشْرِقُ الْوَجْهِ مِنْهُ . وإضافة المشتق إلى ما بعده كلاً

إضافة ، وهي إضافة على نية الانفصال ، أي رَبَّ غَابِطِنَا .

وكذلك قول شاعر العربية أبي الطيّب :



وَرَأَيْتَنِي كَأَنَّ بَهَا حَبَاءً فَلَيْسَ تَسْرُورٌ إِلَّا فِي الظَّلَامِ  
وَأَمَّا قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُزْجِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ  
فَلَيْسَتْ « مِثْلَكَ » فِيهِ مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُؤْغَلَةٌ فِي الْإِبْهَامِ ، مَهْمَا أُضِيفَتْ  
لَا تَتَعَرَّفُ .

٥ - وَجُوبُ نَعْتِ مَجْرُورِهَا إِذَا كَانَ أَشْمًا ظَاهِرًا .

وَالْوَصْفُ إِذَا أَنْ يَكُونَ بِمُفْرَدٍ ، نَحْوُ : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ ، وَإِمَّا بِجُمْلَةٍ  
فَعَلِيَّةٍ ، نَحْوُ : رَبِّ رَجُلٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، وَإِمَّا بِجُمْلَةٍ أَشْمِيَّةٍ ، نَحْوُ : رَبِّ رَجُلٍ أَبَوُهُ  
عَالِمٌ ، وَإِمَّا بِظَرْفٍ ، نَحْوُ : رَبِّ رَجُلٍ عِنْدَكَ .

وَقَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ مَعْنَوِيًّا مَفْهُومًا مِنَ الصَّيْغَةِ نَفْسِهَا ، نَحْوُ : رَبِّ شُوَيْعِرٍ بَرٍّ  
الشُّعْرَاءُ ، أَيْ رَبِّ شَاعِرٍ صَغِيرٍ بَرٍّ الشُّعْرَاءُ .

وَقَدْ يُحْدَفُ الْمَوْصُوفُ ، فَتَقُومُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : رَبِّ كَاتِبٍ أَعْمَقُ اثْرًا  
مِنْ شَاعِرٍ ، أَيْ رَبِّ رَجُلٍ كَاتِبٍ ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبْرَةَ الْجَرَشِيُّ :  
وَقَائِلٍ غَابَ عَنِ شَأْنِي وَقَائِلَةٍ : هَلَا أَجْتَنَّبْتَ عَدُوَّ اللَّهِ إِذْ صُرِعَا  
أَيُّ رَبِّ رَجُلٍ قَائِلٍ .

٦ - قَدْ يَأْتِي مَجْرُورُهَا ضَمِيرًا مُبْهَمًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ،  
كَقَوْلِهِمْ : رَبُّهُ رَجُلًا جَاءَنِي .

وَمَعْنَى : رَبُّهُ رَجُلًا : رَبِّ رَجُلٍ ، وَلَيْسَتْ الْهَاءُ بِضَمِيرٍ شَيْءٍ جَرَى ذِكْرُهُ ،  
وَلَوْ كَانَتْ ضَمِيرَ شَيْءٍ جَرَى ذِكْرُهُ لَكَانَتْ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ يَنْجُزْ أَنْ تَلِيَّ « رَبِّ » ،  
وَلَكِنَّهَا ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ ، فَأَشْبَهَ بِإِبْهَامِهِ التَّنْكِرَاتِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : رَبُّهُ ، أَحْتَاجُ  
إِلَى أَنْ تُفَسِّرَهُ ، فَضَارَعَ التَّنْكِرَاتِ ؛ إِذْ كَانَ لَا يَخْصُصُ ، كَمَا أَنَّ التَّنْكِرَةَ  
لَا تَخْصُصُ .

وهذا الضمير لا يُشَى عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا يُؤْتَى ؛ لَأَنَّهُ ضَمِيرٌ  
مَجْهُولٌ ، يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى التَّفْسِيرِ ، فَيُعْنَى تَفْسِيرُهُ عَنْ ثَنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ .

قال كعب بن زهير :

سَقَاكَ بِهَا الْمَأْمُونُ كَأَسَا رَوِيَّةً فَأَنْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَ  
يجوز أن تكون « كَأَسَا » تمييزاً ، والضمير في « بِهَا » يعودُ على ما لم يتقدَّم  
ذِكْرُهُ ، وهو « كَأَسَا » .

وعودُ الضمير على تمييزه المتأخر عنه مُتَقَقٌّ عَلَيْهِ فِي بَابِي « رَبِّ » ،  
و« نَعَمْ » ، نحو ﴿ يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [سورة الكهف : ٥٠] ، وقول الشاعر :

وَاهِ رَبِّ أَنْتَ وَشَيْبَكَ صَدْعَ أَعْظَمِهِ وَرَبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِبَةٍ  
ولم يخصه الزمخشري بذلك ، بل قال به في قوله تعالى ﴿ فَسَوْنَهُنَّ سَبْعَ  
سَمَوَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٩] ؛ ضمير ﴿ سَوَاهُنَّ ﴾ مُبْنِيٌّ ، جاء التمييز ﴿ سَبْعَ  
سَمَوَاتٍ ﴾ ففَسَّرَهُ .

قال السيرافي : وَمِمَّا قُدِّمَ مِنَ الضَّمَائِرِ عَلَى شَرْطِ التَّفْسِيرِ : إِنَّهُ كَرَامٌ  
قَوْمُكَ ، وَإِنَّ أُمَّةَ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ ، وَرَبُّهُ رَجُلًا . وَلَيْسَتْ الْهَاءُ بِضَمِيرٍ شَيْءٍ جَرَى  
ذِكْرُهُ ، وَلَكِنَّهَا ضَمِيرٌ مُبْنِيٌّ ، أَشْبَهَ بِإِبْنَاهِمَا التَّنْكِرَاتِ اهـ  
٧ - قَدْ تُخَذَفُ « رَبِّ » ، وَيَبْقَى عَمَلُهَا .

وإعمال « رَبِّ » بعد الفاء كثيرٌ ، كقولِ امرئ القيس :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرَضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي نَمَائِمٍ مُخَوِّلٍ  
وقول الآخر :

فُجُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ  
وبعد الواو أكثر ، كقول امرئ القيس :

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفَافَةً لَعُوبٍ تَنَاسَانِي إِذَا قُتِمْتُ سِرْبَالِي  
وَأَنشُدُ أَبْنُ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِي فِي «الرَّهْزَةِ» لِأَعْرَابِيَّةٍ :

وَيَوْمٍ كَانَهُمُ الْمُبَارَى لَهُوْتُهُ بِمَعْمَةٍ وَالْوَأَشُونَ فِيهِ تُحَرَّتْ  
بَلَا حَسْرَجٍ إِلَّا كَلَامَ مَوْدَّةٍ عَلَيْنَا رَقِيبَانِ الثَّقَى وَالْتَعَمُّفُ  
إِذَا مَا تَهَمُّنَا صَسَدْنَا نَفُوسَنَا كَمَا صَدَّ مِنْ بَعْدِ التَّهَمُّمِ يُوشِفُ  
وَقَالَ جَرِيرٌ :

وَبِئْسَ كَانَهُمُ الْقَطَاةُ مُزَيَّنٍ إِلَيَّ صَبَاةً غَالِبٍ لِي بِإِطْلِهِ  
وَلَمْ أُنْسَ يَوْمًا بِالْعَقِيقِ تَخَايَلْتُ ضَحَاهُ ، وَطَابَتْ بِالْعَشِيِّ أَصَائِلُهُ  
وَبَعْدُ « بَل » قَلِيلٌ . أَنشُدُ أَبُو الْحَسَنِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِسُورِ الذَّهَبِ :

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ  
مُشْبِلَةً ، تَسْتَرْ لِمَا عَرَفَتْ  
بَلْ جَوَزَ نَيْهَاءَ كَظْهِرِ الْحَجَفَتْ

يُرِيدُ : رَبِّ جَوَزَ نَيْهَاءَ . الْحَجَفَةُ : الثَّرَسُ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْهَاءِ جَعَلَهَا تَاءً ، فَقَالَ : هَذَا طَلَحْتُ ،  
وَحُبْرُ الدَّرْتُ .

وَقَالَ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَكَامٍ

بَلَدٌ : أَرْضٌ . صُعْدٌ : جِ صُعُودٌ ، وَهِيَ الْعُقْبَةُ الشَّاقَّةُ . الْأَكَامُ :  
جِ أَكْمَةٌ ، وَهِيَ التَّلُ الْمُرْتَفِعُ .

وَمِنْ دُونِهِنَّ أَقْلٌ . قَالَ جَمِيلٌ :

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِيهَا طَلَلُهُ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ



وقال ربيعة بن مقروم الضبي :

فإن أهلك فذي حنق لظاء علي تكاد تلتهب ألهابا

فذي : الفاء رابطة لجواب الشرط . ذي : أسم مجرور لفظاً برُبّ المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء الستة ، وخبره جملة ( مَحَضْتُ بَدَلُوهُ ) في بيت يليه .

٨ - « رُبَّ » حرف جرّ شبيه بالزائد ، فلا يُعلّق .

ذَلِكَ أَنَّ حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة تحملُ معنى خاصاً تُضفيهِ على الجملة ، ولا تحملُ معنى فعلٍ أو عاملٍ إلى أسمٍ بعدها ، فالمعنى محتاجٌ إليها ، ولا تحتاجُ إلى تعليق .

ومجرورها يُعَرَّبُ بحسب موقعه في الجملة ، فيأتي :

١ - مبتدأ إن جاء بعد صفته الخبر ، نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ قادمٍ ، أو وليه فعلٌ لازم ، نحو : رُبَّ رجلٍ قلَّ كلامه محبوبٌ ، أو متعدّدٌ استوفى مفعوله ، كقول ذي الرُّمّة :

ألا رُبَّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنَتْ وَفَاتِي لَذَلْتُ لِلْعَدُوِّ مَرَاتِي

مَنْ : نكرة موصوفة مبنية على السكون في موضع جرّ لفظاً برُبّ مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ ، وليها الفعل ( يَهْوَى ) ، وقد استوفى مفعوله ، وهو : وفاتي .

جملة ( يَهْوَى ) : في محلّ جرّ صفة لـ مَنْ .

وخبر مجرور رُبّ محذوف ؛ لأنه كَوْنٌ عام .

وقال آخر :

ألا رُبَّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

مَنْ : نكرة موصوفة مبنية على السكون في موضع جر لفظاً برُبّ مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، وليها الفعل (تَغْتَشُّهُ)، وقد استوفى مفعوله، وهو الهاء .  
أَنشَدَ أبو زيد لعصام بن حَنْشَرٍ :

وَنَارٍ حَضَانَاهَا بَغِيرٍ تَيَّيَّةٍ قُبَيْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَخْبِي وَقُودُهَا  
قَلِيلاً ثَوِيناً عِنْدَهَا غَيْرَ سَاعَةٍ مَنِ اللَّيْلِ إِلَّا رَيْثَ صَرٍّ فَنَيْدُهَا  
حَضّاً النَّارَ : أَوْقَدَهَا . التَّيَّيَّةُ : التَّلَبُّثُ والثَّانِي . الفنيد : ما شوي وخبر  
على النار .

نار : اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

( حَضَانَاهَا ) : في محلّ جرّ صفة لـ نار .

( يَخْبِي وَقُودُهَا ) : في محلّ جرّ صفة ثانية لـ نار .

بغير : جار ومجرور متعلقان بحالي محذوفة من / نا / في حَضَانَاهَا .

قُبَيْلَ : ظرف زمان متعلق بـ حَضَانَاهَا .

( ثَوِيناً عِنْدَهَا ) : في محلّ رفع خبر للمبتدأ : نار .

وأما قوله : قَلِيلاً ثَوِيناً غَيْرَ سَاعَةٍ إِلَّا رَيْثَ صَرٍّ ، فَإِنَّ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى  
وَجُعِلَ « قَلِيلاً » فِي مَعْنَى « مَا » النَّافِيَةِ ، أَي مَا ثَوِيناً عِنْدَهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ  
إِلَّا رَيْثَ صَرٍّ فَنَيْدُهَا ، أَي ثَوِيناً سَاعَةً رَيْثَ صَرٍّ فَنَيْدُهَا = كَانَ « غَيْرَ » ظَرْفَ زَمَانٍ  
مَتَعَلِّقاً بِثَوِينَا ، وَرَيْثَ بَدَلًا مِنْ غَيْرِ سَاعَةٍ .

= وَإِنْ حُمِلَ عَلَى اللَّفْظِ فَالتَّقْدِيرُ : ثَوِيناً زَمَانًا قَلِيلاً غَيْرَ سَاعَةٍ إِلَّا رَيْثَ صَرٍّ  
فَنَيْدُهَا .

قَلِيلاً : ظرف زمان متعلق بـ ثَوِينَا . غَيْرَ : بدل من قَلِيلاً ، أَوْ صِفَةٌ قَلِيلاً ؛  
تَقُولُ : ثَوِيناً زَمَانًا قَلِيلاً مِثْلَ سَاعَةٍ ، فَتَصِفُهُ بِغَيْرٍ ، كَمَا تَصِفُهُ بِخِلَافِهِ الَّذِي هُوَ  
« مِثْلَ » . رَيْثَ : بَدَلٌ مِنْ غَيْرٍ .

٢ - مفعولاً به ، إذا وليه فعلٌ متعدي لم يستوفِ مفعولُهُ ، كقول شُمير بن

الحارث الضبِّي :

ونارٍ قد حَضَّأتْ بُعِيدَ وَهْنٍ بِدارٍ لا أريدُ بها مُقاماً

نار : أَسْمُ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ مفعول به مقدَّم للفعل :  
حَضَّأتْ ؛ لَأَنَّهُ تَسَلَّطَ عليه ، ونهياً للعملِ فِيهِ .

قال ذو الرُّمَّة :

أَلَمْ تَعْلَمِي ، يَا مَسِي ، أَنِّي وَبَيْنَا  
أُمْسِي ضَمِيرُ النَّفْسِ إِيَّاكَ بَعْدَمَا  
وَأَنْ رَبَّ أُمْثَالِ الْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ  
لَأَلْقَاكَ قَدْ أَذْأَبْتُ وَالْقَوْمُ كُلُّمَا  
مَهَاوٍ يَدْعُنَ الْجُلُسَ نَحْلًا قَتَالُهَا  
بُرَاجِعُنِي بَنِي فَيَنْسَاحُ بِأَلْهَا  
مُضِرٌّ بِهَا الْإِدْلَاجُ لَوْلَا نِعَالُهَا  
جَرَتْ حَذَوُ أَخْفَافِ الْمَطِيِّ ظِلَالُهَا

المهاوي : ج مَهْوَاةُ الْأَرْضِ الْبَعِيدَةُ يُهَوَّى بِهَا . الْجُلُسُ : النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ .

النَّحْلُ : الْهَزَالُ . الْقَتَالُ : الْغَلْظُ . الْبَيْتُ : الْحُرْنُ . يَنْسَاحُ : يَتَسَعُ . الْبَلَايَا :  
ج بَلَاءَةُ النَّاقَةِ تُغْفَلُ عَلَى قَبْرِ صَاحِبِهَا إِذَا مَاتَ ، فَلَا تُغْلَفُ وَلَا تُسْقَى حَتَّى  
تَمُوتَ . الشَّرِّ : الشَّيْرِ لَيْلًا . يَرِيدُ صَارَتْ كَالْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ ، وَ « مِنْ »  
مَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ . الْإِدْلَاجُ : الشَّيْرِ لَيْلًا . الدَّوْؤُبُ : الْمَلَاظِمُ عَلَى الشَّيْءِ . الظَّلَّ  
حَذَوُ أَخْفَافِهَا : ذَلِكَ يَكُونُ نَصَفُ النَّهَارِ .

أَنْ : مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُحذوف ، وخبرها جملة  
( أَذْأَبْتُ ) ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ أَنْ وَاسْمُهَا وَخبرها معطوف على المصدر  
المؤوَّل : أَنِّي أُمْنِي ، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي مَحَلِّ نَصَبِ .

رُبَّ : حَرْفٌ جَرَّ شَبِيهَهُ بِالزَّائِدِ .

أُمْثَالِ : أَسْمُ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ مفعول به مقدَّم للفعل  
أَذْأَبْتُ .



وقال الأخوصُ الأنصاري :

وَمَوْلَى سَخِيفِ الرَّأْيِ رِخْوِ تَزِيدُهُ أَنَا نِي وَعَفْوَِي جَهْلُهُ عِنْدَهُ ذَمًّا  
دَمَلْتُ ، وَلَوْلَا ضَيْرُهُ لَأَصْبَتُهُ بِشَنْعَاءِ بَاقِي عَارِهَا تَقَرُّ الْعَظْمَا  
مَوْلَى : أَسْمُ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ مفعول به مقدَّم للفعل :  
دَمَلْتُ ، أَنِّي دَارَيْتُ مَوْلَى .

وقال مُجَمِّعُ بْنُ هَلَالٍ :

وَحَيْلِي كَأَسْرَابِ الْقَطَا قَدْ وَزَعَتْهَا لَهَا سَبَلٌ فِيهِ الْمَنِيَّةُ تَلْمَعُ  
شَهِدْتُ ، وَعُنْمٌ قَدْ حَوَيْتُ ، وَلَذَّةٌ أَتَيْتُ ، وَمَا ذَا الْعَيْشِ إِلَّا التَّمَتُّعُ  
خَيْلِي : أَسْمُ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ مفعول به مقدَّم  
لـ شَهِدْتُ .

وقال الفرزدق :

وَأَطْلَسَ عَسَالِي وَمَا كَانَ صَاحِبَا دَعْوَتُ بِنَارِي مَوْهِنَا فِسْأَنَانِي  
أَطْلَسَ : أَسْمُ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ مفعول به مقدَّم للفعل  
دَعْوَتُ ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الضَّرْفِ .  
وقال آخر :

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعْوَتُ إِلَى مَا يُؤْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا  
رُبُّهُ : رُبُّ حَرْفِ جَرٍّ شَبِيهِ بِالزَّائِدِ . وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مُنْصَلٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ فِي  
مَوْضِعِ جَرٍّ لَفْظًا بِـ رُبِّ ، مَنْصُوبٌ مَحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَّمٌ لـ دَعْوَتُ .  
فِتْيَةٌ : تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ ، فَسَّرَ الْهَاءُ .

وقال عبيد بن الأبرص :

وَلَسَرُبُّ سَيْسِدٍ مَعَشَسِرٍ ضَخْمِ السَّدْسِيْقَةِ قَدْ رَمَيْنَا

حَتَّى تَرْكَنَا شُلُوهُ جَسَرَ الشَّبَاعِ وَقَدْ مَضَيْنَا  
وَأَوَانِسِرْ مَثَلِ الْمُدَمِي حُورِ الْعُيُونِ قَدْ أَشْتَبَيْنَا  
٣ - ظرفاً ، نحو رُبَّ لَيْلَةٍ هَادَتْهُ سَهَرَتْ فِيهَا .

٤ - مفعولاً مطلقاً ، نحو رُبَّ مُسَاعِدَةٍ خَفِيَّةٍ سَاعَدَتْ بِهَا الْفُقَرَاءَ .

٩ - يجوزُ مراعاةُ محلِّ مجرورها في بابي التَّعْتِ وَالْعَطْفِ .

تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ جَاءَنِي . كَرِيمٌ : صفة رجلٍ بِاعتبارِ المحلِّ .  
وتقولُ : رُبَّ رَجُلٍ حُرٍّ وَأَمْرَأَةٍ لَقِيْتُ . أَمْرَأَةٌ : معطوفة على رجلٍ بِاعتبارِ  
المحلِّ .

١٠ - إِذَا زِيدَتْ بَعْدَهَا « مَا » فَالْغَالِبُ أَنْ تَكْفُفَ عَنْ الْعَمَلِ ، وَأَنْ تَهَيِّئَهَا  
لِلدَّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ،  
كقولِ جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنِ ثُوبِي سَمَالَاتٍ  
زِيدَتْ « مَا » بَعْدَ « رُبَّ » ، فَكَفَفْتُهَا عَنِ الْعَمَلِ ، وَقَدْ وَلِيَهَا فِعْلٌ مَاضٍ .  
وَمِنْ إِعْمَالِهَا مَعَ دَخُولِ « مَا » عَلَيْهَا قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ الْغَسَّانِيِّ ،  
وَالرَّعْلَاءُ أُمُّهُ :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطُغْنَةٍ نَجْلَاءٍ  
وقولِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ :

مَسَاوِيٍّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمَيْسَمِ  
وَمِنْ دَخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، قَوْلُ أَبِي ذُوَادٍ :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ  
الْجَامِلُ : جَمَاعَةُ الْإِبِلِ . الْمُؤَبَّلُ : كَثِيرُ الْإِبِلِ . الْعَنَّا جَيْجُ : أَحْسَنُ

الخييل ، أي إذا شَبَّت الحرب حَشَدَ لها الإبل الكثير والخيول مع أمهارها .

وَمِنْ دَخُولِهَا عَلَى الْمُسْتَقْبَل ، وهو قليلٌ جداً ، قول جحدر بن مالك :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبُّ فَتَى سَيِّئِي      عَلَيَّ مُهْذَبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقول هند أم معاوية بن أبي سفيان :

يَا رَبُّ قَاتِلِي غَسْدًا      يَا نَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

و«رُبُّ» وَضِعَتْ لِتَقْلِيلِ مَا مَضَى ، وما هو حَاضِرٌ ، دون المُسْتَقْبَل ؛

تَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ أَخْبَرَنَا بِحَالِهِ ، وَرُبُّ رَجُلٍ يُخْبِرُنَا الْآنَ ، ولا تَقُولُ : رَبُّ

رَجُلٍ سَيُخْبِرُنَا ، ولا : رَبُّ رَجُلٍ لِيُخْبِرُنَا غَدًا ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يَقَعْ لَا تُعْرَفُ كَمِّيَّتُهُ

فِيَقْلَلُ وَلَا يَكْثُرُ .

ولهذا عَزَّ دُخُولُ «رُبُّ» عَلَى الْمُسْتَقْبَل ، وما جاء منه أَوَّلَ بِالْمَاضِي ،

فَقَوْلُهَا : يَا رَبُّ قَاتِلِي غَدًا ، مُنْزَلٌ مِنْزَلَةَ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَقِدُ وَقْعَهُ

لَا مُحَالَةً ، عَلَى حَدِّ ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [سورة الكهف : ٩٩] .

وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ :

رُبَّمَا تَكْثُرُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ      رِ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَسْلِ الْعُقَالِ

فـ ما نكرة بمعنى شيء مبنية على السكون في موضع جر لفظاً بـ «رُبُّ» ،

مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . وجملة ( تكثر النفوس ) في محل جر صفة لـ ما ،

حذفت منها العائد ، والتقدير : رَبُّ شَيْءٍ تَكْثُرُهُ النَّفُوسُ .

ونظيرُ أَسْمِيَّةَ «ما» في هذا البيت أَسْمِيَّتُهَا فِي ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ

وَسَيِّئٍ﴾ [سورة المؤمنون : ٥٥] ؛ لَمَّا عَادَ الضَّمِيرُ الْهَاءُ فِي ﴿بِهِ﴾ عَلَى «ما»

المتصلة بـ «أَنَّمَا» كَانَ هَذَا قَاضِيًا بِأَسْمِيَّتِهَا .

ويدلُّ على أَنَّ «ما» أَسْمُ نكرة في بيت أُمِّيَّةَ ، دُخُولُ «رُبُّ» عَلَى نَظِيرِهَا

«مَنْ» النكرة الموصوفة في قول ذي الرُّمَّةَ :



أَلَا رَبُّ مَنْ يَهْوَىٰ وَفَاتِي وَلَوْ دَنَّتْ      وَفَاتِي لَسَدَلْتُ لِلْعَدُوِّ مَرَاتِيَّةً

وزهد أبو عليّ إلى أنّ القياسَ إذا هيأت « ما » « رَبُّ » للدخول على الجملة الفعلية أن يكون فعلها ماضياً ، لأنّ « رَبُّ » تدلُّ على ما مضى . وخرَجَ الآية الكريمة ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحنجر : ٢] على أنّ المضارع أريد به حكاية حال آتية ، ومثله ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النحل : ١٢٤] . وردَ رأيُ ابنِ السَّراج أنّ الآية على إضمار « كان » ، أي رَبِّمَا كان يودُّ ، لأنّ هذا ليس من مواضع إضمارها .

وأما ما أنشدَهُ ابنُ حبيبَ لتبهاث بنِ مُشَرِّقٍ أو غيره :

لَقَدْ رُزِئْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرَبِّمَا      فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَىٰ بِشَيْءٍ يَضِيحُهَا

ففتى فيه يحتمل أَعَارِيْبَ عند أبي عليّ فارس الصَّنعة :

١ - مفعول به ثانٍ لفعل محذوف يُفسِّره المذكور قبله ؛ فكأنه قال : رَبِّمَا رُزِئْتُ فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَىٰ .

٢ - مفعول به ثانٍ لـ رُزِئْتُ المذكورة ؛ كأنه قال : رُزِئْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ فَتَى ، وربما لم يكن يرضى ، أي رُزِئْتُ فَتَى لَمْ يَكُنْ يُضَامُ ، ويكون هذا الفصلُ أجنبياً .

٣ - فاعل لفعل محذوف ؛ كأنه قال : رَبِّمَا لَمْ يَرْضَ فَتَى .

٤ - « ما » في « رَبِّمَا » نكرة بمنزلة شيء ، وفتى : صفة لها ؛ لأنّ « ما » لما أشبهت أسماء الإشارة في إنباهها ، جاز أن توصف بأسماء الأجناس ، كأنه قال : رَبُّ شَيْءٍ فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى ، « وشيء » تصدق على كل شيء .

ولعلَّ أيسرَ الوجوه الأول ، ولا يخفى ما في سائر الوجوه من ذرية وتمرين وأثراسي بالصَّنعة التي يقصد إليها المتعلّم .

\*\*\*

## عَسَى

« عَسَى » كلمة تُستعملُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ :

١ - فعل ماضٍ ناقصٌ مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ ، مَعْنَاهُ التَّرَجُّي فِي الْمَحْبُوبِ ،  
وَالإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ ، وَإِثْبَانُهَا لِلإِشْفَاقِ قَلِيلٌ ، مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَسَيْتُمْ لَدَى الْهَيْجَاءِ تَلْقَوْنَ دُونَنَا      تَفْأَفِرْ أَعْدَاءِ وَضَعُفَتْ نَصِيرُ  
وقَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَغْفَرُ :

عَسَيْتُمْ أَنْ تُضَابُّوا ذَاتَ يَسُومٍ      كَمَا يَسْتَشْرِفُ الْحُزْرَ الْعُقَابُ  
و« عَسَى » فِعْلٌ جَامِدٌ .

وَعَلَّلَ ابْنُ جَنِّي جُمُودَهَا بِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الْمَبَالِغَةُ فِي الْقُرْبِ ، فَلِهَذَا أَخْرَجَتْ  
عَنْ بَابِهَا ، وَهُوَ التَّصَرُّفُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ يُرَادُ بِهِ الْمَبَالِغَةُ ، نَحْوُ : نِعَمَ  
وَيْسَ وَفَعَلَ التَّعَجُّبِ .

وقيل : اخْتِيرَ لَهَا الْمَاضِي لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَلِخَفَّتِهَا ، وَسَوَّغَ ذَلِكَ  
إِرَادَتُهُمْ بِهَا مَعْنَى الْإِتِّصَالِ وَالِدَّوَامِ ، وَصِيغَةُ الْمَاضِي يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا يُرَادُ  
بِهِ ذَلِكَ ، وَمِنْهُ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا رَحِيمًا﴾ [سورة النساء : ٩٦] ، وَقَوْلُ الْكُمَيْتِ :

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَ مَهْسا      فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ  
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرَادَ بِـ « ذَاقَ » الدَّوَامُ ، وَلِذَلِكَ سَأَغُ أَنْ يُعْمَلَهَا فِي « إِذَا » ،  
وَهِيَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ .

قال أبو حَيَّانَ : وَهَذِهِ الْعِلَلُ كُلُّهَا تَلَفِيقَاتٌ لَشَيْءٍ وَضَعِيٍّ ، وَالْوَضْعِيَّاتُ

لا تُعْلَلُ . ولو قِيلَ : إِنَّ « عَسَى » لَمَّا كَانَتْ مُشَارِكَةً لـ « لَعَلَّ » ، فِي الرَّجَاءِ ،  
أَلْزِمَتْ عَدَمَ التَّصَرُّفِ = لَكَانَ قَوْلًا .

وَحَبَّرَ « عَسَى » النَّاقِصَةَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فِعْلُهَا مُضَارِعٌ يَرْجِعُ أَفْتِرَاقُهُ بِ أَنْ ،  
نَحْوُ ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَعَ غَدًا شَرٌّ لَّهُ أَوِ بَاطِلٌ ﴾ [سورة التَّحْرِيمِ : ٥] .

وَأُسْتُشْكِلَ بِأَنَّ الْخَبَرَ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ أَسْمُ ذَاتٍ ، وَلَا  
يَكُونُ الْمَصْدَرُ خَبَرًا عَنِ الذَّاتِ ، فَلَا يُقَالُ : زَيْدٌ الْقِيَامُ .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الِاسْتِشْكَالِ بِأُمُورٍ :

١ - إِذَا قُلْتُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فَعَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ إِذَا قَبْلَ أَسْمِ عَسَى ،  
أَيُّ عَسَى أَمْرٌ زَيْدٌ الْقِيَامُ ، وَإِذَا بَعْدَ الْخَبَرِ ، أَيُّ عَسَى زَيْدٌ صَاحِبُ قِيَامٍ ،  
وَحَذَفَ الْمُضَافُ فِي الْقُرْآنِ وَفَصِيحِ الْكَلَامِ وَالشُّعْرِ عَدَدَ الزَّمَلِ سَعَةً ، وَكَانَ أَبُو  
الْحَسَنِ يَقْبِضُهُ .

وَمِثْلُهُ ﴿ وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَمَنِ بِاللهِ ﴾ [سورة الْبَقَرَةِ : ١٧٧] ، أَيُّ وَلَكِنَّ صَاحِبَ الْبِرِّ  
مَنْ أَمِنَ بِاللهِ ، أَوْ وَلَكِنَّ الْبِرِّ بِرٌّ مَنْ أَمِنَ بِاللهِ .

٢ - يُخْبِرُ عَنِ الذَّاتِ ( الْعَيْنُ ، أَوْ الْجَوْهَرُ ، أَوْ الْجُثَّةُ ) بِالْمَصْدَرِ إِذَا أُريدَ  
الْمَبَالِغَةُ فِي شِدَّةِ الْتِبَاسِ الْمَبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ صَوْنٌ ، وَسَعْدٌ عَدْلٌ ،  
وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

وَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوِّ نُطِيفٍ بِهِ      لَهَا حَيْنَانِ إِعْلَانٍ وَإِشْرَارِ  
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرَتْ      فإِثْمًا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ  
أَخْبَرْتُ عَنِ النَّاقَةِ بِالْمَصْدَرِ الْإِقْبَالِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ مِنْهَا . وَقَالَ مُتَمِّمُ بْنُ  
نُوبَةَ :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ      وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا  
أَخْبَرَ عَنِ الدَّهْرِ ( اسْمُ الذَّاتِ ) بِالْمَصْدَرِ ( الْجَزَعُ ) إِيرَادَةً لِلْمَبَالِغَةِ فِي تَلَبُّسِ



المُخْتَبَرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ .

وَمِثْلُهُ ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ (سورة يونس : ٣٧) .

٣- زعم بعضهم أَنَّ « أَنْ » زائدة لا مصدرية ، وهو مدفوع ؛ لأنها قد نَصَبَتْ ، ولأنها لا تَسْقُطُ إِلَّا قَلِيلاً .

وَجَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ حَذَفَ « أَنْ » مِنْ خَبَرِ « عَسَى » ضَرْوَةً ، وَحَفَظَهُ مِنَ الْقِيَاسِ حَمَلَهُ عَلَى خَبَرِ « كَادَ » . وَمِنْهُ قَوْلُ هُذَيْفَةَ بْنِ خَشْرَمٍ الْعُدْرِيِّ :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ وَقَوْلُهُ أَيْضاً :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ الْجَوْنُ : الْأَسُودُ . الرَّبَابُ : السَّحَابُ .

وَقَالَ آخَرُ :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَيْئِمٌ وَقَالَ آخَرُ :

وَمَآذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا تَحَنُّنُ جَاوَزَتْ حَفِيرَ زَبَادٍ

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : « وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ « عَسَى » بغيرِ « أَنْ » ضَرْوَةً هُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ .

وَمِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ سَيِّبَوِيٍّ يُعْطَى أَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَسَى يَفْعَلُ ، تَشْبِيهًا بِكَادَ .

فَأُطْلِقَ الْقَوْلُ وَلَمْ يَقْبَدْ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَلَّا يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى عُمُومِهِ ؛ لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَكَادُ تَجِيءُ بِغَيْرِ « أَنْ » إِلَّا فِي ضَرْوَةٍ .

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَلَّا يَجُوزَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشُّعْرِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا بِغَيْرِ

« أَنْ » إنما هو بالحمل على « كاد » ؛ لشيئها بها مِنْ حَيْثُ جَمَعْتُهُمَا الْمَقَارِبَةُ ،  
و « كاد » مَحْمُولَةٌ فِي اسْتِعْمَالِهَا بِغَيْرِ « أَنْ » عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ لِلْأَخْذِ فِي  
الشَّرُوعِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا لِمُقَارِبَةِ ذَاتِ الْفِعْلِ ، فَقَرَّبَتْ لَذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ  
لِلْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ ، وَلَيْسَتْ « عَسَى » كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَرَاخِيًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ  
تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَحْجِيَ هَذَا الْعَامَ . وَإِنَّمَا عُدَّتْ فِي أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ ، مَعَ  
مَا فِيهَا مِنَ التَّرَاخِي ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَرْجُوءِ ، وَالْفِعْلُ الْمَرْجُوءُ  
قَرِيبٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا لَيْسَ بِمَرْجُوءٍ .

فَلَمَّا كَانَتْ مَحْمُولَةً فِي اسْتِعْمَالِهَا بِغَيْرِ « أَنْ » عَلَى مَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى  
غَيْرِهِ ، ضَعُفَ الْحَمْلُ ، فَلَمْ يَجِئْ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ « اهـ »  
وَرُبَّمَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى نَذْرَةِ خَيْرٍ « عَسَى » أَسْمًا مُفْرَدًا مَنبَهَةً عَلَى أَنَّ  
الْأَصْلَ فِي خَيْرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ أَسْمًا مُفْرَدًا ، وَيَكُونُ هَذَا ضَرُورَةً مِنْ قِبَلِ  
مَرَاجَعَةِ أَصْلٍ مَهْجُورٍ ؛ قَالَ الرَّاجِزُ :

أَكْثَرَتْ فِي اللُّومِ قُلُوحًا دَائِمًا  
لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا

مَعْنَاهُ أَيُّهَا اللَّائِمُ الْمُلِحُّ فِي لَوْمِهِ : لَا يُمَكِّنُ مُقَابَلَةَ كَلَامِكَ بِمَا يَنَاسِبُهُ مِنْ  
السَّبِّ ؛ فَإِنِّي مُمَسِّكٌ عَنْ مَخَاطِبَتِكَ . وَهُوَ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ : « فَلْيَقُلْ : إِنِّي  
صَانِمٌ » .

وَمِنْهُ مَا يُنسَبُ إِلَى الرَّبَّاءِ : عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا .

الْغَوِيرُ : تَصْغِيرُ غَارٍ . الْأَبُوسُ : جِ بُؤْس ، وَهُوَ الشَّدَّةُ . وَمَعْنَاهُ لَعْلَ الشَّرِّ  
يَأْتِيَكُمُ مِنْ قِبَلِ الْغَارِ ، وَيُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يُقَالُ لَهُ : لَعْلَ الشَّرِّ جَاءَ مِنْ قِبَلِكَ .  
وَنَظِيرُ مَجِيءِ خَيْرٍ « عَسَى » أَسْمًا مُفْرَدًا خَيْرٍ « كَاد » فِي قَوْلِ تَابُطٍ شَرًّا :  
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كَذْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا ، وَهِيَ تَصْفِيرُ

وخبر أَوْشَكَ فِي قَوْلِ أَبِي دَهَبٍ الْجُمُحِيُّ :

لَأَوْشَكَ صَرَفُ الذَّهْرِ تَفْرِيقَ بَيْنِنَا وَلَا يَسْتَقِيمُ الذَّهْرُ ، وَالذَّهْرُ أَعْوَجُ

التَّقْدِيرُ : لَأَوْشَكَ صَرَفُ الذَّهْرِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنِنَا .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيِّ :

إِذَا مَا أَشْتَأَى شَرَفًا قَبْلَهُ وَوَكَظَ ، أَوْشَكَ مِنْهُ أَقْتَسَرَابَا

أَشْتَأَى : عَدَا . الشَّرَفُ مِنَ الْأَرْضِ : مَا أَرْتَفَعَ مِنْهَا مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ .

وَكَظَ : دَاوَمَ وَلَازَمَ .

التَّقْدِيرُ : أَوْشَكَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ .

وَأَنْذَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجِيءَ خَيْرٌ « عَسَى » مضارعاً مقترناً بالسَّيْنِ ، نَحْوُ قَوْلِ

قَسَامِ بْنِ رَوَاحَةَ السُّنْبُسِيِّ :

عَسَى طَبِيئٌ مِنْ طَبِيئٍ بَعْدَهُ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

وَسَهْلَ أَقْتَرَانَ الْخَبَرِ بِالسَّيْنِ أَنَّهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ « أَنْ » فِي الْاسْتِقْبَالِ .

قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ مَعْلُقاً عَلَى الشَّاهِدِ :

« عَسَى » لَفْظَةٌ وَضِعَتْ لِلتَّرَجُّيِ وَالتَّأْمِيلِ ، إِلَّا أَنَّهَا تُؤْذِنُ بِأَنَّ الْفِعْلَ

مُسْتَقْبَلٌ مَطْمَوعٌ فِيهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُسْتَأْنَى لَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْمَقَارَبَةِ .

وَبِهَذَا يَبِينُ عَنْ لَفْظَةِ « كَادَ » ؛ لِأَنَّ « كَادَ » لِمُشَارَفَةِ الْفِعْلِ ، فَهُوَ يَلِي الْفِعْلَ

بِنَفْسِهِ ؛ تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا ، وَ« عَسَى » يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ « أَنْ » ؛

يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَالَ :

سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ .....

لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ « عَسَى » أَنْ يَجِيءَ بَعْدَهُ « أَنْ » إِنْذَاناً بِالْاسْتِقْبَالِ = جَعَلَ هَذَا

بَدَلَ « أَنْ » السَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْهَرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ .



وإنما قال : « عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ » ؛ لَأَنَّ الْجَذَابَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ  
وَالْقِتَالَ ، كَانَ بَيْنَ بَطْنَيْنِ مِنْهُمَا .

وقوله : « بَعْدَ هَذِهِ » أَشَارَ إِلَى الْحَالَةِ الْحَاضِرَةِ الْجَامِعَةِ لِكُلِّ مَا أَرَادَهُ .

الجوانح : ج جانحة ، وهي الضُّلُوعُ الْقِصَارُ .

والمعنى : المظموغ فيه مِنْ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ أَنْ يَطْلُبُوا الثَّأْرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ  
كَانُوا أَخْرَوْهُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ ، فَتَسْكُنَ نَفُوسٌ وَتَبْرُدَ قُلُوبٌ « اهـ .

٢ - فعل ماضٍ تامٌّ إِذَا أُشْنِدَتْ إِلَى « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ وَصَلَتْهَا ، كَقَوْلِ مُبَشَّرٍ  
أَبْنِ هُذَيْلٍ الْفَزَارِيِّ :

عَسَى أَنْ تَمْنَى عِزُّهُ أَنْنِي لَهَا بِهٍ حِينَ يَشْتَدُّ السَّرْمَانُ بِدِيلٍ  
المصدر المؤول : أَنْ تَمْنَى عِزُّهُ ، فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ لِعَسَى التَّامَّةِ .

المصدر المؤول : أَنْنِي بِدِيلٍ بِهِ لَهَا ، فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ لَ تَمْنَى .  
لَهَا : جازَّ ومجرور متعلقان بحالٍ محذوفة من خبر أَنْ : بديل ، وهما في  
الأصل صفة له ، فلمَّا تقدَّما عليه تعلَّقَا بحالٍ منه .

به : جازَّ ومجرور متعلقان بالصفة المشبهة : بديل ، والفعل بدل يتعدَّى  
بالباء ، وهي تدخل على المتروك من مفعوليهِ ، فتقول : بدلت زيدا بسعيد ،  
فَسَعِدَ ، هُوَ الْمَتْرُوكُ ، وَلَا يَصُحُّ : بدلت زيدا بسعيد ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ زِيداً هُوَ  
المتروك .

حينَ : ظرف زمان متعلق بالصفة المشبهة : بديل .

و« عَسَى » عِنْدَ صَاحِبِ الْأَلْفِيَّةِ نَاقِصَةٌ أَبَدًا ، وَيُخْرِجُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٦] عَلَى أَنَّ « أَنْ »  
وَصَلَتْهَا سَدَّتْ مَسَدَّ الْجُزْأَيْنِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ « حَسِبَ » ؛ أَلَا تَرَى  
أَنَّ « أَنْ » وَصَلَتْهَا فِي قَوْلِهِ ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [سورة العنكبوت : ٢] سَدَّتْ

مسدّد مفعولي « حسب » . فكما لم تخرج « حسب » عن أصلها في نصب  
الجزأين ، كذلك ينبغي أن تكون « عسى » .

٣ - حرف مشبّه بالفعل بمنزلة « لعل » إذا اتصلت بها ضمائر النصب ( ياء  
المتكلم - كاف الخطاب - هاء الغائب ) ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ؛ قال  
صخر بن الجعد الخضري :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا  
كَأْس : أَسْمَ امْرَأَةٍ . عَلَيَّهَا : لَغَةٌ فِي لَعَلَّهَا . تَشْكِي : تَتَشَكَّى مِنَ  
الشَّكْوَى ، وَهُوَ الْوَجَعُ وَالْمَرَضُ .

الشاهد مجيء خبر « عسى » الحرف المشبّه بالفعل : نَارُ ، مرفوعاً ، مِمَّا  
يدلّ على أنها بمنزلة « لعل » في العمل ، ويؤنس بهذا عطف « عل » عليها .  
تنبيهات :

١ - تختص « عسى » بجواز كسر السين منها إذا اتصلت بضمائر الرفع التي  
تبنى معها على السكون ، وهي : التاء المتحركة ، ونون النسوة ، ونا الدالة  
على الفاعلين ، نحو : عَسَيْتُ ، وَعَسَيْنَ ، وَعَسَيْنَا ، وَفَتَحَ السَّيْنِ هُوَ  
الْأَفْصَحُ .

قالت عتبة بنت عفيف ، وهي أم حاتم :  
فَمَآذَا عَسَيْتُمْ أَنْ تَقُولُوا لِأَخِيكُمْ سِوَى عَذْلِكُمْ أَوْ عَذْلٍ مَنْ كَانَ مَانِعَا  
مَآذَا : أَسْمَ اسْتِفْهَامٍ يُرَادُّ بِهِ السُّؤَالُ عَنِ الْمَصْدَرِ ، أَيُّ أَيُّ قَوْلٍ عَسَيْتُمْ أَنْ  
تَقُولُوا .

وهي في محل رفع مبتدأ .  
ويمنع أن تكون في محل نصب مفعول به مقدّم لـ تقولوا ؛ لأنّه لا يجوز أن  
يتقدّم جزءٌ من أجزاء صلة الحرف المصدرية « أن » ، عليه . ومثله ما حكاه

سببوه عنهم : أَذْكَرُ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى ؟ ذَكَرٌ : مبتدأ ، ويمتنع  
نصبه على أنه مفعول به مقدّم له تَلِدَ ، لئلا يلزم منه أَنْ يتقدّم ما في صلة « أَنْ »  
على « أَنْ » ، وهو مُمتنع .

ولا يجوز أَنْ تُقَسِّمَ « ماذا » في قول عُثْبَةَ إِلَى « ما » اسم استفهام مبتدأ ،  
و « ذا » اسم موصول خبر ، كما قُسمت في قول لبيد :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَسْرَةَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْخَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ  
لأنّ ذلك يُقضي إلى جعل جملة ( عَسَيْتُمْ أَنْ تقولوا ) صلة للموصول : ذا ،  
ولهذا مُمتنع ، لأنها جملة إنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع صلة البتة .  
ولا يُعترض على هذا بقول الفرزدق :

وإِنِّي لَسَرَامٌ نَظَرَةً قَبْلَ التِّي      لَعَلِّي - وَإِنْ شَهِدْتَ نَوَاهَا - أَرُورُهَا  
فالظاهر أنّ جملة ( لَعَلِّي أَرُورُهَا ) صلة « التي » ، وهي إنشائية كجملة  
« عَسَى » . والحقيقة أنّ أبا عليّ كان يتأوّل هذا ، ويتناوله على الحكاية ، حتّى  
كانه قال : قِيلَ التي يُقال فيها : لَعَلِّي أَرُورُهَا ، فتكون جملة ( يُقال فيها )  
الصّلة ، وجملة ( لَعَلِّي أَرُورُهَا ) محكيّة بهذا القول المحذوف .

قال ابنُ جني : « وباب الحكاية طريقٌ مهينٌ - أي واضحٌ واسعٌ بينٌ - ، يُقبَلُ  
فيه كُلُّ تَأْوِيلٍ . وما أشبهه إلا بالمنام أو حديث البحر الذي قد انطوت النفوسُ  
على تقبّل ما يعرض فيه وترك التناكر لشيء يره عنه » اهـ .  
ونظيرُ بَيِّنَةِ عُثْبَةَ قولٌ جميل :

وماذا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا      سِوَى أَنْ يَقُولُوا : إِنِّي لَكَ عَاشِقُ  
٢ - إذا قِيلَ : زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، اُحْتَمَلَتْ « عَسَى » النقصان ، على تقدير  
تحميلها الضمير ، والتمام ، على تقدير خلوها منه .

٣ - وإذا قِيلَ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، اُحْتَمَلَتْ « عَسَى » النقصان والتمام ،



ويكون « زَيْدٌ » مفعولاً تَنَازَعَتْ « عَسَى » و« يَقُومُ » عليه ، الأولى تطلبُهُ اسماً لها ، والثانية تطلبُهُ فاعلاً لها . فَإِنْ أَعْمَلْتَ « عَسَى » فِيهِ أَضْمَرْتَ فاعلاً لـ يقومُ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ « يَقُومُ » فِيهِ أَضْمَرْتَ اسماً لـ عَسَى .

٤ - وإذا قِيلَ : عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ سَعْدًا ، هـ « عَسَى » تامةٌ ، والمصدر المؤول : أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ ، فاعل .

ويمتنع أَنْ تجعلَ « زَيْدٌ » اسماً لـ « عَسَى » ؛ لَأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَ صَلَوةٍ « أَنْ » ومفعولها « سَعْدًا » بالأجنبي ، وهو زَيْدٌ .

ونظيرُ هَذَا الْمِثَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ [سورة الإسراء : ٧٩] ، وَقَوْلُ مُبَشِّرِ بْنِ هُذَيْلٍ الْفَزَارِيِّ السَّالِفِ الْإِنشَادُ :

عَسَى أَنْ تَمْنَى عِرْسُهُ أَنْسَى لَهَا بِسِهٍ حَيْسِنٍ يَنْشُدُ الزَّمَانَ بَدِيلُ

\*\*\*

## عَلَى

« عَلَى » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ أَسْمًا بِمَعْنَى « فَوْقَ » ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا « مِنْ » ، نَحْوُ مَا مَثَّلَ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ : نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ مُرَاجِمِ الْعُقَيْلِيِّ :

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ يَصِفُ قِطَاعَ طَارِتٍ عَنْ فَرْخِهَا طَالِبَةً لِلْوَرْدِ بَعْدَ تَمَامِ الْخُمْسِ ، وَالْخُمْسُ : أَنْ تَرِدَ الْمَاءُ يَوْمًا ، ثُمَّ تَتْرُكُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَعُودُ إِلَيْهِ فِي الْخَامِسِ . الظَّمُّ : مَا بَيْنَ الْوَرْدَيْنِ . تَصِلُ : نَصَوْتُ أَحْشَاؤَهَا مِنَ الْعَطَشِ . الْقَيْضُ : قُشُورُ الْبَيْضِ . الْبَيْدَاءُ : الْقَفَرُ . الْمَجْهَلُ : الَّتِي لَا يُهْتَدَى فِيهَا .

قَالَ يَزِيدُ بْنُ الطُّغَيْرَةِ الْقَشِيرِيُّ يَصِفُ ظَنِيَّةً عَدَّتْ مِنْ عِنْدِ خَشْفِهَا : عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فترَقَعَا فَدْخُولُ « مِنْ » عَلَيْهَا دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا أَسَمٌ ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : نَهَضَ مِنْ فَوْقِهِ . وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ .

النَّحْوُ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، وَلَهَا تِسْعَةُ مَعَانٍ :

١ - الِاسْتِعْلَاءُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ :

أ - اسْتِعْلَاءٌ حَقِيقِيٌّ : نَحْوُ ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَاكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٢] ، وَ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [سورة الرحمن : ٢٦] ، وَصَعِدْتُ عَلَى الْجَبَلِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا

أَسْتَعْلَاءَ حَسِيًّا .

ب - أَسْتَعْلَاءَ مجازي : نحو ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٣] ،  
و﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ [سورة الشعراء : ١٤] ، وعليه دَيْنٌ ، وعلينا أميرٌ ، ويُسمَّى أيضاً  
أَسْتَعْلَاءَ مَغْنَوِيًّا .

وقد يُحذف حرفُ الجَرِّ الذي هو « على » ، كما يُحذفُ غيرُه من حروف  
الجَرِّ ؛ قال عروة بن حزام :

تَجِنُّ فُتَيْدِي مَا يَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي  
أَيُّ لَقَضَى عَلَيَّ ، فَحُلِفْتُ « على » ، وَجُعِلَ مَجْرُورُهَا مَفْعُولًا بِهِ اتِّسَاعًا .  
وقالوا : عَزَّه ، وَعَزَّ عَلَيْهِ ؛ قال أبو ذؤيب :

فَطَافَ بِهَا أَبْنَاءُ آلِ مُعْتَبٍ وَعَزَّ عَلَيْهِمْ بَيْتُهَا وَأَغْتَصَبَهَا  
بِهَا : بِالْخِمْرَةِ . عَزَّ عَلَيْهِمْ بَيْتُهَا : غَلَا عَلَيْهِمْ شِرَاؤُهَا .  
وقال الأَخْطَلُ :

كَأَنَّهَا وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِقَاحٍ أَسْمَى بِهِنَّ ، وَعَزَّتُهُ الْأَنْصَابُ  
واضح : أبيض . الأقرباب : ج قُرْبُ الخاصرة ، أراد الحمامار الوحشي .

لِقَاح : الْأَثْن . أَسْمَى بِهِنَّ : لَزِمَ بِهِنَّ السَّمَاءُ ، وَالسَّمَاءُ : مَوْضِعُ بَيْنِ  
الْكُوفَةِ وَالشَّامِ . أَنْصَابُ الْبُهِمَى : مَا سَقَطَ مِنْ أَكْمَامِهِ ، فَغَرَزَهُ وَأَذَاهُ فِي  
جَحْفَلَتِهِ وَأَنْفِهِ . عَزَّتُهُ : غَلَبَتْهُ . يُرِيدُ أَنَّهَا أَذَتْهُ لِكثْرَةِ شَوْكِهَا فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ .

وإنما هو : عَزَّتْ عَلَيْهِ ، فَحَلَفَ « على » ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ .  
قال تعالى ﴿ قَوَارِيرًا رِيًّا قَوَارِيرًا مِنْ فُضَّةٍ قَدَرُوهَا نَقِيرًا ﴾ [سورة الإنسان : ١٥ - ١٦] .

المعنى أَنَّ خَزَنَةَ الْجَنَّةِ قَدَرُوهَا عَلَى قَدْرِ رِيهِمْ .  
وقُرِئَ ﴿ قَدَرُوهَا نَقِيرًا ﴾ ؛ كَأَنَّهُ مِنْ قَدَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَقَدَرَنِي زَيْدٌ



عليه ، أَنِّي جَعَلْتَنِي قَادِرًا عَلَيْهِ ، ثُمَّ حَذَفَ الْجَارُّ ، فَقَالَ : قُدِّرُوهَا .

٢ - المصاحبة : قَالَ تَعَالَى ﴿ وَءَاتَى الْغَالِ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] ، أَيِّ  
مَعَ حُبِّهِ ، وَ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [سورة الزعد : ١٦] ، أَيِّ مَعَ  
ظُلْمِهِمْ . وَقَالَ الْأَحْوَصُ الْأَنْصَارِيُّ :

أَخُو فَجَرٍ ، لَمْ يَدْرِ مَا الْبُخْلُ مَسَاعَةٌ وَلَا أَنَّ ذَا جُودٍ عَلَى الْبَذْلِ أَنْفَدًا  
أَيِّ وَلَا أَنَّ ذَا جُودٍ أَنْفَدَ مَعَ بَذْلِهِ .

و« عَلَى » هَذِهِ تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ .

﴿ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ، ﴿ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ، عَلَى الْبَذْلِ : كُلُّ أَوْلَئِكَ تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ  
مَحذُوفَةٍ ؛ التَّقْدِيرُ : مُجِبًّا ، ظَالِمِينَ ، بَازِلًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وإِنَّا ، عَلَى عَصْرِ الزَّمَانِ الَّذِي تَرَى ، نُعَالِجُ مِنْ كُرْهِ الْمَخَازِي الدَّوَاهِيَا  
٣ - الْمَجَاوِزَةُ ، بِمَعْنَى « عَنْ » ؛ قَالَ الْقُحَيْثُ الْعُقَيْلِيُّ :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنَسُو قُشَيْرٍ لَعَنَ اللَّهُ أَصْحَابِي رِضَاهَا  
أَيِّ عَنِّي .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « رَضِي » ضَمَّنَ مَعْنَى « عَطَفَ » ، فَتَعَدَّى بِ « عَنْ » .

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : حُمِلَ رَضِي فِي بَيْتِ الْقُحَيْثِ عَلَى نَقِيضِهِ « سَخِطَ » ،  
فَتَعَدَّى بِ « عَلَى » .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ أَوْ غَيْرُهُ :

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاجِبُهَا  
أَيِّ عَنَّا .

وَقِيلَ : ضَمَّنَ « يَحْكِي » مَعْنَى « يَنْمُ » ، فَتَعَدَّى بِ « عَلَى » .

وَكَذَلِكَ جُعِلَتْ « عَلَى » الْوَاقِعَةُ بَعْدَ ( خَفِي - تَعَدَّر - اسْتَحَالَ ) بِمَعْنَى

« عَنْ » .

٤ - التعليل : قال تعالى ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] ، أي لهدايته إياكم ، وقال عمرو بن معد يكرب :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ إِذَا الْخَيْلُ كَثُرَتْ

٥ - الظرفية ، بمعنى « في » ؛ قال تعالى ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ ﴾

[سورة القصص : ١٥] ، و﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مِثْلِ سُلَيْمَانَ ﴾ [سورة البقرة :

١١٠٢] ، أي في زمن مثلكه .

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﴿ تَتْلُوا ﴾ قَدْ ضُمِّنَ معنى « تَتَقَوْلُ » ؛ فيكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [سورة الحاقة : ٤٤] .

٦ - مُوَافَقَةٌ « مِنْ » : قال تعالى ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [سورة المطففين : ٢] ، أي مِنَ النَّاسِ ، أي أَكْتَالُوا مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ ، قاله ثعلب .

٧ - مُوَافَقَةُ الْبَاءِ : قال تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٥] ، أي بَأَنْ لَا أَقُولُ . وقد قرأه أبي ، والقراءات يُقَسَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا .

وقالت العرب : أَزَكَبَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، أي بِاسْمِ اللَّهِ .

٨ - الْاسْتِدْرَاكُ وَالْإِضْرَابُ : نحو : فَلَانٌ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صَنِيعِهِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَنَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ .

قال أبو خراش الهذلي :

فَوَاللَّهِ لَا أَتَسَى قَتِيلًا رَزَتْهُ  
عَلَىٰ أَنهَا تَغْضُو الْكُلُومَ ، وَإِنَّمَا  
وَقَالَ ابْنُ الدُّمَيْنَةِ :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا  
بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفَّ مَا بَنَا  
يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ  
عَلَىٰ أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرِبَ الدَّارِ لَيْسَ بِسَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي عَهْدٍ  
أَبْطَلَ بـ « على » الأولى عمومَ قَوْلِهِ : لَمْ يُشَفَّ مَا بَنَا ، فقال : بلى ، إِنَّ فِيهِ  
شِفَاءً مَا ، ثُمَّ أَبْطَلَ بـ « على » الثَّانِيَةَ قَوْلُهُ : عَلَى أَنْ قُرِبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ .  
تَحْتَمِلُ « على » التي للاستدراك والإضراب وجهَيْنِ مِنَ التَّعْلِيْقِ :

١ - أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ قَبْلَهَا ، كَمَا تَعَلَّقَتْ « حَاشَا » الِاسْتِثْنَاءِ بِمَا  
قَبْلَهَا ؛ لَكُونِهَا أَوْضَلَتْ مَعْنَى مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا عَلَى وَجْهِ الْإِضْرَابِ  
وَالِإِخْرَاجِ .

٢ - أَنْ تَتَعَلَّقَ بِخَبَرٍ مَحْذُوفٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : وَالتَّحْقِيقُ كَائِنٌ  
عَلَى أَنْ الْأَمْرَ كَذَا ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى وَقَعَتْ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، ثُمَّ جِيءَ بِمَا هُوَ  
التَّحْقِيقُ فِيهَا . وَحُذِفَ الْمَبْتَدَأُ لَوُضُوحِ الْمَعْنَى .

٩ - زَائِدَةٌ لِلتَّعْوِيضِ : قَالَ الرَّاجِزُ :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبْيَسَكَ يَغْتَمِلُ  
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ . حَذَفَ  
« عَلَيْهِ » ، وَزَادَ « عَلَى » قَبْلَ « مَنْ » عِوَضًا .

وَتَكُونُ « عَلَى » حَرْفَ جَرٍّ شَبِيهًا بِالزَّائِدِ . مَنْ : أَسْمُ مَوْصُولٍ فِي مَوْضِعِ  
جَرٍّ لَفْظًا مَنْصُوبٍ مُحَلًّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ يَجِدُ .

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ « يَجِدُ » مَعْنَاهُ : يَعْلَمُ ، وَ« عَلَى » مُتَعَلِّقَةٌ بِ« يَتَّكِلُ » ،  
وَالْجُمْلَةُ أَسْتَفْهَامِيَّةٌ : عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ ؟ وَقَدْ سَدَّدَتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ : يَجِدُ .  
أَنْشَدَ الْبَغْدَادِيُّونَ :

وَإِنْ لِسَانِي شَهِدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُسُوٌّ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عُلُقُسَمَ  
أَرَادَ : عُلُقُسَمَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَيْهِ . حَذَفَ « عَلَيْهِ » ؛ لِدَلَالَةِ « عَلَى »



الأولى عليه .

على مَنْ : جاز ومجرور متعلقان بـ عَلَّم على تأويله بمشتق : مَر . وصفاً  
يُبَيِّنُ ذَلِكَ وَيُوضِّحُهُ مُعَادِلَتُهُ بِالشَّهَدِ ، وهو العَسَلُ ما لم يُغَصَّرَ مِنْ شَمْعِهِ .

وَذَهَبَ صَاحِبُ الْأَلْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ « على » قد تَزَادَ لغيرِ عَوَضٍ ، كَقَوْلِ حُمَيْدِ بْنِ  
ثَوْرٍ الْهَلَالِيِّ :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنَّ سَرْخَةَ مَالِكٍ عَلَى كُسْلٍ أَفْنَانِ الْعِصَاهِ تَرْوُقُ  
قال : زاد « على » ؛ لِأَنَّ « راق » متعدٌ بنفسه ؛ تقول : رَاقَنِي حُسْنُ  
الْجَارِيَةِ .

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ « تَرْوُقُ » ضَمَّنَ مَعْنَى « تَعْلُو » أو « تَرْتَفِعُ » .  
وقال أَبُو هِشَامٍ : ما قاله أَبُو مَالِكٍ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ زَاكَةَ الشَّيْءِ بِمَعْنَى  
أَعْجَبِيَّةٍ ، لَا مَعْنَى لَهُ هَهُنَا .

النَّحْوُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا .

حَكَى سِيبَوِيهِ : عَلَا قِرْنَهُ وَأَسْتَعْلَاهُ ، وزاد أَبُو زَيْدٍ : أَسْتَعْلَى عَلَيْهِ .  
وَأَسْتَعْلَى هُذِهِ لَا يُرَادُ بِهَا الطَّلَبُ وَأَسْتَدْعَاهُ الْفِعْلُ ، كَقَوْلِهِمْ : أَسْتَرْفَدْتُهُ ،  
إِذَا أَلْتَمَسْتُ رِفْدَهُ . وَإِنَّمَا اتَّفَقَتِ الزَّوَائِدُ فِيهِ لِأَنَّ مَعْنَى ، نحو : عَجِبَ  
وَأَسْتَعْجَبَ ؛ قال أَوْسٌ :

وَمُسْتَعْجِبٌ مِمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا وَلَوْ رَبَّنْتَ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرْمَرَمْ  
وَسَمَخَرُ وَأَسْتَسَخَرُ ؛ قال تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٤] ،  
أَيُّ يَسْخَرُونَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَدْعُوا مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَسْخَرَ مِنْهُمْ ، إِنَّمَا هُوَ  
كَقَوْلِهِ ﴿ بَكَى عَجِبْتُمْ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٢] .

وَهَزَيْتُمْ وَأَسْتَهْزَأْتُمْ ؛ قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَهْزَيْتُمْ بُرُوسًا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة الزمرد :  
٣٢] ، وقال أَبُو الرُّقَيَّاتِ :

أَلَا هَزَنْتُ بِنَا قُرَشِيَّ سَيْتَ ، يَهْتَرُ مَوْكِهَها  
وقال الفرزدق :

أَلَا أَسْتَهْزَأْتُ مِنِّي هُنَيْدَةً أَنْ رَأْتُ أَسِيرًا يُدَانِي خَطْوَهُ خَلَقَ الْجَحْلُ  
و« عَلَا » فِعْلٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَنْحَاءِ :

١ - عَلَا ، أَي زَقِيَهُ أَوْ زَكِيَهُ ، مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ؛ تَقُولُ :  
عَلَوْتُ الْجَبَلَ ، أَي زَقَيْتُهُ ، وَعَلَوْتُ الْفَرَسَ ، أَي زَكَيْتُهُ .  
على أَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَى : عَلَوْتُ فِي الْجَبَلِ ، فَعَدَّاهُ بِفِي ، وَعَلَوْتُ عَلَى  
الدَّابَّةِ ، فَعَدَّاهُ بِـ عَلَى ، وَرَوَايَةُ أَبِي زَيْدٍ بِحَيْثُ لَا رَبِّبَ .  
وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ :

عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ وَرَادٍ حَسَوَاشِيهَا ، مُشَاكِهَةَ الدِّمِ  
أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً ، أَي عَلَوْنَ أَنْمَاطًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عُلْفَمَةَ :  
وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَشْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةِ الْجَوَزَاءِ مَسْمُومُ  
وَأَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَحذُوفِ ،  
أَي عَلَوْنَ مَطَايَاهُمْ بِأَنْمَاطٍ .

٢ - عَلَا : طَغَى ، فِعْلٌ لَازِمٌ ؛ قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ اسورة  
القصص : [٤] ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : أَي ظَهَرَ وَعَلَبَ عَلَيْهَا وَطَغَى . وَمِنْهُ ﴿ لَنُفْسِدَنَّ فِي  
الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ اسورة الإسراء : [٤] ، وَ﴿ مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُمْ كَانَ عَالِيَا  
مِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ اسورة الدخان : [٣١] .

٣ - عَلَا : سَمَا وَأَرْتَفَعَ ، فِعْلٌ لَازِمٌ ؛ قَالَ زُهَيْرٌ :  
فَرِحْتُ بِمَا خُبِرْتُ عَنْ سَيْدِيكُمْ وَكَأَنَا أَمْرَأَيْنِ ، كُلُّ شَأْنِيهِمَا يَعْلُو  
وَقَالَ تَعَالَى ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ اسورة الإسراء : [٤٣] ، ﴿ عَلُوًّا ﴾

مصدر علا الله ، فَعَلَ لازم .

و «عَلَا» في التَّنْزِيلِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ ثَنَاءً وَمَدْحًا ، وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى الْعِبَادِ كَانَ ذَمًّا وَوَضْفًا لَهُمْ بِتَعَدِّي مَا يَجِبُ لَهُمْ وَمُجَاوَزَتِهِمْ إِثَاءً .

وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلِلْعِبَادِ خِلَافُ ذَلِكَ ، كَلِمَةٌ : أَحَدٌ .

قال أبو الحسن : أَحَدٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ تَعْظِيمٌ لَهُ ، وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْإِنْسَانُ كَانَ تَحْقِيرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا أَحَدٌ ، وَلَيْسَ هُوَ أَحَدًا ، وَهَذَا كُلُّهُ دَمٌ وَتَضَعِيرٌ .

٤ - عَلَيْتُ فِي الْمَكَارِمِ أَعْلَى عِلَاءٍ ، فَعَلَ لازمٌ ؛ قَالَ زُوَيْدٌ :

لَمَّا عَلَا كَعْبُكَ بِي عَلَيْتُ

أَيُّ لَمَّا عَلَا بِي كَعْبُكَ عَلَيْتُ أَنَا .

٥ - حَكَّى سِيبَوِيهِ : عَلَاهُ الْمَكْبَرُ ، أَيُّ غَلَبَهُ الْكِبَرُ ، مَتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ .

ومنه :

سَأَعْمِدُ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَسَادَانِ

أَيُّ لِمَا تَعْلُوهُ ، أَيُّ تَغْلِيْبُهُ وَتَقْدِرُهُ عَلَيْهِ . حَذَفَ الْمَفْعُولَ الَّذِي هُوَ الْعَائِدُ إِلَى

الاسم الموصول .

وقال :

عَلَوْنَاهُمْ ، وَفُضِّلْنَا عَلَيْهِمْ فَرَعْمًا لِلْمَعَاطِسِ وَالسَّبَالِ

أَيُّ غَلَبْنَاهُمْ بِمَآثِرِنَا .

المعاطس : الْأَنْوَفُ . السَّبَالُ : مُجْتَمَعُ اللَّحِيَةِ ، وَاحِدُهَا سَبَلَةٌ .

وقال الفرزدق :

بَنِي عَمِّ الرَّسُولِ وَرَهْطَ عَمْرٍو وَعُثْمَانَ الَّذِينَ عَلَسُوا فَمَالَا



فَعَالًا : أَسْمُ مَنْصُوبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ ، وَمَفْعُولٌ عَلَوًا مَحذُوفٌ ؛ التَّقْدِيرُ :  
 عَلَوُوا غَيْرَهُمْ بِفَعَالِهِمْ ، أَيِ غَلَبُواهُمْ .  
 ٦ - عَلَتْ عَنْهُ عَيْنِي : أَيِ نَبَتْ عَنْهُ وَأَخْطَلَتْهُ ، يَتَعَدَّى بِـ عَنْ . وَإِذَا نَبَا الشَّيْءُ  
 عَنْ الشَّيْءِ وَلَمْ يَلْصُقْ بِهِ ، فَقَدْ عَلَا عَنْهُ .

\*\*\*



## عَنْ

« عَنْ » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ :

الْتَّخُوَ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ أَسْمًا بِمَعْنَى جَانِبٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ « مِنْ » ، وَهُوَ كَثِيرٌ ؛ قَالَ الْقُطَامِيُّ :

فَقُلْتُ لِلرَّكِبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ ، نَظْرَةً قَبْلُ عَنْ : أَسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِـ مِنْ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ مِنْ نَظْرَةٍ . وَبِمِثْلِهِ قَوْلُ قَطْرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
أَيَّ مِنْ نَاحِيَةٍ أَوْ جَانِبٍ يَمِينِي . وَهِيَ مَعَ اسْتِعْمَالِهِمْ إِثَّاها أَسْمًا ، عَلَى  
حَرْفَيْنِ سَاكِنَةٍ الْآخِرِ . وَقَالَ رَاجِزٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ :

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجٍ  
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيحٍ

أَرَادَ : مِنْ نَاحِيَةِ يَمِينِ الْخَطِّ .

رِيحٌ سَيْهُوجٌ : شَدِيدَةٌ . سَمَاهِيحٌ : ضَعِيفَةٌ .

وَقَلَّمَا تَجَرَّهَا « عَلَى » ؛ قَالَ :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْعًا وَكَيْفَ سُنُوحٍ وَالْبَيْمِنْ قَطِيسُ  
الْتَّخُوَ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا بِمَنْزِلَةِ « أَنْ » .

وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي تَمِيمَ يَقُولُونَ فِي نَحْوِ أَعْجَبَنِي أَنْ تَفْعَلَ : أَعْجَبَنِي عَنْ تَفْعَلَ .  
قال ذو الرُّمَّة :

أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزِلَةٍ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ  
أَزَادَ : أَنَّ تَرَسَّمْتُ . والمصدر المؤول من : عَنْ وصلتها تَرَسَّمْتُ ، في  
محل جر بلام مقدرة ، والجار والمجرور متعلقان به مسجون ؛ التقدير : أماء  
الصبابة مسجون لترسُّمك منزلة من خرقاء .

تَرَسَّمْتُ : تَبَيَّنَتْ فِيهِ وَنَظَرْتُ هَلْ تَرَى أَثَرَ مَنَزِلِهَا . الصَّبَابَةُ : رَقَّةُ الشَّوْقِ .  
مسجون : مُهْرَاقٍ سَائِلٍ .

وكذا يفعلون في « أَنْ » المشددة ، يقولون : أَشْهَدُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولُ اللَّهِ .  
وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّغَةُ عَنَنَةً تَمِيمٍ .

النَّحْوُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، وَذَكَرُوا لَهَا مَعَانِي :

١ - المجاوزة : ولم يذكر البصريون سواها ، نحو : سافرتُ عن البلد ،  
وَرَغِبْتُ عَنِ اللَّهْوِ ، وَرَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ عَنْهَا بِالسَّهْمِ  
وَيُيَعَدُّ .

وَلَكُونَهَا لِلْمَجَاوِزَةِ عُدِّيَ بِهَا : صَدَّ ، وَأَعْرَضَ ، وَرَغِبَ ، وَمَالَ ،  
وَأَشَاحَ ، وَأَزْوَرَ ، إِذَا قَصِدَ بِهَا تَرْكُ الْمُتَعَلِّقِ ، نَحْوُ : رَغِبْتُ عَنِ اللَّهْوِ ، وَمِلْتُ  
عَنهُ .

٢ - الاستعلاء : قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ الْفَأْتِمَا يَبْغُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [سورة  
محمد : ٣٨] ، أَيِ عَلَى نَفْسِهِ .

وقال تعالى ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [سورة  
صن : ٢٢٢] .

﴿ حُبَّ ﴾ مفعول به لـ ﴿ أَحْبَبْتُ ﴾ ، والمعنى أَثَرْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ، و﴿ الْخَيْرِ ﴾



هَهُنَا الْخَيْلُ وَ﴿عَنْ ذِكْرِ﴾ جَارَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِـ ﴿أَحَبَّتْ﴾ ، وَعَنْ بِمَعْنَى عَلَى ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : أَثَرْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَلَى ذِكْرِ رَبِّي .

وَلَا يَمْتَنِعُ بَقَاءُ «عَنْ» عَلَى مَعْنَاهَا الَّذِي وَضِعَتْ لَهُ ، وَهُوَ الْمَجَاوِزَةُ ، وَتَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ تَقْدِيرُهَا : أَثَرْتُ حُبَّ الْخَيْرِ غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ، أَوْ مُنْصَرَفًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّي .

وَقَالَ ذُو الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيْسَانِي فَتَخْزُونِي  
تَخْزُونِي : تَسُوْسُونِي وَتَقَهْرُونِي . الدَّيَّانُ : ذُو السِّيَاسَةِ . وَعَنِّي : بِمَعْنَى عَلَيَّ ؛ لِأَنَّ «أَفْضَلَ» يَتَعَدَّى بِعَلَى .

لَا هِ : أَصْلُهُ : اللَّهُ ؛ حَذَفَ لَامَ الْجَزْرِ ، وَأَعْمَلَهَا مَحذُوفَةً ، كَمَا أَعْمَلَ الْبَاءَ مَحذُوفَةً فِي قَوْلِهِمْ : اللَّهُ لَا فَعْلَرٌ . وَأَتْبَعَهَا فِي الْحَذَفِ لَامَ التَّعْرِيفِ ، فَبَقِيَ : لَا هِ ، بِوزن عَالٍ .

٣ - التَّعْلِيلُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْغَارُ لِإِثْمِهِمْ لِأَيْسِهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [سورة التوبة : ١١٤] ، وَ﴿وَمَا تَعْنُ بِتَارِكِي إِلَهِيْنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [سورة هود : ٥٣] .

وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى أَنَّ ﴿عَنْ قَوْلِكَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ﴿بِتَارِكِي﴾ ، أَيِّ مَا نَتْرَكُهَا صَادِرِينَ عَنْ قَوْلِكَ .

٤ - مُرَادِفَةُ «بَعْدَ» : قَالَ تَعَالَى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَيْنِ﴾ [سورة المؤمنون :

٤٠] ، وَ﴿يُخَوِّفُونَ أَلْسِنَهُمْ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء : ٤٦] ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة المائدة : ٤١] ، وَ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [سورة الانشقاق : ١٩] ، أَيِّ بَعْدَ طَبَقٍ ، وَقَوْلُ الْكَافَّةِ : فَعَلْتُ ذَلِكَ عَوْدًا عَنْ بَدْءِ ، أَيِّ بَعْدَ بَدْءِ .

وقولهم : أَطَعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ ، أَيُّ بَعْدَ جُوعٍ .

وقال العجاج :

وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ عَنْ مَنْهَلٍ

أَيُّ بَعْدَ مَنْهَلٍ . وقال المحارث بن عباد :

قَرَّبْنَا مَرْبِطَ النَّمَامَةِ مِثِّي لِفَحْشَ حَسْرَبٍ وَائِلٍ عَنْ حِيَالٍ

أَيُّ بَعْدَ حِيَالٍ ، أراد : هَاجَتْ بَعْدَ سَكُونٍ ، فَأَسْتَعَارَ لَهَا اللَّقَاحَ وَالْحِيَالَ .

الْمَرْبِطُ : الْحَبْلُ . الْحِيَالُ : أَلَا تَحْمِلِ النَّاقَةُ .

قال الأعشى :

سَادَ وَالْفَسَى قَوْمَهُ سَادَةً وَكَابِرًا سَادُوكَ عَنْ كَابِرٍ

عَنْ بِمَعْنَى بَعْدَ ؛ التَّقْدِيرُ : سَادُوكَ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ

النَّابِغَةِ :

بَقِيَّةُ قَدْرِ مِنْ قُدُورٍ نُورَتْ لآلِ الْجُلَاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ

= وَفِيمَا أَنْشَدَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ لِرَجُلٍ مِنْ أَبْنَاءِ مُلُوكِ الْيَمَنِ :

وَأُمَّا نَا أَكْثَرُ بِهِنَّ عَجَائِزًا وَرِثْنُ الْعُلَا عَنْ كَابِرٍ بَعْدَ كَابِرٍ

وَنظِيرُ قَوْلِ الْأَعْشَى فِي أَسْتَعْمَالِ « عَنْ » بِمَعْنَى « بَعْدَ » قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَرِثَ السَّيَادَةَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ ضَعُفَ الدَّيْسِيَّةِ كُلِّ يَوْمٍ فِخَارٍ

أَيُّ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ .

وَإِذَا صَحَّ أَنَّ « عَنْ » فِي بَيْتِ الْأَعْشَى بِمَعْنَى « بَعْدَ » ، لَمْ يَجْزُ أَنْ تُعْلَقَ

بِكَابِرٍ نَفْسُهَا ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : كَبُرْتُ عَنْهُ ، أَيُّ أَرْتَفَعْتُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا تَتَعْلَقُ

بِ سَادُوكَ .

وَلَوْ تَعَلَّقَتْ « عَنْ » بِنَفْسٍ : كَابِرًا ، لَفَسَدَ الْمَعْنَى فَسَادًا أَيُّ فَسَادٍ ، وَلَكِنْ

ذَلِكَ تَشْتَعَا عَلَى الْقَوْمِ لَا تَمْدَحُ ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، كَانَ ذَلِكَ غَضًّا مِنْ الْمَفْضُولِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُمْ مُتَتَابِعُو الشَّرَفِ ، مُتَشَابِهُو الْفَضْلِ ، لَا يَزِيدُ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ ، هَذَا هُوَ مَعْنَى التَّمْدَحِ الَّذِي تَعَاوَرَهُ الشُّعْرَاءُ :

مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ ثَقُلَ : لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ الثُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي  
وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُويَ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ سَمِعَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَوْ لَا جَرِيرٌ هَلَكْتُ بِحِيلِهِ

نَعِمَ الْفَتَى وَبَشَتِ الْقَبِيلَةُ

أَمَدَحَ جَرِيرًا أَمْ هَجَاهُ ؟

فَقَالَ : مَا مَدَحَ رَجُلٌ هَجَيْتَ قَبِيلَتَهُ !

٥ - البَدَلُ : قَالَ تَعَالَى ﴿ وَأَنْفِقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِيَ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (سورة البقرة :

[٤٨] . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : حَجَّ فُلَانٌ عَنْ أَبِيهِ ، وَقَضَى عَنْهُ دَيْنًا . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « صُومِي عَنْ أُمَّكِ » .

٦ - الظَّرْفِيَّةُ : قَالَ الْأَعَشَى :

وَأَسِرْ سِرَاةَ الْقَوْمِ حَبِثُ لَقِيَّتَهُمْ وَلَا تَكُ ، عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّي

أَيَّ وَإِنِّي فِي حَمَلِ الرَّبَاعَةِ . وَالرَّبَاعَةُ : الدَّيَّةُ .

وَدَلِيلُ مَنْ أَثْبَتَ لَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى ، أَنَّ « وَنَى » لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بـ فِي ، وَمِنْهُ

﴿ وَلَا يُنْيَا فِي ذِكْرِي ﴾ (سورة طه : ٤٢) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَتَعْدِيَةُ « وَنَى » بـ « عَنْ » مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

وَفَرَّقَ بَيْنَ : وَنَى عَنْ كَذَا ، وَنَى فِي كَذَا .

فَإِذَا قُلْتُ : وَنَى عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ، فَالْمَعْنَى الْمُجَاوِزَةُ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ . وَإِذَا

قُلْتُ : وَنَى فِي ذِكْرِ اللَّهِ ، فَقَدْ أَلْتَبَسَ بِالذِّكْرِ ، وَلِحَقِّهِ فِيهِ قُتُورٌ .



وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ قَوْلُ ابْنِ مُقْبِلٍ :

مَرَّتْهُ الصَّبَا بِالْغُورِ غُورٍ تَهَامَةٍ فَلَمَّا وَنَسْتُ عَنْهُ بِشَعْفَيْنِ أَمْطَرَا

مَرَّتْ الصَّبَا السَّحَابَ : أَسْتَدْرَجَتْهُ . شَعْفَانِ : مَوْضِعَانِ فِي نَجْدٍ . وَنَسْتُ : ضَعُفْتُ ، أَيْ فَلَمَّا ضَعُفْتُ عَنْهُ بِالتَّجَاوُزِ عَنْهُ أَمْطَرَ بِشَعْفَيْنِ .

وَخُرِّجَ قَوْلُ شَاعِرِ الْعَرَبِيَّةِ أَبِي الطَّيِّبِ :

فَأَرْحَامُ شِعْصِرٍ يَنْفِصِلُنَ لَسَدُنْسُهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَنْقَطِعُ

عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ : مَا تَنِي عَنْ أَنْ تَنْقَطِعَ ، فَمَحَذَفَ « عَنْ » وَ« أَنْ » فَأَرْتَفَعَ الْفِعْلُ .

وَلَوْ حُمِلَ « تَنِي » عَلَى التَّقْصَانِ هُنَا كَانَ حَسَنًا .

٧ - مُرَادَفَةُ الْبَاءِ : قَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [سورة النجم : ٣] ، أَيْ بِالْهَوَى ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي « تَأْوِيلِ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ » .

وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ « عَنْ » عَلَى حَقِيقَتِهَا ، وَأَنَّ الْمَعْنَى : وَمَا يَصْدُرُ قَوْلُهُ عَنْ هَوَى .

قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ الثَّقَفِيُّ :

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أَرْتَوِي الْمَاءَ مُرْتَوِي

عَنِّي : مُتَعَلِّقَةٌ بِمُرْتَوِي ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، أَيْ تَضَمِينِ مَعْنَى مُرْتَوِي مَعْنَى كَافٍ ، لِأَنَّ الشَّارِبَ إِذَا رَوِيَ كَفَّ عَنِ الشُّرْبِ .

وَقِيلَ : عَنِّي بِمَعْنَى الْبَاءِ أَوْ مِنْ ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّفْظِ أَنْ يَقُولَ : أَرْتَوَيْتُ بِهِ ، أَوْ مِنْهُ .

وَشَرُّكَ بِالنَّصْبِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَسْمٌ لَيْتَ مَحذُوفَةٌ ، وَمُرْتَوِي : خَيْرُهَا ،

أَيْ وَلَيْتَ شَرُّكَ مُرْتَوِي عَنِّي مَا رَوِيَ الْمَاءُ . أَيْ مَا رَوِيَ شَارِبُ الْمَاءِ .

ونظير تعليق « عني » به مروتوي مع أَنَّ « رَوِيَ » لا يَتَعَدَّى به عَنْ ، قَوْلُهُ  
تَعَالَى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [سورة النور : ٦٣] ، وليس حَقُّ « خَالَفَ »  
أَنْ يَتَعَدَّى به عَنْ ، ولكنه محمولٌ على معنى يعدلون أو ينحرفون عَنْ أمره ، أو  
يُرَوِّغُونَ عَنْ أمره .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ « عَنْ » زائدة ؛ لِأَنَّ « خَالَفَ » يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ؛  
تَقُولُ : خَالَفْتُ زَيْدًا .

على أَنَّ أَسهَلَ مِنْهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ فِي رِوَايَةِ بَيْتِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ مَا قِيلَ  
فِي رِوَايَةٍ :

فَلَيْسَتْ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أَزْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي  
بِرَفْعِ شَرُّكَ ، وَنَصْبِ الْمَاءِ :

أَسْمَ لَيْتَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ . كَفَافًا : خَيْرٌ كَانَ الْمَقْدَمُ . وَكَانَ مَعَ أَسْمَها  
وَخَبَرُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ لَيْتَ .

شَرُّكَ : أَسْمَ مَعْطُوفٌ عَلَى خَيْرُكَ .

عَنِّي : جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِكَفَافًا مَحْذُوفَةٍ ، أَيِ كَانَ شَرُّكَ كَفَافًا عَنِّي .

مَا : مُصَدَّرِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ . وَالْمَصْدَرُ الْمُرْوَلُ مِمَّا وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى  
الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِكَفَافًا .

الْمَاءَ : اسْمُ مَنْصُوبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ .

مُرْتَوِي : فَاعِلٌ أَزْتَوَى .

٨ - مُرَادَفَةُ « مِنْ » : قَالَ تَعَالَى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ  
السَّيِّئَاتِ ﴾ [سورة الشورى : ٢٥] ، أَيِ يَقْبَلُ مِنْ عِبَادِهِ ، وَ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ  
أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٦] ، أَيِ نَقَبَلُ مِنْهُمْ ؛ بِدَلِيلِ ﴿ فَتُقْبَلُ مِنْ أَسَدِهِمَا  
وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ [سورة المائدة : ٢٧] ، وَ﴿ رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] .

٩ - الاستعانة : مثله أبْنُ مالكٍ بقَوْلِهِمْ : رَمَيْتُ عَنْ القَوْسِ ؛ لأنَّهُمْ يقولون : رَمَيْتُ بالقَوْسِ . وقد حكى الفراءُ عنهم الاستعمالَيْنِ : رَمَيْتُ عَنْ القَوْسِ ، بالقَوْسِ ، وهو ثقةٌ وسامِعٌ لغة .

١٠ - زائدة للعوض : قال الشاعر :

أَنْجَزَ أَنْ نَفْسُ أَنْسَاهَا حِمَامُهَا      فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أراد : فهَلَا عن التي بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ، فَحَذَفَ « عَنْ » ، وزادها بعد « التي » عوضاً .

عَنْ : حرف جرّ شبيه بالزائد . يَبَيِّنُ : أَسْمَ مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّهُ ظرف مكان متعلّق بفعل الصلة المحذوف ، أي فَهَلَا تَدْفَعُ عَنْ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ .

وقيل : قد تُزاد الباءُ كَذَلِكَ ، في نحو :

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ      إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَاَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

أراد : مَنْ تَتَّقُ بِهِ ، وزاد الباءَ قَبْلَ « مَنْ » عوضاً .

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ الكلامَ قد تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ : فَاَنْظُرْ ، أَيَّ فِي نَفْسِكَ ، ثُمَّ اسْتَفْهَمَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ ، فَقَالَ : بِمَنْ تَتَّقُ ؟

\*\*\*



# القِسْمُ الثَّانِي تَارِيخُ النَّحْوِ وَأُصُولُهُ



## مصطلح « النحو »

لعلّ من المناسب الإلمام بشيء عن دلالة كلمة « النحو » لغة واصطلاحاً ، وما يتصل بها ، قبل الخوض في نشأة النحو وتاريخه .  
« النحو » لغة :

لكلمة « النحو » في اللغة العربية معان متعددة ، منها :<sup>(١)</sup>

- القصد : يقال : نحوتُ نحوكَ ، أي : قصدت قصدك . وقد استعملته العرب ظرفاً ، وأصله المصدر .

- الجهة . يقال : نحوت نحو فلان ، أي : جهته . وهو على أنحاء شتى : لا يثبت على نحو واحد . قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « وقد قال بعضهم : إنكم لتنظرون في نُحو كثيرة . . . وإنما أراد جمع النحو » . قال ابن يعيش<sup>(٣)</sup> : « وهي الجهات » .

- التحريف : نحنا الشيء ينحوه وينحاه : حَرَفَه . وربما كان منه : نحاه ينحوه نحواً : صرفه . ونحنا بصره إليه ينحوه وينحاه : صرفه .  
- الطريق .

---

(١) - انظر في هذه المعاني وسواها : الجمهرة ١/ ٥٧٥ ، تهذيب اللغة ٥/ ٢٥٢ ، كتاب العين للفراهيدي ١/ ٣٠٢ ، مجمل اللغة ( نحو ) ، مقاييس اللغة ٥/ ٤٠٣ ( نحو ) ، المعجم ٤/ ١٥ - ١٦ ، أساس البلاغة ( نحو ) ، أسان العرب ( نحو ) ، تاج العروس ( نحو ) ، المصباح المنير ( نحو ) .

(٢) - الكتاب ٤/ ٣٨٤ .

(٣) - شرح الملوكي ٤٧٨ .



ـ المثل : قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « وكذلك مررت برجل ضَرْبِكَ وشَبْهِكَ ،  
وكذلك نَحْوِكَ ، يُجَرِّينَ في المعنى والإعراب مُجَرِّى واحداً » .  
« النحو » اصطلاحاً :

ورد في بيان المعنى الاصطلاحي لـ « النحو » ، وتعريفه ، أقوال عديدة ،  
هذه بعضها :

قال ابن السراج<sup>(٢)</sup> : « النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام  
العرب . وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى  
وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام  
العرب علم أن الفاعل رفع ، وأن المفعول به نصب ، وأنَّ فَعَلَ مما عينه ياء أو  
واو ثقلب عينه من قولهم : قام ، وباع » .

وقال أبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup> : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء  
كلام العرب ، وهو ينقسم قسمين : أحدهما : تغيير يلحق أواخر الكلم .  
والآخر : تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » .

وقال ابن جنّي<sup>(٤)</sup> : « هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب  
وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير  
ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها  
وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها » .

(١) - الكتاب ١/ ٤٢٣ .

(٢) - الأصول في النحو ١/ ٣٥ .

(٣) - التكملة ١٨١ - ١٨٢ .

(٤) - الخصائص ١/ ٣٤ . وقول ابن جنّي أخذه ابن سيده في المحكم ٤/ ١٥ ، وانظر : لسان

العرب ، وتاج العروس ( نحو ) .

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup> : « وقد كثّر ما صَنَّفَ الناس من الكتب في هذا العلم ، وما تعرّض أحدٌ منهم لحذّه إلا القليل ، قال صاحب ( المستوفي )<sup>(٢)</sup> : « النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى » .

وقال صاحب ( البسيط )<sup>(٣)</sup> : « النحو هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلّولاتها » . . . . . وقال صاحب « المقرّب »<sup>(٤)</sup> : « النَّحْوُ عِلْمٌ مُسْتَخْرَجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اتلفت منها » .

وقال صاحب ( البديع )<sup>(٥)</sup> : « النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً واصطلاح ألفاظ حدّاً ورسمًا » . اهـ

وقال المرادي<sup>(٦)</sup> : « وقد حُدّ النحو بحدود كثيرة . ومن أقربها قول بعضهم : النحو علم تُعرَفُ به أحكام الكَلِمِ العربية ، أفراداً وتركيباً . ومن أشهرها قول صاحب « المقرّب » : النحو علم . . . » .

وقال الفاكهي<sup>(٧)</sup> : « علم بأصول يعرف بها أحوال الكلام إعراباً وبناءً » .

(١) - التذيل والتكميل ١٣/١ - ١٤ .

(٢) - ١١/١ . وصاحبه هو علي بن مسعود الفرخاني .

(٣) - مؤلف « البسيط » هو محمد بن علي الإشبيلي ، المعروف بضياء الدين بن العليج كما انتهى

د . حسن الشاعر في بحث له نشره في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، العددان

٧٧ - ٧٨ ، ص ١٤٥ - ١٦٧ .

(٤) - ٤٥/١ .

(٥) - ٧/١ . وصاحبه هو ابن الأثير الجزري .

(٦) - شرح الألفية ٢٤/١ .

(٧) - شرح الحدود ٥٢ - ٥٣ .

والظاهر من معظم هذه الأقوال ، ولاسيما أقوال الأولين ، أن « النحو » يرادف علم العربية ، ويشمل علمي النحو والصرف ، وليس المقصود منه قسيم الصرف . و« هذا اصطلاح القدماء »<sup>(١)</sup> .

وقول الفاكهي الذي تردّد عند المتأخرين جارٍ كما نصّ صاحبه في شرحه<sup>(٢)</sup> « على عُرف الناس الآن من جعل علم الصرف قسماً برأسه غير داخل في علم النحو . والمتعارف قديماً : شمول علم النحو له . وممن سلك هذا العرف البدر بن مالك ، وكذا ناظر الجيش . . . . وما وقع في كلام كثير في العرف القديم من عطف الصرف على النحو ، يكون من عطف الخاص على العام تنويهاً به ؛ إذ هو الأصل » .

وقال الصبان<sup>(٣)</sup> : « واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء ، وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً » .

وربما كان قول ابن عصفور وقول صاحب ( المستوفي ) من أقوال من يحصر « النحو » في الجانب التركيبي للكلام ، ويربطه بمعرفة قضايا النظام التركيبي<sup>(٤)</sup> . العلاقة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي لـ « النحو » :

ربط كثير من العلماء بين بعض معاني كلمة « النحو » اللغوية والمعنى

(١) - حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٩/١ .

(٢) - شرح الحدود ٥٤ .

(٣) - حاشية الصبان ٤٩/١ .

(٤) - قال الصبان ٤٨/١ في قول ابن عصفور « أحكام أجزائه » : المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية امـ وقال د . محمود الجاسم ( المدخل إلى تاريخ النحو ) ص ٢٣ تعليقا على قول ابن عصفور : ففي ذكره لكلمة « اتلف » يحدد ميدان علم النحو بأنه معرفة قضايا النظام التركيبي .



الاصطلاحي ، ولحفظ بعضهم أن المناسبة بين بعض تلك المعاني والمعنى الاصطلاحي جلية . ومن ذلك أن رأى كثير من اللغويين والنحويين ما بين « النحو » بمعنى القصد ، ومصطلح « النحو » من مناسبة<sup>(١)</sup> .

ومنهم ابن دريد ، قال<sup>(٢)</sup> : « النحو : القصد ، . . . وكل شيء أممته ويممته جميعاً فقد نحوته ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام ، كأنه قصد الصواب » .

وابن فارس ، قال<sup>(٣)</sup> : « النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد ، نحوت نحوه . ولذلك سُمي نحو الكلام ؛ لأنه يقصد أصول الكلام ، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به » .

وابن جني ، قال في « النحو »<sup>(٤)</sup> : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره . . . » . ثم قال : « وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم . . . » .

وقد ساق الزبيدي هذا الوجه ، ثم عقب عليه بقول شيخه<sup>(٥)</sup> : « واستظهر هذا الوجه كثير من النحاة » .

وقال الفاكهي<sup>(٦)</sup> : « والظاهر أنه - أي النحو - اصطلاحاً منقول من النحو

---

(١) - انظر : تهذيب اللغة ٢٥٢/٥ ، كتاب العين ٣٠٢/١ ، المحكم ١٥/٤ ، لسان العرب ،

التاج ( نحو ) ، المصباح المنير ( نحو ) .

(٢) - الجمهرة ٥٧٥/١ .

(٣) - مقاييس اللغة ٤٠٣/٥ ، وانظر : مجمل اللغة ٨٥٩/٢ .

(٤) - الخصائص ٣٤/١ ، وانظر : المحكم ١٥/٤ ، لسان العرب ، التاج ( نحو ) .

(٥) - التاج ( نحو ) .

(٦) - شرح الحدود ٥٢ . وانظر : شرح الألفية للمرادي ٢٤/١١ ، حاشية الصبيان ٤٩/١ .

بمعنى القصد . وإطلاقه عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول .  
فالنحو إذن بمعنى المنحَوّ ، أي المقصود . وخصّ به هذا العلم ، وإن كان كل  
علم منحَوّاً ، كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه .

ووصل ابن السكيت المصطلح بمعنى التحريف ، إذ قال<sup>(١)</sup> : « ونحاه  
الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه ، ومنه سمي النحوّي لأنه يحرّف الكلام إلى  
وجوه الإعراب » .

وقد دفع بعض الباحثين<sup>(٢)</sup> ما يلبس هذا الوجه من بعد وغرابة ، إذ يبيّن أن  
النحوي يتصرّف في كلام العرب ، ويفسّره بكلام غير مألوف للعربيّ ، حين  
يبيّن الاحتمالات الممكنة ، ويجيز استعمال التركيب بغير صورة ، فكأنه بذلك  
يحرّف الكلام عن وجهته ، ويميل به عن معهوده .

والتفت بعضهم في هذه العلاقة إلى معنى « الجهة » ؛ لأنه - أي النحو -  
جهة من العلوم<sup>(٣)</sup> .

وربما كان من هذا القبيل : لحظ معنى « الجهة » ، أو معنى « الطريق » ،  
مذهب من قال من الباحثين<sup>(٤)</sup> : « والشيء الذي أراه وأذهب إليه في هذه  
التسمية هو أنّ المؤدّبين أو المقرّئين كانوا يستخدمون كلمة « نحو » ليدلّوا بها  
على الطريقة العربية في عبارة ما ، كأن يقول بعضهم لبعض : العرب تنحو في  
هذا كذا ، أو نحو العرب في هذا كذا . . . » .

على أنه لم يستبعد أن يكون المصطلح منقولاً من معنى « المثل » ، إذ<sup>(٥)</sup>  
« ربّما كان المؤدّبون يستعملون كلمة « نحو » لتوضيح القاعدة بالمثال

(١) - لسان العرب ( نحو ) ، وانظر : التاج ( نحو ) .

(٢) - المدخل إلى تاريخ النحو ١٨ - ١٩ .

(٣) - التاج ( نحو ) .

(٤) - المفصل في تاريخ النحو ١٥ .

(٥) - المفصل في تاريخ النحو ١٥ .

الفصيح ، فتحول هذا المعنى المعجمي إلى معنى اصطلاحى . وذلك من باب تسمية « الكل » باسم الجزء » .

زمن استعمال مصطلح « النحو » :

« النحو » مصطلح عربي قديم ، من وضع أهله ومصطلحهم ، عبّروا به عن هذا العلم ، واتخذوه اسماً له . وما ذلّ عليه قول الأزهرى من أن العرب أفادوا ذلك من اليونان مصطلحاً أو مفهوماً ، قول شاذ جارٍ على خلاف ما أجمع عليه العلماء والباحثون أو كادوا .

قال الأزهرى<sup>(١)</sup> : « وثبت عن أهل يونان فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم أنهم يسمّون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه [ نحواً ] ؛ فيقولون كان فلان من النحويين ، ولذلك سمي يوحنا الإسكندراني يحيى النحوي ؛ للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونان » .

والمشهور الذي عليه كثير من العلماء<sup>(٢)</sup> أن الناس استندوا في تسمية النحو نحواً إلى ما ورد في خبر وضع النحو من أن أبا الأسود وضع وجوه العربية ، وقال للناس : انحوا نحوه . أو أن عليّاً رضي الله عنه قال لأبي الأسود حين علّمه بعض أبواب العربية : انحُ هذا النحو . أو قال له بعدما عرض عليه أبو الأسود رأيه وصنيعه : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ! « فسُمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له »<sup>(٣)</sup> ، واستبقاءً لتلك الكلمة التي كان يُراد بها أحد

(١) - تهذيب اللغة (نحا) ٢٥٢/٥ - ٢٥٣ . وانظر : لسان العرب ، والتاج (نحو) ، ومنهما زدت ما وضعته بين [ ] .

(٢) - انظر مثلاً : شرح الحدود للفاكهى ٥٢ ، شرح الألفية للمرادي ٢٤/١ ، تهذيب اللغة (نحا) ٢٥٢/٥ ، شرح الأشموني ٤٩/١ - ٥٠ ، لسان العرب ، التاج (نحو) ، نشأة النحو ٣٣ ، الوسيط في تاريخ النحو ٣٣ .

(٣) - شرح الحدود للفاكهى ٥٢ .



معاني النحو اللغوية<sup>(١)</sup> .

ورأى بعض الباحثين<sup>(٢)</sup> « أن هذا من تفسير الناس وتزويدهم ، لأن المصطلح اللغوي لا يسلك سبيله إلى الأذهان بهذه الطريقة ، بل يكون له أساس من الاستخدام ، ثم يتطور معناه ، ويُطلق على شيء ما » .

وإذا كان من الصعب الاهتداء إلى الزمن الأول الذي استعمل فيه هذا المصطلح ؛ ففي بعض الروايات ما يدل على استعماله منذ عصر ابن أبي إسحاق الحضرمي ، أو قبله . فقد نقل ابن سلام الجمحي عن أبيه<sup>(٣)</sup> : « قال : وقلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصَّويق ؟ يعني : السَّويق ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » .

ومن الباحثين<sup>(٤)</sup> من يقطع بأن التسمية بالنحو كانت بعد عصر أبي الأسود ؛ إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية ( ابن أبي إسحاق ، عيسى بن عمر ، أبي عمرو بن العلاء ) ، و« ما يذكر في كتب التراجم من نسبة التسمية بالنحو إلى أبي الأسود مبنية على التسامح ، وملاحظ فيه انسحاب النسبة الطارئة بالنحو بعد على ما كان من أبي الأسود ضرورة أن ما وضعه أبو الأسود أساس ما رسموه بالنحو »<sup>(٥)</sup> .

وقد عبّر العرب الأوّلون عن هذا العلم « النحو » بألفاظ أخرى كالعربية واللمح والكلام والإعراب والمجاز ، رصدها بعض الباحثين<sup>(٦)</sup> .

(١) - نشأة النحو ٣٣ .

(٢) - المفصل في تاريخ النحو ١٥ .

(٣) - طبقات فحول الشعراء ١٥ / ١ . والسويق : طعام يتخذ من دقيق الحنطة أو الشعير .

(٤) - نشأة النحو ٣٣ .

(٥) - نشأة النحو ٣٣ .

(٦) - انظر : المصطلح النحوي ، عوض القوزي ، ٨ - ١٦ .

وأشهر هذه المصطلحات « العربية » ، <sup>(١)</sup> كان يُسَمَّى به الناس اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وصاغ العرب بها شعرهم وخطبهم . ومن شواهد ذلك ، وهي كثيرة ، قول عمر رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> : « تعلّموا العربية ، فإنها تشبب العقل ، وتزيد في المروءة » .

ثم اكتسبت هذه الكلمة معنى اصطلاحياً ، أُريدَ به دراسة « العربية » ، فكان يُعنى به دراسة ما تشتمل عليه اللغة العربية من ظواهر صوتية وصرفية وإعرابية وتركيبية ، أي كان هذا المصطلح يشمل النحو والصرف والأصوات والغريب واللهجات .

وربما كان استعمال هذا المصطلح أقدم من استعمال مصطلح « النحو » ، وأوّل ما انتهى إلينا من نصوص دالة على هذا يعود إلى القرن الأول ، فقد نقل ابن نوفل عن أبيه : « قال : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت مما سمّيته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله » <sup>(٣)</sup> .

والشواهد القديمة الدالة على استعمال هذا المصطلح كثيرة ، منها من نصوص المؤرخين وأصحاب الطبقات قول ابن سلام <sup>(٤)</sup> : « وكان أبو الأسود أوّل من استنّ العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها » .

\* \* \*

- 
- (١) - انظر في تناول هذا المصطلح : المفصل في تاريخ النحو ١٢ - ١٣ .  
 (٢) - طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ١٣ ، إيضاح الوقف والابتداء للأباري ١/٣١ ، وفيه « ثبت العقل » ، وهو ما عليه بعض نسخ كتاب الزبيدي . والحديث في كنز العمال ٨٨٧/٣ ، برقم ٩٠٣٧ ، مع بيان مغلّاته ، برواية « ثبت » .  
 (٣) - طبقات فحول الشعراء ١٥/١ .  
 (٤) - طبقات فحول الشعراء ١٥/١ .

## وضع النحو

رأي جمهور العلماء والباحثين أن نشأة النحو العربي كانت في صدر الإسلام ، وأن اللبنة الأولى في بنائه وُضِعت فيه .  
أسباب وضع النحو :

في ذلك العصر كان القرآن الكريم الذي يحتاج تدبر معانيه ومعرفة مقاصده ومراميه إلى معرفة لغته وتفسير غريبه وفقه أسلوبه وتراكيبه . وكان الفصح ، ودخول غير العرب في دين الله أفواجاً ، ومخالطة العرب في مرافق الحياة العامة والخاصة . وكان اللحن الذي بدأ يظهر على ألسنة الناس منذ زمن النبي ﷺ . ومن المشهور ما يذكرون أن النبي ﷺ سمع رجلاً يلحن : فقال : « أرشدوا أخاكم ، فإنه قد ضلَّ »<sup>(١)</sup> .

على أن هذا اللحن الذي بدأ قليلاً أخذ ينمو شيئاً فشيئاً بمخالطة المسلمين غير العرب ، حتى انتشر وتعاظم ، وبدأ أثره في قراءة القرآن ، وعلى ألسنة العرب وفصحاء القوم ، إذ أخذ اللحن والتحريف يشوبان لغتهم ، أو لغة بعضهم ، بمقدار ، وعلى اختلاف وتفاوت .

ومظاهر ذلك اللحن وصوره وأمثله كثيرة ، دلّت عليها الروايات التي تناقلها القدماء ، وردّها المحدثون<sup>(٢)</sup> ، منها مثلاً :

(١) - الخصائص ٨/٢ ، ٢٤٦/٣ . وفي كنز العمال ، برقم ٢٨٠٩ ، ٦١١/١ بلفظ : « أرشدوا أخاكم » عن أبي الدرداء .

(٢) - انظر مثلاً : إيضاح الوقف ٢٥ - ٥١ ، الأخبار المروية في أسباب العربية ١٦٢ - ١٦٨ ، نشأة النحو ١٦ - ١٨ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٦٠ - ٦٦ ، مراكز الدراسات =



- أَنَّ رجلاً جاء زياد بن أبيه بالبصرة ، فقال : مات أبانا ، وخَلَفَ بنون .  
فقال زياد : مات أبانا ، وخَلَفَ بنون ؟ ! فدعا أبا الأسود لوضع ما كان قد  
استأذنه فيه قبلُ ، من علم يُقيم كلام العرب ، وتغيّر ألسنتهم ، بمخالطة  
العجم (١) .

- وَأَنَّ أعرابياً قدم زمن عمر يريد قراءة القرآن ، فأقرأه رجل من براءة ، فقال  
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة : ٣] بجر «رسوله» . فقال الأعرابي :  
إن يكن الله بَرِيء من رسوله فأنا أبراً منه . فبلغ ذلك عمر ، فأمر ألا يُقرأ القرآن  
إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود ، فوضع النحو (٢) .

- وَأَنَّ أبا الأسود الدؤلي دخل إلى ابنته بالبصرة ، فقالت له : يا أبتِ  
ما أشدُّ الحرَّ . رفعت «أشدُّ» ، فظنَّها تسأله وتستفهم منه ، فقال لها : شهر  
ناجر (أي صفر) . أو قالت له : ما أحسنُ السماء . فقال : نهجومها .  
فقالت : إنما تعجبت من حسننها . أخبرتك ، ولم أسألك . فقال : إذن  
قولي : ما أحسنَ السماء ! فأثنى عليَّ بن أبي طالب ، فقال : يا أمير المؤمنين  
ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم ، وتوشك إن تطاول عليها زمان أن  
تضمحلَّ . وأخبره خبر ابنته ، فأملى عليه ورسم له أصول النحو ، فنقلها

= النحوية ٦ ، النحو المنهجي ٨ - ١٢ ، الوسيط في تاريخ النحو ٢٣ - ٢٤ ، المدارس  
النحوية ، إبراهيم عيود السامرائي ١٦ - ١٩ .

(١) - الأخبار المروية في أسباب العربية ١٦٧ .

(٢) - إيضاح الوقف ٣٦ - ٣٩ ، وانظر فيه أيضاً ٤٠ - ٤٢ ، والأخبار المروية ١٦١ - ١٦٢ ،

١٦٤ . وفي بعض الروايات أن ذلك كان زمن علي . وفي الدرر المصون (٨/٦ - ٩) :

«وقرأ الحسن «ورسوله» بالجر ، وفيها رجهان : أحدهما : أنه مقسم به ، أي : ورسوله  
إن الأمر كذلك ، وخَلَفَ جوابه لفهم المعنى . والثاني : أنه على الجوار . . . وهذه  
القراءة تبعد صحتها عن الحسن للإيهام . . . »

النحويون وفرعوها<sup>(١)</sup> .

وقد عدّ المصنفون القدماء ذلك اللحن السبب الرئيسي العام الذي دعا إلى وضع النحو ونشأته ، لدرء اللحن والحيلولة دون استفحالهِ وتمكُّنه من ألسنة الناس ، ولاسيّما في قراءة القرآن . وتبعهم في ذلك كثير من الباحثين<sup>(٢)</sup> ، غير أنّ بعض الباحثين فضّل ، وفرّع من ذلك السبب ، ونظر فيما كان عليه الواقع الذي نشأ فيه النحو ، وانتهى إلى أسباب أخرى كانت وراء تلك النشأة في تقديره . ومن الأسباب التي ردّها هؤلاء الباحثون :

- الأسباب الدينية<sup>(٣)</sup> :

الحرص على تعلّم القرآن وتدبره وفهم معانيه ، ووعي تعاليمه ، وعلى أداء النصّ القرآني نطقاً وإعراباً على وجهه ، وصون لغة التنزيل والسنة النبوية من غائلة اللحن التي أخذت تشيع مع مرور الأيام ، مما اقتضى معرفة الضوابط النحوية المناسبة ، ودعا إلى وضعها .

- الأسباب القومية<sup>(٤)</sup> :

اللغة قطعة من كيان الأمة وهويتها ، وبها كان يعتزُّ العرب اعتزازاً شديداً ، الفصاحة فيهم مفخرة ، واللحن هجنة ومنقصة ؛ فدفعهم ذلك إلى أن يحرصوا

---

(١) - انظر في هذا الخبر : الفاضل ٥ ، طبقات النحويين ٢١ ، إشارة التعيين ٦ ، الأخبار

العروية ١٦٥-١٦٦، ١٦٨ . وبينها اختلاف في بعض الألفاظ والتفاصيل .

(٢) - انظر : نشأة النحو ١٦-١٩ ، تاريخ النحو ٧ ، تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ،

٢٢١/١ ، أنا واللغة والمجتمع ١٦٣ ، الوسيط في تاريخ النحو ٢٢-٢٤ ، المدارس

النحوية : أسطورة وواقع ، ٩-١٠ .

(٣) - انظر : المدارس النحوية ١١-١٢ ، المدارس النحوية : أسطورة وواقع ٩-١٠ ،

المفصل في تاريخ النحو ٣١-٣٤ ، المدخل إلى تاريخ النحو ٤٣-٤٤ .

(٤) - انظر : المدارس النحوية ١٢ ، المدخل إلى تاريخ النحو ٤٤-٤٧ .

عليها من الفساد واللحن ؛ وجعلهم يحرضون على وضع ما يحميها من الزوال  
والذوبان في لغات الآخرين ، فكان ذلك من دواعي وضع النحو .  
- الأسباب الاجتماعية<sup>(١)</sup> :

كان من أثر مخالطة العرب للشعوب الأخرى في معظم جوانب الحياة ، أن  
بلغ اللحن حدّ الظاهرة الاجتماعية اللغوية ، إذ اضطربت الألسنة اضطراباً امتدّ  
إلى البوادي والحوضر ، وبدت بين الناس لغة هجينة ، بينها وبين اللغة  
الفصحى هوة تخيف المجتمع الذي بُني على أسس قامت على عقيدة دينية  
لا تُصان ولا تُفهم إلا باللغة المقدسة .

وما أشدّ أن يكون ذلك بين العرب التي تعمقت اللحن أشدّ العمق ، وتراه  
هجنة وعبثاً للعالم والجاهل ، والعربي والمولى ، يضع الرفيع ويهجن  
الشريف ، ويشيب الشعر ، ويُستغفر منه ، وقد كانوا لا يسكتون عن لحنه  
تعرض ، بل لا يقرّون على شك منها ، في قول يُقال ، أو نصّ يروى ، وربما  
عُوقب بعضهم به .

ثم إن اللغة العربية كانت سبيل الناس إلى الوظائف الحكومية ، والوصول  
إلى ذوي السلطان ؛ فكانت رغبة الأعاجم في تعلم اللغة العربية وتفهمها ؛  
لاستغلال مواهبهم في نيل حقهم من الحياة في المجتمع الجديد . وكل ذلك  
مما ولّد الحاجة إلى وضع أسس لتعلم العربية ، وتمثلها تمثلاً مستقيماً وإتقان  
نطقها ، والاشتغال بعلومها .

---

(١) - انظر : تاريخ النحو ٧ ، المدارس النحوية ١٢ ، المدارس النحوية أسطورة وواقع ٩ ،  
مراكز الدراسات النحوية ٥ ، ٦ ، المفصل في تاريخ النحو ٢٧ - ٣١ ، الظواهر اللغوية في  
التراث النحوي ٦٦ ، المصطلح النحوي ٣٠ ، النحو المنهجي ٩ .



## ـ الأسباب اللغوية<sup>(١)</sup> :

كان انتشار اللحن بين العرب ، وخشيتهم منه على العربية التي كان لهم بها كبير تعلق وحماسة ، وكان لها في نفوسهم منزلة عليّة ، زادها نزول القرآن الكريم بها = بعض ما دعا إلى تأمل اللغة والتبصر في ضوابطها ، مما أسلم إلى بعض موازين ضبطها وتعلّمها ، وسعي النحاة وراء الاستنباط والتقعيد .

## ـ الأسباب الحضارية والعلمية<sup>(٢)</sup> :

أحدث الدين الإسلامي في حياة العرب نقلة فكرية نقلتهم من طور فكري إلى طور فكري آخر دفعهم للتفكير فيما أمرهم به من ثقافة القرآن والسنة تفكيراً أوصلهم إلى إنشاء علوم العربية والإسلام . وفي تلك الحقبة التي كان فيها التطلع إلى المعرفة ، وكانت المعارف العربية الإسلامية تنشأ وتزدهر شيئاً فشيئاً ، أخذ العقل العربية بما أوتي من رقيّ ونموّ يرصد الظواهر اللغوية ، ويسجل الضوابط النحوية ، ويستنبط الأقيسة والقوانين ، بالنظر في كلام العرب وأساليبها ، فكان نشوء النحو .

وإذا كان لكل من هذه الأسباب أثرها في نشأة النحو العربي ، فمن غير الحكمة والعلم أن تُردّ تلك النشأة إلى بعض تلك الأسباب على وجه من الحصر والمبالغة ، أو أن يقال : إن النحو كان ينبغي أن يكون على النحو الواسع الذي نعرفه ، ولو لم يكن قد ظهر اللحن وشاع . . . . وإنه لعسير علينا أن نجد في الموروث النحوي ما يشير إلى أنه علم تعليمي قروبوي يرمي منه أصحابه تقويم

(١) - انظر : المفصل في تاريخ النحو ١٨ - ٢٦ ، المدخل إلى تاريخ النحو ٤٩ - ٥٠ .

(٢) - انظر : المدارس النحوية ١٢ - ١٣ ، مراكز الدراسات النحوية ٢٣ - ٢٤ ، مناهج الدرس النحوي ٧٧ . وقد سُمّي بعض الباحثين هذه الأسباب : الأسباب الطبيعية ، المدخل إلى تاريخ النحو ٥٠ .

### مناقشة رؤية القدماء :

نظر بعض الباحثين المحدثين في ما كان عليه القدماء من وضع النحو رأياً ورؤية ، نظرة تأمل ومناقشة . منهم من كان القدماء عنده في ذلك بمنزلة واحدة ، رواياتهم وأخبارهم التي ساقوها تدل على رؤية مضطربة ، تجزئ السبب ، وتجعل النحو خاضعاً لمصادفة عارضة ، وهي أخبار لا تعدو أن تكون تفسيراً لتفجير شعور الخوف الذي لابس المسلمين آنذاك ، من جزاء شيوخ اللحن ، وكثرة الهجنة في الكلام ؛ ولا تصلح لتصوير وضع النحو إلا تصويراً ساذجاً ؛ لأنه يُخيّل أن النحو كان كاملاً في ذهن أبي الأسود ، أعلنه لحادثة عرضت هنا أو هناك . وهذا - لا شك - مخالف لطبيعة الأشياء ، لأن وضع أبي الأسود للملاحظات النحوية لا بد أن ينشأ عن تأمل ، فملاحظة واستقراء ، واستنباط ؛ وهذا لا ينبثق فجأة لحادثة عارضة<sup>(٢)</sup> .

ومن الباحثين من أشار إلى شيء من اختلاف في رؤية القدماء ؛ « فبعض المصادر التاريخية تذكر وقائع معينة كانت هي السبب عندهم ، وهي - مع كثرتها - لا تتفاوت عند المقارنة بينها قوة وضعفاً ، لا من ناحية الرواية ولا من ناحية اقتضاء الوضع . وبعض المصادر الأخرى لا تقصر السبب على حادثة واحدة ، بل تعدّه ( أي وضع النحو ) نتيجة لازمة لتلك الحوادث ، السابقة منها والآتية أمثلة ملتفة بعضها على بعض . وما أشبه هذا الرأي بالصواب ، فغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء ويستفرغوا مجهوداً جبّاراً . . . لتأسيس فن

(١) - المدارس النحوية : أسطورة وواقع ص ١١ . وانظر : مناهج الدرس النحوي ٧٦-٧٧ .

(٢) - هذا رأي د . محمد خير الحلواني في كتابه المفصل في تاريخ النحو ٣٤ - ٣٥ ، والكلام

كلامه ، مع شيء من اختصار . وانظر : الموسوعة العربية ، المجلد ٢٠ ، مادة ( النحو ) ،

نخطير نخالد الأثر في اللغة العربية وأبناء العروبة من جرّاء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى . ومن جهة أخرى أين المؤهلات التي ترجّح كفة حادثة جزئية على مثيلاتها ؟ . . . فالحق الذي لا ينبغي الحيلود عنه أنّ وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة . . . » (١) .



---

(١) - نشأة النحر ١٨ - ١٩ .



## واضع النحو<sup>(١)</sup>

ورد في كلام القدماء عن واضع النحو أقوال وأخبار شتى ، يدور معظمها حول أبي الأسود الدؤلي ( ت ٦٩ هـ ) وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ( ت ٤٠ هـ ) أو نصر بن عاصم ( ت ٨٩ هـ ) .

فبم يؤخذ ؟ وأي تلك الأقوال أقرب إلى الصواب أو القبول ؟

ردٌ نسبة وضع النحو إلى نصر بن عاصم وابن هرمز :

كان القول بعزو وضع النحو إلى عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم بمعزل عن القبول والتأييد والاختيار عند القدماء والمحدثين ، لأنهما أخذتا النحو ابتداءً عن أبي الأسود ولم يبتدعاه .

- 
- (١) انظر ذلك مثلاً في المصادر والمراجع الآتية : الفاضل ٥ ، إيضاح الوقف ٣٨ - ٤٣ ، طبقات النحويين واللغويين ٢١ - ٢٦ ، أخبار النحويين البصريين ١٣ - ١٤ ، الفهرست ٤٥ - ٤٦ ، نزهة الألباء ١٤ - ٢٠ ، إنباه الرواة ١٤/١ - ١٦ ، معجم الأدباء ١٤٦٥/٤ - ١٤٦٧ ، ١٨١٠ ، ٢١٤١/٥ ، ٢٧٣٨/٦ ، وفيات الأعيان ٥٣٥/٢ - ٥٣٧ ، الإصابة ٥٦٢/٣ ، البداية والنهاية ١٢/١٢ - ١٢٧ ، ٩/١٨ ، المنتظم ٩٦/٦ - ٩٨ ، غاية النهاية ٣٤٦/١ ، الأخبار العروية ١٥٠ ، ١٦١ - ١٦٩ ، بغية الوعاة ٢٢/٢ ، المزمهر ٣٩٧/٢ ، الاقتراح ١٣٠ ، خزانة الأدب ٢٨١/١ ، تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ٢٢١/١ ، في أصول النحو ، للأفغاني ١٦٠ - ١٦٥ ، نشأة النحو ، الطنطاوي ٩ - ١٦ ، تاريخ النحو ، ناصف ، ٨ - ١٠ ، المدارس النحوية : أسطورة وواقع ١٠ ، المصطلح النحوي ٢٦ - ٢٩ ، المفصل في تاريخ النحو ٣٩ - ٤٩ ، مراكز الدراسات النحوية ٨ - ٢٠ ، تاريخ النحو - المدخل : النشأة والتأسيس ١٩ - ٤٩ ، النحو المنهجي ١٩ - ٢٤ ، الوسيط في تاريخ النحو ٢٧ - ٣٠ ، مناهج الدرس النحوي ٧٨ - ٨١ ، المدخل إلى تاريخ النحو ٥١ - ٥٩ .

قال ابن الأنباري ( ت ٥٧٧هـ ) : « فأما ما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ونصر بن عاصم = فليس بصحيح ؛ لأن عبد الرحمن بن هرمز أخذ النحو عن أبي الأسود ، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود ، ويقال : عن ميمون الأقرن »<sup>(١)</sup> .

وأول بعض الباحثين<sup>(٢)</sup> تلك الروايات بما في بعضها من دلائل ، وانتهى إلى أن نسبة الأوليّة إلى غير أبي الأسود فيها تجوّز ، أو تساهل في التعبير ، حمل على ظنّ تلك النسبة حقيقة ؛ ورأى أن حفظ ابن هرمز ونصر بن عاصم من علم النحو تفوق حفظ شيخهم أبي الأسود ، فكان بعض الناس لم يعتدّ بما استنبطه الشيخ إعجاباً بما استنبطه بعض التلاميذ ، فما كان منهم إلا أن نسبوا إليهم وضع العربية .

على أن نسبة الوضع إلى ابن هرمز ، فضلاً عن ذلك ، مقبلة بالمدينة المنورة ، فكان المقصود منها أنه أول من أظهر هذا العلم وأفشاه وتكلّم فيه بالمدينة ، حتى كان فيها أول نحويّ ، ومعلّم للعربية .

#### وضع النحو بين عليّ وأبي الأسود :

ورد في أكثر الروايات والأخبار أن أبا الأسود أول من وضع النحو ، وأسس العربية . وأقدم ما ورد من ذلك قول ابن سلام ( ت ٢٣١هـ ) : « وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي »<sup>(٣)</sup> .

وقول ابن قتيبة ( ت ٢٧٦هـ ) : « وهو - أي أبو الأسود - أول من وضع

(١) نزعة الألباء ١٩ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو ٤٧ - ٤٨ ، وانظر : النحو المنهجي ١٧ - ١٩ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١٢/١ .

ونصّ بعض القدماء أنّ أكثر العلماء على هذا القول .

وقد تردّد في بعض تلك الروايات والأقوال أنّ أبا الأسود وضع العربية بأمر من عمر ، أو بإيعاز من زياد بن أبيه ؛ لكنّ أكثرها يعقد صلة بين أبي الأسود وعليّ : فأبو الأسود وضع العربية بإشارة من عليّ ، ومنه أخذ النحو وتلقّاه ، وهو - أي عليّ - الذي فتح له الطريق لوضع النحو ، وأرشدّه إليه ، وألقى إليه أصول النحو وحدوده في صحيفة ، فاحتدّى عليها ، وزاد ، وفرّع على قوله وسلك طريقه . وكان لا يخرج شيئاً أخذه عن عليّ إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد ، وأشار عليه بوضع النحو .

وذكر السيوطي « تطابق الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذه أولاً عن عليّ » (٢) .

والروايات التي صرّحت بنسبة وضع النحو إلى عليّ ، ونصّت على أنّه أول من وضع علم العربية وأسس قواعده ؛ ليست بكثرة تلك الروايات التي نسبت مثله إلى أبي الأسود . وواقع ما انتهى إلينا من أقوال وروايات لا يتناسب قول القفطي ( ت ٦٤٦ هـ ) : « والجمهور من أهل الرواية على أنّ أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . . . هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو » (٣) .

---

(١) المعارف ٤٣٤ . وفي الشعر والشعراء ( ط دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٩١ ) : « أول من عمل في النحو كتاباً » . وفي ( ط المكتبة التجارية ص ٢٨٠ ) : « أول من عمل كتاباً في النحو بعد علي بن أبي طالب » ! فهل في إحداهما زيادة أم في الأخرى نقص ؟ وهل كان ذلك عن غرض ؟ .

(٢) الاقتراح ١٣٠ .

(٣) إنباء الرواة ٤/١ .



وقد صَحَّح ابن الأنباري نسبة وضع النحو إلى علي رضي الله عنه ، فقال :  
« . . . أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده ، وحدّ حدوده ، أمير  
المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ لأنّ الروايات كلها تسند إلى أبي  
الأسود ، وأبو الأسود نسبته إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ فإنه روى  
عن أبي الأسود أنه سُئِلَ فقليل له : من أين لك هذا النحو ؟ فقال : لقيت حدوده  
من علي بن أبي طالب رضي الله عنه »<sup>(١)</sup> .

وإذا كان في المُحَدِّثِينَ من رأى هذا الرأي ، ومنهم من بالغ فيه فقال بإجماع  
المتقدمين المعتقد برأيهم على أنّ علياً رضي الله عنه هو المؤسس الأول لعلم  
النحو ، وأنّ أبا الأسود قد أخذ هذا العلم عنه ؛ فأكثر المُحَدِّثِينَ يرتجحون نسبة  
وضع النحو إلى أبي الأسود ، وربما بالغ بعضهم ، فوصف ذلك بالإجماع .  
على أن بعضهم لم يغفل عن فضل علي ، فكان رأيُه أنّ أبا الأسود وضع النحو  
بإشارة من علي ، وإرشاده وتوجيهه .

قال علي النجدي ناصف : « أمّا القائلون بإشارة الإمام علي فلم يبعدوا ،  
لأنّ أبا الأسود كان من أخصّ شيعته المقربين ، فمن الطبيعي أن يكون على صلة  
ما بنحو أبي الأسود ، إشارة به ، أو إرشاداً فيه »<sup>(٢)</sup> .

ومن الحجج التي استند إليها أكثر المُحَدِّثِينَ فيما اختاروا :

- كثرة الروايات التي نسبت وضع النحو إلى أبي الأسود .

- وخبر ابن النديم ، وهو راوٍ ثقة ، الذي ورد فيه أنه وقف على أوراق فيها  
شيء من نحو أبي الأسود .

- والشك فيما نسب وضع النحو إلى علي من روايات وأقوال ؛ لأنّ

(١) نزعة الكباء ، ١٤ ، ٢٠ - ٢١ .

(٢) تاريخ النحو ، ٨ .

« الأعباء التي كان يضطلع بها أثقل من أن يُسجّل له التفكير في ذلك ، إذ كان -  
كرّم الله وجهه - موزّع الجهد والفكر لتثبيت دعائم الدولة ، وإقامة أحكام  
الدين ، وتدبير شؤون الرعية ، وإحياء المكابد »<sup>(١)</sup> .

لكنّ هذه الحجج وتلك لا تغنّي الرأي الآخر تفيداً حاسماً ، وإن أثارت  
حول الشك ، ولا ترقى بهذا الرأي إلى درجة الصواب المحض المبرّر من  
الانتقاد ، وإن ألقت عليه ما يزيّنه في نفوس بعض القراء<sup>(٢)</sup> .

قال محمد الطنطاوي : « ولا ريب أن الاختلاف في المختار من القولين  
بين الجماعة ( واضع النحو أبو الأسود ) والأنباري ( واضع النحو عليّ )  
مرجعه إلى الحدس والتخمين ، فليس مع أحد المختارين ما يرجّحه عليّ  
الآخر ، لا من العقل ، ولا من النقل المتواتر ، فما هي إلا روايات يناقض  
بعضها بعضاً ، غير أن الظنون متفاوتة عند الموازنة بين المتكافئين . ويظهر أن  
الحق في جانب الجماعة ، فإن وضع النحو أمر خطير يتقاضى من القائم به  
عناية مبذولة إليه خاصة ، وصدوقاً عن مشاغل الحياة عامة ، ووقتاً طويلاً  
يُستنزف في التخصّي للكلام العربي وإعمال الفكر واستخراج القواعد . . .  
فبعد أن الإمام يواتيه الوقت الكافي للنهوض بأعباء هذا العمل الجليل . عليّ أنا  
لا نأبئ أن له اليد الطولى على أبي الأسود في الإرشاد له ، والإشراف عليه ،  
وتقريره لما صحّ في استنتاجه . وقد يكون في ذلك تقريب للجمع بين  
الاختلاف في المختار ، فلإمام فضل الهداية إلى الأساس ، ولأبي الأسود  
فضل القيام بوضعه على هدي الإمام »<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ٩ .

(٢) انظر : تاريخ النحو - المدخل : ٤٩ - ٤٠ .

(٣) نشأة النحو ٢٦ - ٢٧ . وفي كلام الأستاذ الطنطاوي شيء من اختلاف ونحوه لا يلتزم .

وليس بمتعذر أن يُقال تقريباً وتوفيقاً : إنَّ عليّاً أول من وضع النحو لأبي الأسود ، وهذا شيء وقع نصّاً في كلام السيوطي ، قال : « اشتهر أنَّ أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود . . . »<sup>(١)</sup> ، وإنَّ أبا الأسود أول من وضعه للناس ، وأظهره فيهم .

رأي ابن فارس :

خالف ابن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) الجمهور ، إذ نسب إلى أبي الأسود تجديد النحو ، لا وضعه وابتدائه ، فقد ذهب إلى أن علم العربية كان قديماً ، أنت عليه الأيام وقلّ في أيدي الناس ، ثم جدّده أبو الأسود ، وأحيا منه ما اندثر . ومن دليله على ذلك عرفان القدماء بالعربية وكتابتهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر ، فكتبوا ذوات الياء بالياء ، وذوات الواو بالآلف ، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل : « الخبء » و« الدفاء » و« الملاء » ، فصار ذلك كله حجة ، وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره<sup>(٢)</sup> .

وقد وصف بعض الباحثين هذا المذهب بما فيه من مخالفة ما عوّل عليه الجمهور من القول بقدمة أبي الأسود في وضع النحو ، وردّه بعضهم بخلوّه من ذكر أيّ نحوي كان قبل أبي الأسود ، أو إشارة إلى شيء من ذلك النحو القديم<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) الاقتراح ١٣٠ .

(٢) الصاحبى ١٢ - ١٣ .

(٣) انظر : المصطلح النحوي ٣٠ ، الوسيط في تاريخ النحو ٢٦ ، الأخبار المروية ، مقدمة المحقق ١٥٠ - ١٥١ ، المدارس النحوية ، د . إبراهيم عبود السامرائي ٢٢ .



## أبو الأسود الدؤلي

( ٤ - ٦٩ هـ )

هو ظالم بن عمرو ، يتحدّر من قبيلة كنانة ، فصيح يُعْتَدُّ بعربيّته .  
قرأ القرآن على علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وروى الحديث عن عمر  
وأبي عباس وأبي ذر رضي الله عنهم .

وعُرف عنه الإحاطة بلغة العرب وأشعارها منذ كان يختلف إلى علي ،  
وكان إليه القول في أشعر الناس ؛ فقد ذكر أبو الفرج أن الناس اختصموا ليلة  
حتى أرتفعت أضواءهم في أشعر الناس ، فقال علي لأبي الأسود : قل يا أبا  
الأسود . فقال : - وكان ممن يتعصب لأبي ذؤاد - أشعرهم الذي يقول :

ولقد اغتدي يدافع ركني أخوذني ذو مئسة إضرئع<sup>(١)</sup>  
وأبو الأسود شاعر ، وكان لشعره منزلة عند جامعي الشعر علماء الصدر  
الأول ؛ فقد صنع شعره أبو عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ هـ ) ، وأبو سعيد  
الأصمعي ( ت ٢١٦ هـ ) ، والشكري ( ت ٢٧٥ هـ ) ، وأنهى إلينا شعره من  
رواية هذا الأخير .

وقد أفاض أصحاب التراجم في ذكر أبي الأسود ، وأثنوا عليه الثناء الجم ؛  
فقد قال الجاحظ فيه : « كان قد جمع شدة العقل ، وصواب الرأي ، وجودة  
اللسان ، وقول الشعر » .

وقال أبو الفرج : « كان شيخ العلم ، وفقية الناس ، وصاحب علي ،

---

(١) الأخوذني : الحصان يسير مسيرة عشر في ثلاث ليالٍ . الإضرئع : الجواد الكثير العدو .

وخليفة أبي عبيد الله (١) على البصرة .

وقال أبو سلام : « وكان أول من أسس المربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود » .

توفي أبو الأسود في الطاعون الجارف سنة ٦٩ هـ بالبصرة .

نحو أبي الأسود :

كان بناء الكلام قبل أبي الأسود يقوم على محاكاة الأعراب الفصحاء والاختلاط بهم ، وحفظ الشعر . ثم جاء أبو الأسود ، وأتجه بالدراسة اللغوية نحو الاستقرار والاستنباط ، وأجتهد في رصد الظواهر المتبدلة في تراكيب اللغة .

ولا نستطيع أن نتعرف عمل أبي الأسود في النحو إلا من مصادرٍ :

أ - نقطة للمصحف :

قال أبو الأسود لزياد بن أبيه : « قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بأعراب القرآن ، فأبعث إلي ثلاثين رجلاً . فأخضرتهم زياداً ، فأختار منهم أبو

---

(١) خبر الأئمة (ت ٦٨ هـ) . قال أبو حزم فيه : « وجمعت فتاويه في سبعة أشغال كبار ، وهي بحسب ما بلغ جامعها ، وإلا فاعلم أبو عبيد الله كالمحرر ، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس . وقد سمع كما سميوا ، وحفظ القرآن كما حفظوا ، ولكن أرضه كانت أطيب الأراضي ، وأقبلها للزراعة ، فبذر فيها النصوص ، فأبثت من كل زوج كريم » ، « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » . سورة الجمعة : ١٥ . وأين تقع فتاوي أبي عبيد الله وتفسيره واستنباطه من فتاوي أبي هريرة وتفسيره ؟ وأبو هريرة أسقط منه ، بل هو حافظ الأئمة على الإطلاق ، يؤدي الحديث كما سمعه ، ويذكره بالليل درساً . فكانت هفتة مصروفة إلى الحفظ ، وتبلغ ما حفظه كما سمعه . وجمعة أبي عبيد الله مصروفة إلى التفقه والاستنباط ، وتنجيز النصوص وسق الأنهار منها ، واستخراج كنوزها » .

الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبدة القيس ، فقال :

خَلِدِ المصحفَ وصِبْغاً يُخَالِفُ لَوْنَ المِذَاذِ . فإذا فَتَحْتُ شَفْطِي فَأَنْقُطُ واحدةً فوقَ الحرفِ ، وإذا ضَمَمْتُهُمَا فَأَجْعَلُ النُّقْطَةَ إلى جانبِ الحرفِ ، وإذا كَسَرْتُهُمَا فَأَجْعَلُ النُّقْطَةَ في أَسْفَلِهِ ، فإذا أَتَيْتُ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الحركاتِ غَنَّةً فَأَنْقُطُ نُقْطَتَيْنِ « اهـ »

يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْأَسودِ قَدْ اخْتَارَ أَنْ تَكُونَ الفَتْحَةُ فوقَ الحَرْفِ ؛ لِذَلِكَ فِيهَا مِنْ اسْتِعْلَاءٍ ، وَالْكَسْرَةُ تَحْتَهُ ؛ لِذَلِكَ فِيهَا مِنْ تَسْفُلٍ . وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّمَّةُ وَسَطَهُ أَوْ أَمَامَهُ .

وَأَمَّا التَّنْوِينُ ، وَهُوَ مَا سَمَّاهُ غَنَّةً ، فَقَدْ رَأَيْتُ فِيهِ الْجَانِبَ الصَّوْتِيَّ مِنَ النُّقْطِ ؛ لِأَنَّ جِزءَ أَمِنْ صَوْتِ التَّنُونِ السَّاكِنَةِ يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ . وَجَعَلَهُ إِعْرَاباً مِنْ حَيْثُ الرَّمْزُ الَّذِي اخْتَارَهُ لَهُ ، وَلَمْ يَخْتَرْ لَهُ شِكْلاً خَاصّاً .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ صَنِيعَ أَبِي الْأَسودِ هَذَا قَدْ أَخَاطَ الْقُرْآنَ بِسِيَاحِ يَمْنَعُ اللَّحْنَ عَنْهُ ، وَفَتَحَ الْبَابَ لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ فِي التَّفَكِيرِ فِي ظَوَاهِرِ الإِعْرَابِ وَأَسْبَابِهَا .  
ب - مَا رَوَاهُ كَتَبَةُ التَّرَاجِمِ :

مَرَّ بِنَا قَوْلُ أَبِي سَلَامٍ ( ت ٢٣١ هـ ) : « وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَتَى الْعَرَبِيَّةَ ، وَفَتَحَ بَابَهَا ، وَأَنْهَجَ سَبِيلَهَا ، وَوَضَعَ قِيَاسَهَا ، أَبُو الْأَسودِ . فَوَضَعَ بَابَ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْمُضَافِ ، وَحُرُوفِ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَالْجَزْمِ » .

يَسُوقُ أَبُو سَلَامٍ نَصَّهُ بِلَا أَسَانِيدٍ ، حَتَّى لَكَأَنَّهُ يُقَرِّرُ حَقِيقَةً مَا مِنْ مُخَالَفٍ لَهَا فِي زَمَانِهِ . وَمُؤَدَّى كَلَامِهِ أَنَّ الرَّجُلَ أَوَّلَ مَنْ نَقَلَ تَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْ مُحَاكَاةِ الْأَعْرَابِ وَمُخَالَطَتِهِمْ إِلَى اسْتِظْهَارِ الْقَوَاعِدِ وَالْقَوَانِينِ الَّتِي تَضْبِطُ هَذِهِ اللُّغَةَ .



ولعلَّ القياسَ في عبارة ابنِ سلام يعني قياسَ المتكلم على ما يسمع من  
الفصح ، وليسَ قياسَ العالم ، أو قياسَ اللغة لا قياسَ الظواهر بعضها على  
بعض ، أي القاعدة التي يراعيها المتكلم في رفع ما يرفع ، ونصب ما ينصب .  
وإذا أغضينا عن بعض ما وقع في نص ابنِ سلام من مصطلحاتٍ ظاهرها  
أنها من إسقاطِ مصطلحاتِ عصرِ ابنِ سلام على عصرِ أبي الأسود = لاح لنا أن  
ذهنَ أبي الأسود كان مشغولاً بالظواهر الإعرابية التي حرَّكتها في عقله لحنُ  
العامة وغير العرب في التنزيل .

وذكر أبو الطيب اللغوي ( ت ٣٥١ هـ ) أن علياً - رضي الله عنه - قال لأبي  
الأسود : « أجعل للناسِ حروفاً ، وأشار إلى الرفع ، والنصب ، والجر » .  
وأشارَ الرُّبَيْدِيُّ ( ت ٣٧٩ هـ ) إلى أن أبا الأسود عمِلَ بابِ التَّعْجُبِ ،  
وبابِ الفاعل ، وبابِ المفعول به .

ولا يخفى أن كلمة « باب » ههنا هي ممَّا استعمله الرواة والإخباريون  
متأثرين بمصطلحاتِ عصرهم وما جرى عليه أهلُ زمانهم .

وليس بعيد أن يكون الرجلُ قد تهَدَّى بحسبه اليقظ وعقله النَّابِه إلى استظهارِ  
أدِّ الفاعلِ مرفوع ، والمفعول به منصوب . وليسَ بعيد أيضاً أن يكشفَ  
حروف الجر ، والأحرف المشبهة بالفعل ، والجوازم ، كُلُّ أولئك لا يعسرُ  
رُصْدُه وملاحظته على رجلٍ أوتيَ فطنة أبي الأسود وتوهَّجَ حسه .

روى ابنُ الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) والقفطي ( ت ٦٤٦ هـ ) نصَّ الصَّحيفة  
التي دَفَعَهَا عليُّ لأبي الأسود :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلَامُ كُلُّهُ أَسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ .

فالاسمُ ما أُتْبِأَ عن المُسَمَّى .

والفعل ما أنبأ عن حركة المُسمَّى .  
 والحرف ما أنبأ عن معنى ليس بأشبه ولا فعل .  
 وأعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، ومُضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مُضمر .  
 وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمُضمر ولا ظاهر .  
 فقال أبو الأسود :

« فجمعتُ أشياء وعرضتها عليه ، فكان منها حروف النصب ، فذكرتُ  
 منها : إن ، وأن ، وليت ، ولعل ، وكان .  
 ولم أذكر « لكن » ، فقال : لم تركتها ؟  
 فقلت : لم أحسبها منها .  
 فقال : بلى ، هي منها ، فزدها فيها » اهـ .

وبين أن هذا الخبر منقول ، وواضعه جاهل ؛ بآية ما أشتمل عليه من  
 مصطلحات ناضجة ظهرت بعد عصر أبي الأسود كالظاهر والمُضمر ، وحدود  
 تضبط مدلول الأسماء والأفعال ، نحو : الاسم ما أنبأ عن المُسمَّى ، وتقسيم  
 يدل على التوضيح في لغة العرب ، وعلماء يتفاضلون في معرفة ما ليس  
 بمُضمر ولا ظاهر خلوا قبل أبي الأسود ! !

وسيبويه المتوفى ( ١٨٢ هـ ) لم يذكر في حد الاسم ما ذكرته هذه  
 الصحيفة ؛ إذ قال : « الاسم رجل وقرس وحائط » .

إن ما في هذا الخبر من أمارات التوضيح في الحدود والتنظيم لا تصح نسبته  
 إلى عصر أبي الأسود الذي يمثل بداية التفكير النحوي لدى العرب . ولا ريب  
 أن تعييد الحدود ، وتنظيم الأبواب مما يكون في طور التوضيح والاكتمال لأي  
 علم من العلوم .

وعلى الجملة كان النحو عند أبي الأسود وظيفياً يحضر اهتمامه بموقع

الكلمة ووظيفتها : أهي فاعلٌ حُكْمُهُ الرُّفْعُ أَمْ مفعولٌ حُكْمُهُ النُّصْبُ . وقد تَهَدَّى إلى قواعدٍ بسيطةٍ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحَدِّدَ مَوَاقِعَ النُّصْبِ وَالرُّفْعِ وَالْجَرِّ . وكان ما حَرَكَهُ لِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الاجْتِهَادِ الدَّوْدَ عَنْ سِيَاضِ الْقُرْآنِ بِدَفْعِ اللَّحْنِ عَنْهُ ، وَصَوْنِ الشُّعْرِ مِمَّا قَدْ يَوْوِفُهُ بِهِ ضَعْفَةُ الرُّوَاةِ . وَأَمَّا أَنَّهُ حَدَّ الْحُدُودَ ، وَنَقَّظَ أَبْوَابَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَفَرَّغَ عَلَيْهَا ، فَكُلُّ أَوْلَئِكَ مِمَّا زَادَهُ عَلَيْهِ النَّاسُ ، وَنَحَلُوهُ إِتْيَاهُ .  
تلاميذ أبي الأسود :

١ - نصر بن عاصم ( ت ٩٠ هـ ) : أقام في البصرة ، وأخذ عن أبي الأسود النُّحُوَ والقراءة ، وعُرفَ بالفصاحة . ومن تلاميذه : ابنُ أبي إسحق ، وأبو عمرو بن العلاء . وقبل فيه : إِنَّهُ لِيَهْدِي فِي الْعَرَبِيَّةِ تَفْلِيحًا .

٢ - يحيى بن يَعْمُرَ ( ت ١٧٩ هـ ) : تابعني لني ابنُ عباسٍ وابنُ عُمرٍ . أَخَذَ النُّحُوَ والقراءة عن أبي الأسود . رَوَاهُ عَنْهُ قَتَادَةُ . وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ .

٣ - عبد الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ الْأَنْجَرِي ( ت ١١٧ هـ ) : أَخَذَ التَّمَثُّوَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي الْبَصْرَةِ ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ فِي الْمَدِينَةِ ، وَأَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَصَعِدَ لِحَبْلِهِ فِيهَا ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ نَافِعُ بْنُ أَبِي نَعِيمٍ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ السَّبْعَةَ الَّذِينَ اجْتَبَاهُمْ أَبُو مُجَاهِدٍ ( ت ٣٢٤ هـ ) فِي كِتَابِهِ الْجَبْهِيَّةِ « السَّبْعَةُ » .

كَانَ أَكْلَمَ النَّاسِ بِالنُّحُوِّ وَأَنْسَابِ ثُرَيَّاتِهِ ، وَأَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَ النُّحُوَ فِي الْمَدِينَةِ ، وَمَا أَخَذَ أَهْلُهَا النُّحُوَ إِلَّا عَنْهُ . وَكَانَ يَمُتُّ بِخِلَافِ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ .

٤ - عَنَبَسَةُ بْنُ مَعْدَانَ ( ت ٩ ) : لُقِّبَ بِعَنْبَسَةِ الْفِيلِ ؛ لِأَنَّ أَبَاهُ مَعْدَانُ كَانَ يَرُوضُ فَيْلًا لَزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ .

اِخْتَلَفَ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ الْعَرَبِيَّةَ . وَكَانَ أَبْرَعَ أَصْحَابِهِ فِي نَظَرِ



الخليل .

رَوَى الشَّعْر ، وَدَخَلَ فِي الْمَنَافِةِ بَيْنَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ ، فَتَقَدَّمَ جَرِيرًا وَحَكَمَ لَهُ ، فَهَجَّاهُ الْفَرَزْدَقُ .

٥ - قَبِيحُونَ الْأَقْرَنُ ( ت ٩ ) : أَخَذَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، وَخَلَفَ عَنَسَةَ ، وَصَارَ صَاحِبَ النَّاسِ بَنَدَهُ . وَبَاتَتْ حَلْفَتُهُ مُورِدًا يَوْمُهُ النَّاسُ وَيُخْرِجُونَ بِهِ . وَمِمَّنْ تَخْرُجُ بِهِ ابْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ .

تَحْوِي هَؤُلَاءِ أَرَاءَ مُبْشِرَةٍ وَلَمْ يَمُتْ شَيْءٌ لَا تُعْطَى لَهَا مِتْكَامِلُ الْأَبْوَابِ . وَإِنْ هِيَ إِلَّا شَلْكَاتٌ قُرَادِي مِنْهَا مَا اتَّفَقَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ، وَالْمَحْتَسِبِ لِابْنِ جَنِّي .

فَالِ ابْنُ الْأَنْدَلِيمِ فِي « الْفَهْرِ مَسْتُ » : « قَرَأْتُ بِخَطِّ أَبِي السَّيَّاسِ ثَعْلَبَ : أَبَشَّيْتُ عَلَى صُحْبَةِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ أَثْنَانُ وَأَرْبَعُونَ إِنْسَانًا مِنْهُمْ سَيَبَوِيهِ . وَالْأَصُولُ وَالسَّيِّئَاتُ لِلْمَخْلِيلِ » اهـ

أَيُّ إِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ثَمَرَةٌ مِنْ سَيَبَوِيهِ نَسَاةُ الْبَصْرَةِ مَهْدِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَوَّلِ الَّذِينَ تَحَلَّوْا قَبْلَهُ ؛ إِذْ لَا يَصُحُّ فِي عَقْلِ عَاقِلٍ أَنْ يَتَدَعَّ سَيَبَوِيهِ هَذَا الْعِلْمُ الْمُتَكَامِلُ الَّذِي جَاءَتْ أَبْوَابُهُ وَأَقْسَمَتُهُ وَعَالَمُهُ نَاصِحَةً ، وَهِيَ إِلَى إِحْكَامِ الصِّيَاغَةِ مَا هِيَ - دُونَ أَنْ يَفْقِدَ مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِهَا إِلَى صِنَاعَةِ هَذَا الْعِلْمِ .

فَمِمَّا جَاءَ مِنْ تَحْوِي هَؤُلَاءِ التَّلَامِيَا فِي قِرَاءَاتِهِمْ :

قَرَأَ يَحْيَى بْنُ قُتَيْبَةَ ﴿ أَفْعُكُمُ الْبَيْهَاتُ يَبْتُونُ ﴾ [سورة المائدة : ٥٠] بِرَفْعِ ﴿ سَكُمُ ﴾ عَلَى الْإِسْدَاءِ ، وَيُضَمُّرُ مَفْعُولًا بِهِ لـ ﴿ يَبْتُونُ ﴾ ، وَيَجْعَلُ جَمَلَتَهُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ .

وَقَرَأَ ابْنُ حَرَمٍ ﴿ أَفْعُكُمُ ﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ لـ ﴿ يَبْتُونُ ﴾ . وَقَالَ فِي قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَ : لَا أَعْرِفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ﴿ أَفْعُكُمُ ﴾ .

قال ابنُ مُجاهد : قراءة يحيى خطأ .

قال ابنُ جنِّي : قولُ ابنِ مُجاهد : خطأ ، فيه سرفٌ ، لِكِنَّه وَجْهٌ غَيْرُهُ أَقْوَى منه . وهو جائزٌ في الشُّعْرِ ؛ قال أبو النُّجُم :

قَدْ أَضْبَحْتُ أُمَّ الْخَبَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَضْعِ

أي لم أضنعه ، فحذف الهاء . نعم ، ولو نصّب ، فقال : كُلُّهُ ، لم ينكسر الوزنُ ، فهذا يُؤنِّسُكُ بأنَّه ليسَ للضرورة مُطلَقةٌ ، بل لأنَّ له وَجْهاً مِنَ القياسِ . وهو تشبيهُ عائِدِ الخبرِ بعائِدِ الحالِ أو الصِّفةِ ، وهو إلى الحالِ أَقْرَبُ ؛ لأنَّها ضَرَبٌ مِنَ الخبرِ .

فالصِّفةُ كقولهم : النَّاسُ رجُلانِ رجلٌ أَكْرَمْتُ ، ورجلٌ أَهَنْتُ ، أي أَكْرَمْتُهُ وَأَهَنْتُهُ .

والحالُ كقولهم : مررتُ بهنَّ يَضْرِبُ زَيْدٌ ، أي يَضْرِبُهَا زَيْدٌ ، فحذف عائِدِ الحالِ . وهو في الصِّفةِ أَمْثَلُ ؛ لِشَبْهِهِ الصِّفَةِ بِالصِّلَةِ ، في نحو : أَكْرَمْتُ الَّذِي أَهَنْتُ ، أي أَهَنْتُهُ .

فغَيْرُ بعيدٍ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ أَفَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْعُونَ ﴾ يُرَادُ بِهِ : يَبْعُونَهُ ، ثُمَّ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ . وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ صَنْعَةٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ أَهْمَ

وعلى الجملة بقي النَّحْوُ عِنْدَ تَلَامِيذِ أَبِي الْأَسْوَدِ مَجْرَدٌ مَلَا حِظٌ مَنفَرَقَةٌ أَتَتْهُنَّ إِلَيْنَا فِي كُتُبِ الْقَرَاءَاتِ وَالتَّرَاجِمِ ، وَهِيَ لَا تُؤَلَّفُ نَحْواً مُتَكَامِلِ الْأَبْوَابِ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ تَجَاوَزُوا شَيْخَهُمْ فِي اتِّسَاعِ الْاسْتِقْرَاءِ .

\* \* \*

## عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ الْحَضْرَمِيُّ

( ٢٩ هـ - ١١٧ هـ )

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ مَوْلَى آلِ الْحَضْرَمِيِّ ، الَّذِينَ كَانُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ حُلَفَاءَ  
لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ بَيْنَ هَبْدٍ وَمَنَاةَ ، وَالْحَلِيفُ عِنْدَ الْعَرَبِ مَوْلَى أَيْضاً ، وَهَذَا يُفَسِّرُ  
قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ فِي ذِي أَيْدٍ لَهُ ، وَقَدْ كَانَ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ كَثِيرَ الْقُرْبَى لَهُ :

فَلَيْسَ كَسَادَةَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى هَبْدُوتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَسْوَالِيهَا  
لَمْ يُنَاصِرْ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ فِي تِلَامِذَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ ، وَلَكِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ أَشَدُّ  
التَّحَوُّنَ عَنِ مَيْمُونِ الْأَقْرَبِ ، وَالْوَرَقَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، وَنَصَرَ بَنِي عَاصِمٍ ،  
وَأَبِي حَرْبٍ بَنِي أَبِي الْأَسْوَدِ .

وَلَا يَبْهَمُ هَذَا ، فَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيُّ عَاشَرَ شَيْخِ الْخَلِيلِ بْنِ الْأَسَدِ فِي زَمَانِهِ  
وَاحِدًا ، وَبَلَدٍ وَاحِدٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ ، بَلْ أَشَدَّ عَنْ فَلَمِيلِ بْنِ سَبِيحَةَ  
وَمَوْلَى الْأَسَدِ مِنْهُ . رَوَى أَبْنُ جُنَيْهِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ : يَكَادُ يُعْرِفُ صَدِيقَ أَبِي الْحَسَنِ  
شُرُورَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ الْخَلِيلِ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَهْرَفَا  
وَاحِدًا .

وَتَذَكَّرُ كُتُبُ الثَّرَاوِجِ أَنَّ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ كَانَ كَثِيرَ التَّصَدِّي لِلْفَرَزْدَقِ بِتَسْقِيهِ  
وَيَقِيْدُ أَسْطِغَاةً ، حَتَّى أَغْضَبَهُ فَهَجَاهُ ؛ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ سَأَلَهُ : عَلَيَّ  
أَيُّ شَيْءٍ رَفَسْتَ « مُجَلَّفٌ » فِي قَوْلِكَ :

وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّنًا أَوْ مُجَلَّفًا<sup>(١)</sup>

(١) عَصُ الزَّمَانِ : كَلْبَةٌ وَأَشْتَدُّهَا . الْمُسَحَّنُ : الْمَالُ الَّذِي أَشْتَهَلَكَ وَأَسْتَوْصِلَ . الْمُجَلَّفُ : مَا جَلَّفَ وَذَقَّ خَيْرُهُ .



فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ! علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا .

وكان ابن سيرين يكره الشحا ، ويقول : لقد بغض إلينا هؤلاء المسجدة . وبلغ ابن أبي إسحق « أنه يعيب عليه تفسير الشعر ، ويقول : ما علمه بإرادة الشاعر ؟ فقال ابن أبي إسحق :

إن الفتوى في الشعر لا تحل حراماً ، ولا تحرم حلالاً . وإنما نفي فيما استمر من معاني الشعر ، وأشكل من غريبه وإغرابه بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا فيها آراءنا . فإن ذلنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في تعبير الرؤيا ، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء ، وكرهه الجماعة من الاعتداء في الطهور . فبلغ ذلك ابن سيرين ، فأقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء ، وكان إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا ، قال : هات حتى أظن لك . وكان ابن أبي إسحق - بعد أن بلغه كلام ابن سيرين - يقول : أظن الشاعر أراد كذا ، واللغة توجب كذا » اهـ

نحو ابن أبي إسحق :

بعد ابن أبي إسحق أول من وضع أصولاً في النحو استند إليها من جاء بعده ، وأول من استخدم الرأي في دراسة اللغة بعد أن كانت مقتصمة إلى الرواية والأثر .

قال ابن سلام فيه :

« كان أول من بعج النحو ، ومنذ القياس والعلل . وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاء طويلاً . وكان ابن أبي إسحق أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغيرها . وسمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحق وعلمه ، قال : هو والنحو

سَوَاءٌ ، أَيْ هُوَ الْغَايَةُ . قَالَ : فَأَيْنَ عِلْمُهُ مِنْ عِلْمِ النَّاسِ الْيَوْمَ ؟ قَالَ : لَوْ كَانَ فِي النَّاسِ الْيَوْمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ إِلَّا عِلْمَهُ يَوْمئِذٍ لَضَحِكْتُ بِهِ . وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَهُ ذِمَّتُهُ وَنَفَاذُهُ ، وَنَظَرَ نَظَرَهُمْ<sup>(١)</sup> ، كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ » اهـ

فظاهر عبارة ابنِ سلام : « مَدَّ الْقِيَاس » أَنَّهُ مَدَّ حُكْمَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ ، وَجَعَلَهَا مُطَرِّدَةً مُسْتَمَرَّةً ، بِأَيَّةِ أَنَّهُ جَعَلَ فِي مُقَابِلِ « تَجْرِيدِ الْقِيَاسِ » عِنْدَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ « سَعَةَ الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ » عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو .

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ ابْنَ سَلَامٍ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحَ « الْقِيَاسِ » بِمَعْنَى الْقَاعِدَةِ أَوْ الضَّبَاطِ النَّحْوِيِّ ؛ قَالَ :

« أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ فِي مَدِيحِهِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup> :

مُسْتَقْبِلِينَ شِمَالَ الشَّامِ تَضَرَّبْنَا بِحَاصِبٍ كَشِدِّيفِ الْقُطَنِ مَشْهُورٍ  
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا عَلَى رَوَاحِفِ تَرْجِي ، مَحْجَاهَا رِيْرُ  
قَالَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ : أَسَأْتُ ، إِنَّمَا هِيَ : رِيْرُ . وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الشَّخْوِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » اهـ

(١) قَالَ مُحَقِّقُ طَبَقَاتِ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ١٥/١ : النَّظَرُ : هُوَ فِي الْأَصْلِ التَّأَمُّلُ . ثُمَّ أَصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّهُ : تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى وَجْهِ يُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةٍ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ ، أَوْ هُوَ الْبَحْثُ ، وَجَعَلُوهُ أَعْمَ مِنَ الْقِيَاسِ اهـ

(٢) الشِّمَالُ : الزَّيْجُ الْبَارِدُ ، وَتَأْتِي مِنَ قِبَلِ الشَّامِ . الْحَاصِبُ : مَا تَنَاقَرَتْ بَيْنَ دِفَاقِ الْبَرْدِ وَالشَّلْجِ ؛ شَبَّهَهُ بِالْقُطَنِ الْمُنْدُوفِ تَلْفِيهِ الشَّامَ عَلَى عَمَائِمِهِم . الرَّوَاحِفُ : الْإِبِلُ الَّتِي أَغْرِيَتْ وَأَنْضَاهَا الشَّمْسُ ، فَهِيَ تَرْحَفُ مِنَ الْكَلَالِ ، تَجَرُّ قَوَائِمَهَا . أَرْجَى الدَّابَّةُ : سَاقَهَا سَوَاقًا وَفَيْقًا لَتَلْحَقَ رِفَاقَهَا . يَقُولُ : نَسَوَقُهَا سَوَاقًا لِنَيْتِ إِيقَاءِ عَلَيْهَا حَتَّى تُبْلَغَنَا غَايَتَنَا . رِيْرُ : الْمَخِجُ الزَّرْفِيُّ ، وَمَحْجَاهَا رِيْرُ : جَهْدُهَا السَّيْرَ حَتَّى أَنْضَاهَا الْهَزَالَ ، فَدَقَّ عَظْمُهَا ، وَزَقَّ جِلْدُهَا ، وَذَابَ مِخْ عَظَامُهَا اهـ عَنْ حِوَاثِي مَحْسُودٍ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ الْمَعْلُوقَةُ عَلَى طَبَقَاتِ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ١٧/١ .

يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ هَهُنَا مَا يُرَكَّبُهُ الْعَرَبِيُّ مِنْ كَلَامٍ بِنَاءً عَلَى مَا اخْتَرَنَاهُ فِي  
ذِهْنِهِ مِنَ الصُّوَابِطِ الَّتِي بَعِيهَا أَصْحَابُ اللَّفْظِ . وَيَعْدُ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ حَمَلٌ  
ظَاهِرٌ وَهَجُورٌ عَلَى ظَاهِرَةٍ مَعْلُومَةٍ ، تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا عِلَّةٌ شَبَّهَتْ مُسْتَحْكَمَةً ، وَهُوَ  
مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَ أَبِي إِسْحَاقَ .

وَمِمَّا امْتَنَزَّ بِهِ نَحْوُ أَبِي إِسْحَاقَ كَثْرَةُ التَّأْوِيلِ ، وَلَعَلَّ هَذِهِ السِّمَةُ انْتَقَلَتْ  
إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ . وَهُوَ مِمَّا يَسْتَعْمَلُ الرَّأْيَ فِي رَدِّ مَا خَرَجَ مِنَ الْكَلَامِ  
عَنِ الْعَرَفِ الذُّخْوِيِّ ، لِيُطَوَّرَ الْجَمِيعُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ .

قَالَ الْمَرْأَةُ ( ت ٢٠٧ هـ ) :

« سَمِعْتُ أَبِي أَبَا جَعْفَرٍ الرَّوَاسِيَّ عَنْ أَبِي غَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، قَالَ : مَرَّ الْفَرَزْدَقُ  
بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ الذُّخْوِيِّ ، فَأَنشَدَهُ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ :

عَزَفْتَ بِأَعْمَاشٍ ، وَمَا كِدْتَ تَعْرِفُ

حَتَّى أَتَيْتَهُ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا  
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْفَرَزْدَقُ : عَلَامَ رَفَعْتَ ؟ فَقَالَ : عَلَى مَا يَسُوءُكَ » اهـ

وَعَلَى آغْرَاضِهِ هَذَا رَوَى أَبُو سَلَامٍ أَنَّهُ أَلْتَمَسَ وَجْهًا لِلرَّفْعِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ .

وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَجْهُ عَطْفًا عَلَى التَّوَهُّمِ ، أَيْ حَمَلٌ « مُجَلَّفٌ » عَلَى  
الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى « لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا » : لَمْ يَتَّقِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا  
مُسَحَّتٌ ، فَحَمَلٌ « مُجَلَّفٌ » عَلَى « مُسَحَّتٌ » عَلَى الْمَعْنَى . وَذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ  
رُبَّمَا آغْتَرَاهُ لَحْظَةٌ خَلَقَ الشُّعْرَ وَإِنْدَاعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْبُهِرِ ، فَيَذْهَلُ عَمَّا جَاءَ فِي  
كَلَامِهِ مِنْ عَوَامِلَ ، وَيَحْمِلُ الْكَلَامَ عَلَى مَا تَرَاهُ .

وَذَكَرُوا أَنَّهُ سَأَلَ الْفَرَزْدَقُ : كَيْفَ تُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ :

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُنَا فَكَانَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَقَسَّلُ الْمَقَامُ



فَأَنشَدَهُ الْفَرَزْدَقُ : فَعُولَان .

فَقَالَ لَهُ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ : مَا كَانَ عَلَيْكَ لَوْ قُلْتَ : فَعُولَيْنِ ؟

فَقَالَ الْفَرَزْدَقُ : لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَبِّحَ لَسَبَّحْتُ !

وَنَهَضَ وَلَمْ يَعْرِفُوا مُرَادَهُ .

فَقَالَ أَبْنُ أَبِي إِسْحَقَ : لَوْ قَالَ : فَعُولَيْنِ ، لَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُمَا وَأَمَرَهُمَا ،

وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُمَا تَفْعَلَانِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ .

إِذَا كَانَ الشَّاعِرُ يَرِيدُ أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِلْعَيْنَيْنِ : كُونَا ، فَكَانَتَا ، وَأَنَّهُمَا تَفْعَلَانِ

بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ ، وَجَبَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ « كَانَ » حِينَئِذٍ تَامٌ ، وَ« فَعُولَان »

صِفَةُ « عَيْنَان » . وَإِذَا أَرَادَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهُمَا أَنْ تَفْعَلَا بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ

الْخَمْرُ ، فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنَ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ « كَانَ » عَمِلَتْ فِي « فَعُولَيْنِ » النَّصْبَ

عَلَى الْحَالِ أَوْ الْخَبَرِيَّةِ .

وَرُوِيَ عَنْ أَبْنِ أَبِي إِسْحَقَ أَنَّهُ قَالَ :

« أَصْلُ الْكَلَامِ بِنَاؤُهُ عَلَى « فَعَلَ » ، ثُمَّ يُنَوَّى آخِرُهُ عَلَى عَدَدِ مَنْ لَهُ الْفِعْلُ مِنْ

الْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُورِ ، مِنْ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، كَقَوْلِكَ : فَعَلْتُ وَفَعَلْنَا

وَفَعَلْنَ وَفَعَلُوا .

وَيُزَادُ فِي أَوَّلِهِ مَا لَيْسَ مِنْ بِنَائِهِ ، فَيَزِيدُونَ الْأَلْفَ ، كَقَوْلِكَ : أُعْطِيتُ ،

إِنَّمَا أَضَلُّهَا : عَطُوتٌ ، ثُمَّ يَقُولُونَ : مُعْطِي ، فَيَزِيدُونَ الْمِيمَ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ ،

وإِنَّمَا أَضَلُّهَا : عَاطِي .

وَيَزِيدُونَ فِي أَوْسَاطِ « فَعَلَ » : أَفْتَعَلَ ، وَأَنْفَعَلَ ، وَأَسْتَفَعَلَ ، وَنَحْوَ هَذَا ،

وَالْأَصْلُ : فَعَلَ .

وإِنَّمَا أَعَادُوا هَذِهِ الزَّوَائِدَ إِلَى الْأَصْلِ ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ وَأَرْسَلْنَا

الرِّيْحَ لَوَفِّحَ ﴾ [سورة الجحر : ٢٢] ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ : الرِّيْحُ مُلْقِحَةً ، فَأَعَادُوهُ إِلَى

الأضل ، ومنه قولهم (١) :

طَوَّحَنِي الطَّوَائِحُ

وإنما هي : المطاوح ؛ لأنها المَطْوَحَةُ .

ومن ذلك قول العجاج (٢) :

يَكْشِفُ عَنْ جَمَائِهِ دَلُّو الدَّالِّ

وهي من : أدلى دلوهُ .

وكذلك قول رؤبة (٣) :

(١) هو المَرَارُ الفَقْعِيُّ ، شعره ٤٤٢/٢ المنشور ضمن " شعراء أمويون " ، بتحقيق نوري

القيسي ، بغداد ، ١٩٧٦م ، وتمامه :

تَحْيِيْرُنْ أَرْمَأَكُنْ لَأَرْمِيْنَ رَمِيَّةً أَخْسَا أَسَدٍ إِذَا طَوَّحَنَهُ الطَّوَائِحُ  
طَوَّحَنَهُ الطَّوَائِحُ : قَذَفَتِ القَوَائِدُ ، وَرَمَتْ بِهِ الحَوَادِثُ .

(٢) ديوانه ٣٢١/٢ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ( ت ٢٧٦هـ ) ٦١٢ ، وفيه : « الدَّالِي : هو

الجادب للدُّلُو لِتُخْرِجَهَا ، يقال منه : دلا يدلو . والمُدْلِي : هو المُسْتَفِي ، يقال : أدلى دلوهُ

إذا ألغاه في الماء ليستفي . ولو قال العجاج : المُدْلِي ، لكان أشبه بما أراد ، ولكِنَّهُ أراد

القافية ، وعَلِمَ أَنَّ الدَّالِيَّ والمُدْلِيَّ يجوزُ أَنْ يُوصَفَ بهما المُسْتَفِي بالدُّلُو . أراد : يكشف عن

الماء دَلُّو المُسْتَفِي ٢٤هـ .

وانظر : الحُجَّةُ ٢/٢٥٤ ، ٣/١٥٠ ، ٤/٣٧٩ ، ٥/٤٤ ، وبقية الخاطريات ٢٩ .

(٣) ديوانه ٨٢ ، وأدب الكاتب ٦١٢ .

الصُّمَيْرُ فِي « يَخْرُجُنْ » لِلإِبِلِ . أَجْوَزَ : جَ جَوَزَ ، وَجَوَزَ كُلُّ شَيْءٍ وَسَطُهُ . وَأَجْوَزَ اللَّيْلُ :

أَوْسَطُهُ . أَغْضَى اللَّيْلُ : أَظْلَمَ ، وَلَيْلَةٌ غَاضِيَةٌ : شَدِيدَةُ الظُّلْمَةِ .

وانظر : إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ٢٧٥ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ ٤٨٤ ، وَتَهْلِيلُهُ ٩٣/٢ ، وَتَرْجِيهِ ٥٧٠/٢ ،

وَالْكَامِلُ ١٢٨/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١٧٩/٤ ، وَأَمَالِي الْقَالِي ١٣٠/٢ ، وَالْحُجَّةُ ٤/٣٧٩ ،

٥٠/٥ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٢/٢٤٢ ، وَالتَّمَامُ ١٥٢ ، وَالْمَخْصُصُ ٣٩/٩ ، ١٦٧ ، ١٠٩/١١ ،

يُخْرِجَنَّ مِنْ أَجْوَارِ لَيْلٍ غَاضِي

ومني مِنْ : أَغْضَى اللَّيْلُ ، أَي سَكَنَ « اهـ

يُلْحَظُ فِي هَذَا النَّصِّ مَا يَأْتِي :

١ - اضْطَنَّعَ ابْنُ أَبِي إِسْحَقَ الرُّمُوزِ وَالْمَوَازِينِ ، وَذَا أَمْرٌ جَلِيلٌ فِي نَشْأَةِ  
العلوم وتاريخها ؛ فـ « فَعَلَ » رَمَزُ الثَّلَاثَةِ الْمُجَرَّدِ ، ثُمَّ تَنَوَّلَ مِنْهُ الصَّبِغُ  
الْأُخْرَى الْمَزِيدَةُ عَلَيْهِ .

٢ - أَلَمَ ابْنُ أَبِي إِسْحَقَ بِفِكْرَةِ الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : فَأَعْطَيْتُ أَصْلَهَا  
عَطُوتَ . وَأَنْفَعَلَ وَأَفْتَعَلَ وَأَسْتَفَعَلَ ، أَصْلُهَا : فَعَلَ ، وَبِهَذَا تَنَمَّازُ الرِّوَايَةِ الَّتِي  
تَنْضَافُ لِمَعَانِ فَرْعِيَّةٍ .

٣ - يَتَقَارَدُ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ فِي نَصِّ الرَّجُلِ ؛ فَالْقِيَاسُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ :  
دَلُّو الْمُدْلِي ، وَالْمَسْمُوعُ مِنْهُ : دَلُّو الدَّالِّ ، وَالْقِيَاسُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ : لَيْلٍ  
مُغْضِي ( أَغْضَى اللَّيْلُ ، إِذَا سَكَنَ ) ، وَالْمَسْمُوعُ مِنْهُ : لَيْلٍ غَاضِي .  
عَلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّي ذَكَرَ أَنَّ الْعَجَّاجَ وَنَجَلَهُ رُؤْبَةَ قَاسَا اللُّغَةَ ، وَتَصَرَّفَا فِيهَا ،  
وَأَقْدَمَا عَلَى مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ مَنْ قَبْلَهُمَا .

وَقَالَ أَيْضاً : وَكَانَ قَدَمَاءُ أَصْحَابِنَا يَتَعَقَّبُونَ رُؤْبَةَ وَأَبَاءَهُ ، وَيَقُولُونَ : تَهَضَّمَا  
اللُّغَةَ ، وَوَلَدَاهَا ، وَتَصَرَّفَا فِيهَا غَيْرَ تَصَرُّفِ الْأَقْحَاحِ .

وَمِمَّا يُلْحَظُ عَلَى نَحْوِ الرَّجُلِ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ نَصَبَ مَا لَا يَنْصِبُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْقَرَاءَاتِ ،  
وَيَلْتَمِسُ تَوْجِيهَهَا نَحْوِيّاً لِمَا أَثَرُهُ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَرَأَ « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ عِزَّ الَّذِي كُنَّا

= والشَّمَطُ ١٠٢/١ ، وَالْفَائِضُ ٤٣٦/١ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ٢٤٧/٥ ، وَاللِّسَانُ [ هـ ل ك -  
غ ض ي ] .



تَعْمَلُ ﴿ [سورة الأعراف : ٥٣] ، فنصب ﴿ نُزِّلَ ﴾ بالسكف ملول ﴿ يَشْفَعُوا ﴾ ،  
وجعله من جواب الاستفهام .

وقرأ ﴿ إِنَّمَا نَزَّلْنَا نَزْلًا وَلَا نَكُذِّبُ بِمَا كُنَّا نَزَّلْنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٧] ،  
فنصب ﴿ نَكُذِّبُ ﴾ ، وجعل الواو للمعية . وقد أنكر ذلك أبو عمرو ويونس  
وسيبويه .

وقرأ ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [سورة مود : ١٧٨] بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾ على  
الحال ، وجعل ﴿ هُنَّ ﴾ ضمير فصل .

وقرأ ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [سورة الحج : ٣٥] بنصب ﴿ الصَّلَاةِ ﴾ باسم  
الفاعل ، مع حذف الثون للإضافة ؛ لكانه قد حذف الثون تخفيفاً ، ولم تحذف  
للاضافة .

وقرأ ﴿ لَا يُؤْتِي هُدًى ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] ، و﴿ قَالَ يَا بُشْرَى ﴾ [سورة  
يوسف : ١٩] ، وهذه لغة فاشية عند هذيل ؛ يقلبون الألف من آخر المقصور إذا  
أضيف إلى ياء المتكلم ياء .

وعلى الجملة تظهر أهمية نحو ابن أبي إسحق في :

١ - الاتساع في اشتنباط أقسية لم تكن أيام أبي الأسود .

٢ - الاجتهاد في تفسير الظواهر وتأويل ما لا يظهر فيه قياس ببن .

٣ - الاعتراض على الشاذ الذي يخالف القياس ، ولهذا كان يخطئ الفرزدق

وغیره .

لم يؤثر عن ابن أبي إسحق أنه ألف كتاباً في النحو . ولعله كان يكتفي بما  
يمليه على أنباء تلامذته . وكل ما عرفت عنه في هذا الباب أنه ألف كتاباً في  
« الهمز » عالج فيه الهمزة من حيث نطقها ورسمها وتخفيفها ومما له صلة بقراءة  
القرآن .

تلاميذ أبي إسحاق :

١ - عيسى بن عمر الثقفي ( ت ١٤٩هـ ) :

بصري من موالي آل خالد بن الوليد . يُعد من أهم تلاميذ أبي إسحاق ،  
إذ أفتى قفوه ، وسار على هديه في تجريد القياس .  
من ذلك ما حكاه عنه سيبويه أنه كان يقيس النصب في كلمة « مطراً » من  
قول الأخوص الأنصاري :

سلام الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مطر السلام  
على النصب في كلمة « يا رجلاً » ؛ وكأنه يجعل « مطراً » ، وهو علم ،  
كالنكرة غير المقصودة .

وانتهج نهج أستاذه أيضاً في تخطئة من خالف القياس من الشعراء ، من  
ذلك أنه خطأ التابعه الديلمي في قوله :

فيسك كائي ساورنسي ضئيلة من الرقش في أنباها الشم نافع  
فرفع « نافع » ، وحقق أن تنصب على الحال .

وخطأ عيسى بن عمر بالنحو خطوة كبيرة حين صنّف كتابين هما  
« الجامع » ، و « الإكمال » ، لم ينشئها إلينا ، وطواهما الدهر فيما طوى من  
ذخائر .

وزعم بعضهم أن « الجامع » هو أصل كتاب سيبويه ، زاد فيه ، وحشاه  
بأقوال الخليل .

٢ - أبو عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤هـ ) :

أُختلِف في اسمه على أقوالٍ لعلَّ أَرَجَحَها زَبَّان . وهو أحدُ القرأة السبعة  
الذين اجْتَبَى أبْنُ مجاهد قراءاتهم في كتابه الجهيز « السبعة » . وكان يُقرئ  
الناس في المسجد الجامع في البصرة .

وله عناية بلغات العرب وشريها وأيامها ، وأشتغاله باللغة أكثر من اشتغاله بالنحو . وقد روى سيبويه عنه بعض الأشعار من طريق يونس بن حبيب .

أخذ عن ابن أبي إسحق ، وتلمذ له خلق كيونس والأصمعي وأبي عبيدة .

وقد أثنى الناس على أبي عمرو الشَّاء الجَم ، قال يونس : « لو كان أحد ينبني أن يؤخذ بقوله كُله في شيء واحد ، كان ينبني لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كُله . ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك » اهـ .

ومما نقله عنه الزبيدي : « أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » ، أي يني أحكامه على الكثير الشائع المطرد ، وما جاء بخلاف هذا الوصف لغة قليلة لا تستحق أن يستخرج منها قانون مطرد .

روى العباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿ إِنِّي بَارِئُكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٥٤] بسكون الهمزة . وروى سيبويه عنه أنه كان يختلس الحركة ، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن . وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ؛ لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً .

قال أبو إسحق الزجاج في كتابه « معاني القرآن » : « أحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه ؛ فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو . والإمراء أشبه بالرواية عن أبي عمرو ؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا إنما يأتي بأضطرار من الشعر . . . ولم يكن سيبويه ليروي - إن شاء الله - إلا ما سمع » اهـ .

وقال أبو علي في « الحجة » : « فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في النحو ، فلمله سمعه يختلس ، فحسبه لضعف الصوت به والحناء إسكاناً » اهـ .

٣ - يونس بن حبيب ( ت ١٨٢ هـ ) :

يونس من موالى بني ضبة ، وحبيب أمه ، وكنيته أبو عبد الرحمن .

لم يتزوج ولم يتسر ، ولم تكن له همّة إلا طلب العلم ومعاونة الرجال .



وُلِدَ سنة ٩٠ هـ . وأخذ الأدب عن أبي عمرو ، وحماد بن سلمة . وكان النحْوُ أغلب عليه ، وسمِعَ مِنَ العرب .

رَوَى عنه سيبويه كثيراً ، وسمِعَ منه الكسائي والفراء . وله قياسٌ في النحْوِ ومذاهبٌ ينفردُ بها ، وكانت حَلَقَتُهُ في البصرة ينتابها الأدباءُ وفصحاءُ العرب وأهلُ البادية .

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢١١ هـ ) :

« اختلفتُ إلى يونسَ أرمين سنة ، أملاً كُلَّ يَوْمٍ ألواحٍ مِنْ حِفْظِهِ » اهـ

وقال أبو زيد الأنصاري<sup>(١)</sup> ( ت ٢١٥ هـ ) :

« جلستُ إلى يونسَ بن عصبٍ عَشْرَ سنين ، وجلسَ إليه قبلي خَلَفُ الأصمَرِ عشرين سنة » اهـ

ومن كُتُبِهِ التي عَدَّتْ عليها العوادي ، وطواها الدهر فيما طوى من ذخائر العربية : معاني القرآن ، واللغات ، والأمثال ، ومعاني الشعر ، والنوادر الفخيرة ، والنوادر الكبيرة .

ولئن كان أبْنُ أبي إسحق مؤسسَ المذهبِ البصري ، إنَّ الخليل

---

(١) أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ( ت ٢١٥ هـ ) راوية ثقة ، وإجلال أئمة العربية له مستفيض مشهور ، رَوَى أبْنُ جني عن أبي علي : « وذاكرتُ بنوادره - أي اللحياني - شيخنا أبا علي ، فرائضةً غَيْرَ راضٍ بها ، وكان يكاد يُعَمِّلُ بنوادر أبي زيد إعظاماً لها . وقال لي وقتَ قراءتي إياها عليه : لمَسنَ فيها حرفاً إلا ولأبي زيدٍ تعنته غرضٌ لنا . وهي كذلك ؛ لأنَّها مضمونة بالأكسَر والأشوار » اهـ . وقال : « وكيف تَصَرَّفْتَ الحالَ فروايةُ أبي زيدٍ في النفوسِ بحيثُ لا ريبَ » اهـ . وقال أبو علي : « وأبو زيدٌ أَضْبَطُ لِمَثَلِ هذا » ، « ولولا ثقةُ أبي زيدٍ وسكونُهُ النَّفسِ إلى ما يرويه لكانَ رَدُّها مذهباً » .

أنظار : الأصول النحوية والصرفية في « الحُجَّة » ٢٨٤ / ١ ومصادر حواشيه .

( ت ١٧٥هـ ) وتلميذه سيويه ( ت ١٨٢هـ ) هما اللذان أرسيا قواعد هذا المذهب .

ومن ثمَّ جاء أبو الحسن سعيدُ بنُ مسعدة الأُخفش الأوسط ( ت ٢١٥هـ ) ، وفتح باب المخالفة عليهما ، ومهدَّ لظهور المذهب الكوفي .



## الخليل بن أحمد الفراهيدي

( ١٠٠ - ١٧٥ هـ )

بَلَغَ عِلْمُ النَّحْوِ بِفَضْلِ الْخَلِيلِ أَغْلَى ذُرْوَةٍ وَصَلَ إِلَيْهَا فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَوَّلِ  
وَالثَّانِي الْهَجْرَيْنِ . فَلَمْ يَكُنْ فِي مَشِيخَتِهِ وَسَابِقِيهِ مَنْ نَهَضَ بِمَا نَهَضَ بِهِ ، وَلَمْ  
يَكُنْ فِي تِلَامِذِهِ وَخَالَفِيهِ مَنْ يُدَانِيهِ إِلَّا سِيبُوهِ وَالْفَارَسِيُّ وَأَبْنُ جُنِّي . وَمَا مِنْ  
وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ التَّلَامِيذِ وَالْمَخَالِفِينَ إِلَّا وَالْخَلِيلُ عِنْدَهُ مَوْضِعُ إِجْلَالِهِ وَإِكْبَارِهِ ؛  
قَالَ ابْنُ جُنِّي فِي الْخَلِيلِ حِينَ مَيَّلَ « يَهَامَةُ » بَيْنَ أَضْلَيْنِ : تَهْمٌ وَتَهْمٌ ، نَحْوُ شَأْمٍ  
وَيَمَنٍ : « وَهَذَا التَّرْجِيمُ الَّذِي أَشْرَفَ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ ظَنًّا قَدْ جَاءَ بِهِ السَّمَاعُ نَصًّا .  
فَانْظُرْ إِلَى قُوَّةِ تَصَوُّرِ الْخَلِيلِ حَتَّى هَجَمَ بِهِ الظَّنُّ عَلَى الْيَقِينِ ، وَكَأَنَّهُ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِ  
أَوْسٍ :

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِسِكَ الظَّنِّ - مَنْ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا « اهـ  
وَمَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ صَاحِبُ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ فِي إِقْرَارِ هَذَا الْعِلْمِ ،  
وَتَثْبِيتِ أَرْكَانِهِ ، وَتَرْسِيخِ أَصُولِهِ ، وَاسْتِنْبَاطِ كَثِيرٍ مِنْ عِلَلِهِ وَأَحْكَامِهِ وَأَقْسِيَّتِهِ =  
لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ هَذَا إِلَى غُلُوٍّ أَوْ سَرَفٍ .

قال أبو سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) :

« كَانَ الْغَايَةُ فِي اسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النَّحْوِ ، وَتَضْحِيحِ الْقِيَاسِ فِيهِ . وَهُوَ أَوَّلُ  
مَنْ اسْتَخْرَجَ الْعُرُوضَ ، وَخَصَّرَ أَشْعَارَ الْعَرَبِ بِهَا . وَعَبَّلَ أَوَّلَ كِتَابِ « الْعَيْنِ »  
الْمَعْرُوفِ الْمَشْهُورِ الَّذِي بِهِ يَتَهَيَّأُ ضَبْطُ اللُّغَةِ . وَكَانَ مِنَ الرُّهَّادِ فِي الدُّنْيَا ،  
وَالْمَنْقَطَعِينَ إِلَى الْعِلْمِ . وَيُرَوَّى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ أَوْلِيَاءَ -  
يَسْنِي أَهْلَ الْعِلْمِ - فَلَيْسَ لِلَّهِ وَلِيٌّ » اهـ



وَرُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْعَرَبِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ أَذْكَى مِنَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ وَلَا أَجْمَعُ ، وَلَا كَانَ فِي الْعَجَمِ أَذْكَى مِنْ ابْنِ الْمُقَفَّعِ وَلَا أَجْمَعُ .

أَخَذَ الْخَلِيلُ عَنْ عِيسَى بْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي عَمْرٍو النَّحْوِ ، وَعَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ الْقَرَاءَاتِ .

لَمْ يَكُنْ تَلْمِيزًا قَانِعًا يُقَيِّدُ مَا يَسْمَعُ فَحَسَبَ ، بَلْ كَانَ رُوحًا تَوَاقَعًا إِلَى الْعِلْمِ تُحَرِّكُهُ إِلَى الْإِرْتِحَالِ إِلَى الْبُوَادِي لِمَشَافَهَةِ الْأَعْرَابِ ، وَقَدْ سُئِلَ : مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ عِلْمَكَ هَذَا ؟ فَقَالَ : مِنْ بُوَادِي الْحِجَازِ وَنَجْدٍ وَتِهَامَةٍ .

وَأَمَّا تَلَامِيذُهُ فَحَسَنُوكَ مِنْهُمْ سِيبَوِيهٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ هَذَاكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَمِنْهُمْ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، وَالْأَصْمَعِيُّ ، وَالْكِسَائِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ الْيَزِيدِيُّ .

#### ١ - الْعَامِلُ عِنْدَ الْخَلِيلِ :

قَالَ سِيبَوِيهٌ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : وَلَا سِيَمَا زَيْدٍ ، فَرَزَعَمُ أَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ . وَ« مَا » لَغَوٌ . وَقَالَ : وَلَا سِيَمَا زَيْدٍ ، كَقَوْلِهِمْ : دَخَ مَا زَيْدٌ ، وَكَقَوْلِهِ « مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ » <sup>(١)</sup> [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٦] . فَهِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ « مِثْلٍ » ، فَمِنْ ثَمَّ عَمِلْتُ فِيهِ « لَا » ، كَمَا تَعْمَلُ « رُبُّ » فِي « مِثْلٍ » اهـ .

وَقَالَ أَنْبَاءُ :

« وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ ، فَقُلْتُ : مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : أَحَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ ، عَلَى الْقَلْبِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا . وَإِنَّكَ ذَاهِبٌ الْحَقُّ . فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا

(١) قِرَاءَةُ شَادَّةٍ مُرَبَّيْتٍ إِلَى رُؤْيَةٍ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣٥/١ ، وَالْمَحْسَبِ ٦٤/١ ، وَنَسَبِهَا أَبُو

الْحَسَنِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٥٩/١ إِلَى نَاسٍ مِنْ تَمِيمٍ ، وَرُؤْيَةٍ مِنْ أَصْلَابِهِمْ .

وَأَنْظَرُ : لِلْإِبَانَةِ فِي تَفْصِيلِ سَاءَاتِ الْقُرْآنِ لِجَامِعِ الْعُلُومِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْبَاقُولِيِّ ٢٩ - ٣٨ ، فَهِيَ

مُحَاشَرَةٌ تَصْفِيْقٌ كَثِيرٌ ، وَتَوْجِيهٌ لِلْقِرَاءَةِ ، وَمَصَادِرُ جَمَّةٌ .

مِنْ مواضع « إِنْ » ؛ لَأَنَّ « إِنْ » لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِع . وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ ، تُرِيدُ : إِنَّكَ ذَاهِبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . وَلَقُلْتُ أَيْضاً : لَا مُحَالَةَ إِنَّكَ ذَاهِبٌ ، تُرِيدُ : إِنَّكَ لَا مُحَالَةَ ذَاهِبٌ . فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ حَمَلُوهُ عَلَى : أَفِي حَقِّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَعَلَى : أَفِي أَكْبَرِ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ . وَصَارَتْ « أَنْ » مَبْنِيَّةً عَلَيْهِ ، كَمَا يُبْنَى « الرَّحِيل » عَلَى « عَدَّ » إِذَا قُلْتَ : غَدَا الرَّحِيلُ اهـ

العامل النحوي عند الرجل تفسير للظاهرة الإعرابية في لغة العرب ، وتحليل للعلاقات اللفظية والمعنوية في التركيب .

ففي النقص الأول رَأَى أَنَّ الْعَلَاقَةَ مَنْعَدَةً بَيْنَ « سَيِّ » و « زَيْد » ، فَتَعَيَّنَ جَرُّ « زَيْد » بِالْإِضَافَةِ ، و « مَا » زَائِدَةٌ بَيْنَ الْمُتَضَامِيَيْنِ ، كَمَا زِيدَتْ فِي قَوْلِ الْفَيْدِ الزَّمَانِيِّ :

يَسَا طَعْنَةً مَا شَيْخٌ      كَيْسِرٌ يَفْسِنُ بَسَالِ  
وقول فاطمة بنت الأحمم الخزاعية :  
كُلُّ مَا حَسِيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا      وَارِدُوا الْحَسُوْضِ السَّيِّ وَرَدُوا  
وقول الأسود بن يعفر :

نَامَ الْخَلِيٍّ ، وَمَا أَحْسَنُ رُقَادِي      وَالْهَمُّ مُؤَدِّضٌ لَدَيَّ وَسَادِي  
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ ، وَلَكِنْ شَقْنِي      هَسَمٌ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ قُودِي  
لم تستطع « ما » الزائدة أَنْ تَحُولَ دُونَ أَنْعَادِ عِلَاةِ الْإِضَافَةِ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ ، وَلِذَلِكَ نَظَرَ الْخَلِيلُ لِلْمِثَالِ بِمِثَالِ طَرِخَتْ مِنْهُ « مَا » ، وَهُوَ : وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ .

والقول بزيادة « ما » هَهُنَا مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْخَلِيلِ عَلَى مَا عَرَفَهُ مِنْ أَنْظِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَـ « مَا » كَثِيراً مَا تَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَلَاذِمَيْنِ لَصْرَافٍ مِنْ تَسْدِيدِ الْكَلَامِ وَتَقْوِيَتِهِ وَتَوَكِيدِهِ .

وَأَمَّا وَجْهُ الرَّفْعِ فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى قِرَاءَةِ رُؤْيَةٍ ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ . و « ما »  
 فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَسْمٌ مَوْصُولٌ خُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهِ الْعَائِدُ إِلَيْهِ ، أَيْ مَا هُوَ بَعُوضَةٌ ،  
 كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٤] ، أَيْ الَّذِي هُوَ  
 أَحْسَنُ ، وَإِنْ كَانُوا نَضُّوا عَلَى أَنَّ حَذَفَ الْمَبْتَدَأُ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الْمَوْصُولِ  
 « ما » أَوْ « مَنْ » مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَةِ ضَعِيفٌ قَبِيحٌ إِذَا لَمْ تَطُلِ الصَّلَةُ ، هَذَا رَأْيُ  
 الْخَلِيلِ .

وَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ « أَنْ » « ما » لَيْسَتْ أَسْمًا مَوْصُولًا . وَيجوز أَنْ تَكُونَ  
 زَائِدَةً ، وَأَنْ تَكُونَ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، وَ « بَعُوضَةٌ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ  
 هُوَ بَعُوضَةٌ .

وَفِي النَّصِّ الثَّانِي يُصَرِّحُ الْخَلِيلُ أَنَّ مَعْمُولَ خَبَرٍ « إِنَّ » لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ  
 لَا يَجِيزُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَهُوَ يَصْدُرُ فِي هَذَا الْقَانُونِ عَمَّا عَرَفَهُ مِنْ  
 كَلَامِ الْفَصَحَاءِ ، وَوَعَاهُ مِنْ أَقْيَسَةِ اللُّغَةِ . وَعَيْنَ فَتْحِ هَمْزَةٍ « أَنْ » بَعْدَ  
 « أَحَقًّا » ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَ « حَقًّا » مَنْصُوبٌ عَلَى شِبهِ  
 الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ مُقَدَّمٍ مَحذُوفٍ ، وَهِيَ نَظِيرُ : غَدًا الرَّحِيلُ . وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ  
 إِلَيْهِ الْخَلِيلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَفِي الْحَقِّ أَتِي مُنْعَرِّمٌ بِكَ هَانِمٌ وَأَنْسَكِ لَا خَلَّ هَوَاكِ وَلَا خَمَرُ  
 وَقَوْلِ الْآخِرِ :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي تُسَمُّ يَطْلِمُنِي السَّرِيسُ  
 وَلَا زَيْبٌ أَنْ مِثْلَ هَذَا التَّحْلِيلِ أَوْحَى إِلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ بِهَذَا الْقَانُونِ : مَا بَعْدَ  
 « إِنَّ » لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَمَّلَ فِيهَا قَبْلَهَا .

وَلَعَلَّ الْخَلِيلَ أَوَّلُ مَنْ مَازَ بَيْنَ الْعَامِلِ الْأَصْلِ ، وَالْعَامِلِ الْفَرْعِ ؛ فَإِنْ عِنْدَهُ  
 تَنْصِبُ الْأَوَّلِ ، وَتَرْفَعُ الثَّانِي ، وَلَكِنَّهَا تَنْحَطُّ رُبَّةً عَنِ الْفِعْلِ « كَانَ » ، لِأَنَّهَا



لا تتصرف مثله ، ولا تضمّر فيها الضمائر ، ومن ههنا أستجازوا في « كان »  
تقديم خبرها على اسمها ، ومنهوا ذلك في باب « إن » .

قال سيبويه :

« وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت « كان »  
الرفع والنصب حين قلت : كان أشاك زيد . إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن  
أخوك عبد الله ، تريد : كأن عبد الله أخوك ؛ لأنها لا تتصرف تصرف  
الأفعال ، ولا يضمّر فيها المرفوع ، كما يضمّر في « كان » ، فمن ثم فرّقوا  
بينها كما فرّقوا بين « ليس » و « ما » ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل : هي  
بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال » اهـ .

وفي كلامه على العامل ما يوحى بأنه مستنبط هذا القانون : لا يعمل من  
حروف المعاني إلا ما كان مختصاً بأحد القبيلين : الأسماء أو الأفعال .  
عقد سيبويه في كتابه باباً للحروف التي يجوز أن يليها الأسماء والأفعال ،  
جاء فيه :

« وهي : لكن ، وإنما ، وكأنما ، وإذ ، ونحو ذلك ، لأنها حروف  
لا تعمل شيئاً ، فترك الأسماء بعدها على حالها ، كأنه لم يذكر قبلها شيء ،  
فلم يجاوزوا ذابها ، إذ كانت لا تُغيّر ما دخلت عليه .

وسألت الخليل عن قول العرب : أنتظرنى كما أتيتك . فزعم أن « ما »  
والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل  
« رُبما » . والمعنى : لعلّي أتيتك ؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل ، كما لم  
ينصبوا بـ « رُبما » . قال رؤبة :

لا تشتم الناس كما لا تشتم » اهـ .

أي لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم . والشاهد فيه وقوع الفعل

بعد « كما » التي هي كاف التشبيه الموصولة بـ « ما » ، وبذلك هيئت لوقوع  
الفعل بعدها ، كما فعل بـ « رُبَّما » .

ومن النحويين من يجعلها بمنزلة « كي » ، ويجيز النصب بها ، وهو  
مذهب الكوفيين .

وروي أن الكاف ههنا معناها التعليل .

فصيرورة « كما » حرفاً واحداً أفقد الكاف اختصاصها ، كما أفقدت « ما »  
« رُبَّ » اختصاصها أيضاً ، ولذلك لم تعمل في الفعل ؛ لأنها تدخل على  
الأسماء أيضاً .

٢ - استقراء الخليل :

تقدم في صدر ترجمة الخليل أنه أرتحل إلى البادية ، وأطوف بين الحجاز  
ونجد وتهامة ، وكان لا يني يرتاد المربد ، وهو سوق البصرة الكبير ، حيث  
يجتمع فيه الأعراب الأقحاح والشعراء الفحول ، وفي اختلافه إليه سعي وراء  
المادة اللغوية وحرص على الاستيثاق منها .

قال سيويه :

« وَحَدَّثَنَا الْخَلِيلُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُوثِقُ بِعَرِيَّتِهِ يُشَدُّ قَوْلَ الشَّمَاخِ :  
وَكُلُّ خَلِيلٍ غَبِرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْضَلِ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مُقَارِرُ  
فَجَعَلَ « غير » صفة لـ « كُلَّ » اهـ

٣ - موقف الخليل من القراءات :

استفتى سيويه الخليل في غير ما موضع من كتابه في بعض القراءات ،  
فأجابه معللاً ما فيها ، وموجهاً لما اتفق فيها من السريّة .

من ذلك أنه سأل عن كسرة همزة « إِنْ » في قراءة من قرأ ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ  
إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٩] ، فقال :

إِنَّمَا قَالَ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ، ثُمَّ أَتَدَا فَأَوْجَبَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءَتْ  
لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ قَالَ : مَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُمْ ، كَانَ عُدْرًا لَهُمْ <sup>(١)</sup> .

ثُمَّ عَرَضَ سَبِيحُهُ لِقِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، فَعَلَّلَهَا الْخَلِيلُ بِقَوْلِهِ :  
هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَتَيْتُ الشُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا ، أَيْ لَعَلَّكَ ؛ فَكَأَنَّهُ  
قَالَ : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .

وَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِهِ لِقَوْلِهِمْ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ . فَيَزَعُمُ أَنَّ  
« مُنْطَلِقٌ » خَبَرُ ثَانٍ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَآخِجٌ لِلذَّكَاءِ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « وَهَذَا بَعْلِي  
شَيْخٌ » [سُورَةُ هُودَ : ٧٢] .

وَإِذَا تَعَارَضَ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ قَدَّمَ السَّمَاعُ ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ الصَّحِيحَ عَنِ  
الْعَرَبِ لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِالْقِيَاسِ . قَالَ الْخَلِيلُ : « كُلُّ شَيْءٍ » مِنْ ذَلِكَ عَدَلْتُهُ

(١) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ ٣/٣٧٨ : « وَلَوْ فَتَحَ « أَنْ » ، وَجَعَلَهَا الَّتِي فِي نَسْوٍ : بَلَفَنِي أَنْ زِيدًا  
مُنْطَلِقٌ ، لَكَانَ عُدْرًا لِمَنْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : إِنْ زِيدًا  
لَا يُؤْمِنُ ، فَقُلْتُ : مَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ؟ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُؤْمِنُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ عُدْرًا  
لِمَنْ نَفَى الْإِيمَانَ عَنْهُ .

فَأَمَّا رَجْعُ قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ « أَنْ » ، فَإِنْ يَكُونُ بِمَعْنَى « لَعَلَّ » ، كَقَوْلِهِ :

قُلْتُ لَشَيْئَانِ أَذُنُ مِنْ لِقَائِهِ

أَنَا لَعَلِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَاهِهِ

أَبَى لَعَلْنَا . وَقَالَ آخَرُ :

أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَا تُنْسِي      أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا  
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ :

هَلْ أَنْتُمْ عَائِلُونَ بِنَا لَأَنَّا      نَرَى الْعَرَضَاتِ أَوْ أَنْزَرَ الْخِيَامِ  
وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ :

أَعْسَاذِلَ مَا يُدْرِيكَ أَنْ مَيِّتِي      إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي صُحْبَى الْغَدِ اهـ



العَرَبُ تَرَكْنَهُ عَلَى مَا عَدَلْتَهُ عَلَيْهِ . وما جَاءَ تَامًا لَمْ تُخْدِثِ الْعَرَبُ فِيهِ شَيْئًا فَهُمْ عَلَى الْقِيَاسِ » اهـ

٤ - ضرورة الشعر عند الخليل :

جملة ما جاء عنهم مِنَ الضَّرَائِرِ لَا يَخْرُجُ عَنْ ضَرَبَيْنِ :

١ - وجه من القياس ضعيف .

٢ - معاودة أصل مهجور .

فمثال الأول « أَلْتَمَّاسُ الشَّبِيهِ » قول الشاعر :

كُمَيْتَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي  
شَبَّهَ « لَيْتِي » بِالْأَسْمِ ، إِذْ قَالُوا : الضَّارِبِي . وَقَالُوا : قَدِي ، شَبَّهُوهُ  
بِحَسْبِي ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ .

ومثال الثاني صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، إِذْ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا أَنْ تَكُونَ  
مَصْرُوفَةً .

٥ - الْعِلَّةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ :

قال الرَّجَّاجِيُّ : « وَذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِنَا أَنَّ الْخَلِيلَ سُئِلَ عَنِ الْعِلَلِ الَّتِي يَمْتَلِئُ  
بِهَا فِي النَّحْوِ ، فَقِيلَ لَهُ : عَنِ الْعَرَبِ أَخَذَتْهَا أَمْ اخْتَرَعَتْهَا مِنْ نَفْسِكَ ؟ فَقَالَ :  
إِنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطِبَاعِهَا ، وَعَرَفَتْ مَوَاقِعَ كَلَامِهَا ، وَقَامَ فِي  
عُقُولِهَا عِلَلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهَا ، وَأَعْتَلَّتْ أَنَا بِمَا عِنْدِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا عَلَّلَتْهُ  
مِنْهُ .

فَإِنْ أَكُنْ أَصَبْتُ الْعِلَّةَ فَهُوَ الَّذِي أَلْتَمَسْتُ . وَإِنْ تَكُنْ هُنَاكَ عِلَّةٌ لَهُ فَمَتَلِي فِي  
ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ حَكِيمٍ دَخَلَ دَارًا مُحْكَمَةَ الْبِنَاءِ ، عَجَبِيَّةَ النَّظْمِ وَالْأَقْسَامِ ، وَقَدْ  
صَحَّحَتْ عِنْدَهُ حِكْمَةٌ بِأَنِّيهَا بِالْخَيْرِ الصَّادِقِ أَوْ بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ وَالْحُجَجِ  
الْلَّائِحَةِ . فَكَلَّمَا وَقَفَ هَذَا الرَّجُلُ فِي الدَّارِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا قَالَ : إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا

هَكَذَا لَعَلَّةٌ كَذَا وَكَذَا ، وَلَسَبَّ كَذَا وَكَذَا ، سَنَحَتْ لَهُ وَخَطَرَتْ بِهَا مُخْتَمَلَةٌ  
لِذَلِكَ .

فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَكِيمُ الْبَانِي لِلدَّارِ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا هَذَا الَّذِي  
دَخَلَ الدَّارَ ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ لغيرِ تِلْكَ الْعَلَّةِ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَمَّا ذَكَرَهُ هَذَا  
الرَّجُلُ مُخْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً « اهـ

الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ جُزْءٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ وَشَاهِدٌ عَلَى صِحَّتِهَا .

وَالْعَلَّةُ فِي مَنْهَجِ الرَّجُلِ وَظِيفَتَانِ :

١ - الاستنباط :

قَالَ سَيِّبُوهُ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ وَلَمَّا  
فَعَلْتَ ، لِمَ جَازَ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؟ وَإِنَّمَا أَقْسَمْتُ هَهُنَا كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ .

فَقَالَ : وَجْهُ الْكَلَامِ لَتَفْعَلَنَّ هَهُنَا . وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوا هَذَا ، لِأَنَّهُمْ سَبَّهَوْهُ  
بِ نَسْأَلَتِكَ اللَّهَ ، إِذْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ : لَتَفْعَلَنَّ ، إِذَا جَاءَتْ مَبْتَدَأَةٌ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُخَلَفُ بِهِ ؟

فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى نِيَّةِ الْيَمِينِ ، وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِالْمَخْلُوفِ بِهِ « اهـ

نَسْأَلَتُكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتَ ، وَلَمَّا فَعَلْتَ ، مَعْنَاهُ : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَ كَذَا ، فَلَمْ  
يُذَكِّرْ حُرْفَ النُّقْطَةِ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ مُرَادًا ، كَمَا كَانَ مُرَادًا فِي قَوْلِهِمْ : شَرُّ  
أَهْرَ ذَا نَابٍ ، أَيْ مَا أَهْرُهُ إِلَّا شَرٌّ .

أَسْتَنْبَعُ الْخَلِيلَ خُلُوَ قَوْلِهِمْ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ ، مِنَ التَّوَكُّيدِ ، لِأَنَّهُ  
مَحْمُولٌ عَلَى بَابِ الْمُنَاسَدَةِ الَّذِي مَعْنَاهُ الطَّلَبُ . فَاِإِ هَهُنَا أَدَاءُ حَضَرٍ ؛ لِأَنَّهَا  
سُيِّقَتْ بِنَتْنٍ مَعْنَوِيٍّ ، وَ« فَعَلْتَ » فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ مَنْصُوبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ .

وَكَذَلِكَ أَسْتَنْبَعُ مِنَ تَوْكِيدِ الْمُضَارِعِ : لَتَفْعَلَنَّ ، مُبْتَدَأً بِهِ ، إِضْمَارَ قَسَمٍ  
قَبْلَهُ ، وَقَعَ جَوَابًا لَهُ ، فَلِهَذَا تُلْقَى بِاللَّامِ الرَّابِطَةِ ، وَأُكْدَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ .

أَعْتَلَّ الخليل لتصغير الأسماء بأنها تُوصَفُ بما يعظم ويهون ، أي إن دلالتها  
تحتمل المدح والذم . وأمتنعوا من تصغير الأفعال ؛ لأنها ليست في دلالتها  
كالأسماء ، فكروها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء  
كثيرة .

ومنع الخليل : والله تفعل ، على معنى : ستفعل ؛ من قيل أنهم يحذفون  
« لا » في جواب القسم ، في نحو :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاصِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي  
أَي لا أبرح . فكروها أن تلتبس إحداهما بالأخرى .

وأعتلَّ لجُرأتهم على الحذف من : لله أبوك ، بقولهم : لا أبوك ، بكثرة  
الاستعمال والخفة على اللسان .

والضمير عنده لا يُوصَفُ ؛ من قيل أنك إنما تُضمر حين ترى أن المُحدث  
قد عَرَفَ مَنْ تَعْنِي .

## ٦ - القياس عند الخليل :

القياس : حَمَلُ ظاهرة على ظاهرة لعلَّ جامعة بينهما .

ذهب الخليل إلى أن الاسم المركَّب تركيباً مزجياً إذا أُريدَ تصغيره دَخَلَ  
التصغير على جُزْئِهِ الْأَوَّلِ ، نحو : بَعَيْلَبِكَ ، وَحُضَيْرَ مَوْتٍ = لَأَنَّهُ قَامَتْ عَلَى  
تصغير الاسم المركَّب تركيباً إضافياً ، نحو : عُيَيْدَ اللَّهِ مُصَغَّرَ عَبْدِ اللَّهِ .

وأعتلَّ لامتناع جُزْمِهِمْ بِـ إذا بحَمَلِهَا عَلَى « إِذْ » ؛ لِأَنَّ « إِذَا » لِمَا تَسْتَقْبِلُ ،  
و« إِذْ » لِمَا مَضَى . و« إِذَا » تُسْتَعْمَلُ فِيمَا يَكُونُ وَقْتاً مَعْلوماً ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
قُلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ ، كَانَ حَسَنًا ، وَلَوْ قُلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ ،  
كَانَ قَبِيحًا .



ولمّا فارقت « إذا » « إن » أمّ باب الجزاء ، في أنّها تدلّ على وقت معلوم ،  
 و « إن » مُبْهَمَةٌ أبدأ لا تُحَدِّدُ وَقْتاً ولا تُخَصِّصُهُ = لم تُعْزِم « إذا » إلا ضرورة .  
 وعلى الجملة الخليل كاشفت القياس ، ومُصَدِّقُهُ ، وما قياس أبي علي  
 وأبن جني إلا انتحاء السمت الذي رَسَمَهُ الخليل وأَصَلَّهُ .

والخليل مُبَيَّنَّتْ أركان النحو ، وصاحب الظفر الثاقب في تفسير الظواهر  
 اللغوية . وكتاب سيبويه الذي عَدَا قرآن النحاة ما مِنْ باب فيه إلا وللخليل فيه  
 آراء وأقيسة وعِلَلٌ . وإذا ذهبَ ذاهِبٌ إلى أنّ كتاب سيبويه مَسَائِلُهُ وَأَصُولُهُ أَثَارَةٌ  
 مِنْ عِلْمِ الْخَلِيلِ = لَمْ يَكُنْ في مَذْهَبِهِ هَذَا مُبَالِغاً أَوْ نَاكِباً عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ .



## أَبُو بَشْرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قُتَيْبٍ الْحَارِثِيُّ

( ٢ - ١٨٢ هـ )

وُلِدَ سيبويه <sup>(١)</sup> في البيضاء مِنْ قُرَى شيراز بفارس ، ثُمَّ قَدِمَ البصرة .  
وذكرُوا أَنَّهُ جَاءَ إِلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ( ت ١٦٧ هـ ) لِكِتَابَةِ الْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ  
أَمْرِهِ ، فَاسْتَمْلَمَ مِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ : « لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ  
عَلَيْهِ ، لَيْسَ أَبَا الدُّرْدَاءِ » .

فَقَالَ سيبويه : لَيْسَ أَبُو الدُّرْدَاءِ .

فَصَاحَ بِهِ حَمَّادٌ : لَحَنْتَ يَا سيبويه ، إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاءٌ .

فَقَالَ سيبويه : وَاللَّهِ لَا أَطْلُبَنَّ عِلْمًا لَا يُلْحَنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ .

ثُمَّ مَضَى وَلَزِمَ الْخَلِيلَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَعْيَانِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْبَصْرَةِ مَهْدٍ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ  
الْأَوَّلِ ، حَتَّى بَلَغَ مَا بَلَغَ .

كِتَابُ سيبويه :

أَجَلُّ كِتَابٍ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَالنَّحْوِ الَّذِي صَدَرَتْ عَنْهُ جَدَارُ الْإِسْلَامِ النَّحْوِ  
وَالصَّرْفِ ، حَتَّى غَدَا كُلُّ كِتَابٍ بَعْدَهُ مَاتَ بِرِشَائِهِ قَادِحًا بِزُنْدِهِ لَا مُنْصَرَفَ لَهُ  
عَنْهُ .

أَشْهُدُ سيبويه فِيهِ أَصُولَ النَّحْوِ وَفُرُوعَهُ اسْتِثْنَاءً بِهِ فِيهِ مَنْ عَاصَرَهُ وَجَاءَ  
بَعْدَهُ ، جَمِيعٌ فِيهِ مَا رَوَاهُ مِنْ كِبَارِ أَعْيَانِ الْبَصْرَةِ : الْخَلِيلُ ، وَأَبِي عَمْرٍو ،

(١) عَلَّمَ فَارِسِيٌّ مَرْكَبِيٌّ ، مَعْنَاهُ رَاثِيَةُ الْفُجَاعِ .

ويونس ، وأبي الخطّاب ، وغيرهم ، وأضاف إليه ما أذاه إليه اجتهداه ممّا سمّعه من العرب ، وصاغه في أقيسة إلى إحكام الصياغة ما هي .

صار الكتاب مشغلة الناس بعد سيبويه ، عكفوا عليه يعيدون ترتيب أبوابه ، ويجمعون ما تناثر من أقاويل سيبويه ، ويشرحون مذهبهم ، ويستدركون عليه بعض ما قرط منه ممّا لم ينته إليه أو لم تثبت صحته عنده ، ويعلقون حواشيهم عليه ، ويسلطون القول في شواهد ، ويُسِّرون أبيته ، ويزيدون فيها بغض ما نذ عنه ، حتّى بدت كلّ هاتيك الكتب عالّة عليه وبغضاً منه .

قد أفاض الناس في الثناء على الكتاب وتقرّظه ، فالمبرد كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه : هل ركبت البحر ؟ يعني كتاب سيبويه إعظاماً له ، وأستصعاباً لما جاء فيه .

وقال المازني : « من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستبح » .

وقال أبو الطيّب اللغوي : « وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وأكبر كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه وألفاظه الخليل » .

وقال صاعد الأندلسي : « لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها أشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاءه إلّا أن فيه ثلاثة كتب : أحدها المعسلي للملهم<sup>٣</sup> وس ، في علم هيئة الأفلاك . والثاني كتاب أرسطو في علم المنطق . والثالث كتاب سيبويه البصري النحو ، فإن كل واحد من هذه لم يشك عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له » .

وقال الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه . رأيت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ، ففكرت ، فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وقد أشتريته من ميراث الفراء . فقال ابن عبد الله :



والله ما أَهْدَيْتَ إِلَيَّ شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ .

وقال أبو العباس ثعلبٌ : « أَجْتَمَعَ عَلَى صِنْعَةِ كِتَابِ سَبْيُوهِ أَثْنَانُ وَأَرْبَعُونَ إِنْسَاناً مِنْهُمْ سَبْيُوهِ ، وَالْأَصُولُ وَالْمَسَائِلُ لِلخَلِيلِ » .

وكان الخليل كلما رَأَى سَبْيُوهِ قال : مَرْحَباً بِزَائِرٍ لَا يُمَلُّ .

أَخَذَ النَّحْوُ عَنْ سَبْيُوهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ <sup>(١)</sup> سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ (ت ٢١٥هـ) ، وَالْإِجْمَاعُ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى كِتَابِ سَبْيُوهِ ، وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : مَا وَضَعَ سَبْيُوهِ فِي كِتَابِهِ شَيْئاً إِلَّا وَعَرَّضَهُ عَلَيَّ . وَلَمْ يَقْرَأِ الْكِتَابَ عَلَى سَبْيُوهِ أَحَدٌ ، وَلَمْ يَقْرَأْهُ سَبْيُوهِ عَلَى أَحَدٍ ، وَمِنْ ثَمَّ قَرَأَهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بَعْدَ مَوْتِ سَبْيُوهِ الْجَرَمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ ، وَمِنْ طَرِيقِهِمَا ذَاعَ الْكِتَابُ فِي النَّاسِ .

وَمِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ شَغِفُوا بِكِتَابِ سَبْيُوهِ ، وَدَارُوا فِي فَلَكَ مَسَائِلُهُ وَأَصُولُهُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارَسِيِّ (ت ٣٧٧هـ) الَّذِي قَرَأَ الْكِتَابَ عَلَى شَيْخَيْهِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ تَعْلِيقَةً ، وَجَعَلَهُ الْقِبْلَةَ الَّتِي يَأْتِي إِلَّا أَنْ يُنَمَّمَ وَجْهَهُ شَطْرَهَا فِي كُلِّ مَا كَتَبَهُ وَالْفَقُّ وَلَا سِيَّما الْحُجَّةُ .

قال أبو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ : « وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ فَأَشَدُّ تَهَرُّداً بِالْكِتَابِ ، وَأَشَدُّ إِكْبَاهاً عَلَيْهِ ، وَأَبْعَدُ مَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ ، مِمَّا هُوَ عِلْمُ الْكُوفِيِّينَ . وَلَأَبَى عَلَيْهِ أَطْرَافٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي مَسَائِلِ أَجَادِ فِيهَا وَلَمْ يَأْتَلِ ، وَلَكِنَّهُ قَعَدَ عَلَى الْكِتَابِ عَلَى النَّظْمِ الْمَعْرُوفِ » .

فَكِتَابُ سَبْيُوهِ مَصْدَرُ الْحُجَّةِ الْأَوَّلِ ، وَرَكِيزُهَا الَّتِي نَهَضَتْ عَلَيْهَا .

---

(١) غلب عليه لقبه : الْأَخْفَشُ ، وهو المشهور بالعراقي مع سوء بصرهما ، ركنيه : أبو الحسن ، وقلمنا ذكر بغيرهما . وأبو علي لا يكاد يذكره في آثاره بغير كُنْيته .

وَلَيْسَتْ الْحُجَّةُ فِي جُمْلَتِهَا إِلَّا إِجْرَاءُ تَطْبِيقِيٍّ لِمَا حَكَاهُ سَيَبُوه عَنْ الْعَرَبِ ، وَلَمَّا ضَاعَهُ مِنْ أَقْيَسَةِ وَقَوَاعِدَ . وَنُصُوصُ الْكِتَابِ مَنْتَشَرَةٌ فِي خَسَدِ الْخُبْنَةِ تَطَالِيكَ أَيْنَمَا قَلَبْتَ بِأَمْنَتِهَا وَأَبْنِيَّتِهَا وَشَوَاهِدِهَا وَأَقْوَالِ سَيَبُوه وَمَنْ حَكَى أَقْوَالَهُمْ كَالنَّبِيلِ وَيُونُسَ وَأَبِي الْخَطَّابِ .

مناقشة بعض المسائل في كتاب سيبويه :

#### ١ - التقسيم والتبويب :

خلا كتاب سيبويه من مقدمة وخاتمة ، ولم يضع عنواناً لكتابه ، قال أبو سعيد السيرافي : « وكان سيبويه لشهرته وفضله علماً عند السامعين ، فكان بالبصرة يقال : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ، فلا يشك أنه كتاب سيبويه » .

أبتدأ سيبويه كتابه بـ : هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَخْتَمَهُ بِـ : هَذَا بَابُ مَا كَانَ شَاذًا مِمَّا خَفُّوا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ، وَلَيْسَ بِمَعْرُودٍ ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ : عُلَمَاءُ بَنِي فُلَانٍ ، وَالْأَصْلُ : عَلَى الْمَاءِ .

وَأَمَّا زَ الْكِتَابِ بِكَثْرَةِ الْعُنَوَانَاتِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ عِدَّةُ الْأَبْوَابِ فِيهِ عَشْرِينَ وَثَمَانِمِئَةً ، وَرَبَّمَا فَرَّقَ كَلَامَهُ عَلَى مُصْطَلَحٍ أَوْ مَوْضُوعٍ فِي بَابَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَعَلَهُ فِي مَوْضُوعِ الْبَدَلِ .

وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ أَوَّلُ أَثَرٍ مِنْ آثَارِ الْعَرَبِيَّةِ أَنْتَهَى إِلَيْنَا ، وَصَاحِبُهُ تُوَفِّيَ سَنَةَ ١٨٢ هـ هَالِكٌ مَا أَتَقَفَ فِيهِ مِنْ بَرَاعَةٍ فِي تَنْسِيقِ الْأَبْوَابِ ، وَأَسْتَفْصَاءِ جَوَانِبِ الْمَوْضُوعِ الَّذِي يَتَصَدَّى لَهُ الرَّجُلُ ، تَنَالِ عَلَيْهِ الشَّوَاهِدُ كَأَنَّهَا مَاءٌ فَوَّارٌ .

#### ٢ - الْمُصْطَلَحُ فِي الْكِتَابِ :

١ - قَدْ يَسْتَخْدِمُ سَيَبُوه فِي مَوْضِعِ الْمُصْطَلَحِ تَعْبِيرًا مَطْوَلًا ، أَوْ شَرْحًا لَهُ . فَقَدْ سَمَّى بَابَ الْمَفْعُولِ لَهُ : « هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ ، لِأَنَّهُ عُدُّهُ

لَوْ قُرِعَ الْأَمْرُ ، وباب المفعول معه : « هَذَا بَابٌ مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَتَنَصَّبُ فِيهِ الْأِسْمُ » .

وَمَرَدُّ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَصْطَلَحِ أَنَّ مَصْطَلَحَاتِ هَذَا الْعِلْمِ لَمْ تَكُنْ قَدْ اتَّضَحَتْ وَنَضِجَتْ ؛ إِذْ طَوَّلَ الْمَصْطَلَحَ وَعَدَمَ اخْتِزَالِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي طَوْرِ النُّمُو ، وَلَمْ يَقْعُدْ فِي صُورَةٍ مُخْتَلِةٍ مُسْتَقَرَّةٍ .

٢ - قَدْ يَسْتَعْمَلُ سَبِيوِيهِ مَصْطَلَحًا وَاحِدًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى عِدَّةِ مَعَانٍ نَحْوِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ . فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَطْلَقَ مَصْطَلَحَ الصِّفَةِ عَلَى الْحَالِ ، وَعَلَى التَّوَكِيدِ ، وَعَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ .

وَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى اضْطِرَابِ دَلَالَةِ الْمَصْطَلَحِ أَوْ غِيَابِ الدَّقَّةِ فِي اسْتِعْمَالِهِ ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْمُصْطَلَحُ النَّحْوِيَّ لِلصِّفَةِ ، وَإِنَّمَا اتَّسَعَ فِي اسْتِعْمَالِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ إِذْ الْحَالُ مِنْ صِفَةٍ ذِي الْحَالِ ، وَالْخَبَرُ مِنْ صِفَةٍ الْمُبْتَدَأِ ، وَالتَّوَكِيدُ مِنْ صِفَةِ الْمُؤَكَّدِ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ مِنْ صِفَةِ الْأِسْمِ قَبْلَهُ .

٣ - وَرَبَّمَا أَطْلَقَ غَيْرَ مَصْطَلَحٍ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .

قَالَ سَبِيوِيهِ : « وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٤] ، فَإِنَّمَا وَجَّهُوهُ عَلَى أَنَّهُ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةً فِي هَذِهِ الْحَالِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتًا ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَهَا وَاقِعًا ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاقِعٌ أَوِ الْإِبْتِدَاءُ » اهـ .

يُرِيدُ سَبِيوِيهِ بِوَاوِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقِعًا ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَدَّرَ بِ- إِذْ ، لِلَّذِي يُلَمَّحُ مِنْ أَشْبَاهِ مُسْتَحْكَمَةٍ بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : « الْحَالُ وَقْتُ » ؛ بِأَيِّ تَمْثِيلِهِمُ الْحَالُ فِي قَوْلِهِمْ : جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا ، ب- : جَاءَنِي زَيْدٌ فِي حَالِ الرُّكُوبِ . وَالظَّرْفُ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ، وَآيَةُ عَطْفِهِمُ الظَّرْفَ عَلَى الْحَالِ فِي ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَكُمْ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة الصافات : ١٣٧] - ١٣٨ ، وَيَقْطَعُ بِتَقْدِيرِ سَبِيوِيهِ وَاقِعًا بِالْحَالِ بِ- إِذْ قَوْلُ جَمِيلٍ :



فَنَقُتْ كَمَا نَكُونُ ، وَأَنْتُمْ صَدِيقُ ، وَإِذْ مَا تَبْدُلِينَ زَهِيدُ  
إِذْ : ظرف لما مضى من الزمان معطوف على محل الجملة الحالية ( أنتم  
صديق ) ، وهو نظير الواو الحالية في المصراع الأول<sup>(١)</sup> .

٤ - قد يستمع سيبويه في استعمال بعض المصطلحات النحويّة ، فمن ذلك  
أنّه سمّى المقصور منقوصاً ، وأسّم الفعل الناقص فاعلاً ؛ قال عن مجيء  
معرفتين بعد الفعل الناقص : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته  
فاعلاً رفعتّه ، ونصبّت الآخر » .

وذكر ابن السّراج أنّ اسم كان مُشَبَّهً بالفاعل من جهة اللفظ ؛ لأنّه غير فاعل  
في الحقيقة . ونصّ ابن مالك أنّ مرفوع هذا الباب يُسمّى اسماً وفاعلاً ، وأنّ  
الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب بالاسم .

٣ - شواهد الكتاب :

أثد سيبويه أحكامه بما تلاه من أي التّنزيل وقراءاته ، وما أنشده من أشعار  
بلغت عدتها ألفاً وخمسين بيتاً ، ولم يتجاوز استشهاده بالحديث بضعة  
مواضع .

قال الحرّمي : في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً ، سألت عنها ، فعُرف  
ألف ، ولم تُعرف خمسون .

وقال أيضاً : نظر أبو زيد في كتاب سيبويه ، فقال : قد أكثر هذا الغلام  
الحكاية ، إن كان سمع . فقلت له : قد روى عنك شيئاً كثيراً ، فهل صدّق  
فيه ؟ قال : نعم . قلت : فصدّقه فيما روى عن غيرك .

قال المازني : كل ما في كتاب سيبويه من قوله « أخبرني الثقة » ،

(١) للتوضيح في شبه الحال بالظرف أنظر : التذكرة في علم العربيّة ١/١٨٣ - ١٨٥ ،  
٣٥٩/٢ - ٣٦٠ .

و « سَمِعْتُ مَنْ أَتَى بِهِ » ، فهو عن أبي زَيْد .

وَرُبَّمَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ شَوَاهِدَ كِتَابِ سَبْيُوهِ عَلَى وَجْهِ يَخْلُو مِنْ اسْتِدْلَالِ  
سَبْيُوهِ بِهَا .

عَلَى أَنَّ شَوَاهِدَ الشُّعْرِ لَا يُسْقِطُ الاسْتِشْهَادَ بِهَا اخْتِلَافُ الرِّوَايَةِ فِي بَعْضِ  
الْفَاطِلِهَا ، وَلَا جَهْلُ قَائِلِهَا .

وَمَدَارُ الْأَمْرِ وَمَلَكَهُ فِي الْاجْتِنَاجِ بِالشُّعَارِ عَلَى مَخَارِجِ رَوَايَتِهَا وَصِدْقِ  
رَوَاتِهَا لَا عَلَى مَعْرِفَةِ قَائِلِهَا أَوْ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ فِيهَا .

فَسَبْيُوهِ لَمْ يَكُنْ يُعْنَى عَنَايَةً كَبِيرَةً بِعَزْوِ شَوَاهِدِهِ إِلَى أَصْحَابِهَا ، وَالْعُلَمَاءِ مِنْ  
بَعْدِهِ هُمُ الَّذِينَ نَسَبُوا أَكْثَرَ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ، وَبَقِيَتْ مِنْهَا بَقِيَّةٌ مَجْهُولَةٌ الْقَائِلُ عَسَى  
أَنْ تَكْشِفَهَا مَصَادِرُ تَرَاثُيَّةٍ يُقَدَّرُ لَهَا أَنْ تُطْبَعَ وَتَرَى النُّورَ .

قَالَ ابْنُ السَّيْرَافِيِّ : « فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَذْهَبَ إِنْسَانٌ لَهُ عِلْمٌ وَتَحْصِيلٌ إِلَى أَنَّ  
سَبْيُوهِ غَلِطَ فِي الْإِنْشَادِ ، وَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الدَّوَاوِينِ عَلَى  
خِلَافِ مَا ذَكَرَ - فَإِنَّمَا ذَلِكَ سَمِعَ إِنْشَادَهُ مِنْ مَنْ يُسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ عَلَى وَجْهِ ، فَأَنْشَدَ  
مَا سَمِعَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي رَوَاهُ قَوْلُهُ حُجَّةٌ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ يُرَوَى عَلَى وَجْهَيْنِ » .  
وَقَالَ أَيْضاً : « وَأَعْلَمْتُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْإِنْشَادِ إِذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ ذَا الْمَوْقِعِ  
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْسَبَهُ أَحَدٌ إِلَى اضْطِرَابِ سَبْيُوهِ ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ تَخْتَلِفُ فِي  
الْإِنْشَادِ . وَيَسْمَعُهُ سَبْيُوهِ يُنْشَدُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَهُ فِيهَا حُجَّةٌ ، فَيَنْشُدُهُ  
عَلَى مَا سَمِعَهُ . وَيُرْوَاهُ رَاوٍ آخَرُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا حُجَّةَ فِيهِ .

وَالرِّوَاةُ الْمُخْتَلِفُونَ إِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ أَفْوَاهِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَحْفَظُونَ الْأَشْعَارَ ،  
فَالْتَّغْيِيرُ وَاقِعٌ مِنْ جِهَتِهِمْ . وَالشُّوَاهِدُ فِي كُلِّ رَوَايَةٍ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ الَّذِي  
غَيَّرَ الشُّعْرَ وَأَنْشَدَهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ قَوْلِهِ حُجَّةٌ . وَلَوْ كَانَ الشُّعْرُ لَهُ لَكَانَ  
يُحْتَجُّ بِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُطَيْيَنَةَ رَاوِيَةٌ زُهَيْرٍ ، وَكَثِيرًا رَاوِيَةٌ جَمِيلٍ ، وَالزَّوَايِ  
وَالْمَرْوِيَّ عَنْهُمَا كِلَاهُمَا حُجَّةٌ » اهـ

فَعَدَمُ مَعْرِفَةِ قَائِلِ الشَّعْرِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ لَا يَلْزَمُ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَائِلٌ يُحْتَجُّ بِهِ أَوْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ . وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَةُ الثَّقَاتِ ؛ قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ عَمْرِو الْبَغْدَادِيِّ : « لَأَنَّ الشَّعْرَ الْمَجْهُولَ الْقَائِلَ لَا يَصْخُحُ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ مَا لَمْ يَسْتَشْهَدْ بِهِ ثِقَّةٌ مِنَ الْأَمْثَلِ » .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ وَالتَّعْلِيلُ فَكَانَ سَبِيوِيَّةً فِيهِمَا أَمْتِدَادٌ لِلخَلِيلِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَا أَضْطَنَعَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي كَانَ يَتَغَيَّبُ بِهَا التَّدْرِيبُ ، كَبَعْضِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي أَشْنَقَهَا فِي بَابِ النَّدَاءِ وَالتَّنْبِيهِ وَالتَّرْخِيمِ ، وَهِيَ أَمْثَلَةٌ مَقِيسَةٌ لَا يَنْطَلِقُ بِهَا الْعَرَبِيُّ ، تَدُلُّ عَلَى تَطَوُّرِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الَّذِي بَدَأَ يَضْطَمِعُ بِمَنْطِقِ الْعَقْلِ .





## المَذْهَبُ النَّحْوِيُّ الْكُوفِيُّ

تُنَسَّبُ أَوَّلِيَّةُ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الرَّوَّاسِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٨٧ هـ ،  
وإِلَى مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمِ الْهَرَّاءِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٩٠ هـ .  
أَمَّا الرَّوَّاسِيُّ فَقَدْ أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ عِيْسَى بْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي عمرو بن العلاء ، ثُمَّ  
أَبَ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَأَلَّفَ لِنَاصِيئِهِ كِتَابًا فِي النَّحْوِ سَمَّاهُ « الْفَيْضُ » .  
وَيَبْدُو أَنَّ آراءَهُ لَمْ تَكُنْ قِيَمَةً ، وَلِذَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِيهِ : « كَانَ  
بِالْكُوفَةِ نَحْوِيٌّ يُقَالُ لَهُ أَبُو جَعْفَرِ الرَّوَّاسِيِّ ، وَهُوَ مَطْرُوحُ الْعِلْمِ لَيْسَ بِشَيْءٍ » .  
أَمَّا الْهَرَّاءُ فَقَدْ تَلَمَّذَ لِنُحَاةِ الْبَصْرَةِ ، ثُمَّ أَبَ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ  
الاشْتِغَالُ بِالتَّضْرِيفِ ، حَتَّى إِنَّ الشَّيْطَانِيَّ نَسَبَ إِلَيْهِ تَأْسِيسَ هَذَا الْعِلْمِ .  
وَمِمَّا لَا مِرْيَةَ فِيهِ أَنَّ النَّحْوَ الْكُوفِيَّ بَدَأَ بِدَايَةِ حَقِيقَتِهِ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ الْكِسَائِيِّ  
( ت ١٨٩ هـ ) ، وَأَبِي زَكْرِيَّا الْفَرَّاءِ ( ت ٢٠٧ هـ ) ، فَهُمَا اللَّذَانِ رَسَمَا صُورَةَ  
هَذَا النَّحْوِ ، وَوَضَعَا أُسُسَهُ وَأَصُولَهُ .  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَغِيبَ عَنَّا أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ سَعِيدَ بْنَ مَسْعَدَةَ الْأَخْفَشَ  
الْأَوْسَطَ ( ت ٢١٥ هـ ) هُوَ الَّذِي مَهَّدَ لِنُشُوءِ هَذَا الْمَذْهَبِ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَصْرِيًّا  
وَزَاوِيَّ كِتَابِ سَبْيُوهِ ، كَثِيرُ الْمَخَالَفَةِ لِلْخَلِيلِ وَسَبْيُوهِ ، وَهُوَ الَّذِي أَقْرَأَ  
الْكِسَائِيَّ كِتَابَ سَبْيُوهِ فِي بَعْضِ الْأَقْوَالِ . وَقَدْ عَوَّلَ عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ تَعْوِيلًا أَيْ  
تَعْوِيلَ ، وَاعْتَدُّوا بِآرَائِهِ اعْتِدَادًا أَيْ اعْتِدَادِ ، وَزَادُوا عَلَيْهَا حَتَّى اكْتَمَلَتْ لَهُمْ  
صُورَةُ مَذْهَبِهِمْ .

## سَمَاتُ الْمَذْهَبِ النَّحْوِيِّ الْكُوفِيِّ :

### ١ - الاتِّسَاعُ فِي الرُّوَايَةِ :

لَعَلَّ أَتَرَزَ مَا يُمَيِّزُ هَذَا الْمَذْهَبَ اتِّسَاعُ أَصْحَابِهِ فِي رَوَايَةِ الشُّعْرِ وَحِكَايَةِ الْأَقْوَالِ وَاللُّغَاتِ عَنْ جَمِيعِ الْعَرَبِ ؛ لَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ مَنْ سَكَنَ أَعْمَاقَ الْبَوَادِي وَمَنْ سَكَنَ الْحَوَاضِرَ .

عَلَى حِينٍ كَانَ الْبَصَرِيُّونَ يَتَشَدَّدُونَ فِي الرُّوَايَةِ وَيَبَالِغُونَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ مِنْهَا عَلَى نَحْوِ جَعَلِ أَثَمَةَ الرُّوَايَةِ لَا يُثَبِّتُونَ فِي مَصْنُفَاتِهِمْ إِلَّا مَا صَحَّ سَمَاعُهُ عَنِ الْأَعْرَابِ الْأَفْصَحِ الْفُصَحَاءِ مِمَّنْ سَكَنُوا أَعْمَاقَ الْبَوَادِي فِي تَجْدِيدِ وَتِهَامَةِ وَالْحِجَازِ ، وَفَاحَرُوا رَوَاةَ الْكُوفَةِ بِذَلِكَ ، وَمِمَّا أَثَرُ عَنْهُمْ فِي هَذَا قَوْلُهُمْ يَغْتَمِزُونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ : « نَحْنُ أَخَذْنَا اللُّغَةَ عَنْ حَرَشَةِ الضُّبَابِ وَأَكَلَةِ الْيَرَابِيعِ ، وَأَنْتُمْ أَخَذْتُمُوهَا عَنْ أَكَلَةِ السُّوَارِيزِ وَبَاعَةِ الْكُوَامِيزِ » (١) .

وَلَيْسَ يَعْنِي هَذَا أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَمْ يَزِيدُوا إِلَى أَعْمَاقِ الْبَوَادِي قَاصِدِينَ الْقَبَائِلِ ذَاتِ اللُّغَةِ الْعَالِيَةِ ، بَلْ فَعَلُوا ، وَلَكِنْ مَعَ أَخْذِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْقَبَائِلِ أَخَذُوا عَمَّنْ سَكَنَ حَوَاضِرَ الْعِرَاقِ ، وَعَنِ الْقَبَائِلِ الَّتِي خَالَطَتْ الْأَعَاجِمَ مِمَّنْ تَوَقَّفَ

(١) حَرَشُ الضُّبِّ : صَيْدُهُ ، وَهُوَ أَنْ يُحَكَّ الْمُخْرُ الَّذِي هُوَ فِيهِ يُحَرَّشُ بِهِ ، فَإِذَا أَحَسَّهُ الضُّبُّ حَيْبَةً تُعْبَانَا ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ ذَنْبَهُ ، فَبُعَاذُ حَيْثِلٍ . عَلَى أَنَّ الضُّبَّ رُبَّمَا اسْتَرْوَعَ فَمَخَذَعَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا مَا حَكَّى أَبُو زَيْدٍ قَوْلَهُمْ : لَهْوُ أَثَبْتُ مِنْ ضَبِّ حَرَشَتُهُ .

السُّوَارِيزُ : اللَّبَنُ الرَّائِبُ الْمُسْتَفْرَجُ مَأْوُهُ .

الْكُوَامِيزُ : جِ كَامِيزُ : مُخَلَّلٌ يُشْفَى الطَّعَامُ ، أَوْ طَعَامٌ مِنْ دَفِينٍ وَيُلْبَحُ وَلَيْسَ يُشْفَى فِي الشَّمْسِ .

وَمُقَوِّدُ الْعِبَارَةِ أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ جَمَعُوا اللُّغَةَ مِنْ أَفْوَاهِ الْأَعْرَابِ الْبُدَاةِ الْأَفْصَحِ الَّذِينَ يَتَحَرَّشُونَ بِالضُّبَابِ مِنْ جَفَوَتِهِمْ ، وَيَأْكُلُونَ الْيَرَابِيعَ ، وَأَهْلَ الْكُوفَةِ جَمَعُوا اللُّغَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينِ الَّذِينَ سَكَنُوا الْحَوَاضِرَ ، فَأَكَلُوا مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَأْكُلُهُ أَكَلَةُ الْيَرَابِيعِ مِنْ أَهْلِ الْوَبَرِ .

البصريون في الرواية عنهم ؛ لذي قد يشوب لغتهم من احتكاكها بغير العرب ،  
مما قد يغض من فصاحتها وصفائها . ولم يفرقوا في أخذهم بين الفصيح العالي  
والشاذ المتروك القياس عليه من اللغات .

## ٢ - الاتساع في القياس وضبط القواعد :

أشترط البصريون في الشواهد التي تُصاغ منها القاعدة النحوية أن تكون  
جارية على ألسنة الفصحاء ، وأن تكون كثيرة كثيرة تُوجب القياس عليها ، وبذا  
أحكموا ضبط قواعدهم ، وبنوها على اللغة العالية الفصيحة ، وأستبعدوا عنها  
ما هو شاذ مما يُمثل لهجة قليلة أو لغة خبيثة . وليس يعني هذا أنهم أهملوا  
الشاذ ولم يذكروه في مصنفاتهم ، بل نصروا عليه ، ولكن ما أخذوا أنفسهم به  
من مناهج أقتضى عدم إدخاله في بناء القاعدة ، وربما تحيلوا عليه بضرب من  
التأويل يردّه إلى القاعدة التي تنظم الكلام الفصيح الفاشي .

وأما الكوفيون فقد اعتدوا بأقوال المتحضرين ومن زالت عنهم الفصاحة من  
احتكاكهم بالأعاجم ، وبنوا قواعدهم على كل ما سمعوه سواء أكان فصيحاً أم  
شاذاً ، مما أحدث اضطراباً وتناقضاً في هذه القواعد . ويبلغ بهم الأمر أنهم  
ربما بنوا قاعدة على بيت يتيم مفرد شاذ ليس له نظير يعصمه ويقويه ، بل إنهم  
ربما صاغوا قاعدة ما من غير أن يسمعوا ما يؤيدها من كلام العرب .

## ٣ - المصطلحات النحوية الكوفية :

كان الكوفيون يقصدون إلى أن يكون لهم مذهب نحوي مستقل قصداً ،  
وهذا أذاهم إلى إحداس مصطلحات مغايرة ما ساد عند البصريين .

فمما استعملوه وجرت به أفلامهم :

الصرّف : مصطلح من صناعة الفراء ، جعله علّة لنصب المفعول معه في  
نحو : جاء زيد وطلوع الشمس ، وعلّة لنصب المضارع بعد واو المعية ،



والأول منصوب عند البصريين بالفعل نفسه بوساطة الواو ، والثاني منصوب عندهم بـ « أن » مضمرة وجوباً .

الخلاف : عامل معنوي يعتلون به لنصب الظرف الواقع خبراً في نحو : زيد أَمَامَكَ . أَمَامَكَ : ظَرْفُ نَاصِبُهُ الخِلاف . وهو عند البصريين ظرف متعلق بخبر محذوف .

التقريب : أطلقه الكوفيون على اسم الإشارة في نحو قولنا : هذا زيد قائماً ، ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [سورة هود : ٧٢] ، وجعلوه بمنزلة « كان » الناقصة الرفع للناصب للخبر ، ف زيد : اسم للتقريب ، وقائماً : خبره .

على حين نصبه البصريون على الحال ، وذهب فارس النحاة أبو علي إلى أن العامل في هذه الحال معنى التثنية المستفاد من « ها » في « هذا » ، أو معنى الإشارة في « ذا » .

الفعل الدائم : اسم الفاعل ؛ للذي لمحوه من أشباه مستحكمة بين الفعل المضارع واسم الفاعل ، من دلالتهما على الحال والاستمرار ، ووقوعهما خبراً في باب « إن » وأقترانهما باللام المزحلقة في نحو : إن زيدا ليحكم بالعدل ، وإن زيدا لحاكم بالعدل ، وزنتهما واحدة .

ضمير المجهول : ضمير الشأن ، وربما سمّاه قدماء البصريين ضمير القصة والحديث .

المفعول : المفعول به ، وأما المفاعيل الأخرى كالمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل .

الصفات : حروف الجر .

« لا » التبرئة : لا النافية للجنس .

حروف الجحد : حروف النفي .

المحلّ : الظرف .

الكناية والمكني : الضمير .

المعرفة المؤقتة : أسم العلم .

الفعل الواقع : الفعل المتعدي .

على أنّه ليس من السهل تقرير أنّ هذا المصطلح أو ذاك هو ممّا ابتكره الكوفيون ، أو القول إنّهم أوّل من استعمله وجرى عليه ، إذ لم يُفهرس المصطلح في كتاب سيبويه فهرسة شاملة دقيقة آتية على كلّ ما فيه حتّى على لفظ سيبويه ، ولم يُفرض الاشتباك والتداخل بين مصطلحاته ؛ إذ قد يستخدم للمعنى النحوي الواحد غير ما مصطلح ، وقد يُطلق المصطلح الواحد على غير معنى نحوي ، فهذا وما إليه ممّا يُعين على تحرير المصطلح وتخليصه والقول بأوليّته .

فمن التّسرع في نسبة المصطلح إلى الكوفيّين ما زعمه الدكتور شوقي ضيف أنّ الفراء أوّل من أضطلع على النّعت باسمه ، وليس ما زعمه بصحيح إذ مصطلح النّعت يُراد به الصّفة هاجع في كتاب سيبويه ؛ قال في باب أسماء « باب مجرى النّعت على المنعوت » : « ومن النّعت أيضاً : مررتُ برجلٍ أيّما رجلٍ . فأيّما نعت للرجل في كماله وبذّه غيره ؛ كأنّه قال : مررتُ برجلٍ كاملٍ » .

ومنه مصطلح « ما يُجرى وما لا يُجرى » مقابل ما سَمّاه سيبويه « ما ينصرف وما لا ينصرف » ؛ جرى الفراء على استعمال المصطلحين ، وكذا فعل المُبرّد إذ عقد باباً في « المُقتضب » أسماه « باب ما يُجرى وما لا يُجرى » جارياً على ما نُسب إلى الكوفيّين ، وحشاه بمصطلح ما ينصرف وما لا ينصرف ، جارياً على مصطلح من سَمّى كتابه البَحْر .

ومنه مصطلح « الصُّلَة » مقابل الحرف الزائد عند البصريين . وقد يستخدم الكوفيون مصطلح « الحشو » في موضع « الصُّلَة » ، يستخدم البصريون مصطلح « اللُّغُو » في موضع « الزائد » . وربما اتَّسَعَ نَحَاةُ الْبَلَدَيْنِ ، فَأَجْرَى كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُمَا مَصْطَلَحَ صَاحِبِهِ . فَالْأَخْفَشُ ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ عَنِيْقٌ ، اسْتخدم مصطلح « الصُّلَة » ، وتألّفه « معاني القرآن » أسْبَقُ مِنْ تَأْلِيفِ الْفَرَّاءِ « معانيه » .

وربّما كان الكوفيون مُؤَفِّقِينَ فِي بَعْضِ مَا اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ مَصْطَلَحَاتٍ أَكْثَرَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَصْطَلَحُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ الَّذِي أُطْلِقُوهُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتَعَدِّيِّ ، ذَلِكَ أَنَّ الْوَاقِعَ أَوْفَقُ وَأَدْنَى عَلَى تَسْلُطِ الْفِعْلِ وَوُقُوعِهِ عَلَى مَفْعُولِهِ ، مِنْ قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ : الْفِعْلُ الْمَتَعَدِّيُّ ، أَيِ الْمَتَجَاوِزِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَدَلَالَةُ الْوُقُوعِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ التَّعَدِّيِّ ؛ إِذِ الْأُولَى تَحْمِلُ التَّسْلُطَ وَإِنْفَاذَ التَّأْثِيرِ ، وَالثَّانِيَةُ دُونَهَا ؛ إِذْ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا تَجَاوُزَ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ وَوُصُولَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَجْهِ الْوُصُولِ وَتَأْثِيرِهِ فِيمَا وَصَلَ إِلَيْهِ .

ومنه أيضاً ضمير المجهول الذي أطلقوه على ضمير الشَّانِ ؛ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي « الْحَلَبِيَّاتِ » : « وَالْبَغْدَادِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّمِيرَ الْمَفْسَّرَ بِالْجَمَلِ « الْمَجْهُولِ » ، وَنَرَى أَنََّّهُمْ سَمَوْهُ مَجْهُولًا ؛ لِأَنَّهُ أَضْمِرٌ قَبْلَ أَنْ يُذْكَرَ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الضَّمِيرُ إِذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . فَلَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ هَذَا الضَّمِيرُ مُظْهَرٌ كَانَ مَجْهُولًا إِلَى أَنْ يُبَيَّنَ بِالتَّفْسِيرِ » ؛ أَلَا تَرَى بَعْدَ تَعْلِيلِ أَبِي عَلِيٍّ لِاصْطِلَاحِهِمْ أَنَّ الْمَجْهُولَ أَكْثَرُ دَلَالَةً عَمَّا تَحْتَهُ مِنْ « الشَّانِ » .

وَمِمَّا يَسْتَحِقُّ التَّنَوُّفَ عِنْدَهُ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا مَصْطَلَحُ « الْبَغْدَادِيُّونَ » الَّذِي أَرَادَ بِهِ غَيْرَ شَيْءٍ الْكُوفِيِّينَ .

وقد أنهيتُ بعد التحقيق وتوثيق ما نُقِلَ عَنْ أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ أُطْلِقَ عَلَيْهِمُ الْبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ الْمَعْنَى بِهِمْ نَحَاةُ الْكُوفَةِ : الْكَسَائِي ، وَالْفَرَّاءُ ، وَهَشَامُ بْنُ



معاوية الضَّرير ، وتُغلب ، وغيرهم . والأدلة على ذلك :

١ - قول أبي عليّ في موضع : حَكَيْتُ بَعْضَ الْبَغْدَادِيِّينَ : أَلْتَقَتِ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ، وَتَصْرِيحُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ حَاكِي ذَلِكَ هِشَامٌ . وَهَشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ هَذَا مِنْ أَعْلَامِ النُّحَاةِ الْكُوفِيِّينَ صَاحِبِ الْكِسَائِيِّ ، تُوفِّيَ ( ت ١٩٤ هـ ) .

٢ - قول أبي عليّ : حَكَيْتُ الْكِسَائِيَّ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ .

٣ - قول أبي عليّ : وَقَدْ حَكَيْتُ الْبَغْدَادِيَّونَ شَيْئاً مِنْ هَذَا فِي غَيْرِ الشُّعْرِ ؛ حَكَّوْا : « أَسْقِنِي مَا يَأْهُدَا » فِي مَوْضِعٍ ، وَتَصْرِيحُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ : « عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ الْفَرَّاءَ يَحْكِي عَنْ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ : أَسْقِنِي مَا يَأْهُدَا » .

٤ - غالباً مَا عَنَى أَبُو عَلِيٍّ بِمَنْ سَمَّاهُ « بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ » أَبَا زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ الْفَرَّاءِ ( ت ٢٠٧ هـ ) ؛ إِذْ جُلَّ الْمَنْقُولُ عَنْ بَعْضِ الْبَغْدَادِيِّينَ هَذَا يَرْقُدُ فِي « مَعَانِي الْقُرْآنِ » لِلْفَرَّاءِ .

٥ - اسْتَعْمَلَ أَبُو عَلِيٍّ مُصْطَلَحَ « أَطْرُقُ الْبَيْتَ بَغْدَادِيّاً » ، وَدَلَّ التَّحْقِيقُ عَلَى أَنَّ مَخْرَجَ رِوَايَةِ الْبَيْتِ نَحَاةَ الْكُوفَةِ .

عَلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَيْسَ أَوَّلُ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى نَحَاةِ الْكُوفَةِ لِقَبِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، بَلْ وَجَدْتُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ قُتَيْبَةَ ( ت ٢٧٦ هـ ) ؛ قَالَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ : « وَأَمَّا الْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ » ، وَ« وَالتَّخَوُّثُونَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ » . وَفِي ذَيْنِكَ الْمَوْضِعَيْنِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِهِمْ نَحَاةَ الْكُوفَةِ .

وَمِمَّا يُذَكِّرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ أَبَا مَنْصُورَ الْأَزْهَرِيَّ ( ت ٣٧٠ هـ ) لَقَّبَ نَحَاةَ الْكُوفَةِ بِالْعِرَاقِيِّينَ ؛ قَالَ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ : « وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى حَافِظاً لِمَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ ، أَعْنَى الْكِسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ وَالْأَحْمَرَ » ، وَالْأَحْمَرُ هُوَ عَلِيُّ بْنُ

المبارك ( ت ١٩٤ هـ ) صاحب الكسانتي .

#### ٤ - العامل والتأويل :

ولم يكتف الكوفيون بأستحداث مصطلحات جديدة ، بل خالفوا البصريين في كثير من التعليلات ، ولاسيما مسألة العامل .

من ذلك ما ذهبوا إليه إلى أنَّ العامل في المبتدأ الخبر ، والعامل في الخبر المبتدأ ، وهو ما عتبروا عنه بأنَّ المبتدأ والخبر يترافعان . على حين ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في المبتدأ عامل معنويّ سمّوه « الابتداء » ، والعامل في الخبر هو المبتدأ .

ومن التأويل ما ذهب إليه البصريون من أنَّ الاسم المرفوع بعْدَ « لولا » مبتدأ ، خبره محذوف ، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّه فاعلٌ لـ لولا .  
ومنه أنَّ « حتّى » جازةٌ للأسماء عند البصريين ، على حين نُقِلَ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ الاسمَ مجرورٌ بعْدَها على إضمار « إلى » .

وسيفت الطالب على مزيد من مسائل الخلاف لهذه بين نحاة البلدين وما اتَّفَقَ فيها من أصولٍ اختكم إليها كلُّ فريق في مقرر الفصل الثاني « النحو ومسائله » .

\* \* \*

## أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْكِسَائِيُّ

( ١١٩هـ - ١٨٩هـ )

الْكِسَائِيُّ عَالِمٌ جَلِيلٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ ، وَأَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الَّذِينَ أَجْتَبِيَ قِرَاءَتُهُمْ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُجَاهِدٍ ( ت ٣٢٤هـ ) فِي كِتَابِهِ الْجَهِيرِ « السَّبْعَةُ » .

وُلِدَ فِي الْكُوفَةِ ، وَنَشَأَ بِهَا ، وَاسْتَلَفَ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الرُّوَاسِيِّ ، وَمَعَاذِ بْنِ مُسْلِمِ الْهَرَّاءِ ، وَقَرَأَ عَلَى حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبِ الرِّثَاتِ ( ت ١٥٦هـ ) (١) ، وَهُوَ أَحَدُ

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ١٥٩/٣ يَرُدُّ عَلَى مَنْ رَدَّ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الْغَوِيُّ سَاءَ لَوْنٍ بِهِ وَالْأَرْحَامُ ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ : ١] بِخَفْضِ « الْأَرْحَامِ » عَطْفًا عَلَى الْهَاءِ فِي « بِه » : « وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ « وَيَرُدُّ عِنْدِي هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمَعْنَى وَجْهَانِ » فَمَجَسَّارَةٌ فَبِحِجَّةٍ مِنْهُ لَا تَلِيقُ بِحَالِهِ وَلَا بِطَهَارَةِ لِسَانِهِ ، إِذْ عَمِدَ إِلَى قِرَاءَةِ مَتَوَاتِرَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ ، وَأَتَصَلَّتْ بِأَكَابِرِ قُرَّاءِ الصُّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوْا الْقُرْآنَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « وَزَدَهَا بِشَيْءٍ خَطَرُهُ فِي ذَهْنِهِ . . . وَحَمْزَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَشُعْبَانَ بْنِ عُثَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَجَعْفَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ .

وَلَمْ يَقْرَأْ حَمْزَةُ خُرُفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا بِأَنَّهُ - وَكَانَ حَمْزَةُ صَالِحًا وَرِعًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ ، وَلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ ، وَأَخْتَمَ الْقِرَاءَةَ وَلَهُ خَمْسُ عَشْرَةِ سَنَةً ، وَأَمَّ النَّاسَ سَنَةً مِثْلًا ، وَعَرَّضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ مِنْ نُظَرَائِهِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ . وَمِنْ تَلَامِيذِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ : إِمَامُ الْكُوفَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ أَبُو الْحَسَنِ الْكِسَائِيُّ .

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ : غَلَبَ حَمْزَةُ النَّاسَ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْفَرَاقِ . . . وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِقَوْلِ ثَعَالَةَ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ وَمَنْ خَالَفَهُمْ ، فَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ . وَإِنَّمَا =



السبعة أيضاً وإمام القرأة الكوفيّين في زمانه .

لم يتعلّم الكسائي النُحو في صباه ، بل طلبه بأخرة . وتروي كُتُب التراجم خيراً في سبب طلبه للعربية ، وهو أنّه جاء إلى قوم ، وقد أغيا ، فقال : « عَيَّيْتُ » ، فقالوا : تُجَالِسُنَا وَأَنْتَ تَلْحَنُ ؟ قال : كيف لَحَنْتُ ؟ فقالوا : إِنْ كُنْتَ أَرَدْتَ مِنْ أَنْقِطَاعِ الْحِيلَةِ ، فَقُلْ : عَيَّيْتُ . وَإِنْ أَرَدْتَ مِنَ التَّعَبِ ، فَقُلْ : أَعَيَّيْتُ .

فَأَنْفَتَ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، وَنَهَضَ يَسْأَلُ عَمَّنْ يُعَلِّمُهُ النُّحُو ، فَهُدِيَ إِلَى الْهَرَاءِ ، فَلَزِمَهُ حَتَّى أَخَذَ مَا عِنْدَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، فَلَقِيَ الْخَلِيلَ ، وَجَلَسَ فِي حَلْقَتِهِ ، وَسَأَلَ الْخَلِيلَ : « مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ عِلْمَكَ ؟ » فَقَالَ : مِنْ بَوَادِي الْحِجَازِ وَتِهَامَةِ وَنَعُجْدَ . فَخَرَجَ وَرَجَعَ وَقَدْ أَنْفَدَ خَمْسَ عَشْرَةَ قَنِينَةً حَبِيرٍ فِي الْكِتَابَةِ عَنِ الْعَرَبِ سِوَى مَا خَفِظَ مِنْ أَقْوَاءِ الْعَرَبِ الْخُلَاصِ .

قال أبو الطيّب اللُّغَوِيُّ : كَانَ الْكَسَائِيُّ عَالِمَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَإِمَامَهُمْ إِلَيْهِ يَنْتَهَوْنَ بِعِلْمِهِمْ ، وَعَلَيْهِ يُعَوَّلُونَ فِي رَوَايَتِهِمْ .

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي : هَذَا إِلَى مَا يُعْرَفُ مِنْ عَقْلِ الْكَسَائِيِّ وَعِفَّتِهِ وَنَزَاهَتِهِ ، حَتَّى إِنَّ الرَّشِيدَ كَانَ يُجْلِسُهُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَلَى كُرْسِيِّينَ بِحَضْرَتِهِ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : قَالَ لِي رَجُلٌ مَا اخْتَلَفْتُكَ إِلَى الْكَسَائِيِّ وَأَنْتَ مِثْلُهُ فِي النُّحُو ؟ فَأَعْجَبَنِي نَفْسِي ، فَأَتَيْتُهُ ، فَنَاقَشْتُهُ مَنَازِرَةَ الْأَكْفَاءِ ؛ فَكَأَنِّي كُنْتُ طَائِراً يَغْرِفُ بِمَنْقَارِهِ مِنَ الْبَحْرِ .

لُقِّبَ بِالْكَسَائِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ كِسَاءً أَسْوَدَ ثَمِيناً . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ أَحْرَمَ لِلْحَجِّ فِي كِسَاءٍ .

وَمِنْ أَتْبَعِهِ مَنْ تَلَمَّذَ لَهُ : أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ الْفَرَّاءِ ( ت ٢٠٧ هـ ) ، وَأَبُو

---

يعرف ذلك من له اشتبهار في علم العربي لا أصحاب الكنائش المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون من الصُحُف دون الشيوخ هـ

عُبَيْدُ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ (ت ٢٢٤هـ) ، وَهْشَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الصَّرِيرِ (ت ١٩٤هـ) .

وَمِنْ آثارِهِ الَّتِي فَجَعْنَا الذَّهْرَ بِهَا : مَعَانِي الْقُرْآنِ ، الْهَجَاءُ ، النَّوَادِرُ الْأَوْسَطُ ، النَّوَادِرُ الْكُبْرَى ، هَاءَاتُ الْكُنْيَةِ فِي الْقُرْآنِ ، الْحُدُودُ ، الْحُرُوفُ ، مَقْطُوعُ الْقُرْآنِ وَمَوْصُولُهُ ، اخْتِلَافُ الْعِدَدِ ، أَشْعَارُ الْمَعَايَا . وَمِمَّا أَنْتَهَى إِلَيْنَا مِنْهَا : مَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ ، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ عَبْدُ النَّوَّابِ .

تُوفِّيَ الْكَسَائِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ صَاحِبَ أَبِي حَنِيفَةَ سَنَةَ ١٨٩هـ بِالرَّيِّ ، فَقَالَ هَارُونَ الرَّشِيدُ : « دَفَنْتُ الْفَقْهَ وَالنَّحْوَ بِالرَّيِّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ » .  
مَنْهَجُ الْكَسَائِيِّ النَّحْوِيُّ :

تَقَدَّمَ أَنَّ الْكَسَائِيَّ كَانَ عَالِمَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَإِمَامِهِمْ ، إِلَيْهِ يَنْتَهَوْنَ بِعِلْمِهِمْ وَعَلَيْهِ يَعُولُونَ فِي رِوَايَتِهِمْ .

وَأَمَّا مَا نَقَلَ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ : « لَمْ يَكُنْ لِجَمِيعِ الْكُوفِيِّينَ عَالِمٌ بِالْقُرْآنِ وَلَا كَلَامِ الْعَرَبِ . وَلَوْلَا أَنَّ الْكَسَائِيَّ دَنَا مِنَ الْخُلَفَاءِ ، فَرَفَعُوا مِنْ ذِكْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ شَيْئاً ، وَعِلْمُهُ مُخْتَلِطٌ بِلَا حُجَجٍ وَلَا عِلَلٍ إِلَّا حِكَايَاتُ عَنِ الْأَعْرَابِ مَطْرُوحَةٌ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُلَقِّنُهُمْ مَا يُرِيدُ . وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ أَغْلَمُ الْكُوفِيِّينَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْقُرْآنِ ، وَهُوَ قُدْرَتُهُمْ ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُونَ » = فَقَوْلُ سَاقِطٍ مُهَذَّرٍ قَائِلُهُ مَدْفُوعٌ بِالْعَصْبِيَّةِ ، عَلَى مَا فِيهِ مِنْ أَنَّ عَجْزَهُ يَنْقُضُ صَدْرَهُ .

١ - النَّحْوُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ ضَرْبٌ مِنَ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ الْقَائِلُ :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُبَسِّغُ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ  
وَمِنْ اتِّسَاعِهِ فِي الْقِيَاسِ أَنَّهُ جَوَّزَ إِضَافَةَ « حَيْثُ » إِلَى الْمَفْرُودِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ  
الْجُمْهُورُ أَنَّهَا تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ ، وَأَسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :  
وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْكُلِيِّ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَبْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ

ويقول آخر :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِّلَ طَالِعَا

والجمهور عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّادِرِ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهُ الْقِيَاسُ  
وَالْأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ الْعَامَّةُ .

٢ - اتَّسَاعُهُ فِي إِطْلَاقِ الْأَحْكَامِ مُسْتَدَلًّا بِالظَّاهِرِ :

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ جَوَّزَ أَنْ يَعْمَلَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَاضِي ، فَيَقَالَ : زَيْدٌ مُعْطٍ عَمْرًا  
أُمْسِي ذَرَهُمَا ، مُسْتَدَلًّا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَلَّبْنَاهُمْ بِسِيطٍ ذِرَاعِيَةٍ بِالْوَصِيدِ ﴾ [سورة  
الكهف : ١٨] ، فـ ﴿ بِسِيطٍ ﴾ اسْمُ فَاعِلٍ مَاضٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْكِي قِصَّةَ أَهْلِ الْكَهْفِ ،  
فَاطْلُقَ حُكْمًا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَاضِي يَعْمَلُ ، وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَمْتَنِعٌ ؛  
وَتَأْوَلُوا الْآيَةَ عَلَى أَنَّ ﴿ بِسِيطٍ ﴾ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ ، بِدَلِيلِ حِكَايَتِهَا بِلَفْظِ  
الْمُضَارِعِ فِي صَدْرِ الْآيَةِ ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقِلَبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ  
الْشِّمَالِ ﴾ .

٣ - إِجَازَتُهُ مَا لَا سَمَاعَ فِيهِ :

أَجَازَ الْكَسَائِيُّ دُخُولَ « لَا » النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ عَلَى الْاسْمِ الْعَلَمِ ، فَيَقَالَ :  
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ .

وَالنَّاسُ عَلَى أَنَّ اسْمَ « لَا » النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً أَوْ كَالنَّكْرَةِ  
حَتَّى تَفِيدَ النَّفْيَ الْعَامَّ الشَّامِلَ .

وَمِنْهُ : إِجَازَتُهُ أَنْ يُوصَفَ الضَّمِيرُ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُوصَفُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ  
الْمَعَارِفِ .

٤ - يَبْنِي عَلَى مَا يَقَعُ ضَرُورَةٌ حُكْمًا يُجْرِيهِ عَلَى مَا يَقَعُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ :

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ، فَيَقَالَ : نَفْسًا يَطِيبُ  
سَعْدٌ ، مُسْتَدَلًّا بِمَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ :



أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ  
ولا يُبْنَى عَلَى مَا يَقَعُ فِي الضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّحُ مَا لَا يُبَاحُ .

وإنَّمَا لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ  
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ،  
فَمَعْنَاهُ : طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ . وَفِي تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ خُرُوجٌ عَنْ  
حَقِيقَةِ التَّمْيِيزِ وَإِبْطَالٌ لَوْظِيفَتِهِ ؛ إِذْ يُؤْتَى بِالتَّمْيِيزِ فِي كَلَامِهِمْ لِرَفْعِ الْإِنْبِهَامِ عَمَّا  
أَشْكَلَ ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرٌ ، وَالتَّفْسِيرُ لَا يَقَعُ إِلَّا لِمُفَسَّرٍ ، وَالْمُفَسَّرُ لَا بُدَّ  
أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى التَّفْسِيرِ ، فَوَجَبَ تَأْخِيرُ التَّمْيِيزِ عَنِ الْعَامِلِ فِيهِ .  
٥ - ضَعْفُ الْعِلَّةِ وَالْحُجَجِ :

وَهُوَ مِمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا مَا قِيَسَ بِعِلَلِ الْخَلِيلِ .  
وَيُصَدِّقُهُ أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ تَأْتِيَ صِلَةُ الْمَوْصُولِ جُمْلَةً طَلِبِيَّةً مُسْتَدْلًا بِقَوْلِ  
الْفَرَزْدَقِ :

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي      لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَرُورُهَا  
وَالصِّلَةُ فِي الْبَيْتِ - إِنْ سُلِّمَ بِوُجُودِهَا فِيهِ - إِنْشَائِيَّةٌ لَا طَلِبِيَّةٌ .

وَتَأْوِلُ الْبَصَرِيُّونَ الصِّلَةَ مَحذُوفَةً عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، وَحَذَفُ الْقَوْلِ مِنْ  
حَدِيثِ الْبَحْرِ ، أَيِ : قِيلَ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا : لَعَلِّي أَرُورُهَا .  
وَمَنْعُ الْجُمْهُورِ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ جُمْلَةً إِنْشَائِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا مُعَرَّفَةٌ لِلْاسْمِ  
الْمَوْصُولِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْهُودَةً مِمَّا يَسْتَلْزِمُ خَبَرُوتَهَا .

وَمِنْهُ أَنَّهُ جَوَزَ أَنْ يُجَرَّ مَا بَعْدَ « خَلَا » وَإِنْ سَبَقَتْ بـ « مَا » ، وَسَبَقُهَا  
بـ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ يُوجِبُ فِعْلِيَّتَهَا وَأَنْتِصَابَ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ  
مَفْعُولٌ بِهِ . فَيُقَالُ عَلَى رَأْيِهِ : قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ ، بِالْجَرِّ ، وَ« مَا » عِنْدَهُ  
زَائِدَةٌ .

وَرَدَّ بِأَنَّ « مَا » لَا تَزَادُ قَبْلَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَإِنَّمَا تَزَادُ بَيْنَهُمَا ، نَحْوُ ﴿ يَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُعْزِمُوا ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، و ﴿ فِيمَا رَحِمَهُمُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِمْ لَبِثَ أَجَلٌ مِّنْ يَّوْمٍ ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٠] . وَلِئِنْ سَمِعَ إِنَّهُ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يَصِحُّ بِنَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ .

٦ - الاتِّسَاعُ فِي الرِّوَايَةِ :

لَمْ يَكُنْ لِلْكَسَائِيِّ فِيهِمَا رَوَاهُ عَنِ الْعَرَبِ الْخُلُصُ فِي أَعْمَاقِ الْبُحَارِ مَقْنَعٌ ، فَغَضِبَ يَسْمَعُ مِنْ أَعْرَابِ الْحُطَمَةِ ، وَهِيَ عَشِيرَةٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ نَزَلَتْ بِغَدَادٍ ، وَأَقَامَتْ فِيهَا ، لِكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجِدُ غَضَاضَةً فِي الْأَخْلَدِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ غَيْرَ مَبَالٍ بِأَحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ سَرَى إِلَى أَلْسِنَتِهِمْ بَعْدَ مَخَالَطَتِهِمْ أَهْلَ الْمَدَرِ وَغَيْرِ الْعَرَبِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ بَعْضِ الْحُطَمَةِ : قَدْ كُنْتُ أُحْسِبُ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الرُّنْبُورِ ، فَإِذَا الرُّنْبُورُ إِثَّاهَا .

وَالْمَسْمُوعُ فِي مِثْلِ هَذَا الرَّفْعِ : فَإِذَا الرُّنْبُورُ هِيَ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْعُتُهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٨] ، و ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾ [سورة طه : ٢٠] .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ عَمَّنْ لَا يُوثَّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ يُقْلِقُ الْقَانُونَ وَيَشْرَحُ فِي بُنْيَانِهِ ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ صِفَةَ الْأَطْرَادِ وَالتَّعْمِيمِ وَالشُّمُولِ ، وَهُوَ أَمْرٌ جَوْهَرِيٌّ فِي نَهْوضِ الْعُلُومِ .

وَعَلَى الْجُمْلَةِ أَمْتَارُ مَنْهَجِ الرَّجُلِ بِالْإِتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ وَالْقِيَاسِ وَالتَّسْمُّعِ فِي إِجَازَةِ مَا لَا سَمَاعَ فِيهِ غَيْرَ مَعْضُودٍ بِالْحُجَجِ الدَّامِغَةِ .

عَلَى أَنَّ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ سَمَاتِ مَنْهَجِ الرَّجُلِ أَمْثَلُهُ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ مِنَ الْخَالِفِينَ لَا مِنْ كَتَبِهِ النَّاطِقَةِ عَنْهُ . وَيُظَلُّ مَنْهَجُ الرَّجُلِ مُحْتَمَلًا لِأَكْثَرِ مِمَّا قِيلَ أَوْ لِخِلَافِهِ إِلَى أَنَّ يَجُودَ الزَّمَانُ بِنَغْصٍ مَا طَوَى مِنْ آثَارِهِ .

\*\*\*

## أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء

( ١٤٤هـ - ٢٠٧هـ )

الفراء أخذ أئمة العربية الكبار ، وأعلم الكوفيين بالنحو بعد شيخه الكسائي .  
ولد الفراء في الكوفة ، ونشأ بها ، وأكث على حلقات المحدثين والقراء  
كأبي بكر بن عياش ( ت ١٩٢هـ ) ، وسفيان بن عيينة ( ت ١٩٨هـ ) . وكذا  
اختلف إلى حلقات الفقهاء وزواة الأشعار والأخبار والأيام ينهل منهم  
ما يخص به علماً .

لقب بالفراء ؛ لأنه كان يفري الكلام قرأ ، أي يشقه تشقيقاً ، ويأتي على  
كل ما يطيقه من وجوه .

قال أبو العباس ثعلب ( ت ٢٩١هـ ) : « لولا الفراء ما كانت اللغة ؛ لأنه  
حصنها وضبطها . ولولا الفراء لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها  
كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم ، فتذهب » .

وقال ثمامة بن أشرس ( ت ٢١٣هـ ) وقد جلس إليه بأخرة : « جلست  
إليه ، ففاتشته عن اللغة ، فوجدته بخرأ ، وفاتشته عن النحو ، فوجدته نسيج  
وخله ، وعن الفقه ، فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم ، وبأيام العرب  
وأخبارها وأشعارها حاذقاً » .

والفراء سامع لغة ، وتكثر رواياته عن الأعراب الفصحاء في كتابه « معاني  
القرآن » ، كأبي دثار الفقعسي ، وأبي زياد الكلابي ، وأبي ثروان العكيلي ،  
وأبي الجراح العكيلي .

أفاد من علم الفراء خلق كسامة بن عاصم ( ت ٢٧٠هـ ) ، ومحمد بن



عبد الله بن قادم ( ت ٢٥١هـ ) أستاذ ثعلب ، وأبي عبيد القاسم بن سلام  
( ت ٢٢٤هـ ) ، وأبي عبد الله الطوال ( ت ٢٤٣هـ ) ، وأبي يوسف يعقوب  
أبْنِ إِسْحَاقَ السَّكَيْتِ ( ت ٢٤٤هـ ) .

ترك الفراء للمكتبة تراثاً جماً أُرْبِي على ثلاثين مصنفاً ، أكثره هلك فيما  
هلك من ذخائر العربية ، ومنه : آلة الكتاب ، التصريف ، الحدود ،  
التحويل ، الجمع والثنية في القرآن ، فعل وأفعِل ، الفاخر في الأمثال ،  
المصادر في القرآن .

وَمِمَّا أَنْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ آثار الرَّجُل : معاني القرآن ، المقصور والممدود ،  
المذكر والمؤنث ، الأيام والليالي والشهور .

تُوِّفِيَ الفراء في طريقه إلى مكة ٢٠٧هـ ، وذكروا أَنَّهُمْ وجدوا كتاب سيبويه  
بخطه ومقابلة الكسائي وعرضه تحت وسادته . ولعلَّ هذه النسخة من الكتاب  
هي التي آلت إلى الجاحظ ، وأهداها إلى أبْنِ الرِّيَّات وزير المعتصم .

كتاب « معاني القرآن » للفراء :

« معاني القرآن » أجلُّ أثر للرجل أَنْتَهَى إِلَيْنَا ، بل هو أجلُّ الآثار المصنَّفة  
في هذا الباب . وأقدم ما بَيَّنَّ أَيْدِينَا مِنَ النَّحْوِ الكوفي .

قال صاحب الفهرست : كان السَّبَبُ في إِمْلَاءِ كتاب الفراء في المعاني أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ بُكَيْرٍ كان من أصحابه ، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل ، فكتب إلى  
الفراء أَنَّ الأمير الحسن بن سهل رُبِمَا سَأَلَنِي عَنْ الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ مِنَ الْقُرْآنِ ،  
فلا يحضرني فيه جواب . فَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ تَجْمَعُ لِي أَصُولاً ، أَوْ تجعل في ذَلِكَ  
كتاباً أرجع إليه فَعَلْتُ . فقال الفراء لأصحابه : أَجْتَمِعُوا حَتَّى أَمْلََّ عَلَيْكُمْ كتاباً  
في القرآن ، وجعل لهم يوماً . فلمَّا حضروا خرج إليهم . وكان في المسجد  
رجل يُؤَدِّنُ ويقرأ بالناس في الصَّلَاة ، فالتفت إليه الفراء ، فقال له : أَقْرَأْ  
بفاتحة الكتاب تُفسِّرُها ، ثُمَّ تُؤَفِّي الْكِتَابَ كُلَّهُ . فَقَرَأَ الرَّجُلُ وَيُفسِّرُ الفراء .

ومعاني القرآن ، فضلاً عن أنه المصدر الأوفى والمرجع الباقي لنحو الكوفيين ، كتاب حافل أشتمل على النحو واللغة والبلاغة والقراءات القرآنية والاحتجاج لها .

وقد جرى القراء في « معاني القرآن » على مصطلحات يُشبه أن يكون أبا عُذْرَتِهَا ؛ منها القطع ، وعنى به الحال ؛ قال : « **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** » [سورة الفاتحة : ٧] بخفض « **غَيْرِ** » ؛ لأنها نعتٌ للذين . . . والنصب جازٍ في « **غَيْرِ** » ؛ تجعله قطعاً من « **عليهم** » . فالقطع ههنا معناه الحال من الضمير « **هم** » في « **عليهم** » ؛ التقدير : أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم .

ومنها التّقريب ، أطلقه على أسم الإشارة العامل ؛ قال : « **هَذِهِ الشَّمْسُ ضِيَاءٌ** ، وهذا القمر نوراً . فإنّ القمر واحد لا نظير له ، فكان أيضاً عن قولك « **هَذَا** » مُستغنياً ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : طلع القمر ، لم يذهب الوهم إلى غائب ، فمحتاج أن تقول : « **هَذَا** » ، لحضوره ، فأزفّع بـ « **هَذَا** » ، ولم يكن نعتاً ، ونصبت خبره للمحاجة إليه .

ومنها الصّفة ، وعنى بها حرف الجر ؛ قال : « **فلا تحذفن ألف** » أسم « **إذا** » أصفته لغير الله تبارك وتعالى . ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك الصّفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف ، فتقول : لاسم الله حلاوة في القلوب ، وليس أسم كاسم الله .

ومنها العماد ، وهو ضمير الفصل عنده ؛ قال : « **اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ** » [سورة الأنفال : ٣٢] في « **الْحَقُّ** » الرّفْع والنّصب . **إِنْ جَعَلْتَ هُوَ** « **أَسْمَا رَفَعْتَ** » « **الْحَقُّ** » بـ هو ، **وَإِنْ جَعَلْتَهَا عِمَاداً** بمنزلة الصّلة نصبت « **الْحَقُّ** » .

ومنها المعرفة المؤقتة للاسم العلم ، والجحد للنفي ، والواقع للمتعدّي ، والثابت للجامد ، والضمير المجهول لضمير الشأن ، وغير ذلك .

## القياس عند الفراء :

للقياس عند الرجل منزلة أي منزلة ، يُسَعْفُهُ في أقيسته ذاكرة حية يَقْطَعُ نابهة تَلْمَحُ الأشباه بين المقيس والمقيس عليه ، وتُسْتَدْعِي ما اتَّعَدَّ بينهما من عِلَلٍ .  
جمع الفراء « الخميس » على أَيْخَمَسَةٍ وخُمُسٍ ، كما يُجمع قميص على أَقْمِصَةٍ وقُمُصٍ ، قائساً ذلك من غير سماع .

وقال : العرب تقول : اسْتَأْجَرْتُهُ مِثْلَومَةً ، أي كل يوم بكذا ، ومُجَامَعَةً ، كل جمعة بكذا ، في هَذَيْنِ الوقتين خاصّة .

ويقيس الفراء على هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ أَنْ تقول : مُسَاعَاةً ، أي في كل ساعة بكذا ، ومُلايَلَةً ، أي في كل ليلة بكذا ، ومُشَاهَرَةً ، أي في كل شهر . كل أولئك جائز على القياس ، وإن لم يأت به سَمَاعٌ .

ويُنَبِّه على ما وقع في كلامهم بخلاف القياس ، من ذلك ما قاله في جمع قرية على قُرَى : جاء على غير قياس بضم القاف ، وكان ينبغي أَنْ تجمع على قِرَاء ، بكسر القاف ؛ لأنها بقياس زَكْوَةٍ وشَكْوَةٍ اللَّتَيْنِ تُجْمَعَانِ على رِكَاء ، وشِكَاء .

ومن نصّه على المسموع وإجازته لخلافه ما قاله في التعليق على قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَلِيقًا أَكْبَإِيلَ ﴾ [سورة الفيل : ٣] : أبابيل لا واحد لها ، مثل : الشماميط ، والعباديد ، والشعارير<sup>(١)</sup> . كل هذا لا يُفَرِّدُ له واحدٌ . وزعم لي الرُّؤَاسِيُّ ، وكان ثقةً مأموناً ، أَنَّهُ سَمِعَ واحدها : إِبَّالَة ، لا ياء فيها . ولقد سَمِعْتُ مِنَ العرب مَنْ يقول : « ضِغْتُ على إِبَّالَة »<sup>(٢)</sup> . فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : وَاحِدُ

(١) الشماميط : القطع المتفرقة . العباديد : الخيل المتفرقة . الشعارير : لعبة للصبيان .

(٢) مثل يُضْرَبُ لِمَنْ وقع في بليّةٍ تتبعها أخرى . الضِغْتُ : قبضة من حشيش . الإِبَّالَة : حزمة الحطب .



الأبابل إيبالة ، كان صواباً ، كما قالوا : دينار ودنانير .

فالشيخ ينص على سماع الرُّؤاسي ويوثقه ، ثم أباح استعمال مُفْرِدِ لِهَذِهِ  
اللفظة يَجِيزُهُ القياس وإن لم يأت به سَمَاعٌ .

السَّمَاعُ عِنْدَ الْفَرَّاءِ :

السَّمَاعُ : الكلام العربي الفصيح المنقول النَّقْلَ الصَّحِيحَ المَخْرَجَ مِنْ حَدِّ  
الْقِلَّةِ إِلَى حَدِّ الْكَثْرَةِ .

وهو لغة القرآن وما صَحَّ أَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ ~~وَلَا~~ وكلام العرب شعراً ونثراً . وَصِفَةُ  
هَذِهِ الْمَادَّةِ الْمَسْمُوعَةِ الثَّوَاتِرُ ، أَيُّ أَنَّ يَبْلَغُ عَدَدُ الثَّاقِلَيْنِ حَدًّا لَا يَجُوزُ فِيهِ عَلَى  
مِثْلِهِمُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْكَذِبِ .

قال الإمام فخر الدين الرَّازِي : الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ النَّقْلُ الْمَحْضُ .

وَإِذَا صَحَّتِ الْقِرَاءَةُ الْقِرَآئِيَّةُ عِنْدَ الْفَرَّاءِ أَجْتَهَدَ فِي الْإِحْتِجَاجِ لَهَا ؛ ذَلِكَ أَنَّ  
الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يُلْزَمُ الْإِعْتِدَادُ بِهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا .

مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي حَذْفِ الْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا  
بِإِذْنِهِ ﴾ [سورة هود : ١٠٥] مِنْ أَنَّ سَبَبَ حَذْفِهَا الْوُقُوفُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَإِنْ حَذَفَتْهَا  
فِي الْقَطْعِ وَالْوَصْلِ كَانَ صَوَاباً ، وَأَنْشَدَ :

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ  
حَذَفَ الْبَاءَ مِنْ « يُعْطِ » وَصَلًا . اِخْتَجَّ بِالْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ لِإِثْبَاتِ جَوَازِ حَذْفِ  
الْبَاءِ مِنَ الْمَضَارِعِ وَصَلًا وَوَقْفًا .

وَأَنْشَدَ عَلَى جَوَازِ إِعْرَابِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْمُلْحَقَةِ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ  
بِالْحَرَكَاتِ لَا بِالْحُرُوفِ قَوْلَ الصَّمَّةِ الْقُشَيْرِيِّ :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِينَتُهُ لِعَيْنِ بِنَا شَيْبَا وَشَيْبَتَا مُرْدَا  
وَقَوْلِ آخِرِ فِي حُدَيْفَةِ بْنِ بَدْرٍ :

وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَيْنَ صِدْقِي سَادَةً      وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ الشَّهِيدَا  
وقول قطّيب بن سنان الهجيمي :

بِسِينِي كُلَّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا      أَصْدُ مَعَ الصَّلَاحِ الدُّكُورِ  
وقول الصَّمَّة أيضاً :

مَتَى نَنُجُ حَبَوًّا مِنْ سِينِي مُلَحَةً      نُسَمِّرُ لِأُخْرَى تُنْزِلُ الْأَعْصَمَ الْفَرْدَا  
وَمِنْ تَلَطُّفِهِ فِي الْاِحْتِجَاجِ لِلْقِرَاءَةِ مَا قَالَهُ فِي « وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ  
بِسُكْرَى » [سورة المعج : ٢] : « أَجْتَمَعَ النَّاسُ وَالْقُرَاءُ عَلَى « سُكْرَى وَمَا هُمْ  
بِسُكْرَى » . حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ . . . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَرَأَ « وَتَرَى النَّاسَ  
سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى » . وَهُوَ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْهَلَكَةِ  
وَالْجُرْحِ ، وَلَيْسَ بِمَذْهَبِ النَّشْوَانِ وَالنَّشَاوَى . وَالْعَرَبُ تَذْهَبُ بِفَاعِلٍ وَفَعِيلٍ  
وَفَعِلٍ ، إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ كَالْمَرِيضِ أَوْ الصَّرِيعِ أَوْ الْجَرِيحِ فَيَجْمَعُونَهُ عَلَى  
الْفَعْلَى . فَجَعَلُوا الْفَعْلَى عِلَامَةً لَجَمْعِ كُلِّ ذِي زَمَانَةٍ وَضَرَرٍ وَهَلَاكِ ، وَلَا يُبَالُونَ  
أَكَانَ وَاحِدَةً فَاعِلًا أَمْ فَعِيلًا أَمْ فَعْلَانِ . فَأَخْتِيرَ « سُكْرَى » بِطَرَحِ الْأَلْفِ مِنْ هَوْلِ  
ذَلِكَ الْيَوْمِ وَفَزَعِهِ . »

وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ شَيْءٌ مُتَّبَعٌ ؛  
قَالَ الْقُرَّاءُ : « الْقُرَّاءُ لَا تَقْرَأُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، فَلَا يَقْبَحُنَّ عِنْدَكَ تَشْنِيعُ  
مُشْنَعٍ مِمَّا لَمْ يَقْرَأْهُ الْقُرَّاءُ مِمَّا يَجُوزُ » ، وَ« لَوْلَا كِرَاهِيَةُ خِلَافِ الْآثَارِ وَالْاجْتِمَاعِ  
لَكَانَ وَجْهًا جَيِّدًا مِنَ الْقِرَاءَةِ » .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى قَلِيلَةٍ ، وَلَا سِيَّمَا فِي بَابِ اللَّغَةِ ،  
مِنْ ذَلِكَ اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ ﷺ : « الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ » عَلَى جَوَازِ  
تَأْنِيثِ الْمَعَى ، وَالْأَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ تَذْكِيرُهُ .

وَمِنْهُ أَيْضًا اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ ﷺ : « خُلِقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ ضَلَعِ عَوْجَاءٍ » عَلَى

تَأْنِيثُ الصَّلَعِ .

وَأَسْتَدِلُّ بِالْحَدِيثِ « لَتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » عَلَى جَوَازِ دُخُولِ لَامِ الْأَمْرِ عَلَى فِعْلِ الْمُخَاطَبِ ، وَالكَثِيرِ هَهُنَا : خُذُوا مَصَافِقَكُمْ . وَلَامُ الْأَمْرِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْغَائِبِ ؛ لِأَنَّ الْمَوَاجَهَ اسْتُغْنِيَ فِيهِ عَنِ اللَّامِ بِقَوْلِهِمْ : أَفْعَلْ . وَإِنْ كَانَ أَصْلُ أَفْعَلْ : لِيَفْعَلْ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مَعْنَى ، فَحَقُّهُ أَنْ يُؤَدَّى بِالْحَرْفِ ، وَلِأَنَّهُ أَخُو التَّنْهِي ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْحَرْفِ ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا وُضِعَ لَتَقْيِيدِ الْحَدِيثِ بِالزَّمَانِ الْمُحْصَلِ ، وَكَوْنُهُ أَمْرًا أَوْ خَبَرًا خَارِجٌ عَنْ مَقْصُودِهِ .

وَعَلَى الْجُمْلَةِ لَمْ يَصْدُرِ الْفَرَاءُ إِلَّا عَنِ الْأُصُولِ الَّتِي صَدَرَ عَنْهَا الْخَلِيلُ وَسَيَبُويه ؛ سَمِعَ اللُّغَةَ ، وَأَحْكَمَ الْقِيَاسَ ، وَتَلَطَّفَ فِي تَوْجِيهِ الْقَرَاءَاتِ ، وَالتَّمَسَّسِ الْعِلَلِ لَهَا ، وَاخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى قَلَّةٍ وَلَا سِيَّمَا فِي بَابِ اللُّغَةِ ، وَكُلُّ أَوَّلَثِكَ مِنْ سَمَاتٍ مِنْهَجِ الْخَلِيلِ وَصَاحِبِهِ سَيَبُويه . وَيُظْهِرُ أَنَّ مَا سَمَّاهُ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ بِالْمَدْرَسَةِ الْكُوفِيَّةِ مِبَالِغَةً أَوْ مَجَازَفَةً ، فَكَلَا الْفَرِيقَيْنِ يَصْدُرُ عَنِ أُصُولٍ وَاحِدَةٍ ، وَرُبَّمَا اخْتَلَفَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ فِي مُصْطَلَحٍ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ الْاجْتِهَادِ فِي فَهْمِ نُصُوصِ اللُّغَةِ مِمَّا لَا يُؤَلَّفُ مَدْرَسَةً قَائِمَةً عَلَى حِيَالِهَا ذَاتِ أُصُولٍ تَنْفَرِدُ بِهَا وَخَدَمَهَا .

\*\*\*



## السَّمَاع

السَّمَاعُ : هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القِلَّة إلى حد الكثرة ، فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ من كلامهم .

أو هو ما ثبت في كلام من يؤثَق بفصاحته ، فشمِل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت .

وأدلة السماع كما يظهر من حده ثلاثة : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب .

### أولاً - القرآن الكريم

القرآن : هو النص الشمولي الكلي الموحَّد المتجانس الذي أجمعت الأمة من السلف على أنه كلام الله المستظم من حروف وأصوات ، المؤلف من سور وآيات ، المقروء باللسان العربي ، المحفوظ في الصدور ، المسطور في المصحف ، الملموس بالأيدي ، المسموع بالآذان ، المنظور بالعين .

ولم يتوقَّر لنص ما توقَّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريمها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الأبياء ، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات .

والقرآن الكريم من قبل ومن بعد النص الخالد الذي نشأت علوم العربية في

رحابه خادمة له ، وصوناً له عن أن يلحقه أذى اللحن ، وحيطة لدماره .  
وشواهد القرآن في كتب العربية كثيرة غفيرة تطالع الناظر فيها آتجه ،  
وذلك أن الشحا لا يكادون يعرضون لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا  
أمسشهدوا له بآية أو أكثر من التنزيل العزيز .

من ذلك ما قاله أبو علي في الاستدلال لقول أبي الحسن أنه لا يحسن أن  
تلي الجملة الاسمية أو المضارع غير المجزوم « سواء » : « ومما يندل على  
ما قال أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي ، كقوله  
تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٢١] ، و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَهُمْ  
أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [سورة المنافقون : ١٦] ، و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَهُمْ أَنْذَرْنَاهُمْ أَمْ  
لَمْ نُذَرِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٦] .

والقرآن نفسه ما لم يختلف فيه كان شواهد لما اختلف فيه .  
من ذلك ما قاله أبو علي في قراءة ابن عامر وحده ﴿ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ﴾ [سورة  
البقرة : ١١٢٦] ، وقراءة الباقيين ﴿ فَأَمْتَعُهُ ﴾ مشددة التاء : « التشديد أولى ، لأن  
التنزيل عليه ؛ قال تعالى ﴿ فَقَالَ تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ﴾ [سورة هود : ٦٥] ، وقال  
﴿ يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا ﴾ [سورة هود : ٣] ، و ﴿ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [سورة  
القصص : ٦١] ، و ﴿ وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٩٨] . فكما أن هذه الألفاظ  
على متع دون أمتع ، فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على متع دون  
أمتع » .

### القراءات القرآنية

القراءات من المصادر المهمة لمعرفة لغات العرب . وليس اختلاف هذه  
القراءات إلا صورة تعكس اختلاف هذه اللغات . وذلك أن العرب لما كانوا  
قبائل شتى ، وكان لكل قبيلة منهم لغتها التي استمرت النطق بها ، وليس  
يسهل على من تسلطت عليه لغته أن يفارقها إلى غيرها = أقرأ النبي ﷺ أصحابه

الكتاب العزيز على غير ما وَجَّه في غير قليل من كلماته ، تيسيراً على الناس ورحمةً ولطفاً بهم ؛ قال ابنُ قُتيبة : « لو أنَّ كُلَّ فريقٍ من هؤلاء - يعني القبائل - أُمِرَ أن يزولَ عن لغته وما جرى عليه أعتياده طفلاً وناشئاً وكَهْلاً ، لاشتدَّ ذلك عليه ، وعظُمت المِحنةُ فيه ، ولم يُمكنه إلا بعدُ رياضةً للنفسِ طويلاً ، وتذليلَ للسان ، وقطعَ للعادة ، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعلَ لهم متسعاً في اللغات ، ومُتصرفاً في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدين » .

ثمَّ جُمِعت هذه الوجوه التي أقرَّ النَّبِيُّ ﷺ أصحابه بها ، وسُمِّيت القراءات القرآنية ، وظهر عِلْمُ القراءات الذي سُدَّ بآته : « عِلْمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزِّو النَّاقلة » .

وأركان القراءة : صحة سندُها إلى النَّبِيِّ ﷺ ، وموافقة الرِّسم العثماني ولو أختمالاً ، وموافقة العربية ولو بوجهٍ واحدٍ .

وفي ضوء هذه الأركان جعلوا القراءة على أَضْرِبٍ :

١ - القراءة المتواترة : ما نقله جَمْعٌ لا يمكنُ تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه .

٢ - القراءة المشهورة : ما صحَّ سندُها ، ولم تبلغ درجة التواتر ، ووافقت العربية والرِّسم ، واشتهرت عند القُرَّاء ، ولم تُعدَّ غلطاً ، ولا شدوذاً ، ويُقرأ بها . ومن أمثالها القراءات التي اختلفت طرقُ نقلها عن السَّبعة .

٣ - القراءة الآحاد : القراءة التي صحَّ سندُها ، وخالفت الرِّسم أو العربية ، ولم تُشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ بها .

٤ - القراءة التي لم يصحَّ سندُها .

قال ابنُ جنِّي : « القراءات على ضربين : ضَرْبٌ اجْتَمَعَ عليه أكثرُ قُرَّاء الأمصار ، وهو ما أودعه ابنُ مجاهد في كتابه الموسوم بقراءات السَّبعة ،



وَضَرَبَ تَعْدِي ذَلِكَ ، فَسَمَّاهُ أَهْلُ زَمَانِنَا شَاذًا ، أَيَّ خَارِجًا عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
السَّبْعَةِ الْمَقْدَمِ ذِكْرُهَا ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ خُرُوجِهِ عَنْهَا نَازِعٌ بِالثَّقَةِ إِلَى قُرَائِهِ ، مُحْفُوفٌ  
بِالزُّوَايَاتِ مِنْ أَمَامِهِ وَوَرَائِهِ ، وَلَعَلَّهُ أَوْ كَثِيرًا مِنْهُ مُسَاوٍ فِي الْفَصَاحَةِ لِلْمُجْتَمَعِ  
عَلَيْهِ « أَهـ

أَكْثَرُ الدَّارِسُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنَ الْكَلَامِ عَلَى قَبُولِ الْقِرَاءَاتِ وَالِاسْتِشْهَادِ  
بِهَا ، وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ مَوَاقِفِ الثُّلَاثَةِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى التَّحْوِ الْآتِي :  
الْمَوْقِفُ الْأَوَّلُ : يُرِيدُ إِخْضَاعَ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ لِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَأَنْتَهَى بِهِ  
الْأَمْرُ إِلَى زَمَنِ ثِقَاتِ الْقُرْآنِ بِاللُّحْنِ لَدَى تَعَارُضِ قِرَاءَاتِهِمْ مَعَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ .  
الْمَوْقِفُ الثَّانِي : رَضِيَ الْقِرَاءَةَ ، وَقَبَّلَهَا فِي الْحَرْفِ الْمَقْرُوءِ بَعِيْنِهِ مِنْ غَيْرِ  
الِاتِّسَاعِ فِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا .

الْمَوْقِفُ الثَّلَاثُ : يُرِيدُ إِخْضَاعَ الْقَاعِدَةِ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ مُجِيزًا مَا جَاءَتْ بِهِ  
الْقِرَاءَةُ الَّتِي صَحَّ سَنَدُهَا .

مِثَالٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ

قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَخَذَهُ ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٧] ، فَضَلَّ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ  
إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ .

فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ أَشْتَجَرَتْ أَقْلَامُ النَّحْوِيِّينَ فِيهَا :

ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الْفَضْلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِقَيْنِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ قَبِيحٌ قَلِيلٌ فِي  
الِاسْتِعْمَالِ ، وَلَوْ أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ عَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَى غَيْرِهَا كَانَ أَوْلَى ؛ بَآيَةٍ  
أَنَّهُمْ لَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْمُتَضَايِقَيْنِ بِالظُّرْفِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، مَعَ اتِّسَاعِهِمْ فِي  
الظُّرُوفِ حَتَّى أَوْقَعُوا مَوَاقِعَ لَا يَقَعُ فِيهَا غَيْرُهَا ، نَحْوُ ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾  
[سورة المائدة : ٢٢] ، وَقَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فصل بين المميز والتميز بالجار والمجرور « للهجر » أنشأ .

وقول آخر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلِهِ

وقولهم : إِنْ بِالزَّعْفَرَانِ ثَوْبُكَ مَضْبُوعٌ ، فَصَلَ بَيْنَ إِنْ وَأَسْمَاهَا بِشَبِّهِ  
الجملة .

وقول أبي حنيفة الثميري :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فصل بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ « كَفَّ يَهُودِيٌّ » بِالظَّرْفِ « يَوْمًا » .

وَوَجَّهَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى ضَعْفِهِ وَقِيلَ اسْتَعْمَالُهُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصْلُ عَلَى  
حَدِّ مَا قَرَأَ أَبُو عَامِرٍ ؛ قَالَ الطَّرِمَّاحُ (١) :

يُطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ يُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكَنَائِنِ

وَأَنشَدَ أَبُو الْحَسَنِ (٢) :

فَرَجَّجَتْهَا بِمِرْجَاجٍ رَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وقال أَبُو عَطِيَّةَ : وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ، وَرُؤْسَاءُ الْعَرَبِيَّةِ  
لَا يُجِيزُونَ الْفَصْلَ بِالظَّرُوفِ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ . فَكَيْفَ الْفَصْلُ  
بِالْمَفْعُولِ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ ؟ !

وقال الزُّمَخْشَرِيُّ : الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ شَيْءٌ لَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ

(١) أطلاف : أَلَمَّ بِهِ وَقَارَبَهُ . الْحُوزِيُّ : الثَّوْرُ . الْمَرَاعِ : مَوَاضِعُ التَّرْعِ . الْقَيْسِيُّ : ج قَوْسٍ عَلَى

غَيْرِ قِيَاسٍ . الْكَنَائِنِ : ج كَنَانَةٍ جَعْبَةُ السَّهَامِ .

(٢) الْمِرْجَاجُ : الرُّمُوحُ . الْقَلُوصُ : النَّاقَةُ الْفَنِيَّةُ . أَبُو مَزَادَةَ : رَجُلٌ .

الضرورات ، وهو الشعر ، لكان سميحاً مردوداً . فكيف به في القرآن المصنوع  
لحسن نظميه وجزالته . والذي حملته على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف  
« شركائهم » بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم في  
أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

وقال أبو حيان : فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول . وهي  
مسألة مختلفة في جوازها ؛ فجمهور البصريين بمنعونها متقدموهم  
ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر .

وبعض النحويين أجازها . وهو الصحيح ؛ لوجودها في هذه القراءة  
المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المخصّص أبي عامر الأخيد القرآن عن  
عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان  
العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب « منهج السالك » من تأليفنا .

ولا ألتفت إلى قول الزمخشري . وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد  
على عربي صريح مخصّص قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير  
ما يثبت . وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة  
لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً .

ومما استأقاه أبو حيان من شواهد الفصل بين المتضايقتين :

قول بعض العرب : هو غلام - إن شاء الله - أخيك . فإذا كانوا قد فصلوا  
بينهما بالجملة فالفضل بالمفرد أسهل .

وحكى أبو عبيدة : الشاة لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها .

وحكى الكسائي : هذا غلام - والله - زيد .

وقالت عمرة الخثعمية :

هَما أَشَوا - في الحَرَبِ - مَنْ لا أَخالَهُ إِذا خَافَ يَوماً نَبَوا فَدَعاها



وقال ذو الرمة<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا - أَوَاخِرَ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ

قال ابنُ جني : إذا اتفق شيءٌ مِنْ ذَلِكَ نُظِرَ فِي حَالِ الْعَرَبِيِّ وَمَا جَاءَ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ فَصِيحاً وَكَانَ مَا أُوْزِدَهُ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ فَلَا أَوْلَى أَنْ يُحْسَنَ بِهِ الظَّنُّ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيمَةٍ قَدْ طَالَ عَهْدُهَا وَعَقّاً رَسْمُهَا . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ نَقْطَعْ عَلَى الْفَصِيحِ إِذَا سُمِعَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ الْجُمْهُورَ بِالْخَطَأِ .

وَالْقُرَاءُ أَكْثَرُ وَأَعْدَلُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَصْبِرِ إِلَى مَا يَقُولُونَ أَوْلَى ؛ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : « الْأَوْلَى الرُّدُّ عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي مَنَعِ الْجَوَازِ ، وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ بِحُجَّةٍ إِلَّا عِنْدَ الْإِجْمَاعِ . وَمِنْ الْقُرَاءِ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً مَعَ مَخَالَفَةِ الْقُرَاءِ لَهُمْ . ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْقُرَاءَ لَيْسَ مِنْهُمْ نَحْوِيٌّ فَإِنَّهُمْ نَاقِلُونَ هَذِهِ اللُّغَةَ ، وَهُمْ يَشَارِكُونَ النَّحْوِيِّينَ فِي نَقْلِ اللُّغَةِ ، فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُ النَّحْوِيِّينَ حُجَّةً دُونَهُمْ . وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ الْمَصْبِرُ إِلَى قَوْلِ الْقُرَاءِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُمْ نَاقِلُونَ عَمَّنْ ثَبَتَ عَصَمَتُهُ عَنِ الْغَلَطِ فِي مِثْلِهِ ، وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ ثَبَتَتْ نَوَاتِرَ ، وَمَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ أَحَادَ ، ثُمَّ ، لَوْ سُلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَتَوَاتِرٍ ، فَالْقُرَاءُ أَكْثَرُ وَأَعْدَلُ ، فَكَانَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى » .

فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ وَاحِدَةٌ اخْتَلَفَ نَظَرُ الْقَوْمِ فِيهَا اخْتِلَافاً أَيَّ اخْتِلَافٍ : مِنْ مُضْعَفٍ لَهَا ، وَمِنْ وَاصِفٍ مِثْلَهَا لَوْ وَقَعَ فِي الشَّعْرِ بِالسَّمِيعِ الْمَرْدُودِ ، وَمِنْ مُعْتَقِلٍ أَنَّهَا صَوَابٌ مَخْصُصٌ وَقَارِئُهَا عَرَبِيٌّ صَلِيبٌ تُوْخِذُ عَنْهُ اللُّغَةُ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، وَمِنْ مُحْسِنِ الظَّنِّ بِهَا وَبِقَارِئِهَا مُلْتَمِسٍ لَهَا وَجْهاً أَنْ تَكُونَ سَقَطَتْ إِلَى الْقَارِئِهَا مِنْ لُغَةٍ تُؤَسِّسَتْ .

(١) الإيغال : الإيغاد . أواخر : ج آخره العود الذي في آخر الرُّحْلِ يستند إليه الرَّاكِبُ . المَيْس : الرُّحْلُ . الإِنْقَاض : الصَّوْت . الْفَرَارِيج : ج فُرُوجَة صِغَار الدَّجَاجِ .

على أن من الحق القول : إن النحاة حين لمَحُوا القراءة أو ضَعَفوها أرادوا  
 راويها والقارئ بها ، أي إن القارئ نَسِيَ ، فضَيِّع الإعراب ، ولم يُؤدِّ ما سَمِعَهُ  
 الأداء الصحيح على وجهه . ولم يكن قصدهم الطعن في القراءة وسندها إلى  
 حيث تنتهي . معاذ الله ، وكيف ، ومن تنتهي إليه أفصح الخلق كلهم  
 أجمعين ؟ وقد ذكر ابنُ مجاهد في فاتحة كتابه « السبعة » أن قرأة القرآن  
 وحملته متفاوتة أقدارهم في الضبط والعلم ، فمنهم من يُؤدِّي ما سَمِعَهُ مِن  
 أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلَّم ، ولا يعرف الإعراب ولا غيره ، فذلك  
 الحافظ ، ولا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده ، فيضَيِّع الإعراب لشدة  
 تشابهه ؛ لأنه لا يعتمد على علم العربيَّة ، وليس له قياس يستعصم به . وهذا  
 الضرب من القرأة من لَحْنِ النحاة ، ينسبون الخطأ إلى القارئ نفسه لا إلى  
 القراءة بمتنها وسندها .

ذكرتُ هذا المعنى لأنِّي رأيتُ ابنَ الحاجب يصفُ القرءاء الذين لمَحْنَهُم  
 النحاة بأنهم ناقلون ذلك عمَّن ثبتَ عِصْمَتُهُ عَنِ الغلط في مثله . ولم يكن نخوي  
 ليعتقد اللحن على أوتي جوامع الكلم ، وإنما أرادوا أن الغلط القارئ نفسه  
 فيما أدَّاه .

#### أسس الترجيح بين القراءات

جاءت القراءات صورةً أمانةً للغات العرب ، فإذا جاء الخَرْفُ في التَّنْزِيلِ  
 على لغتين من لغاتهم تبيَّنت أَسْتَوَاءُ القراءتين في الحُسْنِ .  
 ولما كانت القراءات صحيحةً ثابتةً ، وكان لكلٍّ منها وَجْهٌ حَسَنٌ ظاهرٌ في  
 العربيَّة جَرَى فَرِيقٌ من النحاة على تَرْكِ التَّرجيح بين القراءتين المتواترتين .

قال أبو حَيَّان : « وقد تقدَّم لنا غيرَ مرَّةٍ أنَّنا لا نرجِّح بين القراءتين  
 المتواترتين . وحكى أبو عُمر الزَّاهد في كتاب « اليواقيت » أنَّ أبا العباس أحمد  
 ابنَ يحيى ثعلباً كان لا يرى التَّرجيح بين القراءات السَّبع . وقال : قال ثعلبٌ من

كلام نفسه : إذا اختلفت الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أفضّل إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى . ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى : كان عالماً بالنحو واللغة ، متديناً ثقة « اهـ .

ولم يكن الحكم بأستواء القراءتين في الحُسن مذهباً ومعتقداً لكل النحاة في كل موضع موضع اختلف فيه القراء ، بل يمكن أن يلحظ الناظر في كتب الاحتجاج للقراءات جملة من الأسس التي رجّح بها النحاة قراءة على أخرى .

١ - الكثرة : مما يرجّح القراءة على أخذها كثرة القراءة بها .

اختلف عن ابن كثير في نصب ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] وجوّره ، وباقي السبعة بالجرّ .

قال ابن السّراج : والاختيار الذي لا خفاء به الكسر ؛ ألا ترى أن ابن كثير قد اختلف عنه . وإذا كان كذلك فأولئك القوليين به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار .

وكثرة القراء معتد بها ، حتّى لو كان ما قرأوه بخلاف القياس ، ففي كثرتهم ضرب من التأنيس الذي يرجّح القراءة .

قال أبو علي : « وقول حمزة والكسائي القياس . وفي ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش . وإن كان الصواب والقياس ما قرأ به » .

٢ - أن تكون القراءة موافقة ما كثر في كلامهم .

قرأ السبعة إلا نافعاً ﴿ فَظَرُّهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٠] بفتح السين ، ونافع بضمها .

رجّحت قراءة باقي السبعة على قراءة نافع ؛ لأنّ « مفعلة » قد جاء في كلامهم كثيراً . وأستعمال « ميسرة » بفتح السين أكثر من ضمها .

٣ - ما تحمله إحدى القراءتين من معنى يليق بالمقام ، يكون مرجحاً لها



على أختها .

قرأ السبعة إلا نافعاً وعاصماً ﴿يُحْكَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ  
وَلُؤْلُؤٍ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [سورة الحج : ٢٣] بجر ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ .

قال أبو علي : « وَجْهُ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ ﴿وَلُؤْلُؤٌ﴾ أَنَّهُمْ يُحْكَلُونَ أَسَاوِرَ مِنْ  
ذَهَبٍ وَمِنْ لُؤْلُؤٍ ، أَيْ مِنْهُمَا . وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَصَبَ فَعَالَ  
﴿يُحْكَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ حَمَلَهُ عَلَى : وَيُحْكَلُونَ لُؤْلُؤًا .  
وَاللُّؤْلُؤُ إِذَا انْفَرَدَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا يَكُونُ حُلِيَّةً » اهـ

٤ - عدم الاختلاف في نظائر إحدى القراءتين ، يكون مرجحاً لها على  
أختها .

قرأ أبو عمرو وَخَذَهُ ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة البقرة : ٥١] دون  
إلحاق الألف . والباقون بالألف .

وَحُجَّةُ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [سورة المائدة : ٩] ، و﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ﴾ [سورة  
النور : ٥٥] ، و﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسِينًا﴾ [سورة طه : ٨٦] ، و﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ  
إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [سورة الأنفال : ٧] ، و﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾  
[سورة إبراهيم : ٢٢] ، و﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [سورة الفتح : ٢٠] ، فكلُّ  
هَذَا وَعْدٌ مِنَ اللَّهِ عِبَادَهُ ، وَهُوَ عَلَى فَعَلٍ دُونَ فَاعَلٍ . فَكَذَلِكَ الْمَوْضِعُ الْمُخْتَلَفُ  
فِيهِ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى مَا كَثُرَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ لَفْظِ وَعَدَ  
دُونَ وَعَدَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

٥ - تحقيق القراءة ضرباً من المشاكلة اللفظية لِمَا قَبْلَهَا وَلِمَا بَعْدَهَا مِمَّا  
يَجْعَلُهَا رَاجِحَةً .

قال أبو علي في قراءة من جَمَعَ الْكُتُبَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ

بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ» [سورة البقرة : ٢٨٥] :

« والتَّكْسِيرُ أَوْجُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ يُرَادُّ بِهِ الْكَثْرَةُ . وَلَيْسَ مَجِيءُ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ الَّتِي يُرَادُّ بِهَا الْجِنْسُ وَالشَّبَاعُ = بِكَثْرَةٍ مَا جَاءَ مِنْهَا وَفِيهِ لَامُ الْمَعْرِفَةِ . وَالْأَسْمَانِ اللَّذَانِ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ وَالْآخَرُ بَعْدَهُ ، مَجْمُوعَانِ ، فَهَذَا يُقَوِّي الْجَمْعَ لِيَكُونَ مُشَاكِلاً لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ » اهـ .

٦ - كَوْنُ الْقِرَاءَةِ مُوَافِقَةً لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ مِمَّا يَجْعَلُهَا رَاجِحَةً .

قال أبو علي في قراءة من نَصَبَ «أُمَّهَاتِهِمْ» من قوله «مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» [سورة المجادلة : ٢] مُعْمِلًا « مَا » عمل « لَيْسَ » :

« وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّهُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالْأَخْذُ فِي التَّنْزِيلِ بِلُغَتِهِمْ أَوْلَى » .

٧ - الْقِرَاءَةُ الَّتِي تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَرْجَحُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الَّتِي يُقَدَّرُ فِيهَا الْعَدُولُ عَنْهُ .

اختلفوا في «وَعَسَاقُ» [سورة من : ٥٧] بالتشديد والتخفيف .

مجيء الأسماء على فَعَالٍ قَلِيلٌ ، حَكُوا مِنْهُ : الْكَلَاءُ : مَرْفَأُ الشُّفَنِ ، وَالْقَدَافُ : الْمَنْجَنِيْقُ ، وَالْجَبَّانُ : الصُّحْرَاءُ .

وَإِذَا حُمِلَ «وَعَسَاقُ» عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ كَانَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْدُوفٍ ، وَأَلَّا تُقَامَ الصِّفَةُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ أَحْسَنُ .

فَالْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ أَرْجَحُ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِيهِ الْخُرُوجُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ يَعْتَرِضَانِ فِي التَّثْقِيلِ ، وَهُمَا : قَلَّةُ الْبِنَاءِ ، وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ .

٨ - مُوَافَقَةُ الْقِرَاءَةِ لِمَخَطِّ الْمَصْحَفِ مِمَّا يَجْعَلُهَا رَاجِحَةً عَلَى مَا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

قال أَبُو السَّرَّاجِ : وَالْإِخْتِيَارُ فِي «فِيهِ» [سورة البقرة : ٢] بِغَيْرِ يَاءٍ وَلَا إِدْغَامٍ . وَحُكِيَ لِي عَنْ أَبِي سَاتِمٍ أَنَّ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ . وَهُوَ الْأَخَفُ . وَخَطُّ

المصحف بغير ياء .

قال أبو شامة : القراءة نُقِلَ ، فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى . وليس  
أتباع الخط بمجرده واجباً ما لم يعضده نُقِلَ ، فإن وافق فيها ونعمت .

٩ - القراءة التي تجمع هذين الوصفين : أن يرويه من هو أَصْبَطُ من غيره ،  
وأن يعضدها قياس مستمر ، أَرْجَحُ مما كان على خلاف ذلك .

قال أبو علي : « وقد قال أحمد بن موسى : إنَّ خَلْفاً روى عن أبي زيد ذلك  
في اختلاف الهمزتين ، نحو ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ١٩] ، و﴿ أَلَا نُزِّلَ ﴾  
[سورة ص : ٨] أنه بالفتح بين الهمزتين وتليين الثانية .

ولم يفصل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقتين والمختلفتين ،  
ألا ترى أنه قال : « وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول : آيئك ، وآنت ، وهي  
التي يختار أبو عمرو » ، فلم يفصل بينهما .

وسيبويه أَصْبَطُ لمثل هذا . . . وإذا اختلفت الرواية ، وكان أحد الفريقين  
أَصْبَطَ ، وعضد الضبط والنبت القياس وموافقة الأشباه = كان الأخذ بما جمَعَ  
هذين الوصفين أولى وأَرْجَحُ » اهـ

١٠ - تخريج إحدى القراءتين على معاودة الأصول المهجورة ، يكون  
مرجحاً لأختها عليها .

قرأ الحسن وغيره ﴿ فَلْتَفَرُّوا ﴾ [سورة يونس : ١٥٨] .

جاءت هذه القراءة على أصل مهجور ، وهو أن أدس : أفعل لتفعل ، ثم  
هجروه لأن المواجهة أسغني فيه عن اللام بقولهم : أفعل .

وهذا يُرْجَحُ قراءة ﴿ فَلْيَفَرُّوا ﴾ [سورة يونس : ٥٨] ؛ لأنَّ أمر الغائب تدخله  
اللام = على قراءة من قرأ بالتاء .

وعلى الجملة لم يكن استواء القراءتين في الحسن مذهباً للتحاة في كل



موضع موضع اختلف فيه القراء ، بل ربّما استأنسوا ببعض الأسس حملتهم على ترجيح قراءة على قراءة ككثرة القارئين بها ، ومجيئها على ما كثر في كلامهم ، وأحتمالها المعنى الأشبه بالمقام ، وموافقتها ما لم يختلف فيه من نظائرها ، وتحقيقها ضرباً من المشاكلة اللفظية ، ومجيئها على لغة أهل الحجاز ، وجريانها على ظاهر اللفظ ، وموافقتها خط المصحف ، وأن يروى من هو أضبط من غيره ، وأن تكون جارية على مقاييس العربية ، وألا تأتي على أصل مهجور . وهي في جملتها أسس سليمة يقرّها العقل ، وتقبلها النفس ، ويعترف بها الحسن .

### ثانياً - الحديث الشريف

الحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر الشّماع ، وهو على علو منزله قليل الأثر في بناء الأحكام النّحويّة في كتب القدماء .

تباينت مواقف أعيان العربية من الاستشهاد بالحديث الشريف ، فمنهم من أجازَه مُطلقاً كابن مالك ، ومنهم من منعه كأبي حيان ، ومنهم من توسّط كالشّاطبي ، فأجاز الاستشهاد بالأحاديث التي أعتنى نقلها بلفظه ﷺ لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصّد بها بيان فصاحته ، ككتابة لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النّبوية ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية .

قال ابن الصّائع : تجويز الرواية بالمعنى هو السّبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث . ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأوّل في إثبات فصيح اللغة كلام النّبي ﷺ ؛ لأنّه أفصح العرب .

وقال أبو حيان : إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجزّئ مجزئ القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلّية . وإنّما كان ذلك لأمرين :

أحدهما أَنَّ الرِّوَاةَ جَوَّزُوا الثَّقْلَ بِالْمَعْنَى .

ثانيهما أَنَّهُ وَقَعَ اللَّحْنُ كَثِيرًا فِيمَا رُوِيَ مِنَ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرِّوَاةِ كَانُوا غَيْرَ عَرَبٍ بِالطَّبِيعِ .

وقد تمسَّك أبو حَيَّان في منعه الاحتجاج بالحديث بقول سفيان الثوري :  
« إِذَا قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي أَحَدُكُمْ بِمَا سَمِعْتُ فَلَا تَصَدِّقُونِي ، فَإِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى » .

قال أبو حَيَّان : وَمَنْ نَظَرَ أَذْنَى نَظَرَ عَلَيْهِمْ عَلِمَ الْيَقِينَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ بِالْمَعْنَى .

وقد ناقش العلامة عبد العزيز الميمني الرَّاجِكُوتِي فكرة الثَّقْلَ بِالْمَعْنَى ،  
وَأَتَتْهُ إِلَى أَنَّ الثَّقْلَ بِالْمَعْنَى لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى الْحَدِيثِ ، بَلْ تَعْدَّاهُ إِلَى  
الشَّعْرِ ؛ قَالَ : « الثَّقْلُ بِالْمَعْنَى شَيْءٌ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى الْأَحَادِيثِ فَحَسَبَ ،  
بَلْ إِنَّ تَعَدُّدَ الرِّوَايَاتِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ . وَالْقَوْلُ بِأَنَّ مَنَشَأَهُ تَعَدُّدُ  
الْقَبَائِلِ لَيْسَ بِمَا يَتِمُّشَّى فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ . عَلَى أَنَّ إِبْطَالَ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَيْتٍ دُونَهُ  
خَرَطَ الْقِتَادَ . زِدْ عَلَى ذَلِكَ مَا طَرَأَ عَلَى الشَّعْرِ مِنَ التَّصْحِيفِ وَالْوَضْعِ  
وَالِاخْتِلَاقِ ، مِنْ مِثْلِ آبْنِ دَابَّ ، وَآبْنِ الْأَحْمَرِ ، وَالْكَلْبِيِّ ، وَأَضْرَابِهِمْ . وَرَوَا  
الشَّعْرِ أَيْضًا فِيهِمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ وَالشُّعُوبِئَةِ أُمَّمٌ . عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقُرُونِ  
الْأُولَى كَانُوا أَحْرَصَ عَلَى إِتْقَانِ الْحَدِيثِ مِنْ حِفْظِ الشَّعْرِ وَالتَّثَبُّتِ فِي رَوَايَةِ » .

وقد قَيَّضَ اللَّهُ لِأَحَادِيثِ رَسُولِهِ مِنَ الْجِهَادَةِ الثَّقَادَ مَنْ نَفَى عَنْهُ مَا كَانَ فِيهِ  
شُبْهَةُ الْوَضْعِ وَالِانْتِحَالِ . وَهَذَا حُرْمُ الشَّعْرِ مِثْلَهُ « اهـ »

ووافق الدمامينيُّ أَبْنَ مَالِكٍ فِي جَوَازِ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقًا ، وَاسْتَدَلَّ  
عَلَى ذَلِكَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الدَّلَائِلِ ، هَذَا تَلْخِيصُهَا :

١ - الْيَقِينُ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ بِاللَّفْظِ النَّبَوِيِّ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ فِي هَذَا الْبَابِ ،  
وَإِنَّمَا يَكْفِي غَلْبَةُ الظَّنِّ .

٢ - يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ ذَلِكَ الْمَنْقُولَ الْمُحْتَجُّ بِهِ لَمْ يُبَدَّلْ ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَّ أَدَاءً

اللفظ من غير تبديل .

٣ - احتمال التبديل في المنقول المحتج به مرجوح ، فيلغى ، ولا يفتح في صحة الاستدلال به .

٤ - الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيما لم يُدَوَّن ، وأما ما دُوِّن وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم .

٥ - تدوين الأحاديث والآثار وقع في الصدر الأول قبل أن يسري اللحن والفساد إلى لغة القوم .

٦ - كلام أولئك المبطلين على تقدير وقوع التبديل منهم يسوغ الاحتجاج به ، ثم مُنع تغييره ونقله بالمعنى ، فبقيت الحجة به قائمة في بابه .

غير شك أن الأصل في رواية الحديث أن يؤدَّى باللفظ الذي سُمِعَ من في رسول الله ﷺ ، وأن العلماء حين جَوَّزُوا النقل بالمعنى إنما أرادوا إجازة ذلك في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقُه معنى . ولو أرادوا إجازة ذلك في جميع نص الحديث لانتفى أن تكون جميع الأحاديث بلفظه عليه السلام .

ثم إن الذين قد ينقلون الحديث مع تغيير بعض ألفاظه جُلُّهم من الصحابة والتابعين ، وهم من الفصحاء الذين يقع الاحتجاج بكلامهم ، وسقى الله ضريح الميمني شأبيب الرحمة ، إذ أبان أن تعدد روايات البيت هو ضرب من تجويز الرواية بالمعنى ؛ إذ من الضعف الاعتقاد أن تعدد الروايات في كل بيت بيت هو من قبيل تعدد اللغات ، وقد كان العلماء أكثر حرصاً على نقد الحديث وانتخاب الصحيح منه من حرصهم على نقد الشعر والتثبت من روايته ، فكما ساع الاحتجاج عندهم بالشعر وبرواياته المختلفة ، كذلك ينبغي أن يسوغ الاحتجاج بالحديث ، بل الاحتجاج بالحديث أولى ، لأنه كلام أفصح العرب قاطبة ، ولأنه لم يكن ، عليه السلام ، ليتكلم إلا بأجود اللغات وأعلاها .



على أَنَّ في النَّفْسِ شيئاً مِنْ تَوْقُفِ علمائِهِ الصُّدُورِ الأوَّلِ عن الاتِّساعِ في الاحتجاجِ بالحديثِ في إثباتِ أحكامِ العربيَّةِ . وليس تجويزُ النَّقْلِ بالمعنى وَخُذَهُ كافياً لتَوْقُفِهِمْ عن ذَلِكَ ؛ فقد اِحتَجُّوا به في إثباتِ بَعْضِ الألفاظِ ونصوصِ اللُّغةِ والأبْنِيَةِ ، ولم يتَّخِذُوهُ نصّاً لاستنباطِ القاعدةِ النُّحَوِيَّةِ ، فإذا كانوا قد أحجموا عن الاحتجاجِ بالحديثِ في النُّحُوِّ لتَطَرُّقِ اِحْتِمَالِ الرِّوَايَةِ بالمعنى ، فألَّا يَحْتَجُّوا به في بابِ اللُّغةِ أَجْدَرُ وأوْلَى ؛ لِغَلْبَةِ الظَّنِّ أَنَّ ما يُدْنِ بَعْضُ الألفاظِ لا تَرْكِيبُ الحديثِ ونَسِيجُهُ ، وهو ما تنعقدُ عليه أحكامُ النُّحُوِّ .

إِنَّ قَلَّةَ الاحتجاجِ بالحديثِ ظاهرة تصحَّحَ على أثباتِ العربيَّةِ العِتاقُ ، فكتابُ سيبويه اِحتُجَّ بِتِسْعَةِ أَحَادِيثَ ، ولم يرفعها إلى النَّبِيِّ ﷺ ، ولم يصرِّحْ أَنَّها من لَفْظِهِ ، ونَحَا نَحْوَهُ المِيزْدُ في المَقْتَضِبِ ، فلم يتجاوز في احتجاجه صَنِيعَ سيبويه ، ودونهما في ذَلِكَ أَبْنُ السَّرَّاجِ في الأُصُولِ ؛ إذ لم يستشهد إلا بثلاثةِ أَحَادِيثَ .

وَأَتَّسَعَ أَبُو عَلِيٍّ في الاستشهادِ به ، فبلغ مجموعُ ما أُسْتَشْهِدَ به من الحديثِ على اللُّغةِ والعربيَّةِ نحواً من .- من حديثاً في « الحُجَّةِ » ، وتسعة عشر حديثاً في « الشِّيرَازِيَّاتِ » ، وأحد عشر حديثاً في « الحَلِيبِيَّاتِ » ، وبِتِسْعَةِ أَحَادِيثَ في « العَضْدِيَّاتِ » ، وبِسَبْعَةِ أَحَادِيثَ في « الشُّعْرِ » ، وبخُمُسَةِ أَحَادِيثَ في « الإِغْفَالِ » ، وبثلاثةِ أَحَادِيثَ في « البَصْرِيَّاتِ » ، ومثلها في « البَصْرِيَّاتِ » .

وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَرَتْ فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ :

١ - العائد في هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ .

اِحتُجَّ بِهِ عَلَى مَجِيءِ الْمَصْدَرِ بِمَعْنَى أَشْمِ الْمَفْعُولِ ؛ فَإِنَّ الْهَيْبَةَ هُهْنَا بِمَعْنَى الْمَوْهوبِ .

٢ - كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتَوْلَ .

لا يجوز إضمار « كان » ؛ إذ لا تقول : عبد الله المقتول ، وأنت تريد :  
كُنْ عبد الله المقتول .

٣ - إن الله ينهي عن قيل وقال ، وعن قيل وقال .  
أُخْتُجَّ به على جَوَازِ أَنْ تُحْكَمَ هَذِهِ الحروف ، فَتُتْرَكَ على حالها ، أَوْ أَنْ  
تُجْعَلَ أَسْمَاءً ، فيجري عليها التَّنوين .  
٤ - تُقَسِّمُ يَهُودُ .

أُخْتُجَّ به على أَنَّ « يهود » جرث عندهم أَسْمَاءٌ لِلْقَبِيلَةِ ، فصارت بمنزلة  
مَجُوسَ .

٥ - هو الطَّهَّورُ ماؤه .  
أُخْتُجَّ به على مجيء الطَّهَّورِ صفةً بدلالةِ أَرْتِفَاعِ الماءِ بها .

٦ - طَهَّورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ كَذَا .  
أُخْتُجَّ به على مجيء الطَّهَّورِ أَسْمَاءً لِمَا يُطَهَّرُ .

هَذِهِ مَوَاقِفُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ ، تَقَلَّلُوا مِنَ الْاِسْتِشْهَادِ بِهِ  
فِي بَابِ الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى لَتَكَادَ تَخْلُو مَصْنُوعَاتُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُ ، وَأَتَّسَعُوا فِي  
الْاِسْتِشْهَادِ بِهِ فِي بَابِ اللُّغَةِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يُنْتَظَرُ فِيهِ وَيُطَلَّبُ تَحْرِيرُهُ . وَحُجَّةُ  
الْمُقَلِّلِينَ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا الزَّوَايَةَ بِالْمَعْنَى ، وَأَنَّ بَعْضَ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ أَعَاجِمٌ غَيْرُ  
عَرَبٍ بِالطَّبْعِ .

ثالثاً - ما رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ  
وهو قِسْمَانِ : الشُّعْرُ ، وَالتَّنْثَرُ .

١ - الشُّعْرُ

الشُّعْرُ دِيْوَانُ الْعَرَبِ ، قَيَّدَ أَنْسَابَهُمْ ، وَصَانَ مَآثِرَهُمْ ، وَحَفِظَ أَيَّامَهُمْ ،  
وَكَانَ حُدَاوَةً أُنِيساً لَهُمْ فِي غُدُوِّهِمْ وَرَوَاجِهِمْ ، وَهُوَ مَلَاذُ الْعَاشِقِ إِذَا بَرَّحَهُ

الهُوَى وَفَتَكَتْ بِهِ الْأَشْوَاقُ ، وَسَيْفُ الْفَارِسِ إِذَا اسْتَمْلَكَهُ أَمَدُ الْغَضَبِ ، وَنَفْثَةُ الْمَصْدُورِ إِذَا ضَاقَتْ بِهِ الدُّنْيَا ، وَقَلَمُ الْحَكِيمِ إِذَا شَعَّ فِي ذَهَبِهِ الْفِكْرُ ، وَهُوَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ أَعْظَمُ وَثِيقَةٍ تُعْرِفُ بِهَا حَيَاةُ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ؛ قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « كَانَ الشُّعْرُ عِلْمَ قَوْمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ أَصَحُّ مِنْهُ » .

وَلَمْ يَكُنِ الْعَرَبُ يَفْتَخِرُونَ بِشَيْءٍ مِثْلَ افْتِخَارِهِمْ بِشَاعِرٍ يَنْبَغُ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُ سَيَكُونُ لِسَانَ قَوْمِهِ وَرَسُولِهِمْ ، يَذِيعُ مَنَاقِبَهُمْ ، وَيُسْجِلُ أَيْامَهُمْ ، وَيَذُودُ عَنْ ذِمَارِهِمْ ، وَيَجِيبُ مَنْ يَتَطَاوَلُ عَلَيْهِمْ .

ثُمَّ صَارَتْ رِوَايَةُ الشُّعْرِ عِلْمًا وَصِنَاعَةً اشْتَغَلَ بِهَا الْعُلَمَاءُ ، وَأَفَادُوا مِنْ الْقَوَاعِدِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي أَصَلَّهَا عُلَمَاءُ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ ، وَالتَّقْوِيَّةُ وَالتَّضْعِيفُ ، وَأَعْتَابُوا أَحْوَالَ الرُّوَاةِ ، وَتَسْلَسِلَ الْأَسَانِيدِ ، فَتَأْتَى لَهُمْ مَعْرِفَةُ الشُّعْرِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ ، وَالْأَصِيلِ مِنَ الْمُنْحُولِ ، وَقَسَمُوا الشُّعْرَاءَ إِلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ :

الطَّبَقَةُ الْأُولَى : الْجَاهِلِيُّونَ ، كَأَمْرِئِ الْقَيْسِ وَعَلْقَمَةَ وَطَرْفَةَ وَالْأَعَشَى .

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ : الْمَخْضَرُمُونَ ، أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ ، كَلْبِيدُ وَحْسَانُ .

الطَّبَقَةُ الثَّلَاثَةُ : الْمُتَقَدِّمُونَ ، وَيُقَالُ لَهُمُ الْإِسْلَامِيُّونَ ، كَجَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ وَالْأَخْطَلِ .

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ : الْمَوْلُودُونَ ، كَبَشَّارٍ وَأَبِي نُوَاسٍ وَأَبِي تَمَّامٍ .

أَمَّا شُعْرَاءُ الطَّبَقَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَالْإِجْمَاعُ مَنْعَقِدٌ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِشُعْرِهِمْ ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْإِسْتِشْهَادِ بِكَلَامِهَا . وَقَدْ كَانَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبْنُ أَبِي إِسْحَاقَ يُلَحِّثَانِ الْفَرَزْدَقَ وَالْكَمَيْتَ وَذَا الرُّمَّةَ وَأَضْرَابَهُمْ ، وَكَانَا يَعِدَانَهُمْ مِنَ الْمَوْلُودِينَ .



على أن أبا عمرو كان يُقَرُّ في نفسه بحُسن شعر هذه الطبقة وبجودته ، حتَّى رُوِيَ عنه قَوْلُهُ : « لَقَدْ حَسَنَ هَذَا الْمُؤَلَّدُ حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ صَبِيَانَا بِرَوَايَتِهِ » .

ورُوِيَ عن الأصمعي أَنَّهُ قَالَ : « جَلَسْتُ إِلَيْهِ عَشْرَ حَجَجٍ ، فَمَا سَمِعْتُهُ - بِعَنِي أبا عمرو - يَحْتَجُّ بَيْتَ إِسْلَامِي » .

وقال الأصمعيُّ : « ذُو الرُّمَّة طَالَمَا أَكَلَ المَالِحَ وَالبَقْلَ فِي حَوَانِيتِ البَقَالِينِ » .

وقال في الكُمَيْتِ : « هَذَا جُرْمُ قَانِيٍّ مِنْ أَهْلِ المَوْصِلِ ، وَلَا أَخَذُ بِلَغْتِهِ » .

وقال في أَبْنِ الرُّقِيَّاتِ : « ذَلِكَ مُحَنَّتٌ ، وَلَسْتُ أَخَذُ بِلَغْتِهِ » .

وأما شعر الطبقة الرَّابِعة فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ الْبَتَّةُ .

وقيل : يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِ مَنْ يُوثَقُ بِهِ مِنْهُمْ ، وَأَخْتَارَهُ الرَّمْخُسَرِيُّ ، وَتَبِعَهُ الرِّضِيُّ .

قال الرَّمْخُسَرِيُّ : « وَهُوَ - يَعْنِي أبا تَمَّامٍ - إِنْ كَانَ مُخَدَّنًا لَا يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ فِي اللُّغَةِ فَهُوَ مِنْ عِلْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَأَجْعَلْ مَا يَقُولُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرُوِيهِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْعِلْمَاءِ : الدَّلِيلُ عَلَيْهِ بَيْتُ الْحِمَاسَةِ ، فَيَقْنَعُونَ بِذَلِكَ لَوْثُوقِهِمْ بِرَوَايَتِهِ وَإِتْقَانِهِ » .

وقال المرزوقيُّ : « عَلَى أَنِّي قَدْ نَظَرْتُ فَوَجَدْتُ أبا تَمَّامٍ قَدْ غَيَّرَ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِ الْبَيُوتِ الَّتِي أَشْتَمَلُ عَلَيْهَا هَذَا الْكِتَابُ . وَلَعَلَّهُ لَوْ أَنْشَرَ اللَّهُ الشُّعْرَاءَ الَّذِينَ قَالُوا لَتَبْعُوهُ وَسَلَّمُوا لَهُ » .

وكان أبو عليٍّ قَدْ اسْتَشْهَدَ فِي الْإِيضَاحِ بِقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ رَوْضُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا  
على إضمار ضمير الشأنِ فِي كَانَ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

وقد أثار أختجاج أبي علي بهذا البيت موجة من النقد .

قال أبو حيان : وكيف يُستشهد بكلام من هو مؤلّد ، وقد صَنَّفَ النَّاسُ فيما وقع له من اللَّحْنِ في شعره .

وقال ابنُ هشام اللّخمي : وبيت حبيب أيضاً يشهد لذلك ، وهو ممن يُحتجّ بشعره لعلّمة . وقد أختج بيت من شعره أبو عليّ الفارسيّ في الإيضاح ، وإن كان ذلك لعلّة .

وقال عبد القاهر الجرجانيّ : وأمّا البيت الذي أنشده فطريفُ الشأن ؛ لأجل أنّه من قصيدة أبي تمام التي أوّلها :  
يَوْمَ الْفِرَاقِ لَقَدْ خُلِقْتَ طَوِيلًا      لَمْ تُبَقِّ لِي صَبْرًا وَلَا مَعْقُولًا  
وقبله قوله :

لَوْ جَاَزَ سُلْطَانُ الْقُتُوعِ وَحُكْمُهُ      فِي الْخَلْقِ مَا كَانَ الْقَلِيلُ قَلِيلًا  
والشيخ أبو عليّ ليس ممن يحتجّ ببيت مُحدّث في الإعراب ، وإنّما يحتجّ بأشعار المولّدين في المعاني فقط ؛ لأنّ ذلك شيءٌ مُشترك . فأما حديث اللفظ فللمغرب . وكان شيخنا يحمّله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثلُ ذا بيت فلان تقريباً ، فألحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود .

وقال ابنُ خلكان : إنّ السبب في استشهاده في باب « كان » من كتاب الإيضاح بيت أبي تمام الطائيّ : البيت ، لم يكن ذلك لأنّ أبا تمام ممن يُستشهد بشعره ، لكنّ عضد الدولة كان يحبُّ هذا البيت ، ويُشده كثيراً ، فلهذا استشهد به في كتابه .

تحاولُ لهذه النصوص أن تُبرّئ أبا عليّ من محذور أتاه ، هو استشهاده ببيت لأبي تمام المتوفّى سنة ٢٣١هـ ، ووجدت له المعاذير ، وهي : أنّه ذكر البيت

على سبيل التمثيل والاستئناس ، وأن إنشاد البيت جرى في المجلس على سبيل  
التقريب ، ثم جعل في حاشية الكتاب ، ثم ألحق في مثله ، وأنه أنشد إرضاء  
لعضد الدولة الذي ألف له الإيضاح . وإن كان استشهاد أبي علي بهذا البيت بدا  
خجعة لابن هشام اللخمي لتقوية الاحتجاج بشعر أبي تمام ، وخجعة لأبي حيّان  
على الزمخشري في دفع الاحتجاج بشعر أبي تمام ، وقد عاب الناس على أبي  
علي ذلك ؛ لأن طبعته لم تجر عادتهم بذلك .

والمجموع عليه جواز الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة على المعاني ؛ فالمعاني  
يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون ، كما يقول ابن جني بعد أن تمثّل  
بيت لشاعره شاعر العربية أبي الطيّب : « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ، وإن  
كان مولداً ، في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف  
مُسرّبه . . . وقد كان أبو العباس - وهو الكثير الثّعقب لجلّة الناس - أحتج  
بشيء من شعر حبيب . . . وإياك والحنبلية بحثاً ؛ فإنها خلقت ذميمة ، ومقطع  
على علاقته وخيم » .

ولم يشترط المتقدّمون أن يروى الشعر كما خرج من في صاحبه ، بل هو  
خجعة أيضاً إن روي عن يوثق بعريته ، وإن كان هذا المروي مخالفاً لما جرى  
به لسان الشاعر .

من ذلك أن سيبويه استشهد بقول عقيبة بن هبيرة الأسدي :

معاوي إننا بشر فأسجح      فلنسنا بالجبّال ولا الحديد  
على عطف « الحديد » على محل « بالجبّال » . وغلط المبرّد هذه الرواية ؛  
لأن البيت من كلمة مجرورة الزوي . ولم يكن سيبويه غالطاً ، وإنما أذى البيت  
بحسب ما سمعه ومن يوثق بعريته ، فجعل ما يرويه العربي القح بمنزلة  
ما يقوله .

وكذلك لم يقتصر القدماء على الاحتجاج بالشعر الذي عرف قائله ، بل



أَخْتَجُّوا بِالشَّعْرِ الْمَجْهُولِ الْقَاتِلِ إِذَا كَانَ رَاوِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَثْبَاتِ الثَّقَاتِ .

ومدار الاحتجاج بالشَّعر على مخرج روايته وصدق رَوَاتِهِ والثَّقة بهم لا على معرفة قائله ؛ قال أَبُو السَّيْرَاهِيِّ : « فَلَإِنْ بِنَبْغِي أَنْ يَذْهَبَ إِنْسَانٌ لَهُ عِلْمٌ وَتَحْصِيلٌ إِلَى أَنْ سَبَّوْهُ غَلِطَ فِي الْإِنْشَادِ ، وَإِنْ وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الدَّوَابِّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَ = فَإِنَّمَا ذَلِكَ سَمِعَ إِنْشَادَهُ مِنْ مَنْ يُسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ عَلَى وَجْهِ ، فَأَنْشَدَ مَا سَمِعَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي رَوَاهُ قَوْلُهُ حُجَّةٌ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ شَيْعِرٍ يُرَوَّى عَلَى وَجْهَيْنِ » .

وقال أَيضاً : « وَأَعْلَمُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْإِنْشَادِ إِذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ ذَا الْمَوْضِعِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْسَبَهُ أَحَدٌ إِلَى اضْطِرَابِ سَبَّوِيهِ ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ تَخْتَلِفُ فِي الْإِنْشَادِ ، وَيَسْمَعُهُ سَبَّوِيهِ يُنْشَدُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَهُ فِيهَا حُجَّةٌ ، فَيُسْأَلُهُ عَلَى مَا سَمِعَهُ ، وَيُرْوَاهُ رَاوٍ آخَرُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا حُجَّةَ فِيهِ . وَالرِّوَايَةُ الْمُخْتَلِفُونَ إِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ أَفْوَاهِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَحْفَظُونَ الْأَشْعَارَ ، فَالتَّغْيِيرُ وَاقِعٌ مِنْ جَهْتِهِمُ وَالشُّوَاهِدُ فِي كُلِّ رَوَايَةٍ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ الَّذِي غَيَّرَ الشَّعْرَ ، وَأَنْشَدَهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ قَوْلِهِ حُجَّةٌ ، وَلَوْ كَانَ الشَّعْرُ لَهُ لَكَانَ يُخْتَجُّ بِهِ » اهـ .

وعلى الجملة تَبَوَّأَ الشَّعْرَ مَنْزِلَةً عَظِيمَةً ؛ إِذْ كَانَ شَاهِدَ الْمَفْسَّرِ وَالنَّحْوِيِّ وَالْفَقِيهِ ، وَعَلَيْهِ بُنِيَتْ أَحْكَامُ الْعَرَبِيَّةِ ؛ قَالَ أَبُو نُبَاتَةَ : « مِنْ فَضْلِ النَّظْمِ أَنَّ الشُّوَاهِدَ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ ، وَالْحُجَجُ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنْهُ ، أَغْنَى الْعُلَمَاءُ وَالْحُكَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ وَالنَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ يَقُولُونَ : قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ ، وَالشَّعْرُ قَدْ أَتَى بِهِ ، فَعَلَى هَذَا الشَّاعِرُ هُوَ صَاحِبُ الْحُجَّةِ ، وَالشَّعْرُ هُوَ الْحُجَّةُ » .

## ٢ - الشَّرُّ

جمع علماء اللُّغة الكلام الفصيح السَّائِرَ عَلَى السَّنَةِ مَنْ يُؤْتَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ مَنْ كَانَ بِمَنَآئِ عَنِ التَّأَثُّرِ وَالتَّأَثُّرِ وَالتَّبَادُلِ اللَّغَوِيِّ مَعَ غَيْرِ الْعَرَبِ كَالنَّبْطِ وَالْفُرسِ

والأحباش والهنود وغيرهم مِمَّنْ كانت لهم جيرةٌ مع العرب .

وكانت أُولَى القبائل التي أَرْتَحَلُوا إِلَيْهَا قُرَيْشاً ، وهي « أَفْصَحُ القبائل أَنْتِقَاداً لِلْأَفْصَحِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَأَسْهَلُهَا عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ التَّلْقِي » ، ثُمَّ « قَيْسٌ وَتَمِيمٌ وَأَسَدٌ ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ مَا أُخِذَ ، وَعَلَيْهِمْ أَتُكَلَّمُ فِي الْغَرِيبِ ، وَفِي الْإِعْرَابِ ، وَالتَّصْرِيفِ ، ثُمَّ هُذَيْلٌ ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ ، وَبَعْضُ الطَّائِيَيْنِ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ قِبَائِلِهِمْ » .

فلم يأخذوا عن تغلب لمجاورتها لليونان ، ولا عن بكر بن وائل لمجاورتها للفرس والأنباط ، ولا عن عبد القيس وأزد عُمان ، لمخالطتهم للفرس والهنود ، ولا عن أهل اليمن ، لمخالطتهم للأحباش .

ثُمَّ عَمِدَ الْعُلَمَاءُ إِلَى الْأَصْطِفَاءِ مِمَّا جَمَعُوهُ ، فَبَنَوْا عَلَى الْفَصِيحِ الْكَثِيرِ ، وَنَحَوُوا عَنْ قَوَاعِدِهِمْ مَا شَرَدَ مِمَّا لَا تَنْتَظِمُهُ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ لَشِدْوَذِهِ أَوْ نُدْرَتِهِ . فَكَانَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ أَنْ صَاغُوا عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ صِيَاعَةً دَقِيقَةً تَقَاوَدَ قَوَاعِدُهُ رَتَطَرْدٌ ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ شِيدَ عَلَى صَحَّةِ الْمَنْقُولِ وَالِاسْتِقْرَاءِ الدَّقِيقِ .

عَلَى أَنْ الْأَوَائِلَ لَمْ يُبَالِغُوا فِي عَزْوِ كُلِّ مَا نَقَلُوهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ الَّتِي تَكَلَّمَتْ بِهِ ، وَاكْتَفَوْا أحياناً بِأَنْ يَنْسُبُوا اللَّغَةَ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ ، أَوْ بَعْضُ اللَّغَاتِ ، أَوْ هِيَ لُغَةٌ ، أَوْ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ ، أَوْ قَالَ مَنْ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ .

فَمِمَّا نَسَبُوهُ : رَوُفٌ عَلَى كَيْلٍ فَعُلَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَطِيَالٌ جَمْعُ طَوِيلٍ لُغَةُ ضَبَّةٍ ، وَتَأْنِيثُ زَوْجٍ لُغَةُ أَزْدٍ شَنْوَةٌ ، وَتَزَوُّجَتِ أَمْرَأَةٌ أَوْ بِهَا لُغَةُ تَمِيمٍ ، وَهَلَكَنِي زَيْدٌ مِنْ لُغَةِ تَمِيمٍ ، وَالْيَأْسُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ لُغَةُ وَهْبِيلٍ مِنَ النَّخَعِ ، وَكَسَرُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي نَحْوِ : كِتَابِي مِنْ لُغَةِ يَرْبُوعٍ ، وَتَشْدِيدُ غَسَاقٍ مِنْ لُغَةِ سَفْلَى مُضَرَ ، وَفَتْحُ الْوَاوِ مِنَ الْوَتْرِ وَكَسْرُهَا لِلدَّخْلِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَمَنْ تَحْتَهُمْ مِنْ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ يُسَوُّونَهُمَا فِي الْكَسْرِ ، وَخَذَفُ الثَّوْنِ فِي نَحْوِ : تُخَوِّفُنِي ، مِنْ لُغَةِ غَطَفَانَ ، وَحُسْبَانُكَ عَلَى اللَّهِ مِنْ لُغَةِ نَمِيرٍ .

وأولئ هذِهِ اللُّغَاتِ بِالْقَبُولِ مَا جَاءَ عَلَى وَفَاقِ لُغَةِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّ التَّنْزِيلَ بَلَّغْتَهُمْ نَزَلَ ؛ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الْفَتْحُ فِي الْفَرَحِ أَوَّلِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ لُغَةُ الْحِجَازِ ، وَالْأَخْذُ بِهَا أَوْجَبُ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ عَلَيْهَا نَزَلَ .

وعلى الجملة سَنَ الشَّاهِدُ بَعْضَ الْقَوَاعِدِ لِلِاحْتِجَاجِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ ، أُبْرَزَهَا :

١ - لغات العرب على اختلافها حُجَّةٌ ، كَاللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ فِي إِعْمَالِ « مَا » ، وَاللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ فِي إِهْمَالِهَا ، وَلَا تُبْطَلُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى .

٢ - لا يجوز الاحتجاج بشعر لا يُعرفُ قائله إلا إذا رواه ثقةٌ مِنَ الْأَمْثَلِ ، ففي كتاب سيبويه نحو من خمسين شاهداً لَمَّا يُعْرَفُ قَائِلُوهَا ، أَخْتَجَّ بِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ رَوَاهَا سِيبَوِيهَ الثَّقِيُّ ؛ قَالَ ابْنُ جَنِّي فِيهِ : « وَلَمَّا كَانَ النَّحْوِيُّونَ بِالْعَرَبِ لَاحِقِينَ ، وَعَلَى سَمْعِهِمْ آخِلِينَ ، وَبِأَلْفَاظِهِمْ مُتَحَلِّينَ ، وَلِمَعَانِيهِمْ وَقُصُودِهِمْ آمِنِينَ ، جَازَ لِصَاحِبِ هَذَا الْعِلْمِ - يَعْنِي سِيبَوِيهَ - الَّذِي جَمَعَ شِعَاعَهُ ، وَشَرَعَ أَوْضَاعَهُ ، وَرَسَمَ أَشْكَالَهُ ، وَوَسَمَ أَغْفَالَهُ ، وَخَلَجَ أَشْطَانَهُ ، وَبَعَجَ أَخْضَانَهُ ، وَزَمَّ شَوَارِدَهُ ، وَأَفَاءَ فَوَارِدَهُ » أَنْ يَرَى فِيهِ نَحْوًا مِمَّا رَأَوْا . . . » .

٣ - إسقاط الاحتجاج بما يتطرقُ إليه الاحتمالُ مِنَ الشُّوَاهِدِ .

مِنْ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْأَلْفِيَّةِ أَخْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّسٍ يُجِيبُكَ بِمَا تَبْغِي وَيُكْفِكَ مَنْ يَبْغِي  
على أَنَّ « أَخَا » فِي الْبَيْتِ مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ ، عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَعْبُرِي الْأَسْمَاءَ السَّنَّةَ مَجْرَى الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ . وَهُوَ اخْتِجَاجٌ سَاقِطٌ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ « أَخَا » أَسْمًا مَنْصُوبًا عَلَى الْإِغْرَاءِ . وَإِذَا دَخَلَ الدَّلِيلُ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ .

٤ - إِذَا اتَّفَقَ لِلْبَيْتِ الشَّاهِدِ رَوَايَةٌ أُخْرَى يَفُوتُ عَلَيْهَا الِاسْتِشْهَادُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُسْقِطُ الْإِحْتِجَاجَ بِالرَّوَايَةِ ذَاتِ الشَّاهِدِ إِذَا كَانَتْ كُلُّمَا الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ ثِقَةٍ .



٥ - لا تُبْنَى القواعدُ التَّخَوُّيَّةُ عَلَى شِعْرِ أَرْكَبَ فِيهِ صَاحِبُهُ ضَرُورَةً ، فَقَوْلُ

الشَّاعِرِ :

أَلَسَمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْوِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

أَرْكَبَ فِيهِ ضَرُورَتَانِ ، هُمَا : إِنْبَاتُ الْبَاءِ فِي آخِرِ الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ : مَا . وَمَا كَانَ هَذَا صِفَتَهُ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

\*\*\*



## القياس

القياسُ عمادُ النُّحو ، ولهذا لم يخلُ تعريفُهم له منه : « النُّحو هو العلم بمقاييسٍ مستنبطةٍ من استقراءِ كلام العرب » ، أو « إنما النُّحو قياسٌ يتَّبَع » .

يمكن أن نُميِّزَ بين ضربين من القياس : قياس يتعاطاه المتكلم ، إذ يحتدي حَدُّو غيره من أبناء الجماعة اللُّغوية ، فيؤلِّف كلامه على وفق ما يتكلمون ، وقياس قامت صورته في أذهان النُّحاة وإن كانوا لم يحذوه .

وعِمادُ هذا الضَّرْبِ من القياس الرِّبْطُ بين شيئين استحكمت علَّةُ الحُكْمِ في أحدهما دون الآخر ، فحُمِلَ الثاني على الأوَّل ، وما استحكمت فيه العلَّةُ وأقتضى الحُكْمُ لذاته هو الأُضَلُّ ، وما حُمِلَ عليه هو الفرعُ .

فالقياسُ التَّفْسيريُّ إذن ليس تخليصاً للقواعد ولا تجريداً لها ، « بل مدارةٌ على الاجتهاد في ربط الظواهر النُّحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض في قوانين عامة أو ما يُشبه القوانين ، وهم في ذلك لا يتنكرون لواقع اللُّغة ، وإنما يبدؤون من هذا الواقع لينفذوا إلى ما وراءه من القوانين والضوابط التي تحكمه . وأمثلةُ هذا الضَّرْبِ من القياس كثيرةٌ في كلام المتقدمين منهم ، وهم يعملون على هَدْيٍ تصوُّر لا يتناولونه بتحديدٍ جامع ، وإنما تقع الإشارةُ إليه في ثنايا كلامهم . وربما كان أبو الفتح عثمان بن جني من أوائل من حاولوا أن يتناولوا ذلك تناولاً جامعاً ، وذلك في أبوابٍ مختلفةٍ من كتابه الكبير « الخصائص » ، وقد نصَّ على هذا المعنى الجامع الذي ينتظم صور هذا الضَّرْبِ من القياس في قَوْلِهِ : « أَعْلَمُ أَنَّ العربَ تُؤثِّرُ من التَّجَانُّسِ والتَّشَابِهِ وَحَمَلِ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ ما إذا تَأَمَّلْتَهُ عَرَفْتَ منه قُوَّةَ عُنَانِهَا بِهَذَا الشَّانِ ، وَأَنَّهُ منها على أَقْوَى بِالِ » اهـ

ولعل معنى القياس هذا ما أراده أبو علي فيما حكى عنه تلميذه ابن جني :  
 « أُخْطِئَ فِي خَمْسِينَ مَسْأَلَةً فِي اللُّغَةِ ، وَلَا أُخْطِئُ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِيَاسِ » . ومن  
 تأمل أعماله وأعمال صاحبه ابن جني ومن أقتفى قفوهما وجد أن جانباً كبيراً من  
 أقيستهم جارٍ على هذا الوجه ، وأن كثيراً منها أيضاً هو استنباط وتشقيق مما نشره  
 سيبويه في أحناء كتابه .

فالقياس التفسيرى حُمِلَ فَرَعٌ عَلَى أَصْلٍ بَعْلَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَإِجْرَاءُ حُكْمِ  
 الْأَصْلِ عَلَى الْفَرَعِ . فَأَرْكَانُ هَذَا الضَّرْبِ إِذْنُ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَصْلٌ ، وَهُوَ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ .

٢ - فَرَعٌ ، وَهُوَ الْمَقِيسُ .

٣ - حُكْمٌ .

٤ - عِلَّةٌ جَامِعَةٌ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْقِيَاسِ : إِعْمَالُ « مَا » عَمَلُ « لَيْسَ » .

أَشْبَهَتْ « مَا » « لَيْسَ » مِنْ وَجْهَيْنِ : دَخُولُهُمَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ،  
 وَنَفْيُهُمَا لِمَا فِي الْحَالِ .

وَمِنْ أَصُولِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَقَدْ  
 يَجْرِي عَلَيْهِ بَعْضُ مِنْ أَحْكَامِ مَا شَبَّهَ بِهِ . وَقَدْ جَرَى عَلَى « مَا » بَعْضُ أَحْكَامِ  
 « لَيْسَ » مِنْ رَفْعِ الْأَسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ ، وَجَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى خَبَرِهَا عَلَى الْكَلْفِ  
 وَعَلَى الْمَحَلِّ ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ وَلَا قَاعِدٌ ، بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ .

وَلَمَّا كَانَتْ « مَا » فَرَعًا فِي الْعَمَلِ وَجَبَ أَنْ تَنْحَطَّ رُتَبَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي  
 حُمِلَتْ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِنْ أَصُولِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْفُرُوعَ تَنْحَطُّ رُتَبًا عَنِ  
 الْأَصُولِ .

وَجِهَةُ الانْحِطَاطِ فِيهَا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلُ « لَيْسَ » إِلَّا بِشُرُوطٍ : أَلَّا يَنْتَقِضَ



النَّقْيُ ، وألا يتقدّم الخبرُ على الاسم ، وألا يفصل بين « ما » وأسميها بفواصل إلا شبه الجملة ، وألا تليها « إن » الزائدة ، على حين ما كان أصلاً في العمل يكون أوسع تصرفاً ، فـ « ليس » تعمل بلا قيد .

وهذه الشروط يُشبه أن تكون إذا قيدَ بها الفرعُ تقويةً له كي ينهض إلى الأصل ، فيعمل عمله . وليس لـ « ما » بعد هذه الشروط جميع خصائص الأصل « ليس » ؛ لأنّ الفرع لا يجري مجرى الأصل في كل أحكامه ، ولا سيما إذا كان الفرع حرفاً ، والأصل فعلاً . ولولا مفارقة « ما » لـ « ليس » في بعض الجهات لكانت تكون إياها تماماً ، وهذا لا يصح تصوُّره فضلاً عن اعتقاده ، ومن ثم لم تكن المفارقة من بعض الجهات قاذحة في تحصيل الشبه من جهات آخر ، وهي ما يوجب الأعمال .

على أنّ مذهب تميم في عدم إعمال « ما » عمل « ليس » أقيس ؛ لأنهم وجدوا بالاستقراء أنّه لا يعمل من حروف المعاني إلا ما كان مختصاً بالدخول على أحد القبيلتين ، ولما كانت « ما » تدخل على الأسماء والأفعال كان القياس ألا تعمل ؛ قال المالقي : « ومذهب تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل ، وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنما ذلك لعدم اختصاصها . وما لا يختص بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل . وهذا أصلٌ يجب اتّباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها ، فإنّه يُنتفع به في العربية ، فأعلمه » اهـ .

ومن أمثلة هذا الضرب من القياس استجازه حذف الزايع من جملة الصفة قياساً على حُسن حذفه من جملة الصلة ؛ لجملة من الأشباه التي قامت بين جملتي الصلة والصفة ، وهي :

- ١ - لا يعمل فعلُ الصلة في الموصول ولا يتسلط عليه عند حذف العائد ، كما لا يعمل فعلُ الصفة في الموصوف ولا يتسلط عليه عند حذف العائد .

- ٢ - الصِّفَةُ تُخَصِّصُ الموصوفَ ، كما أَنَّ الصِّلَةَ تُخَصِّصُ الموصول .  
 ٣ - مرتبة الصِّفَةِ أَنْ تكونَ بعدَ الموصوفِ ، كما أَنَّ مرتبة الصِّلَةِ كذلك .  
 ٤ - قد تلزمُ الصِّفَةُ في أماكن ، كما تلزم الصِّلَةُ ، وذلك إذا لم يُعرفِ الموصوفُ إلا بها .

٥ - لا تعملُ الصِّفَةُ فيما قبلَ الموصوفِ ، كما لا تعمل الصِّلَةُ فيما قبل الموصول .

٦ - تنضمُّ جملة الصِّفَةِ ذِكْراً مِنْ موصوفها ، كما تنضمُّ الصِّلَةُ مِنْ موصولها .

وقد عدَّ جامعُ العلوم الأصبهانيُّ الباقلانيُّ بعض الآي التي حُذِفَ منها الرَّاجِعُ إلى الموصوفِ ، منها ﴿ سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا كَلَّامًا تَصْبِعَتْ جُلُودُهُمْ بِذَلَّتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [سورة النساء : ٥٦] ، أي كَلَّامًا نَصَبَتْ جُلُودُهُمْ منها . وقال جرير :

أُبْحَثَ حَتَّى يَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحِ  
 أَي حَمِيَّتُهُ .

وإجراء القياس التفسيري طريقٌ مَهَيَّجٌ وسبيلٌ مُنْهَجٌ قد جرث عليه العرب في غير قليلٍ من كلامها ، حتَّى قال ابنُ جنِّي : « ولهذا عادةٌ للعربِ مألوفةٌ ، وسُنَّةٌ مسلوكةٌ : إذا أعطوا شيئاً مِنْ شَيْءٍ حُكْمًا مَا قَابَلُوا ذَلِكَ بِأَنْ يُعْطُوا الْمَأْخُودَ مِنْهُ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ صَاحِبِهِ ؛ عِمَارَةً لِبَيْنَهُمَا ، وتَمِيمًا لِلشَّبهِ الجَامِعِ لهُمَا » .

ومن صور القياس عند النحويِّين الحُكْمُ بجوازِ شَيْءٍ لم يَرِدْ به سَمَاعٌ ، وهو على ضربين :

- ١ - إجازة ما أُمْتَنَعَ لعلِّه أَسْتَظْهَرُها إذا ما زالت تلك العلَّةُ :  
 فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَرَّرُوا أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ شَيْءٌ عَنِ الْفَاعِلِ إِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ ، إِذْ مَا مِنْ فَائِدَةٍ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَصْدَرِهِ ، لِكِنَّهُمْ حَكَمُوا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ جَوَازَ

ذَلِكَ إِذَا خُصَّ الْمُضَدُّ بِظَرْفٍ أَوْ بَوْضُفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ،  
لِرَوَالِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ ، وَهِيَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مُضَدِّهِ ، فَيُقَالُ :  
ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْدًا . وَدُفِعَ الدَّفْعُ الَّذِي تَعَرَّفَ إِلَى مُحْتَمِدٍ دِينَارًا . وَقُتِلَ  
الْقَتْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخَاكَ .

٢ - توسيع قاعدة إلى أَنْ تَشْمَلَ مَا لَمْ يَرُدْ بِهِ السَّمْعُ :

مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَجَازَ أَنْ يَتَعَدَّى « خَتَمَ » بِلا حَرْفٍ قِيَاسًا عَلَى « طَبَعَ »  
الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، قَالَ : « خَتَمَ عَلَى كَذَا يَخْتِمُ » قَالَ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى  
قَلْبِكَ ﴾ [سورة الثَّوْرَى : ٢٤] ، وَقَالَ ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [سورة بَنَى : ٦٥] .  
وَقَالُوا : طَبَعَ عَلَيْهِ بِمَعْنَى خَتَمَ عَلَيْهِ . وَقَدْ قَالُوا : طَبَعَهُ ، فَعَدَّى بِلا حَرْفٍ ،  
وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي الْقِيَاسِ فِي خَتَمَ .

وَمِنْهُ أَنَّ الْقِيَاسَ يُوجِبُ اسْتِعْمَالَ أَيْفَ ، وَإِنْ كَانَ مَا جَرَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ  
أَتَتَفَتَّ ؛ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « وَلَمْ يُسَمَّعْ أَيْفَ فِي مَعْنَى أَتَتَدَّ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ  
يُوجِبُهُ ، وَقَدْ يَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى مَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : فَقِيرٌ  
جَاءَ عَلَى فَقْرٍ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ : أَفْتَقَرَ ، وَكَذَلِكَ شَدِيدٌ ، الْمُسْتَعْمَلُ : أَشْتَدَّ » .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْقِيَاسِ مَا يَجْرِي عَلَى لَفْظِ الشَّاعِرِ فِي  
الضَّرُورَةِ ، مُوَافِقًا مَا تُجِيزُهُ مَقَايِيسُ الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُسْبِ حَتَّى وَدَعَهُ  
فَاسْتَعْمَالَ الْعَاضِي مِنْ يَدْعٍ مِمَّا لَمْ يُسَمَّعْ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ مُؤْجِبًا لَهُ ، فَلَمَّا  
أَخْرَجَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى اسْتِعْمَالِ مَا لَمْ تَنْطَلِقْ بِهِ الْعَرَبُ لَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ إِجْرَاءِ وَدَعٍ  
فِي شِعْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْعَرَبُ قَدْ اسْتَعْنَتْ عَنْهُ بِ « تَرَكَ » .

\* \* \*



## العِلَل

العِلَّةُ جُزْءٌ مُتَمِّمٌ للقاعدة ، وَرُكْنٌ مِنْ أركانها ، وشاهدٌ على صحتها ، بل ربّما أطلق النُّحاة لَفْظَ العِلَّةِ ، وهم يريدون به القاعدة عَيْنُهَا ؛ قال أبو علي : « هَذِهِ الْعِلَلُ إِنَّمَا تُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَسْمُوعَاتِ بَعْدَ أَطْرَادِهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، لِتَوْصِلَ إِلَى التَّنَطُّقِ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا نَطَقَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ » .  
والمراد بالعِلَلُ ههنا القوانين التي قَدَّرَ علماء العربية أَجْتِهَاداً منهم أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تُرَاعِيهَا وَتَقْصِدُ إِلَيْهَا فِي بِنَاءِ كَلَامِهَا .

والنَّاظِرُ فِي هَذِهِ الْعِلَلِ يَرَى أَنَّهَا « عِلَلٌ لُغَوِيَّةٌ بَحَثَ مَدَارِهَا عَلَى أَسْبَابٍ لِسَانِيَّةٍ يُبَيِّنُهَا الْحَسَنُ قَبْلَ أَنْ يَنْفِذَ إِلَى إِدْرَاكِهَا الدَّهْنُ ، وَلَيْسَتْ ، كَمَا يَزْعَمُ بَعْضُهُمْ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَعْتِبَارَاتٍ عَقْلِيَّةٍ بَائِتَةٍ عَنْ طَبِيعَةِ اللُّغَةِ أَوْ مَفْرُوضَةٍ عَلَيْهَا مِنْ خَارِجِهَا ، وَإِنَّمَا أَكْثَرُهَا يَجْرِي مَجْرَى الْقَوَانِينِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُسْتَسْرَةِ ، وَالَّتِي يَنْشُرُ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَّخِذُ شَكْلَ قَوَانِينٍ جَزْئِيَّةٍ » .

ولمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَلُ قَائِمَةً عَلَى الْإِجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ ، لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ مَا خَرَجَ مِنْهَا عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْقَبُولِ ، وَلَيْسَ هِيَ فِي مَوْضِعِ الْمُتَسَلِّمِ بِهِ كَاللُّغَةِ حِينَ تَحْفَظُهَا الرِّوَايَةُ . وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ : لَا يُحْتَاجُ فِي الْعِلَلِ إِلَى ذِكْرِ الثَّقَةِ ، كَمَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ .

وَالْعِلَلُ الَّتِي أَسْتَظْهَرَهَا النُّحَاةُ عَلَى ضَرِيئِينَ :

١ - الْعِلَلُ الَّتِي تَسْتَنِدُّ إِلَى بَدَائِهِ الْحَسَنِ :

مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي أَمْتِنَاعِ عَطْفِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ شَبَهَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالتَّنْوِينِ ؛ إِذْ هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ وَمَعَاوَيْتٌ

له ، وَضَعْتُ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ ؛ إِذْ هُوَ لَا يَنْفَكُ عَنْ عَامِلِهِ وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا ، فَصَارَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَارَقَ شَبَهَ الْأَسْمِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُقَرَّدَ بِحُكْمٍ خَاصٍّ ، وَهَذَا يُرَدُّ إِلَى حَقِيقَةٍ مِنْ حَقَائِقِ النَّفْسِ ، وَهِيَ أَنَّ الْفَاعِلَ اللَّغَةَ مُتَفَاوِتَةً الْمَرَاتِبِ ، فَالضَّمِيرُ الْمَهْزُولُ الْبَنِيَّةُ دُونَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ الْكَامِلِ الصُّورَةِ ، وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْأَسْمِ الْقَوِيِّ الْمَتَمَكِّنِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَجُوزُ جَمِيعُهُ فِي الضَّمِيرِ ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ ضَمِيرَ خَفَضٍ ، وَعَلَى حَرْفٍ .

وَيُلْحَظُ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ أَنَّ التَّعْلِيلَ جُهْدٌ قِيَاسِيٌّ لَا يَنْفَصِلُ عَنِ الْقَاعِدَةِ ، إِذِ الْأَشْبَاهُ الَّتِي قَامَتْ بَيْنَ ضَمِيرِ الْخَفَضِ وَالتَّنْوِينِ هِيَ الَّتِي سَوَّغَتْ هَذَا الْحُكْمَ : لَا يُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ دُونَ إِعَادَةِ الْخَفَضِ ، وَهِيَ فِي الْوَقْتِ نَفْسُ الْعِلَّةِ الَّتِي أَعْتَلَّ بِهَا الْقَوْمُ لِامْتِثَالِ الْقِيَاسِ التَّفْسِيرِيِّ .

وَمِمَّا عُلِّلَ بِهِ الْقَوْمُ غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ الْحَذُوفِ طَوْلُ الْكَلَامِ ؛ إِذْ يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ طَوْلُ الْكَلَامِ بَدَلًا أَوْ عَوَضًا مِمَّا أَلْقِيَ مِنْهُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ عُلِّلُوا حَذْفُ خَبَرٍ « لَيْتَ » فِي قَوْلِهِمْ : لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتُ ، بِطَوْلِ الْكَلَامِ مَعَ مَعْمُولِي الْمَصْدَرِ شِعْرِي الَّذِي بِمَعْنَى عِلْمِي . وَكَذَا عُلِّلُوا حَذْفُ خَبَرٍ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ « لَوْلَا » بِطَوْلِ الْكَلَامِ بِجَوَابِ لَوْلَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْتَلُّوا لَجَوَازَ حَذْفِ اللَّامِ مَعَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مِنْهَا وَمِنْ صِلَتِهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ « أَنْ » = بِطَوْلِ الْكَلَامِ بِالضَّلَّةِ ، وَإِذَا طَالَ الْكَلَامُ حَسُنَ مِنَ الْحَذْفِ مَعَهُ مَا لَا يَحْسُنُ إِذَا لَمْ يُعْلَلْ .

وَمِنْ عِلْلِهِمْ : التَّشْبِيهُ عَلَى الْأَصْلِ . وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ قَدْ يَلْتَزِمُونَ صِغَةً وَأَمثلةً وَأَبْنِيَّةً بِأَعْيَانِهَا مَبْنِيَّةً عَلَى أَصْلٍ مُرَادٍ .

مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « وَجْهَةً » مَصْدَرٌ جَاءَ مُصَحَّحًا تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْهُ ، فَيَقَالُ : عِدَّةٌ ، وَصِلَةٌ ، وَزِينَةٌ .

وَمِنْ عَلَيْهِمْ : طَلَبُ المشاكلة . والعرب مِمَّا يَسْتَهْوِيهَا هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْعِلَلِ حَتَّى لَوْ أَدَّاهَا إِلَى تَقْدِيمِ غَيْرِ الْأَصْلِ عَلَى الْأَصْلِ ، أَوْ نُطْقِي مَا يَخَالَفُ الْقِيَاسَ ، أَوْ تَنَكُّبٍ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ؛ لِلَّذِي تُخْدِئُهُ الْمَشَاكِلَةُ مِنَ الْحُسْنِ فِي رَصْفِ الْكَلَامِ ، وَالتَّجَانُّسِ فِي نُطْقِ الْأَصْوَاتِ ، وَالْخَفَةِ فِي الْأَدَاءِ ، حَتَّى إِنْ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى هَذَا الضَّرْبَ مِنْ طَلَبِ الْمَشَاكِلَةِ وَأَزْدَوَاجِ الْكَلَامِ ، فَقَالَ : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ : تَلَوْتُ .

قال عمرو بن كلثوم :

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

وقال تعالى ﴿ فَمَنْ أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ فَأَعَدَّوْا عَلَيْهِ يَمِئِلُ مَا أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة البقرة :

119] ، والثاني قصاص ، وَلَيْسَ بِعُذْوَانٍ ، أَوْ قَعَةٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى

عَلَى الْحَقِيقَةِ طَلَبًا لِمَشَاكِلِ الْأَلْفَاظِ وَتَشَابُهِهَا .

وَمِنْ عَلَيْهِمْ : طَلَبُ الْخَفَةِ وَنَبَذِ الثَّقَلِ . وَقَدْ وَصَفَهُ أَبُو جَنِّي بِأَنَّهُ أَصْلُ

الْأَصُولِ .

ومنه ما ذكره أَبُو جَنِّي مِنْ تَعْلِيلِ التَّنْيَةِ بِالْأَلْفِ وَالْجَمْعِ بِالْوَاوِ ، وَإِذَا كَانَ

ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَهَلَا عَكَسُوا الْأَمْرَ :

« الْجَوَابُ أَنَّ التَّنْيَةَ بِالْأَلْفِ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ

مَا تَجُوزُ فِيهِ التَّنْيَةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَتَنْيَتُهُ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ وَاحِدِهَا مَوْجُودٌ

فِيهَا ، وَإِنَّمَا تَزِيدُ عَلَيْهِ حُرْفَ التَّنْيَةِ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَجُوزُ جَمْعُهُ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ ؛

أَلَا تَرَى أَنَّ عَاقَةَ الْمُؤَنَّثِ وَمَا لَا يَعْقِلُ لَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ ، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بِغَيْرِ

الْوَاوِ ، إِمَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَإِمَّا مَكْسَرًا .

عَلَى أَنَّ مَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ قَدْ يَجُوزُ تَكْسِيرُهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ وَزَيْدُودٌ ، وَقَيْسٌ

وَأَقْيَاسٌ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ . فَالتَّنْيَةُ أَصَحُّ مِنَ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُخْطِئُ لَفْظَ الْوَاحِدِ



أبداً . فلمَّا سَأِغَتْ فِيمَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ ، وَفِي الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ ، وَكَانَ الْجَمْعُ الصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ لَضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، كَانَتْ التَّثْنِيَةُ أَوْسَعُ مِنَ الْجَمْعِ الصَّحِيحِ ؛ فَجَعَلُوا الْأَلْفَ الْخَفِيفَةَ فِي التَّثْنِيَةِ الْكَثِيرَةِ ، وَجَعَلُوا الْوَاوَ التَّثْنِيَّةَ فِي الْجَمْعِ الْقَلِيلِ ، لِيَقْلَّ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَقِلُّونَ ، وَيَكْثُرَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَحْقُونَ .

## ٢ - الْعِلَلُ الَّتِي تَسْتَنْدُ إِلَى بَدَائِهِ الْعَقْلِ :

مِنْ ذَلِكَ مَا أَعْتَلَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ لَجَوَازِ إِضْمَارِ ضَمِيرِ الشَّانِ مَعَ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةِ ، وَأَمْتَنَاعِهِ مَعَ الْمَكْسُورَةِ بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ حَرْفٌ مُصَدِّرِيٌّ ، وَالْحَرْفُ الْمَصَدِّرِيُّ يَقْتَضِي صِلَةً ، فَصَارَتْ لَاقْتَضَائِهَا الصِّلَةَ أَشَدَّ اتِّصَالًا بِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَكْسُورَةِ .

وَمِنْهُ تَعْلِيلُ حَذْفِ التَّوْنِ مِنْ : لَمْ يَكْ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ؛ أَنَّهَا حَرْفٌ يُشَابِهُ حَرْفَ الْعَلَّةِ ، بِأَيِّ أَنَّهَا تُدْعَمُ فِيهِ ، فَحُذِفَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَجْزَمِ كَمَا حُذِفَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالْأَلْفُ . وَاللَّامَاتُ أَوْضَعُ مِنَ الْعَيْنَاتِ ، وَالْحَذْفُ عَلَيْهَا أَشَدُّ تَسْلُطًا . وَاللَّامُ تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ وَضُرُوبُ الْإِضَافَةِ وَالتَّحْرِيكِ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ ، كُلُّ أُولَئِكَ أَوْضَعُهَا ، فَأَجْتَرَى عَلَيْهَا بِالْحَذْفِ .

وَمِنْهُ تَعْلِيلُ أَمْتَنَاعِ الْعَرَبِ مِنَ الْجَزَاءِ بِكَيْفٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْجَزَاءَ لَيْسَ حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ بِالْأَسْمَاءِ .

وَمِنْهُ تَعْلِيلُ أَمْتَنَاعِ الْعَرَبِ مِنْ أَنْ تَلِيَ « أَنْ » الْمَخْفُفَةَ الْفِعْلَ حَتَّى يَقْصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَاصِلٌ = بِأَنَّهَا حَذِفَتْ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ ، ثُمَّ حَذِفَتْ أَسْمَهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، ثُمَّ بَلِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا ، وَهُوَ الْفِعْلُ ، بَلَا حَاجِزٍ ، فَكُرِهُوا ضُرُوبَ الْأَتْسَاعِ الْمُتَتَالِيَةِ ، فَطَلَبُوا الْفَاصِلَ ، نَحْوُ « عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومًا » [سورة المزمل : ٢٠] .

وَأَعْتَلُّوا لاعتبار لام التعريف بمنزلة ما هو من نفس الكلمة بما يأتي :

١ - دخول العامل عليها ، ولو كان حرف التعريف في نية الانفصال ما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف .

٢ - اللام أشد اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم :  
هَذَا ، ونحوه .

٣ - اكتساب الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم تدخلها .

٤ - اللام شديدة الامتزاج بما دخلت ، ليه لقلتها وضعفها عن قيامها بنفسها .

٥ - جَمَعَهُم بين رجل والرجل في قافيتين في شعر واحد من غير استكراه ولا اعتقاد إبطاء ، فهذا يدل على أن حرف التعريف مبني مع ما عرفه ، كما أن ياء التحقير مبنية مع ما حقّرته .

وعَلَّلُوا امتناع عمل اسم الفاعل الماضي بأنه إذا مَضَى اخْتَصَرَ ، وصار معهوداً ، فخرج بذلك عن شبه الفعل ؛ لأنَّ الفاعل لا يكون معهوداً ، فكما أنَّ اسم الفاعل إذا وُصِفَ أو حُقِّرَ لم يعملَ عَمَلُ الْفِعْلِ لِرِوَالِ شَبِّهِ الْفِعْلِ عَنْهُ بِاِخْتِصَاصِهِ الَّذِي يُخْدِنُهُ فِيهِ التَّحْقِيرُ وَالْوَصْفُ ، كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَاضِياً .

وهذه العللُ بشقيها ما استند منها إلى بدائه العرب ، وما استند منها إلى بدائه العقل ، ممَّا استخرجه الشُّحَاةُ من كلام العرب ، وقَدَرُوا أَنَّهُ قائم في نفوسهم ، وقد عقد ابنُ جنِّي « باباً في أنَّ العرب : أرادت من العَلَلِ والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها » .

ومِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا اسْتَدْرَجْتَ الْعَرَبِيَّ نَطَقَ بِالْعِلَّةِ الَّتِي قَدَرْتَهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ :

١ - قال المبرد : سمعتُ عُمَارَةَ بْنَ عَقِيلٍ يَقْرَأُ ﴿ وَلَا أَلَيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ سورة يَسَّ : ٤٠ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا تَرِيدُ ؟ قَالَ : أَرَدْتُ : سَابِقُ النَّهَارِ . فَقُلْتُ : هَلَا قُلْتَهُ ؟ فَقَالَ : لَوْ قُلْتُهُ لَكَانَ أَوْزَنَ ، أَيِ أَثْقَلَ .

٢ - قال أبو عمرو : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوبٌ ؛ جاءته كتابي ، فأحقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابي ! فقال : نعم ، أليس بصحيفة .

٣ - قال سيبويه : حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجذذ - وهو موضع يمسك الماء - ؟ فقال : بلى وجاذذ . أي أعرف بها وجاذذ .

٤ - قال سيبويه : سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل ، فقال : اللهم ضبعا وذنباً . فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت : اللهم أجمع فيها ضبعا وذنباً .

ففي ما سمعوه من عللي من استدرجوه وشافهوه من العرب الأفصاح الخُلص تأنيس لما أنزعوه من العللي ، وأن ما لمحة النحاة بالصنعة قائم في نفوس الأعراب مركوز في نحائزهم وطباعهم يحسون به بالفطرة ، حتى إذا ما استنطقوا به نطقوا .

وإذا كانت العلل جزءاً متمماً للقاعدة وشاهداً على صحتها ، وقد ظهر أنها مركوزة في طباع متكلمي اللغة ، ومستمدة من واقع اللغة لا مفروضة عليها من خارجها = لم يخل وصف أبي حيّان لها بأنها « فضول من القول لا يحتاج إليه ، وتخرض على اللغات لا يعول عليه » ، وبأنها « تسويد للورق ، وتخرض على العرب في موضوعات كلامها » = من غلو وسرف .

وعلى الجملة العلل جزء من القاعدة وزكن من أركانها ، وهي بشقيها ما استند منها إلى بدائه الحسن ، وما استند منها إلى بدائه العقل = لم تكن إكراهاً للغة على ما يابأه واقعها ، بل هي مستنبطة من استقراء الكلام ، ومبنية على فائده ومعناه . وبطلان تلك المخفة وبذ الثقل الذي سماه ابن جني أصل الأصول أقوى العلل وأوسعها انتشاراً ، بل إنه السبيل التي تتخلى إما عدم الناظر علة .

\*\*\*



## المصادر والمراجع

- الإبانة في تفصيل مآلات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة، لجامع العلوم الأصبهاني الباقلوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١، ٢٠١٠ م.
- الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم، للزجاج، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- أحكام كل وما عليه تدل، للشبكي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- الأخبار المروية في أسباب العربية، للسيوطي، ضمن رسائل في الفقه واللغة، تحقيق د. عبد الله البيوري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ٢، ٢٠٠٩ م.
- أخبار النحويين البصريين، للسيوافي، تحقيق كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط ١، ١٩٣٦ م.
- أرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.
- الأزهية، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٩٨١ م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- إشارة التّعيين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ١، ١٩٨٦ م.

- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ م .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م .
- الأصول ، لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- الأصول النحوية والصرفية في «الحجة» لأبي علي الفارسي ، د . محمد عبد الله قاسم ، دار البشائر ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- الإغفال ، للفارسي ، تحقيق د . عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
- الأفعال ، للسرقي ، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، مراجعة د . مهدي علام ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
- الاقتراح ، للسيوطي ، تحقيق د . أحمد سليم الحمصي ، ود . محمد أحمد قاسم ، جروس بروس ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق د . فخر صالح قدارة ، دار عثار ، عمان ، دار الجيل ، بيروت .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- أمالي السهيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البناء ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٢ م .
- أمالي ابن السجري ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- أنا واللغة والمجتمع ، لأحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

- إنباه الزّواة ، للففطلي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة مصوّرة ، دار إحياء الثّراث العربيّ ، بيروت .
- إيضاح الوقف والابتداء ، لابن الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الرّحمن رمضان ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٧١ م .
- الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق د . حسن فرهود ، الرّياض ، ط ١ ، ١٩٦٩ م .
- البداية والنهاية ، لابن كثير ، تحقيق د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- البديع ، لابن الأثير ، تحقيق د . فتحي أحمد عليّ الدين ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- البَحْرُ المُحِيطُ ، لأبي حَيَّان الأندلسيّ ، مصوّرة عن طبعة مطبعة السّعادة بمصر ، ١٣٢٨ هـ .
- البَغْدَادِيَّات = الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّات .
- بغية الوعاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، بيروت .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٩٩٨ م .
- تاج العروس ، للزّبيديّ ، تحقيق جماعة من الباحثين ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٦٥ - ٢٠٠١ م .
- تاريخ آداب اللّغة العربيّة ، لجرجي زيدان ، مراجعة وتعليق د . شوقي ضيف ، دار الهلال ، القاهرة .



- تاريخ النحو ، لعلي النجدي ناصف ، دار المعارف ، القاهرة .
- تاريخ النحو : المدخل - النشأة والتأسيس ، للدكتور عصام نور الدين ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- الثبيان في إغراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- التذكرة في علم العربية ، د . محمد عبد الله قاسم ، السفر الأول منه ، دار البشائر ، دمشق ، ط ٤ ، ٢٠١١ م ، والسفر الثاني منه ، دار البشائر ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د . حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ ، والجزء السادس والسابع والثامن والتاسع ، منه ، صدر عن دار كنوز إشبيلية بالرياض ، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ - ١٩٩٦ م .
- التفسير البسيط ، للواحدي ، تحقيق د . محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وجماعة ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن فرهود ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د . ناجي القيسي ، ود . أحمد مطلوب ، ود . خديجة الحديشي ، بغداد ، ١٩٦٢ م .
- التنبية على شرح مشكلات الحماسة ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د . حسن هندراوي ، وزارة الأوقاف ، الكويت ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وأصحابه ، دار الصادق ، طبعة مصورة عن طبعة المؤسسة المصرية العامة ، ١٩٦٤ م .

- الجمل ، لابن خالويه ، وهو المطبوع خطأ بعنوان المحلى ، والمنسوب ضلالاً إلى ابن شقير ، تحقيق د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- الجمهرة ، لابن دريد ، تحقيق د. رمزي البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- الجنى الدانى في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ود. محمد نديم فاضل ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٩٧٣ م .
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة ، لجامع العلوم الأصبهاني الباقلاني ، وهو المطبوع خطأ باسم « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ، تحقيق [٩] إبراهيم الإبياري ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- حاشية الصبّان على الأشموني ، للصّبّان ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
- حاشية على شرح نبات سعاد ، للبغدادي ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، النشرات الإسلامية لجمعية المُنشَرِّقِينَ الألمانية ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- الحجة ، لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، ومراجعة أحمد يوسف الدقاق ، وعبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٨٤ - ١٩٩٧ م .
- الحليّات = المسائل الحليّات .
- حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

- الحَصَانَص، لأبي الفتح عُثْمَانُ بْنُ جُنَيْ، تحقيق محمَّد علي النَّجَّار، دار الكتب المِصْرِيَّة، ١٩٥٢ م.
- الخلاف النحوي، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ط ١، ١٩٧١ م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عَضَيْمَة، طبعة مصورة بدار الحديث بالقاهرة بلا تاريخ عن طبعته الأولى ١٩٧٢ - ١٩٨١ م.
- الذَّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للشمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمَّد الخَرَّاط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٦ م.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢ م.
- الرُّوض الأنف، للشَّهيلي، تصحيح طه عبد الرَّؤُوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩ م.
- سر الصَّناعة، لأبي الفتح عُثْمَانُ بْنُ جُنَيْ، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- سمط اللآلي، للبكري، تحقيق عبد العزيز المِيمَنِي الرَّاجِكُوتِي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٣٦ م.
- شَرْح أبيات المُغْنِي، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدَّقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٣ م.
- شَرْح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبد الستار فَرَّاج، ومراجعة محمود محمَّد شاكر، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.



- شَرْح الْأَلْفِيَّة، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة دار المعارف، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- شَرْح بَائِتْ شُعَاد، لابن هشام، تحقيق سناء ناهض الرّيس، دار سعد الدّين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- شَرْح التَّسْهِيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م.
- شَرْح جَمَل الزَّجَّاجِي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.
- شَرْح الحدود، للفاكهي، تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- شَرْح ديوان الحمّاسة، لأبي عليّ المرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- شَرْح الرّضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن الحفطي، ود. يحيى مصري، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض، ط ١، ١٩٩٣-١٩٩٧ م.
- شَرْح الْقَصَائِد السَّبْع الطُّوَال، لابن الأتباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣ م.
- شَرْح كتاب سيويّه، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التّوّاب وجماعة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦-٢٠٠٨ م.
- شَرْح اللَّمَع، لجامع العلوم الأصبهانيّ الباقلوي، تحقيق د. إبراهيم محمّد أبو عبّاة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط ١، ١٩٩٠ م.
- شَرْح الْمُفْصَّل، لابن يعيش، المطبعة المنيريّة بمصر، ١٩٢٨ م.
- شرح الملوكي، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط ٣، ٢٠٠٥ م.

- ١
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م .
- الشِّيرازيّات = المسائل الشِّيرازيّات .
- الصاحبى ، لابن فارس ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- الصُّنَّح المُنِير في شعر أبي بصير مَيْمُون بن قَيْس بن جَنْدَلٍ الأَعَشَى والأَعَشَيْنِ الآخرين ، تحقيق رودلف چاير ، بيانة «قيينة» ، ط ١ ، ١٩٢٧ م .
- ضَرَائِرُ الشُّعْر ، لابن عصفور ، تحقيق السيّد إبراهيم محمّد ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ضرورة الشعر ، لأبي سعيد الشِّيرافيّ ، تحقيق د. رمضان عبد التّوّاب ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- طبقات فُحول الشعراء ، لابن سلام ، قرأه محمود محمّد شاكر ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- طبقات النّحويين واللّغويين ، للزُّبيديّ ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣ م .
- الظواهر اللُّغويّة في الثّراث النّحويّ ، للدكتور عليّ أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م .
- عبث الوليد ، لشيخ المعرّة أبي العلاء ، تحقيق ناديا عليّ الدّولة ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨ م .
- العوامل والهوامل ، لابن فضال ، وهو المطبوع خطأ باسم معاني الحروف ، والمنسوب ضلالاً إلى الرّمانيّ ، تحقيق د. عبد الفتاح شليبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .
- غاية النهاية ، لابن الجزريّ ، تحقيق برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- الفاضل ، للمبرّد ، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ ، دار الكتب المصريّة .

- الفهرست ، لابن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، ١٩٧١ م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، لابن كيكلدي ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت .
- الكامل ، لأبي العباس المبرّد ، تحقيق د. محمّد أحمد الدّالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، مصوّرة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٦ م .
- كتاب الشعر ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق د. محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- كتاب العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الهجرة ، إيران ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ .
- الكشّاف عن محقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، لأبي القاسم جار الله الزّمخشريّ ، صحّحه مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربيّ .
- كُشف المُشكِلات وإيضاح المُعْضِلات ، لجامع العلوم الأصبهانيّ الباقلويّ ، تحقيق د. محمّد أحمد الدّالي ، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٩٥ م .
- كنز العمال ، لعلاء الدين الهندي ، بعناية بكرى حياني ، وصفوة السقا ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٥ م .
- لِسَانُ الْعَرَبِ ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٥٦ م .



- مجمل اللغة ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- الْمُخْتَسَب ، لأبي الفتح عُثْمَانُ بْنُ جُنِّي ، تحقيق عبد الحليم النجار ، وعليّ النجدي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- الْمُحَرَّرُ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز ، تحقيق د . شريف النجار ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- المحكم ، لابن سيده ، تحقيق عبد الستار فراج ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- المختار من أبواب النحو ، د . محمد خير الحلواني ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
- الْمُخْتَصَص ، لابن سيده ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ .
- المدارس النحوية ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار المسيرة ، عمان ، ط ٢ ، ٢٠١٠ م .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- المدخل إلى تاريخ النحو ، للدكتور محمود حسن الجاسم ، دار التراث ، حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- مراكز الدراسات النحوية ، لعبد الهادي الفضلي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

- المزهري ، للسيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،  
وعلي البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٦١ هـ .
- مسألة في كلمة الشهادة ، من إملاء الزمخشري ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ،  
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٦٨ ، ج ١ ، ١٩٩٣ م .
- المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله  
السنكاوي ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٩٨٣ م .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداي ، دار القلم ،  
دمشق ، ١٩٨٧ م .
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداي ، دار كنوز  
إشبيلية ، الرياض ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل عمارة ، منشورات  
الجامعة الأردنية ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد ، وزارة الثقافة ،  
دمشق ، ١٩٨٦ م .
- المسائل المنشورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحادري ، مطبوعات  
مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٦ م .
- المضباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ، لابن يسعون ، تحقيق د . محمد بن  
حمود الدعجاني ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- المصباح المنير ، للفيومي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
- المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، جامعة الرياض ، الرياض ، ط ١ ،  
٢٠٠٥ م .
- المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة ، وزارة الثقافة ، مصر .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د . هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ،  
القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمّد عليّ النّجّار، وعبد الفتّاح شلبي، دار السّرور، بيروت.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.

- معجم الأدباء، لياقوت الحمويّ، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

- معنّى لا إله إلا الله، للزركشيّ، تحقيق مّحّي الدين عليّ القره داغي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٥ م.

- مّغني اللّبيب عن كُتُب الأعراب، لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤ م.

- المفصّل في تاريخ النّحو العربي، للحلوّاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٧٩ م.

- مقاييس اللّغة، لابن فارس، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت.

- المُقتَضَب، لأبي العبّاس المُبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عُصيّة، عالم الكتب، بيروت.

- مُقدّمة تفسير ابن النّقيب، تحقيق د. زكريّا سعيد عليّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥ م.

- المقرب، لابن عصفور، تحقيق الجوّاري والجبوري، ط ١، ١٩٧١ م.

- مناهج الدرس النّحوي في العالم العربي، للدكتور عطا محمّد موسى، دار الإسرء، عمان، ط ١، ٢٠٠٢ م.

- المنتظم، لابن الجوزي، تحقيق محمّد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.



- المنزوع البديع ، للسجل ماسي ، تحقيق علال الغازي ، دار المعارف ، الرباط ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- المُتُصِف ، لأبي الفتح عثمان بن حنّو ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- الموسوعة العربية ، هيئة الموسوعة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- نتائج الفكر ، للسهيبي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر ، الرياض ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- النحو المنهجي ، لمحمد برانق ، مطبعة البيان العربي ، مصر .
- نزهة الألباء ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- نشأة النحو ، لمحمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق د . محمود الطناحي ، و طاهر الزاوي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- النوادر ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م ، وتحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- الوسيط في تاريخ النحو ، للدكتور عمر الأسعد ، دار الشواف ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨ م .

## اللجنة العلمية

الأستاذ الدكتور مزيد نعيم

الأستاذ الدكتور محمد موهّد

الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة

حقوق الطبع والترجمة والنشر لمديرية الكتب والمطبوعات





